رالف م. غولدمان

من الحرب إلى سياسة الأحزاب

التحوّل الحرج إلى السيطرة المدنيّة

ترجمة: فخري صالح

مراجعة: د. فاروق منصور

رالف م. غولدمان

من الحرب إلى سياسة الأحزاب

التحوّل الحرج إلى السيطرة المدنيّة

ترجمة: فخري صالح

الأهلية

الى ميغ وغاري والجيل التالي

FROM WARFARE TO PARTY POLITICS

THE CRITICAL TRANSITION TO CIVILIAN CONTROL

RALPH M. GOLDMAN

Published by agreement with Syracuse Uinversity Press, and Soctt Meredith Literary Agent, L.P., 845 Third Avenue, New York, NY 10022

الطبعة الاولى

١٩٩٦م

٣٢٢,٥

غول غولدمان ، رالف إم.

من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج

إلى السيطرة المدنية / رالف ام.

غولدمان؛ ترجمة فخري صالح؛ مراجعة

فاروق منصور: - عمان: الدار الأهلية للنشر

والتوزيع، ١٩٩٦.

٣٠١ ص

٠١ أ حزاب سياسية ٠٢ تعاون دولي

أ- صالح فخري، مترجم. ب- منصور

فاروق ، مراجع. جـ- العنوان.

الدار الاهلية للنشر والتوزيع

المملكة الاردنية الهاشمية- عمان - وسط البلد

خلف مطعم القدس - ص.ب: ٧٧٧٢ - هاتف ٦٣٨٦٨٨

فاكس: ٦٥٧٤٤٥ - منشوراتنا في العام ١٩٩٦م

المحتويات

الجداول

الأشكال

تصدير

الحرب تثير المشاعر. فنحن نكرهها. ونحن نخافها. ونحن نسبح بحمدها، الى آخر قائمة هذه المشاعر المتضاربة. والحرب تتطلب جميع انواع العلاج. فاقذفوا ببنادقكم الى البحر المحيط، واحظروا استخدام القنابل، وجربوا ان تكونوا اخوة. جربوا ان يكون عالمكم موحداً، جربوا جميع انواع الروابط الاخرى. فاي تحليل بارد اذن يتضمنه القول بان الحرب شأن بدائي عقيم ومكلف في حل النزاعات، واي ضياع وإنغماس في النظرية ان نسأل: «هل يستطيع البحث التجريبي ان يكشف لنا عن وسائل اختبارية معيارية قادرة على ان تبين لنا ان الحرب هي شأن عتيق الطراز وقد عفّى عليه الزمن ؟ »كم هو شاذ وغريب ان نفترض ان النظام الحزبي قد يوفر لنا مثل هذه الوسائل الاختبارية المعيارية.

في مثل هذه الامور يبحث هذا الكتاب. ونحن نتوقع حدوث بعض ردود الفعل عليه. اذ قد يجد نشطاء حركة السلام القول بان الاحزاب السياسية لديها ما تفعله بخصوص اظهار ان الحرب امر عفى عليه الزمن هو من الشؤون المثيرة للضحك. كما ان العسكر سيصرون على القول بان السلام هو من صلاحيات الجيش. اما صناع القرار فسوف يجدون ان الاستقراءات التي توصلنا اليها ذات طابع رؤيوي وبُعد كوني [بالمعنى القدحي للكلمة]. لن يدرك قادة الاحزاب في امريكا وجود اية علاقة بين «الخصيصة الاستثنائية والمتفردة» التي تتمتع بها الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة، وبين ظهور الاحزاب والجماعات السياسية المتخطية للحدود القومية. اما المؤرخون، فسوف يقللون من شأن تواريخ المؤسسات بوصفها نموذجا ممثلا لمشكلات البحث التي يصطدم بها علماء السياسة عندما ينحرفون عن مسار بحثهم. وهكذا الى اخر ما يمكن [ان نصادفه من آراء].

إن لهذا البحث تاريخ فكري عمره ثلاثة عقود. اذ انني في البداية اشارك جميع اصحاب الآراء السابقة أراءهم. لكنني اعرض هذه النتائج بوصفها مساهمة متواضعة في جهاد الانسانية الطويل من اجل تحويل الصراع السياسي من العنف والاشكال المدمرة الى عمليات ايجابية تسهم في توحيد الجهود وتكاملها . وانه لممّا يثلج الصدر انه في الوقت الذي يذهب فيه هذا الكتاب الى المطبعة، فان هناك تطورات سياسية تحدث في اوروبا وفي اماكن اخرى تجعل ما تنبأ به حقائق واقعة.

انني اشكر من اسهموا في اخراج هذا الكتاب الى حيز النور، البروفسور راندولف سيفرسون R.Siverson من جامعة كاليفورنيا في ديفيس، لمساعدته لي في توضيح النموذج المكسيكي، كما اشكر سينثيا مود - غيمبلر C. Maude- Gembler من دارنشر جامعة سيراكوز لدعمها الذي لم يفتر في مواجهة الصعاب التي لا يحصى عددها، والتي واجهتنا خلال عملية النشر.

رالف إم . غولدمان

واشنطون دي.سي.

آب (أغسطس) ١٩٩٠

رالف إم. غولدمان هو استاذ الشرف للعلوم السياسية في جامعة ولاية سان فرانسيسكو حيث عمل عميدا لكلية البحث ورئيسا لقسم العلوم السياسية ومديرا لمعهد البحوث في السلوك الدولي. وقد عمل مساعدا للبحث في معهد بروكنغز في واشنطن، ودرّس في جامعة ولاية ميشيغان، وعمل ايضا كمعلق سياسي في اذاعة صوت امريكا واذاعة RKO العامة.

من مؤلفات رالف غولدمان :

The Party, National Commitees and Their Chairmen: Factionalism at the Top

An Introduction to Democratization: Behaviour and Institutions

Dilemma and Destiny : The Domocratic Party in America

Arms Control and Peacekeeping : Feeling Safe in This World

Contemporary Perspectives on Politics

وهو مؤلف مشارك، مع بول ي. ديفيد. PaulT. David و ريتشارد سي. بين Richard C Bain لكتاب:

The Politics of National Party Conventions.

حرر رالف إم. غولدمان كتاب :

Transnational Parties : Organizing the World's Precincts

وحرر ايضاً بالاشتراك مع وليام إيه. دوغلاس William A. Douglas كتاب:

Promoting Democracy : Opportunities and Issues

كما حرر بالاشتراك مع بول تي. ديفيد ومالكولم موس Malcolm Moos كتاب:

Presidential Nominating Politics in 1952.

الفصل الاول

مقدمة: التحولات الحرجة من الحرب الى السياسة

ينبغي ان تتطور القوانين والمؤسسات مع تطور العقل البشري ... فكلما ظهرت اكتشافات جديدة تكشفت حقائق جديدة للعيان، وتغيرت العادات وانماط السلوك والآراء بتغير الاحوال والظروف. على المؤسسات ان تتقدم ايضا وتجاري العصور. وقد نحتاج كذلك رجلا لا يزال يرتدي المعطف الذي يناسبه في الوقت الذي كان صبيا، لكي لا يظل أفراد المجتمع المتحضر تحت حكم اسلافهم البرابرة.

توماس جيفرسون (من رسالة لِـ: إس. كيرتشيفال، ١٨١٦).

البشر عظيمون لا بسبب اهدافهم بل بسبب تحولاتهم.

رالف والدو اميرسون

الاستنتاج الذي يخلص اليه هذا الكتاب هو ان النظام السياسي الراسخ والمستقر للاحزاب هو البديل المؤسسي الاكثر فاعلية للحرب. ومن الممكن ان نعثر على امثلة على ذلك لدى بعض الشعوب، ولسوف نورد بعضا منها في هذا الكتاب. ان الاتجاهات الاقليمية تبدو كأنها تقلد التجربة الوطنية وتحاكيها، كما ان العناصر المكونة لبنية سياسية كونية مشابهة قد بدأت في الظهور الى حيز الوجود. وانه لمن المرجح على وجه الخصوص ان ينطوي الظهور الحديث العهد للاحزاب المتجاوزة للحدود الوطنية على امكانية غير منظورة

للحلول محل الحروب بين الدول، وافساح المجال لصراع النُخب بين الشعوب. وتتطلب هذه الامكانية، التي تبدو غير مستساغة بالنسبة للامريكيين الذين يتبنون اخلاقيات معادية للاحزاب، القاء نظرة متفحصة على التاريخ.

لقد توصلت بعض الشعوب الى وضع حد نهائي للحروب الاهلية بعد ان عاشت قرونا من الصراع الاهلي العنيف بين النخب. لكن ما هي العناصر المتضمنة في هذا التحول؟ وعبر اي نوع من العمليات حصل هذا التغير؟ طبقا لافتراضات هذه الدراسة، تتمثل هذه العملية في العلاقة التطورية التي تربط ثلاثة انماط من المؤسسات السياسية : المؤسسة العسكرية، والمؤسسة التمثيلية، والمؤسسة الحزبية. وفي مرحلة معينة من مراحل هذه العملية التطورية، تعبر هذه المؤسسات بنجاح مرحلة «تحول حرجة» في علاقتها بعضها ببعض. ونتيجة لذلك يعاد تنظيم تأثير هذه المؤسسات الثلاث. فالمؤسسة العسكرية تحتل تبعا لذلك مرتبة ثانوية بعد ان كانت تحتل المرتبة العليا، اما نظام الاحزاب فانه يحتل المرتبة العليا بعد ان كان يحتل مرتبة ثانوية . وهكذا تتحقق سيادة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية. وتعمل هذه الدراسة على المقارنة بين التواريخ الخاصة بالشعوب وبين التطورات المعاصرة في مجال بناء المؤسسات السياسية على المستويين الاقليمي والعالمي.

لقد استخدم هذا البحث، الذي نأمل ان يكون فاتحة لابحاث قادمة، منهجيات معتدلة، مثل: دراسة الحالة، والمقارنة والقياس في وصف تواريخ المؤسسات المتصلة بموضوع البحث لشعوب اقطار ثلاثة هي : انجلترا، والولايات المتحدة، والمكسيك. ولقد وجدت ان نموذج التقارب بين هذه المؤسسات والتغير فيما بينها متشابه في هذه البلدان الثلاثة، وكذلك فيما بين المؤسسات التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول في المنطقة الاوروبية بعامة. وهناك نماذج شبيهة تظهر الآن ضمن المؤسسات العالمية.

إن النموذج الاساسي في هذا التقارب بين المؤسسات هو العملية التطورية التي تتضمن مركزةً للمؤسسة العسكرية، وبناء لنظام تمثيلي شامل، وظهوراً لنظام للاحزاب

مستقر، ومفتوح، وتنافسي، وقادر على تكييف نفسه. ان المرحلة التي تتقارب فيها هذه المؤسسات الثلاث، وتحتل مراتب جديدة من التأثير السياسي، هي مرحلة التحول الحرج. وتعد هذه العملية شرطا سابقاً لتحقيق سيادة المجتمع المدني على العسكري، وشرطا لنهاية الحروب الاهلية بوصفها النظام المهيمن للتنافس بين النخب.

وفي المراحل التي تقود الى هذا التحول الحرج، وخلال عملية التحول نفسها، تقود الصفقات التي يجري عقدها بين النخب المتنافسة، باستخدام انواع «العملات السياسية المتداولة» كافة، الى تغيير اساسي في علاقات السلطة بين المؤسسات الثلاث. وقبل ان تستقر الاجراءات النهائية في مرحلة التحول الحرج، يكون القادة العسكريون هم الاعلى مقاما بينما يحتل قادة المؤسسة التمثيلية مرتبة ثانوية؛ وفي الوقت نفسه لا يكون للنظام الحزبي اي وجود، واذا حصل وكان موجودا فانه يكون نظاما غير مستقر او غير متطور. وبعد ان تعبر الامة مرحلة التحول الحرج، يشكل قادة الاحزاب السياسية النخبة الاكثر تأثيراً [في المجتمع]، ويحل الممثلون البرلمانيون في المرتبة الثانية، بينما يحتل العسكريون المرتبة الادنى. ان الاجراءات السياسية التي تقود الى هذا الانقلاب والتحول في علاقة المؤسسات بعضها ببعض هي من بين اكثر المظاهر اهمية في العملية التطورية، خصوصا خلال مرحلة التحول الحرج.

وتنتهي هذه الدراسة بتأمل الانعكاسات الخاصة بهذه النتائج على السياسات العامة.

ملاحظة منهجية

تتطور المؤسسات البشرية ببطء، وغالباً ما يتطلب الامر آلافا من الاعوام لتوجيه السلوك الانساني توجيها منظما نحو وجهة مقصودة ومتعمدة. وتجعل هذه الحركة البطيئة الهادئة اقتفاء اثر الاحداث والاجراءات التي لا تعد ولا تحصى، والتي تصنع تاريخ تطور هذه المؤسسات، امرا صعبا. ولسوف يميز طلبة المعاهد الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الحال طبيعة هذه الصعوبة، وسوف يدركون ايضا صعوبة اقتفاء اثر تطور

العلاقات بين مؤسستين او اكثر من هذه المؤسسات.

لقد حاولت، على سبيل المثال، في هذا البحث الذي قمت به تحديد العلاقات التي تربط بين المؤسسات العسكرية، والتمثيلية البرلمانية، والحزبية السياسية، وتتبع هذه العلاقات وهي تتطور الى انظمة سياسية يحكم فيها الممثلون المدنيون للشعب قيادته العسكرية، ويحل فيها التنافس السلمي بين الاحزاب السياسية محل الحروب الاهلية المتكررة والاشكال الاخرى من الحروب. وليست هذه بالمهمة البحثية السهلة.

لسوف تبدو الاخطار ومواطن الضعف المنهجية لمثل هذا النوع من البحث واضحة لاي شخص يمتلك تدريبا ولو بسيطا على متطلبات العلم. ان كل المآزق والهفوات التي يقع فيها علم التاريخ الذي يقوم على استرجاع الاحداث، حاضرة هنا. ان دراسات الحالة قليلة في الكتاب ولم تختر من عينة عشوائية. وقد تنتهي المقارنة، وهي طريقة نافعة وثمينة في تطبيق المعرفة الراسخة على اوضاع وظروف جديدة، الى ان تصبح مجرد مقارنة لوجوه الشبه. ان التعريفات العملية لبعض المتغيرات الرئيسية بسيطة ومتواضعة. ومع ذلك فإن انواعا جديدة من فهم الواقع وادراكه، واكتشاف العلاقات التي لم تلحظ من قبل، يجب ان تستثار هنا. ان التاريخ، وتحليل الحالة، والمقارنة هي بدايات تتمتع بقداسة القدم بانتظار ابحاث اكثر شمولا والحاحا. ورغم حقيقة ان هذه المقاربات تعد فقط بتقديم براهين محدودة على الفرضيات المطروحة، فقد تدعي هذه المقاربات تحقيق نجاحات كبيرة باثارتها تبصرات جديدة للواقع، وتحويل هذه التبصرات الى نظريات جديدة.

قد يركزّ علم تسجيل احداث التاريخ، على الاقل، اهتمام الشخص الذي يقوم بالمراقبة على **المظهر العملي** الخاص بنمو المؤسسات وتطورها. وفي هذا الكتاب يُعَدّ التحول الحرج عملية من العمليات، كما ان الكثير من الكتابات التاريخية تتشكل من «السير الذاتية» لمؤسسات مثل الشعوب، والاحزاب السياسية، والحكومات، والمؤسسات العسكرية، والكنائس، والشركات الضخمة، وهلم جرّا. ويوجه هذه الكتابات في معظمها، الفهم الشخصي وميول المؤلفين ورغباتهم. ولسوء الحظ، فان هذه المعالجات التاريخية

والابحاث التي تعمل على كتابة احداث التاريخ بصورة استرجاعية لا تتفق، رغم كونها تستحق التقدير والمكافأة، ومعايير البحث العلمي.

يُعرَّف البحث الاسترجاعي بانه «ذلك النوع من البحث الذي حدث فيه المتغير او المتغيرات المستقلة من قبل، حيث يبدأ الباحث بمراقبة متغير أو متغيرات غير مستقلة. ثم ان الباحث يقوم فيما بعد بدراسة المتغيرات غير المستقلة بصورة استرجاعية بحثا عن امكانية وجود علاقات بين هذه المتغيرات المستقلة بالمتغير او المتغيرات غير المستقلة، وامكانية وجود تأثير لها على المتغيرات الاخيرة». (كيرلنجر ١٩٦٦،ص ٣٦٠). وتختلف هذه العملية الاجرائية عن التجربة المعتادة التي يفترض فيها الباحث ان «إذا كانت س، فإن ص»، مستخدما طريقة منهجية او اخرى للسيطرة على تأثيرات س وحجم هذه التأثيرات، وفي الوقت نفسه لمراقبة تغيرات ص المصاحبة. واذا تمكن الباحث من البرهنة على الفرضية، فانه يصبح قادرا على التنبؤ بـ «ص» من التغيرات المسيطر عليها لـ«س»، ويمكن التوصل الى السيطرة التجريبية من خلال المعالجة النظامية، أو النسقية، لـ «س»، وتطبيق مبدأ العشوائية في اختيار مجموع مفردات الدراسة.

وعلى كل حال، فاننا في البحث الاسترجاعي نلحظ اول ما نلحظ المتغير ص؛ ويتلو ذلك بحث استرجاعي حول س، وتوجه هذا البحث احيانا– رغم انه من النادر ان يحدث ذلك – فرضية واضحة وصريحة. لكن مشكلة البحث الاسترجاعي تكمن في عدم قدرته على السيطرة على المتغير المستقل، سواءٌ أكان ذلك من خلال التأثير عليه (لانه حدث بالفعل) ام من خلال الاختيار العشوائي للاحداث، او الموضوعات التي ستجري مراقبتها (لان الحالات جميعها تكون قد حدثت، او قد يكون المؤرخون ذكروا تلك الحالات بصورة غير تامة).

وهذه عقبات كبيرة تحول دون انتاج معرفة تاريخية، او معرفة استرجاعية تدعمها البراهين. ومع ذلك، يظل علم تسجيل احداث التاريخ، الذي يتمثل بخاصة في دراسة الحالة، واحدا من اكثر السبل شيوعاً و توفيراً للجهد في تسجيل احداث التجربة البشرية،

بدءاً من التقارير التي يقدمها الباحث الاجتماعي وصولاً الى اليوميات الشاملة التي يسجلها المؤرخ. (انظر ايضاً رسيت ١٩٧٠، ص ص ٤٢٥–٤٤٣، و ين ١٩٨٤).

ان دراسة الحالة هي من بين المقاربات الشائعة في الاستقصاء الاستكشافي، وهي تمثل في العادة وصفا تفصيلياً مركزاً لظاهرة مفردة: كائن، او شخص، او مؤسسة، او حدث، او أي شيء اخر. أمّا في العلوم الاجتماعية والسلوكية فقد يتضمن المنهج اكثر من حالة في الوقت نفسه لكي يكشف مدى التغير و امكانية المقارنة في نمط معين من انماط الظاهرة. ولهذا ففي هذه الدراسة، تخدم حالات المجتمعات الانجليزية، والامريكية، و المكسيكية، والاوروبية، غرض المقارنة.

ولم تكن الحالات الاربع باي شكل من الاشكال عينات نسقية، ومع ذلك فقد كانت هناك اسباب لاختيارها. ولقد اختيرت انجلترا، وهي لا جدال مهد التعددية السياسية واول دولة يتحقق فيها نظام حزبي حديث قائم على التنافس، بوصفها الحالة التقليدية في هذا السياق. وتبدو انجلترا، بتاريخ الحروب الداخلية الطويل فيها، وافكار لوك الخاصة بالتعاقدات الاجتماعية والسياسية، والاجراءات السياسية التي ادت الى تحولات اساسية في المؤسسات، مثالا أولياً مناسبا لنموذج التحول الحرج.

من النظرة الاولى يتوقع ان تكون الولايات المتحدة – لكونها تتحدر من التجربة والتقاليد الانجليزية – مجرد استمرار للحالة الانجليزية؛ قد يكون هذا الامر صحيحا بصورة من الصور. ومع ذلك، فإن نظام الحكم الدستوري، والجمهورية، والفدرالية، قد نشأ عنها بعض المبادئ والمشكلات التي ميزت حالة الولايات المتحدة في اطار نموذج التحول الحرج. ورغم المزج بين الثقافة السياسية الانجليزية وعقلانية الآباء المؤسسين، فقد مرت الولايات المتحدة بتحول حاسم رغم كونها تمتلك نموذجها الخاص.

اما الحالة المكسيكية فقد كانت اختيارا قصد منه تمثيل ثقافة سياسية مميزة ومختلفة: لاتينية اكثر من كونها انجلو–ساكسونية؛ سلطوية اكثر من كونها تعددية؛ مميزةً بوجود طبقات اجتماعية متراصفة فوق بعضها البعض بصورة لا حراك فيها اكثر من كونها مميزة

بالحراك الاجتماعي؛ كاثوليكية اكثر من كونها بروتستانتية. وعلى كل حال، فان المكسيك تشبه انجلترا والولايات المتحدة على صعيد المؤسسات؛ فقد سعت، بسبب تجربتها في الحروب الداخلية المتكررة، الى نظام حكومي تمثيلي، وكانت واعية لحاجتها الماسة لوجود احزاب سياسية. وفي الحالة المكسيكية تكمن امكانية البرهنة على عدم صحة نموذج التحول الحرج.

وأخيراً، فإن الجماعة الاوروبية قد اختيرت بوصفها الحالة الاقليمية الوحيدة التي تتطور فيها المؤسسات العسكرية، والتمثيلة والحزبية التي تتجاوز الحدود الوطنية، بصورة متوازنة. لقد كان لدى الجماعة الاوروبية من التجربة التاريخية ما يمكنها من توفير مثال محتمل وملائم لتطبيق نموذج التحول الحرج على الظروف التي تتجاوز الحدود الوطنية، خصوصا في مناطق اخرى.

ان دراسات الحالة هي في العادة من بين الدراسات الضرورية للتمهيد لدراسات اضافية اوسع او اكثر نسقيةً. وفي مثل هذه الاوضاع قد تسهّل الحالات عملية عزل المتغيرات المهمة، وتمكّن المرء من اقتراح فرضيات مقبولة ظاهريا تخدم كعوامل مساعدة توضيحية او موجهة للاستقصاء او بناء النموذج، واذا كان لدينا اكثر من حالة، فانها توفر كذلك بيانات كميّة اوليةّ لفحص الفرضيات [المقترحة]. وبالتالي، فان نتائج البحث التي توصلنا اليها – بخصوص بلدان مثل انجلترا، والولايات المتحدة، والمكسيك، ومثال الجماعة الاوروبية – تدفع الى القيام بدراسات للتحولات الحرجة لدى شعوب واقاليم اخرى.

ان دراسة الحالة تعاني، حتى في حال اعتمادها على خطة تمهيدية مصممة بصورة جيدة او على استبيان، من كل عوامل الضعف والوهن المنهجيين التي تنشأ عن ذاتية المراقب المفرطة، ومن التفعيل غير الكافي للمتغيرات، ومن البيانات الكمية غير الكافية؛ وكما في كل انوا ع البحث الاسترجاعي، فانها تعاني من العجز عن التحكم في المتغير غير المستقل. وفي بحثها عن اكثر الاسباب الممكنة لحادثة وقعت في الماضي، تعمل طريقة دراسة الحالة على

العودة القهقرى في الزمان لتكتشف في الغالب وجود العديد من الاسباب الممكنة. ويتعقد هذا الاكتشاف بسبب تكرار حدوث الصعوبة المألوفة في الحصول على المعلومات الموثوقة عن الحادثة التي وقعت في الماضي واسباب هذه الواقعة. ورغم ان معظم الخصوبة التي تتمتع بها طريقة دراسة الحالة تعتمد على فطرة الباحث السليمة وخياله، فقد تكون هذه الذاتية المطلقة مصدراً لاخطاء جوهرية واساسية.

عندما تُفهم عوامل الوهن والضعف هذه، وتُؤخذ في الاعتبار، فان طريقة دراسة الحالة تظل اسلوبا عمليا بارزاً لبحث بعض الظواهر العامة، واكتشاف العلاقات التي لم تلحظ سابقا، وتوفير امثلة توضيحية باستخدام الوقائع [للبرهنة] على التخمينات النظرية، ومباشرة البحث عن معلومات موثوقة رغم كونها معلومات اضافية مساعدة.

ويعتقد في العادة ان نموذج دراسة الحالة قوي بما يتصف به من نفاذ بصيرة، لكنه ضعيف فيما يتصل بخاصية التعزيز وعملية التثبت. وانا اقصد من دراسات الحالة التاريخية التي قمت بها ان اوفر نفاذ البصيرة والفرضيات، ودرجة كافية من التعزيز والتثبت من خلال القياس والمقارنة، هادفا بذلك الى الحث على القيام بابحاث اخرى والتفكير من خلال معرفتنا بالانتشار الواسع لعمليات التسلح في هذا القرن باستراتيجيات سياسية عملية.

إن عملية القياس والمقارنة – بحد ذاتها – هي طريقة من طرق التحليل التي تنطوي على مجازفة. فاذا كان بالامكان فعلا مقارنة التطورات المؤسسية التي يمكن لنا ان نعاينها على صعيد تواريخ الحالة الوطنية، فهل يمكن ان ندافع بالفعل عن عملية اجراء مقارنات بين هذه التواريخ والتواريخ الاقليمية والكونية؟ ان منهج القياس والمقارنة هو تأكيد على وجود وجه شبه كاف بين خصائص ظاهرتين مختلفتين بطريقة او اخرى، بحيث يكون اجراء مقارنة بينهما امرا مفيداً وممكنا. ومن المفترض انه بالامكان فهم الظواهر الجديدة عندما تقام بين هذه الظواهر والظواهر المعروفة الاخرى مقارنات وعمليات قياس. وانا ابيّن في هذه الدراسة الخاصة بعملية تطور المؤسسات كيف يمكن ان نميز في الحال الانماط الموحدة المتكاملة من المؤسسات الفوق – وطنية الحديثة الظهور من خلال مقارنتها بانماط معروفة تماما على

الصعيد الوطني.

ان مخاطر الوقوع في خطأ باستخدام منهج المقارنة والقياس كبيرة: هل الخصائص الجوهرية معروفة بصورة كافية لكي تجري مقارنتها بعضها ببعض؟ هل التطابق بين العناصر المتناظرة جيد؟ هل تاريخ هذه الخصائص وسياقها متشابه بصورة كافية لكي يسوّغ عملية المقارنة؟ ان عمليات المقارنة القوية تستطيع – في الحد الادنى – ان توفر تبصرات مفيدة، واساسا سليماً من اجل اجراء عمليات بحث اضافية، كما ان منهج المقارنة والقياس يوفر في احسن الاحوال بداية لدراسات مقارنة اكثر دقة وصرامة. وبكلمات موريس آر. كوهين M.R.Cohen وايرنست ناجيل E. Nagel «فاذا كان بالامكان استخدام المعرفة الناجزة في ظروف و سياقات جديدة، فانه ينبغي التنبه لعمليات المقارنة والقياس واستثمارها... اننا نبدأ عامة من شعور لم نستخدم فيه عمليات التحليل بوجود تشابه غامض ... وعندما ننجح في صياغة فرضية مشابهة لفرضيات اخرى، فان ذلك يعدّ إنجازاً، ونقطة بداية لعمليات بحث اضافية» (١٩٣٤، ص ص: ٢٢٢، ٢٨٦–٢٨٨، ٣٦٩).

ان دراسات الحالة ذات الطابع الاسترجاعي، والمقارنات التي تكشف عن التحول الحرج في العلاقات بين المؤسسات العسكرية والتمثيلية والاحزاب السياسية في انجلترا والولايات المتحدة والمكسيك والجماعة الاوروبية تعرض هنا، مع الاخذ بعين الاعتبار عمليات الانكار والتنصل المنهجي هذه. اما الغرض النهائي للبحث فيبقي هو نفسه: اي اكتشاف تبصرات جديدة يمكن التثبت منها فيما يتعلق ببدائل مؤسسية ممكنة لعمليات التسلح.

نموذج التحول الحرج

لكي اسهّل على القارئ تفسيراته لتدفق احداث دراسات الحالة، فسوف أُعرّف له التحول الحرج بوصفه نموذجا لعملية تطورية .

قد يكون من الممكن الاستدلال على مكانة منظمة او مؤسسة معينة في احد المجتمعات من خلال العديد من المؤشرات الرسمية وغير الرسمية: من خلال رواتب القادة

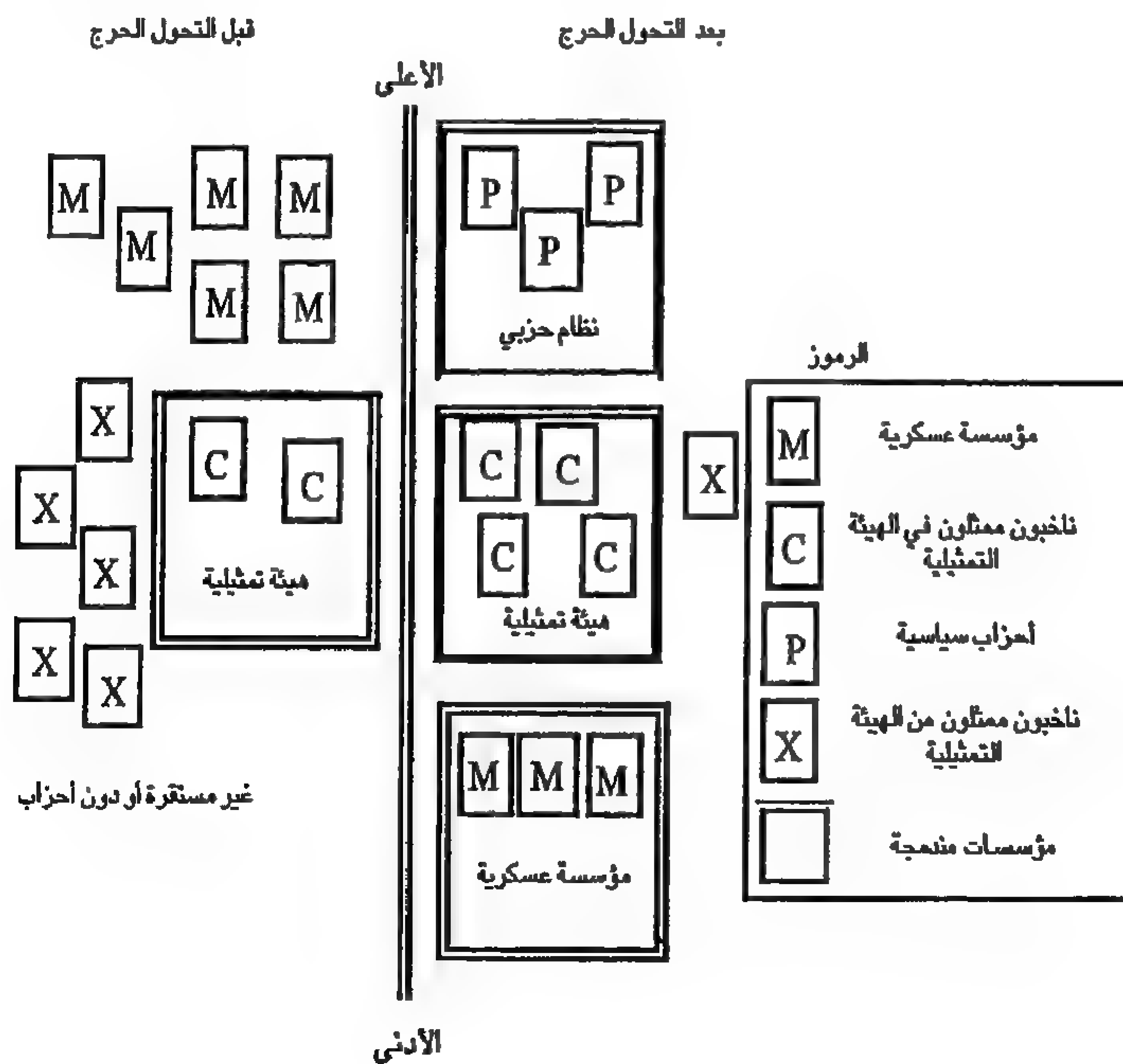
الرئيسيين لهذه المؤسسات والمنظمات، ومن خلال المكافآت المادية الاخرى؛ من خلال الاموال والاملاك والموارد الاخرى التي توضع برهن تصرف الهيئات التنفيذية لهذه المنظمات، ومن درجة الاذعان او الطاعة التي يقدمها قادة المنظمات والمؤسسات الاخرى لموظفي تلك المنظمة او المؤسسة؛ ومن مدى سلطة اتخاذ القرار الممنوحة للهيئة التنفيذية للمؤسسة من خلال التشريعات والقواعد والعادات والاعراف؛ ومن خلال العديد من انواع الادلة كذلك.

وعلى سبيل المثال، فانه على الرغم من وجود العديد من العوائق، والتحديدات، واشكال الغموض، فيما يتعلق بالوظائف الدستورية، فان مكتب رئيس الولايات المتحدة هذه الايام (بالمقارنة مع العام ١٧٨٩) يمارس تأثيرا كبيرا على الشعب استنادا الى عوامل رسمية وغير رسمية. ان الرئيس هو الموظف العمومي الوحيد الذي انتخبه المواطنون جميعا. انه يملك سلطة نقض (فيتو) تشريعية تجعل منه المشرّع الاساس. انه دبلوماسي الشعب الرئيسي، وهو يعد الاول بين نظرائه من زعماء الشعوب الاخرى. انه القائد العام لاضخم قوة مسلحة وافضلها في العالم، وهو يمتلك سلطة شن الهجوم باستخدام الاسلحة النووية. انه موضع اهتمام يومي لاجهزة الاعلام الجماهيرية. وهناك عدد آخر من العوامل يمكن ذكرها كذلك. ان المكانة العالية للرئاسة تم التأكيد عليها في القانون، كما انه يمكن لنا الاستدلال عليها من خلال مراقبة السلوك. ان الرئيس مؤثّر عندما يريد ان يكون مؤثّرا وغالباً عندما لا يريد.

ومن الامور الجديرة بالملاحظة أن المكانة تكون منسوبة الى المؤسسات بصورة جزئية، وذلك من خلال الاختلاف بين قادتها. وعلى سبيل المثال، فان وزير الخارجية في الطاقم الوزاري لرئيس الولايات المتحدة هو «اعلى منصباً» من وزير الزراعة ومن الوزراء الآخرين. وفي الكنيسة، هناك قساوسة ذوو مراتب «عليا» وقساوسة آخرون ذوو مراتب «دنيا». والامثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى. ان جدلا وخلافا ينشآن غالبا بشأن تحديد مراتبية القادة ضمن نظام مؤسسي معين. فأعضاء مجلس النواب الامريكي كثيرا ما يناقشون التأكيدات الخاصة بشأن كونهم «يحتلون مرتبة ادنى» من تلك التي يحتلها اعضاء مجلس

الشيوخ. وهناك مثل اخر: هل يعد منصب رئيس الاتحاد السوفياتي الذي استحدث منذ فترة اكثر اهمية من منصب سكرتير الحزب الشيوعي؟ لقد انتهى الجدل بهذا الشأن في الوقت الذي اكتب فيه هذا المؤلّف باستصدار تعديل دستوري يزيد من سلطات رئيس الاتحاد السوفياتي، وهو امر ذو دلالة كبيرة. وعلى كل حال فلا شك ان المكاتب والمؤسسات المدنية في الاتحاد السوفياتي هي اعلى مرتبة من قيادة قوات الدفاع العسكرية في تلك البلاد.

يعرّف نموذج التحول الحرج مكانة مؤسسات سياسية محددة استنادا الى سلطتها العامة وتأثيرها بين الشعوب التي تصفها هذه الدراسة. ان المؤسسة العسكرية، والهيئة التمثيلية، والاحزاب السياسية، تعاين بوصفها ذات درجات و مراتب مختلفة: المرتبة الاعلى، فالوسطى، فالادنى. وتعتمد مرتبة المؤسسة على النتائج التي تؤدي اليها فعاليتها ونشاطاتها، وعلى الموارد التي تمتلكها منظماتها، وعلى طاعة قادتها الرئيسيين، وهو امر يمكن ان



الشكل ٠١ نموذج التحول الحرج

نستدل عليه من الادلة التاريخية.

وكما أوضحنا في الشكل السابق، فقد كانت مراتبية المؤسسات قبل نشوء نموذج التحول الحرج كما يلي :

المرتبة الاعلى : المؤسسات العسكرية (المتعددة)

المرتبة الوسطى : الهيئة التمثيلية

المرتبة الادنى : الاحزاب السياسية (ان وجدت)

وقد انعكست مراتبية المؤسسات بعد نشوء نموذج التحول الحرج، نتيجة للصفقات السياسية التي تمت بين الخصوم من القادة السياسيين، وخصوصا خلال مرحلة التحول الحرج وظهور الاحزاب السياسية المتنافسة (او بين الفصائل المتنافسة ضمن النظام الحزبي الواحد)، واصبحت على الصورة التالية :

المرتبة الاعلى : الاحزاب السياسية.

المرتبة الوسطى : الهيئة التمثيلية

المرتبة الادنى : المؤسسة العسكرية (المركزية)

اما خلال مرحلة التحول الحرج، فقد تم استيعاب المؤسسات العسكرية المتعددة (عادة الجيوش التي تتمتع بالاستقلالية) في قوة عسكرية واحدة، كما توسع جسم الهيئة التمثيلية ليضم جماهير ناخبين رئيسيين لم يكونوا ممثلين من قبل، وقد ظهر الى الوجود نظام الاحزاب السياسية لاول مرة. **وبدلا من ان يتنافس الخصوم في النخب السياسية من خلال الجيوش – كما كان الامر قبل مرحلة التحول الحرج – فقد اصبحوا يتنافسون من خلال الاحزاب السياسية**. ولم تعد المؤسسة العسكرية هي الاداة الرئيسية للصراع في المجتمع، وقد اصبحت بدلا من ذلك قوة تستخدم لحفظ النظام الداخلي، وتخضع لسيطرة الجسم التمثيلي المدني. وبكلمات اخرى فقد تحققت الآن غلبة المؤسسة المدنية على المؤسسة

العسكرية.

ان العلاقة التي نشأت بين المؤسسات الثلاث بعد مرحلة التحول الحرج تسمح بالتنافس الحاد بين الخصوم السياسيين، وهي تقلل ، او انها تستبعد، بصورة مطّردة امكانية حدوث العنف بين هؤلاء الخصوم، وهي تعزز من عوامل الثقة السياسية وتسهل دمج الجماعة السياسية واستيعابها. وكلما اصبحت اجراءات تعزيز الثقة من بين الاجراءات الحكومية المألوفة والناجحة، اصبح من السهل على الخصوم السياسيين الثقة ببعضهم بعضا. إن الحرب الاهلية لم تعد نشاطا مقنعا او جالبا للنفع.

لكن عندما لا يتم عبور مرحلة التحول الحرج بنجاح، فان الانكفاء الى الحرب بوصفها الاسلوب الرئيس لحل الصراع بين النخب هو ما يحصل.

الفصل الثاني

السياق المفهومي لمراقبة التحولات الحرجة

ان النزاع داخل المجموعات والشعوب، الذي تقوده نخبها الخاصة، هو مظهر مستمر ومحتوم لا بد منه، وغالباً ما يكون مظهراً بنّاءً من مظاهر التجربة الانسانية. وعلى كل حال، فان النزاع يتسبب في حدوث شكوك، وعدم ثقة بين النخب التي قد يدفعها الخوف وغياب الثقة المتبادلان الى اللجوء الى تكتيكات العنف مثل سباق التسلح والحرب.

وقد يصبح عدم الثقة وكذلك العنف – من خلال تكرارهما المطلق – جزءا من المؤسسة؛ ولنلاحظ الاشارة المتكررة الى الحرب بوصفها مؤسسة. وهكذا فان الحروب تقع عندما لا تحاول المؤسسات السياسية الحد من النزاع بصورة كافية، او انها تفشل في توفير البديل لعلاج النزاع مغلقة بذلك سبل الاختيار. ويقترح نموذج التحول الحرج في تطور المؤسسات انه من الضروري بالنسبة للجماعات السياسية ان تطور قدرات مؤسسية، او كفاءة خاصة، من اجل التقليل من اللجوء الى العنف، او تجنبه كواحد من التكتيكات المتبعة في صياغة القرار الجماعي.

المشكلة: النزاع وعدم الثقة بين النخب

لقد بدأ افلاطون منذ قرون النقاش حول القيادة السياسية عندما لفت النظر الى حقيقة ان كل جماعة تحتاج طبقة خاصة « عليا» من الافراد: الحراس او الاوصياء. وتتمثل الوظيفة الاساسية لهذه الطبقة في حماية الجماعة من الاعداء الغرباء، والحفاظ على السلام بين المواطنين، ويقابل هذه الوظائف في العصر الحديث تحقيق الامن القومي، واستتباب الامن الداخلي.

ومع حلول القرن التاسع عشر، اخذ المنظّرون الاجتماعيون الاوروبيون يدعون هؤلاء الحراس او الاوصياء بـ «الطبقات الحاكمة» و«النخب». لقد ترسخت العلاقة بين النخب

والقوة المادية في النظرية السياسية. فقد كتب فيلفريدو باريتو V. Pareto، على سبيل المثال، عن النخب بوصفها مجموعات من الاشخاص الاقوياء او المتحكمين بالسلطة، والذين يحافظون على هذه السلطة طالما انهم كانوا راغبين في استخدام القوة المادية. واذا ما حصل وفقدت نخبة معينة قدرتها او رغبتها في استخدام القوة، فان نخبة اخرى سوف تزيحها، وتحل محلها آخر الامر.

ان النخب شيء مألوف بالنسبة لمعظم المجتمعات. وفي المجتمعات البدائية تتشكل النخب من الاشخاص الكبار في السن، او من الكهنة، او من الملوك المحاربين. اما المجتمعات المتأخرة فقد كان لديها انماط من النخب تعكس في خصائصها المهارات الاساسية للمجتمع، او الانشغالات الخاصة بذلك المجتمع. فعلى سبيل المثال، قد تتشكل النخبة الدينية الحاكمة في مجتمع من المجتمعات من طبقة الكهنة. ومن الخصائص المميزة الاخرى علاقات القرابة، او اللغة، او الاقامة، او الثروة، او المهنة، او النفوذ الاجتماعي. ولقد ارتفع الارستقراطيون الى مواقع القيادة الرئيسة بسبب الروابط العائلية، او ملكية الارض، او الثروة واسلوب الحياة المميزة.

اما في العصور الأكثر حداثة، فقد كان الارتقاء الى مكانة النخبة بين الشعوب المتقدمة يتأثر بالمواهب والميزات التي يمتلكها الشخص، مما يعكس الطبيعة المنظمة والمتخصصة للمجتمعات الصناعية الحديثة. لقد عرفت النخبة الحديثة بسبب مواهبها السياسية، أو الاقتصادية، او العسكرية، او الدبلوماسية، او العلمية، او الاخلاقية (الرهبان والفلاسفة ورجال التعليم)، وحتى العاطفية (الفنانون المشهورون ونجوم السينما والرياضيون)، وبسبب ما حققه هؤلاء من انجازات.

يختلف اعضاء هذه النخب فيما بينهم؛ مثلهم مثل البشر الآخرين، وتنشأ النزاعات فيما بينهم. إن مصادر النزاع متعددة: الاختلاف في الرأي حول ادراك الواقع؛ والاختلاف حول سلم الاولويات؛ والخوف والقلق؛ والدفاع عن الذات؛ والكراهية الشخصية اللاعقلانية لبعض الامور؛ وندرة المصادر؛ والتنافس داخل المجموعة؛ وهلم جراً. ان ادبيات العلم الاجتماعي والسياسي غنية بالبحث والتجريب حول اسباب النزاع الاجتماعي، وعقابيل هذا

النزاع، وطرق معالجته (الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية ١٩٦٨، الجزء الثالث؛ بورتر ١٩٨٢؛ كوزر ١٩٦٧؛ دوتش ١٩٧٣). ولقد وُصفت السياسة نفسها بانها عملية نزاع تكون فيها النخب مؤثرة في النزاع . «تعالج الاستراتيجية السياسية ... اشكال استغلال النزاع واستخدامه واخماده. كما ان النزاع هو من بين الوسائل الاكثر قوة في الدولة التي تهتم كل الانظمة بالضرورة بمعالجتها». وبالتالي، فان السياسة العامة لادارة النزاع هي «سياسة السياسات، هي السياسة المطلقة» (شاتشنايدر ١٩٥٧، ٥١: ص ص ٩٣٣-٩٤٢).

تطرح سياسة النزاع بين النخب سؤالا حول كون النخب المتخاصمة تميل الى عدم الثقة ببعضها البعض. وعلى الرغم من ان الكثير قد قيل وكتب في الموضوع باستخدام كلمات مثل الثقة وعدم الثقة، فان القليلين فطنوا للبحث في الديناميات السلوكية لمثل هذه المواقف، والقليل جدا من هؤلاء فطن الى ربط ذلك بتحليل التنافس واللجوء الى الحرب والصراع. ومع هذا فقد بيّن الباحثون ان الثقة وعدم الثقة هي اشياء قابلة للتحديد، وللمراقبة، وللقياس، وللاحتواء (دوتش ١٩٧٣، الفصلان السابع والثامن). وفي الحقيقة ان احتواء اسباب عدم الثقة السياسية هي من بين الاغراض الرئيسة لبعض المؤسسات السياسية التي يعالجها هذا البحث. وبالتالي، فان انشاء مؤسسات تعزز الثقة يقلل من اثر النتائج السلبية التي تنشأ من النزاع الذي يقع بين النخب.

الوسائل التكتيكية في نزاع النخب: الاسلحة والكلمات والارقام

تحاول النخب التأثير على القرارات والافعال التي يتخذها خصومها من خلال استخدام وسيلة او اكثر من الوسائل ، وبالتحديد: الاسلحة، والكلمات، والارقام.

واستخدام **اسلحة** العنف، او التهديد بالعنف، هو من بين اقدم التكتيكات التي استخدمت من اجل استمالة الخصوم الى وجهات نظر هذه النخب، او ازاحة الاطراف المناوئة كلية عن عملية صنع القرار. اما **الكلمات** - التي عادة ما تأخذ شكل القوانين، او الاحكام الدستورية، اوالحجج المقنعة، او الدعاية، او النظريات العلمية- فهي اقل قدما من الوسيلة الاولى، و قد اعترف بها خلال الحقبة الكلاسيكية للفلسفة الاغريقية. لقد عُدّ النقاش الحر، واعتماد الاقناع والخطابة (اي استخدام الكلمات بعمق ومهارة تامة دون

اللجوء الى العنف) في الازمنة الحديثة من المتطلبات الاساسية الضرورية للديمقراطية الدستورية. اما استخدام **الارقام**، اي التكتيك العددي، فهو من اكثر هذه الوسائل حداثة عهد. وعلى الرغم من ان هذه التكتيكات العددية– وهي تعني في العادة عدد الاصوات– قد استخدمت بصورة عارضة في اليونان وروما القديمتين، فانها قد استعملت من قبل الكنيسة في العصور الوسطى لتسويغ القرارات وتبريرها.

ان اتخاذ القرار هو بالضرورة فعل فردي. اما عندما يقوم شخصان اثنان باتخاذ القرار بالتفاهم والتشاور فيما بينهما، فان صناعة القرار تصبح جماعية، وهي تتطلب بعض العمليات الاجرائية من اجل اجمال القرارات الفردية في شكل يعكس الخيارات الجماعية بوصفها قاعدة للعمل. وينبغي ان يتمتع صنع القرار الجماعي بوجود «قاعدة لاتخاذ القرار»، وان تكون هذه القاعدة معلنة ومحددة ومشروعة اذا اريد لها ان تؤدي الى فعل جماعي (بوكانان وتولوك ١٩٦٢، ص ص ٥–٦؛ غولدمان ١٩٧٦، الفصل السادس) . وعلى سبيل المثال، فان عملية اتخاذ القرار بشأن موضوعات محددة (في الاوضاع الوطنية الطارئة) لدى بعض الشعوب تفوض بصورة صريحة قانونياً (من خلال التشريع) الى قائد (الملك او الدكتاتور او الرئيس) فتصبح اختياراته قرارات صادرة عن الشعب باكمله. وفي مثال آخر، قد تقتضي القاعدة التي ينفذ بموجبها اتخاذ القرار الجماعي وجود نظام تصويت يدلي فيه افراد الشعب باصواتهم، بحيث ينتج عن هذا التصويت قرار جماعي ناتج عن التحقق من خيارات الاغلبية البسيطة للمواطنين المشاركين في التصويت. وهناك عمليات إجرائية لا تحصي يمكن من خلالها وبصورة نظامية ترجمة القرارات الفردية الى خيارات جماعية. ان القرار الذي ينبغي على الجماعة ان تتخذه منذ البداية، هذا اذا ارادت ان تقوم بدورها كجماعة، هو تبني طريقة تتخذ من خلالها قراراتها الجماعية؛ ويعني هذا ان عليها ان تختار قاعدتها الاساسية التي تتخذ بموجبها هذه القرارات.

وهكذا، فانه خلال عملية تطبيق قواعد اتخاذ القرار الجماعي يقوم الافراد والفئات ضمن الجماعات والشعوب باستخدام الوسائل المذكورة سابقا– الاسلحة، والكلمات، والارقام – للتأثير على النتائج. ان الوسائل التي تستخدم العنف، والوسائل اللفظية، وكذلك

العددية ذات طبيعة تكتيكية بالضرورة. وكما سنحاول البرهنة لاحقا، فان المؤسسات السياسية على اختلافها تميل الى «التخصص» في استخدام واحدة او اخرى من هذه التكتيكات خلال النزاعات السياسية التي تسبق عمليات اتخاذ القرارات الجماعية.

ان اختيار التكتيكات يتأثر ايضا بالدرجات المختلفة من حجم الثقة بين الافراد الذين تتشكل منهم الجماعة او الشعب. وتؤدي حالات انعدام الثقة المتطرفة الى استخدام تكتيكات العنف، في الوقت الذي يزيد وجود حالة متميزة من سيادة الثقة المتبادلة من فرص استخدام التكتيكات اللفظية والعددية. اما تكتيكات العنف فانها تنزع الى تصعيد الوضع للحصول على الكل او لا شيء (مما ينتج عنه المجموع صفر استناداً الى نظرية اللعب)؛ اما التكتيكات العددية في المقابل، فانها تميل الى تحقيق بعض المساومات وانصاف الحلول، او الوصول الى نتائج مغايرة للمجموع صفر.

تعتمد تكتيكات العنف في العادة على توفر الاسلحة ووسائل القوة المادية الاخرى– القبضات، والحجارة، والصخور، والرماح، والطلقات، والقنابل الذرية – وكذلك على إستعداد اعضاء الجماعة لاستخدام هذه التكتيكات للتأثير على المشاركين الاخرين في عملية اتخاذ القرار وازاحتهم عنها. لقد صممت الوسائل المادية لكي تسبب عدم الراحة، او الالم، او الحرمان، او الموت، او تقليل الموارد. وقد يتسبب استخدام هذه الوسائل في حصول استعداد نفسي للخضوع والتنازل لدى الاطراف المناوئة، او انها قد تؤدي الى ازاحة هذه الاطراف المناوئة كلية عبر تدميرها او منعها من اتباع الوسائل التي تمكنها من المشاركة. لقد صوّر العنف، ولآلاف لا تحصى من السنين بوصفه الوسيلة الوحيدة الحاسمة للسيادة، خصوصا بين الشعوب. اما فيما بين افراد وجماعات الشعب نفسه فان الثورات، والحروب الاهلية، وعمليات الابادة، وعمليات التطهير، والاغتيالات، هي من بين تكتيكات العنف المألوفة للجميع.

ولكي يحدث التأثير، فان امتلاك الاسلحة قد لا يكون كافيا. اذ ان من الضروري توفر رغبة واضحة لاستخدام هذه الاسلحة. وحالما يتم اظهار مثل هذه الرغبة، فان امتلاك مخزون احتياطي من الاسلحة قد يكفي للتأثير على الخصوم او ردعهم. وليس كافيا بالنسبة

لمن يستخدم تكتيكات العنف امتلاك الاسلحة، بل ان معرفة كيفية التلويح بهذه الاسلحة بصورة مؤثرة دون تبديدها هو من الامور الضرورية. قد يكون التهديد كافيا، اذ ان الرصاصة التي تطلق هي في الحقيقة تبديد للموارد التي لن تصبح فيما بعد متوفرة للاستخدام.

تستخدم التكتيكات اللفظية اللغة المنطوقة او المكتوبة، كما تستخدم الاشارات والرموز كوسائل للتأثير على عملية الاختيار الجماعي. وعلى سبيل المثال، فان اللجوء الى اسلوب التعطيل وتعويق اتخاذ القرارات في مجلس الشيوخ الامريكي هو من بين التكتيكات اللفظية التي تهدف الى اظهار شدة مقاومة الاقلية لعملية اتخاذ قرار جماعي وشيك. وقد يكون كافيا في هذه الحالة مجرد منع اتخاذ القرار. ان الجدل حول تعريف الكلمات المفتاحية في كتابة تشريعات الحزب او خططه أو برامجه؛ يعد من بين التكتيكات اللفظية، حيث تعتمد القرارات الجماعية على فيما اذا كانت كلمة معينة او تعريف معين يمكن ان يصبحا مقبولين لدى معظم المشاركين في النقاش. (رابوبرت ١٩٦٠، القسم الثالث). وبالمقابل يقال ان اجتماعا دينيا لجماعة الكويكرز قد توصل الى اختيار جماعي عندما تنتهي الفعالية اللفظية– النقاش والجدل – ويعلن في لحظة معينة «في اللقاء» عن التوصل الى اجماع في الرأي.

اما التكتيكات الرقمية، فانها تعمل على الافادة من القياسات الكمية الدقيقة الواضحة لتحديد نسبة القابلين الى الرافضين في صياغة القرار الجماعي. والتصويت هو وحدة القياس المألوفة لهذا النوع من التكتيكات. إن التكتيكات الرقمية هي تطور حديث نسبياً، ونالت حظوتها مبكراً في الانتخابات البابوية في الكنيسة الكاثوليكية في العصر الوسيط.

تمكن عمليات التصويت جماعة معينة من ان تحدد ببعض الدقة نسبة الموافقة الى عدم الموافقة التي تثيرها البدائل والخيارات في عملية اتخاذ قرار جماعي معين. وتوفر الطرق والوسائل الاجرائية الرقمية مرونة كبيرة لكونها تسمح بتغييرات في تفضيلات المصوتين وفي تشكيلة التحالفات، وفي ترتيب القضايا، وتسلسلها في القرار. ولان ابعاد الارقام يمكن ان تتغير بصورة نسقية، فانها تعير نفسها لانواع مختلفة ومتعددة من عمليات التعديل. وعلى سبيل المثال، فان الاصوات يمكن ان تكون كسرية او مضاعفة، كما ان مجموع الاصوات يمكن

ان يتفاوت. ويمكن اعطاء مثال يوضح المسألة الاخيرة من تاريخ التصويت وحق الاقتراع، حيث يُقتسم مجموع الاصوات بين عدد متزايد من المشاركين مقللا بذلك من وزن كل وحدة تصويت سابقة.

وتوزيع الحصص هو طريقة اخرى لتغيير نسب القوة بين المشاركين؛ ولنلاحظ التحول من قاعدة «طبقة واحدة، صوت واحد» في البرلمانات الاولى الى قاعدة «شخص واحد، صوت واحد» السائدة هذه الايام. ان عمليات تحديد مواعيد التصويت، وتحديد نسب الاصوات (الاغلبية، اغلبية الثلثين، الاجماع، الخ) الضرورية لاتخاذ القرار، والقضايا التي تخضع للتصويت (انتخاب القيادة، الاستفتاءات التي تنظم حول سن التشريعات، الخ)، والمظاهر الاخرى للاجراءات الرقمية، توفرجميعها العديد من الفرص لتعديل قواعد اتخاذ القرار الجماعي لدى مجموعة من المجموعات. ان التكتيكات الرقمية، بما تتمتع به من مرونة، تمثل الضد بالنسبة للنهاية الحتمية الواضحة لتكتيكات استعمال العنف، وكذلك بالنسبة للتصلب المألوف في التكتيكات اللفظية.

ان الخصوم المشاركين في عملية اتخاذ القرار غالبا ما يستخدمون في الممارسة الفعلية مزيجا من التكتيكات، مشددين بصورة اقل او اكثر على واحدة او اخرى من هذه التكتيكات. اما في المجتمع الدولي ، على سبيل المثال، ورغم ان الاهتمام يتركز في مؤسسات مثل الامم المتحدة على الدعاية (التكتيك اللفظي) والتصويت (التكتيك الرقمي)، فان الافتراض الضمني الذي يحكم القرارات هو ان النزاعات بين الشعوب يمكن ان تحل في النهاية باللجوء الى القوة؛ اي من خلال استخدام تكتيكات العنف. وبالمقابل، فان استخدام تكتيكات العنف في النزاعات الاهلية الخاصة بشعب ديمقراطي تحكمه تجربة موحدة ينحصر في العادة ببعض التظاهرات السلمية، وبعض الفعاليات التي تقوم بها الشرطة؛ والتركيز الاكبر هو على التكتيكات اللفظية في المحاكم والهيئات التشريعية، وعلى التكتيكات الرقمية في انتخاب ممثلي الشعب.

مشكلة ذات صلة:النقص في كفاءة المؤسسات

تنمو المؤسسات من خلال تكرار انماط معينة من الفعالية التي تدور ضمن منظمات

اجتماعية محددة او مجموعة من المنظمات ذات الصلة ببعضها. فما هي المؤسسة اذن؟ المؤسسات، بكلمات احد الباحثين، هي «انماط من الافعال المتكررة التي تتشكل بطريقة تتحكم في سلوك الاعضاء الذين ينتمون الى تلك المؤسسات، وتشكل قيمة محددة او مجموعة من القيم، وتنعكس هذه القيم ضمن النظام الاجتماعي بلغة المواقف والافعال» (روبنز ١٩٧٦،ص ٧؛ بليز ١٩٧٣). ويستخدم التعبيران «منظمةorganization»و «مؤسسةinstitution» بصورة متبادلة في الغالب(انظر على سبيل المثال، هنتنجتون ١٩٦٨).

هناك ايضاً احدى المرجعيات التي تعرض التعريف التالي : «المؤسسة هي مجموعة من العادات والوظائف– اي من توقعات السلوك المتشابكة– الانسانية الاكثر، او الاقل، شكلية، والمرتبة على نحو معين، والتي تؤدي الى تنظيم او ممارسة مستقرة بحيث يكون بامكاننا التنبؤ بادائها لوظيفتها ببعض من الثقة». وتضم الامثلة على ذلك: الحكومات، والنقابات، والشركات، والهيئات التشريعية، والمحاكم، والكنائس، والعائلة. ان الممارسات التي تقوم بها المؤسسات هي فعاليات مثل الشراء من الاسواق، او التصويت في الانتخابات، او القيام بالزواج، او اقتناء بعض الاملاك. وان نضفي على ممارسة معينة او عملية او خدمة من الخدمات طابعا مؤسسيا يعني ان «نحولها من فعالية فقيرة التنظيم غير رسمية الطابع الى فعالية منظمة بصورة رفيعة المستوى ورسمية الطابع» (دوتش ١٩٨٠،ص ١٧٥).

ومثله مثل اية مفاهيم اخرى خضع مفهوم المؤسسة، في معناه وايحاءاته الضمنية، للتغير ايضا. والاستخدامات الاكثر حداثه لهذا المفهوم تميل الى التشديد على الاستقلال النسبي الذي تمتلكه المؤسسة السياسية. اذ قد تصبح السياسات والبرامج المتبناة كنوع من التسويات السياسية بين الخصوم، على سبيل المثال، محملة بمعنى وقوة مستقلين في حالة انشاء وكالة عامة، او اية مؤسسة اخرى لمعالجة مثل هذه السياسات (مارش واولسون ١٩٨٤، العدد ٧٨: ص ص ٧٣٤-٧٤٩). وقد يقود امر بسيط مثل مبدأ الاغلبية في مجمع انتخابي، كما في عملية اختيار رئيس الولايات المتحدة، الى تطور غير متوقع في نظام الحزبين. هذا التطور المشار اليه لم يستطع جيل الآباء المؤسسين التنبؤ به، لان مبدأ الاغلبية كان في الحقيقة جزءا من تسوية خضعت للتفاوض.

وبشكل عام، تشتمل المؤسسات على ميزة يمكن بموجبها ان نتنبأ نسبيا بالسلوك الانساني، وان نضفي على التفاعلات الانسانية بعض اقتصاديات التوقعات والعادات الثابتة. وهكذا فان الشعوب تعمل على تعزيز السلوك المؤسساتي عبر العادة، والتقليد، والقانون، والوسائل المشابهة، التي تنظم السلوك او يتحقق من خلالها الاجماع. ان قادة المنظمات السياسية التي هي جزء من مؤسسات، يحملون على عاتقهم بصورة ضمنية مسؤولية تعليم السلوك المؤسساتي المناسب وتخليد هذا السلوك وحمايته. وعندما تكون المؤسسات فعالة فانها قد تقود السلوك عبر دروب مرغوبة ومتوقعة. ان تعاظم تنظيم المؤسسات وانماط السلوك هو المادة الخام لتطور المؤسسات وتاريخها.

وغالبا، تستخدم المؤسسات المختلفة تكتيكات تأثير متميزة واستثنائية لتقود السلوك او تتحكم به. فالمؤسسة الدينية، على سبيل المثال، عادة ما تستخدم الطرق اللفظية (ولندع جانبا الحملات الصليبية المقدسة)– فهي تستخدم عل«سبيل المثال اللاهوت والصلوات والعظات – كجزء من ممارستها اليومية. وكما ان المؤسسة الدينية قد تتشكل من كنائس عديدة منظمة تتفاعل فيما بينها بطريقة نسقية على مدار فترات طويلة من الزمن، فان مؤسسة الحزب السياسي قد تتشكل بصورة مشابهة من انماط ثابتة من فعاليات الانتخاب وما يتصل بها من فعاليات اخرى، ومن منظمات متعددة تربط فيما بينها انماط مستقرة من العلاقات. ان النظام الحزبي في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يشدد على استخدام الطرق اللفظية (حملات الدعاية) والطرق الرقمية (الانتخابات)، كما انه يتألف من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وعدد آخر من الاحزاب الصغيرة، وتقوم داخل هذا النظام الحزبي علاقات منظمة نسبيا بين الاحزاب والمقترعين والمواطنين بصورة عامة.

ان المؤسسات السياسية التي تبدو متورطة عن قرب في نزاعات النخبة، وعدم الثقة، والحرب، هي تلك المؤسسات التي لها علاقة بادارة موارد الاسلحة والموارد العسكرية الاخرى، والجمعيات التمثيلية بوصفها ميادين للتنافس والصراع على القوانين والسياسات الحكومية، والاحزاب السياسية بوصفها تتنافس على التحكم في المناصب العامة من خلال الاحتكام الى عمليات الاقتراع. وكل واحدة من هذه المؤسسات تميل الى «التخصص» في

ممارسة تكتيك بعينه لحيازة النفوذ والتأثير: فالاسلحة يستخدمها العسكريون، والكلمات يستخدمها ممثلو الشعب، والارقام تستخدمها الاحزاب السياسية.

ان ايجاد مؤسسة ثابتة مستقرة والحفاظ عليها في اي نظام سياسي، سواء أكان ديمقراطيا أم استبدادياً (كليانياً)، مهمة صعبة بالنسبة لاي طقم قيادي، خصوصا اذا كانت هذه القيادة تتشكل من نخب يصرفها عداؤها لبعضها البعض عن بناء هذه المؤسسات، او كانت هذه القيادة غير موهوبة في عملية بناء المؤسسات السياسية. وبالتالي فان العجز وعدم الكفاءة البشريين، وغياب البصيرة، قد تقود، وعادة ما تفعل، الى مرض يمكن ان نطلق عليه اسم «عدم كفاءة المؤسسة وعجزها». لقد اعاقت المؤسسات الضعيفة، كتلك التي ذكرناها في تواريخ دراسة الحالة في هذا الكتاب، الشعوب عن تسخير نزاعات نخبها من اجل الحصول على نتائج ايجابية.

ويمكن لنا ان نضرب امثلة على عدم كفاءة المؤسسات من تواريخ الشعوب غير المتطورة، او تلك التي لا تتمتع بالاستقرار في طول العالم وعرضه. والمثال المألوف بالنسبة لنا في التاريخ الامريكي هو الحرب الاهلية في الولايات المتحدة. ففي العام ١٨٦٠، وعندما لم يعد الكونغرس قادرا على تمثيل مصالح الشمال والجنوب في موضوع العبودية (الرق)، وعندما لم تعد الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة قادرة على انتخاب مرشحيها لمنصب الرئيس، بحيث تكون اجزاء البلاد جميعا قادرة على الوصول اليه سياسيا، وعندما اصبح الجيش الفدرالي مجرد قوة هزيلة تتواجد في واشنطن في الوقت الذي كان التهديد العسكري لعاصمة الشعب ماثلا للأعين، فان هذه المؤسسات التمثيلية والحزبية والعسكرية كانت تعاني من العجز وعدم الكفاءة. ولم تكن هذه المؤسسات قادرة على ممارسة دورها المحدد لها بصورة كافية، ولم تكن المؤسسة التمثيلية (الكونغرس)، والتنافس الحزبي (وتحديدا الحزب الديمقراطي)، والقوة العسكرية (الجيش الفدرالي) قادرة، مجتمعة او منفصلة، على احتواء الضغط الماثل وحالة عدم التوازن والفوضى التي قادت في النهاية الى الحرب الاهلية.

ومن الامثلة الاخرى على الصعيد الدولي الحربان العالميتان الاولى والثانية. فقد وقعت الحرب العالمية الاولى بعد انهيار نظام حل النزاعات الدولية الذي ظهر الى الوجود في مؤتمر فيينا. اما الحرب العالمية الثانية فقد حدثت بعد الفشل المؤسساتي لعصبة الامم. وبالمقابل، فان الامكانيات الضعيفة الحالية، لكن القادرة على البقاء، والفعالة على نحو متواضع لمؤسسات الامم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها قد استطاعت ان تحد من مدى التخريب والدمار الذي تسببه النزاعات الدولية. فمن بين اكثر من اربعمائه نزاع دولي نشبت منذ العام ١٩٤٥، استطاعت الامم المتحدة ان تلعب دورا في كبح النزاع او صناعة السلام فيما يزيد عن مائة من هذه النزاعات. وفي الوقت الذي اكتب فيه هذا الكتاب، فان دور الامم المتحدة يبدو ممتداً وواسعاً، ويحظى بنجاحات ملموسة.

وبناء على نموذج التحول الحرج، فان عجز المؤسسات، وخصوصا عجز النظام الحزبي، هو ما يفجر الوضع، ويدفع باتجاه العودة الى استخدام اسلوب الحرب الاهلية، لان النخب المتنافسة تفشل في اقتناص الفرصة المناسبة للتفاوض حول عملية التحول. وفي هذا الكتاب امثلة على ذلك، مثل الحروب الاهلية في انجلترا خلال القرن السابع عشر، والحرب الاهلية في الولايات المتحدة، والثورة المكسيكية.

نشوء المؤسسات السياسية المركزية

كما اشرنا من قبل، فان المؤسسات المعنية بصورة مباشرة بنزاعات النخب على نطاق واسع هي المؤسسات العسكرية، والتمثيلية، والحزبية، خصوصا فيما يقوم بين هذه المؤسسات من علاقات. فالمؤسسة العسكرية هي التي تحشد الاسلحة والقوات المسلحة التي تقوم النخب، في المراحل التي تسبق مرحلة التحول الحرج، باستخدامها لممارسة النفوذ والقوة على بعضها البعض. اما الجمعيات التمثيلية، فانها توفر، اذا ادارت فعالياتها باسلوب حر منفتح، ميدانا اخر لتنافس النخب، خصوصا فيما يتعلق بالقوانين والسياسات العامة وتوزيع موارد المجتمع. اما الاحزاب السياسية، فهي وسائل تنافس النخب على احتلال المناصب الحكومية عن طريق العمليات الانتخابية.

لقد اتسمت **المؤسسة العسكرية**، وهي في العديد من الحالات المؤسسة الاكثر

تنظيما من بين المؤسسات الاخرى لدى الشعوب، بانها مدمرة وذات طبيعة استبدادية. ورغم ان هذا الامر صحيح من الناحية الوظيفية، الا انه لم تنشأ حتى الآن اية مؤسسة يمكنها القيام بالدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في المجتمع من الوجهة الدستورية المبدئية (اذا كان هناك دستور)؛ وبالتحديد توفير الامن ضد العدوان الخارجي وحماية الامن الداخلي. ومع ذلك فان الدفاع عن البلد [من العدوان الخارجي] وتوفير الامن [الداخلي] هما شرطان ضروريان سابقان للتوصل الى سياسات داخلية غير عنيفة، وللحفاظ على الحريات في الانظمة الديمقراطية.

وكما سيؤكد لنا تاريخ اي شعب من الشعوب، فانه ليس من السهل ايجاد قواعد يتوصل بموجبها الى قرارات يجمع عليها الشعب. ان قواعد اتخاذ القرار الأولية توضع عادة في مكانها المناسب في ظروف نشوء الحرب او الثورة او اندلاع التمرد، حيث تكون النخب منقسمة فيما بينها انقساما حادا، وحيث يبلغ الشك بخصوص دوافع كل طرف من الاطراف اعلى درجاته. وتتسبب ظروف الانقسام هذه في الانكفاء المتكرر الى الحرب وتكتيكات العنف الأخرى. ولنلاحظ كم من الثورات «اكلت ابناءها»، وكم من الامبراطوريات تحللت بسبب فشل قادتها في تحديثها لتواكب عصرها بحيث تستطيع قواعد اتخاذ القرار الجماعي تلبية طموحات الاجيال الجديدة، او تحقيق آمال الشعوب التي هزمت حديثا.

ان العنف يفرخ العنف. والمؤسسات السياسية القوية والفعالة هي وحدها التي تبدو قادرة على لجم مثل هذه النزاعات واستبدالها باجراءات تقود الى الثقة ونبذ العنف والتكامل السياسي. ان لدى بعض المؤسسات السياسية قدرة كبيرة، اكثر من غيرها، على وضع حدود لنزاع النخب العنيف، وتقليص حجم الشكوك والاخطار، وما تتسبب به النزاعات التي تحدث من خسارات. فما هي هذه المؤسسات، وكيف تتوصل فعلا الى وضع حدود للنزاعات؟

ان **الجمعيات التمثيلية** هي المؤسسات الرئيسة التي تعمل على توزيع وحدات امتياز اتخاذ القرار الجماعي بين الناخبين المشاركين، والتي تعمل في الوقت نفسه على تقليص

حالات عدم الثقة بين النخب المتنافسة. وعندما تكون هذه الجمعيات فعالة، فانها تتحول غالباً الى «نوادٍ للرجال الافاضل». ان الجمعيات التمثيلية، التي توجد في العادة على صورة هيئات تشريعية او على صورة مجالس وزارية، هي منظمات تتقاسم النخب المتنافسة في اطارها سيادة الشعب(الامتياز الجماعي)، وحيث تلجأ هذه النخب الى التكتيكات اللفظية في عمليات صناعة القرار الجماعي، اي في ادارة المناقشات وسن القوانين والاعلان عن السياسات العامة. وبما ان هذه الجمعيات هي منظمة من ناحية مؤسساتية بصورة جيدة، فانها تضم في عضويتها سياسيين برهنوا على قدرتهم- المستندة في العادة الى دعم الناخبين- على الاصرار ان يأخذوا مصالح هؤلاء الناخبين في الحسبان. ان الجمعيات التمثيلية ايضا هي امكنة مناسبة لقيام النخب المتنافسة بتشكيل ائتلافات حزبية سياسية.

أما **الاحزاب السياسية** فهي في العادة منظمات غير حكومية. انها تحشد ممثلي الشعب في الهيئات التشريعية، وتعبئ الناخبين من اجل احتلال المناصب الحكومية، وتوجّه المبادرات والبرامج الحكومية لصالح قادتها وناخبيها. ان الاحزاب الاكثر نضجا والاكثر شمولا تمتلك نظاما تمثيليا داخليا - لجانا، ومؤتمرات، الخ - تعكس التأثير النسبي لناخبيها المختلفين. ويتوصل النظام الحزبي الى الرسوخ والاستقرار في العادة عندما يصبح قادرا على ادارة عملية تداول السلطة بين الاحزاب والاجنحة الحزبية سلميا.

إن لهذه الانماط الثلاثة من المؤسسات - العسكرية، والتمثيلية، والحزبية- تواريخ تطور متميزة عن بعضها البعض بين الشعوب المختلفة. وعلى العموم، فان المؤسسات العسكرية هي من بين اقدم المؤسسات في العالم. اما المؤسسات التمثيلية فانها تعود الى العصور القديمة، على الرغم من انها لم تتمتع باستقلاليتها الا خلال الخمسمائة او الستمائة سنة الماضية.وفي المقابل، فان انظمة الاحزاب السياسية هي الاحدث من بين هذه المؤسسات، فهي لم تصبح مؤسسات متميزة واضحة المعالم الا خلال السنوات المئتين او الثلاثمائة الاخيرة. ولقد اثر نشوء هذه الانماط الثلاثة من المؤسسات - بغض النظر عن البلد الذي تنتمي اليه - على، تطورها ونموها ضمن شعوب معينة خلال المراحل التاريخية المختلفة. وعلى سبيل المثال، فان المؤسسة العسكرية خلال الحرب الاهلية المكسيكية في

القرن العشرين تختلف عن المؤسسة العسكرية في الحرب الاهلية في انجلترا القرن السابع عشر. وبالتالي، فان الاستعراض المختصر الذي نقدمه عن المؤسسات العسكرية و التمثيلية والحزبية بعامة قد يفيد في تقديم خلفية نافعة لتواريخ مؤسسات محددة في انجلترا، والولايات المتحدة، والمكسيك.

المؤسسة العسكرية وعملية ادارة العنف

المؤسسات العسكرية هي في الحقيقة من بين اقدم المؤسسات التي اوجدتها البشرية. وقد كانت المجتمعات البدائية التي حاربت بعضها بعضا مجتمعات صغيرة، او متنقلة، لا تفصل بينها حدود واضحة. كان الانتقام بسبب سبي زوجة، او بسبب الزنا، أو كان الطلاق دافعا اساسيا لنشوب معركة. كما كانت هناك دوافع تتصل بالواجب الديني، او الرياضة، او تحقيق النفوذ والهيبة الشخصيين. لكن كلما اصبحت المجتمعات اكثر تنظيما، كلما تحقق الانخراط في الفعالية العسكرية من اجل تحقيق مكانة عالية في القبيلة او المجتمع. اما الدوافع التي تتصل بالارض والدوافع الاقتصادية، فقد تاخرت في الظهور كحوافز تؤدي الى القتال.

لقد كانت الحرب في المجتمعات البدائية هي القاعدة ولم تكن الاستثناء. ويمكن ان ننسب ٣٠ في المائة من حالات الوفاة بين الرجال البالغين في تلك المجتمعات الى الحروب التي كانت تنشب على الدوام. كانت الفعالية الحربية بالتالي من وظائف المجتمع الاساسية في البداية، ثم انها قادت فيما بعد الى نشوء تخصص في المهارات، وادوار اجتماعية متمايزة، ومجموعات عسكرية منظمة، كما قادت الى التجارب في حقل التكنولوجيا العسكرية. كان من المتوقع بالنسبة لجميع الرجال ان يعدوا انفسهم ليصبحوا محاربين من خلال تعلم طقوس الحرب والتدرب على مهارة استخدام السلاح، مثل قذف الصخور والحجارة، ورمي الرمح، واطلاق السهام، والمبارزة بالخناجر والسيوف.

كانت المواجهات العسكرية تأخذ شكل ضغائن وعداوات وغارات يشنها الطرفان على بعضهما البعض، ومعارك طاحنة يلتحمان فيها على ارض يحددها الطرفان سلفا. ولقد نمت عصابات المحاربين في الحجم والتعقيد مما قاد الى انماط متخصصة من القيادة

العسكرية وصيغ التنظيم. كما اقتضى نشوء التحالفات وعمليات الغدر والخيانة بصورة خاصة تنسيقا شديد الحرص وقيادة جيدة. لقد كانت الادارة العسكرية بالتالي شكلا مبكرا وشديد الاهمية من اشكال قيادة الجماعات.

وبتغير المجتمعات من مجتمعات البداوة التي تعيش على الصيد، الى مجتمعات زراعية مستقرة، وقعت على عاتق القادة العسكرين مسؤوليات اكبر وصارت لهم مكانة أعلى بوصفهم حماة للمخازن التي تضم غلال المجتمع ونتاجاته، وقطعان ماشيته، وتجارته. ولقد اصبحت الاسلحة والتكتيكات العسكرية اكثر تعقيدا وكفاءةً، كما اصبحت الوحدات العسكرية احسن تنظيما، وافضل اعدادا من خلال التدريب المنظم. اصبحت المعدات العسكرية، مثل المركبات، والاقواس، والسهام الثقيلة، والبنادق، بحاجة الى هندسة وتصنيع اكثر تعقيدا. وهكذا انشأت الجيوش مدنا كاملة محاطة بالحصون ومحمية بالدوريات والحراس. اما في ساحة المعركة، فقد اصبح من الضروري تحريك الجيوش وتزويدها بما تحتاج اليه عبر الاستعانة بانظمة تعبئة محكمة ومدروسة، وباستخدام اعداد كبيرة من السفن والخيول والجمال. ومع حلول القرن الثامن قبل الميلاد، اصبح من المألوف مشاهدة جيوش امبراطورية يصل تعدادها الى ٥٠ الفا او ١٥٠ الفا من الرجال.وفي القرن الرابع قبل الميلاد اقام الاسكندر الاكبر امبراطوريته مستخدما لذلك قوة يقدر عدد رجالها بـ ٣٠ الفا – ٥٠ الفا عملوا ضمن تشكيلات من كتائب المشاة المنظمة تنظيما عاليا، واستخدموا معدات حصار قوية.

ومع بداية القرن الثالث قبل الميلاد، استطاع الرومان ان ينقلوا المؤسسة العسكرية وتكتيكاتها، وادارة المناطق المحتلة، الى مستويات جديدة من التعقيد والتخصص المهني. وقد حكمت الامبراطورية الرومانية في اوج عظمتها ١٥٠ مليونا من البشر، واستطاعت الاحتفاظ بقوة عسكرية لا يقل تعدادها عن ٣٠٠ الف رجل.

وفي القرون التالية، كان هناك العديد من المشاريع والمغامرات العسكرية المشابهة لكن الاصغر حجما في العادة. ولقد حقق جيش اتيلا Attila، الذي يتألف من مائتي الف رجل من الهونيين والالمان، الانتصار والسيادة الى ان انهزم هزيمته الفاصلة عام ٤٥١ ميلادية. كما

ان فرسان محمّد وفرسان خلفائه مدوا رقعة انتشار الاسلام الى افريقيا الشمالية واوربا الجنوبية ما بين سنتي ٦٢٢و ٧٣٢ ميلادية. اما جيش شارلمان الذي كان يتألف من فرسان الاقطاع، فقد استطاع ان يقيم امبراطورية في القرن الثامن الميلادي ضمت معظم فرنسا والمانيا وايطاليا. وفي الفترة الممتدة بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين اغار الفايكنغ على بلاد النورماندي وانجلترا وايسلندة واستقروا في تلك البلاد. وسادت القرن الحادي عشر الى القرن الثالث عشر الحملات الصليبية المسيحية ضد الاسلام. اما في حرب المائة سنة، التي استمرت من العام ١٣٣٧ الى العام ١٤٥٣، فقد شرع الانجليز في مغامرتهم الطموحة لمحاولة ايقاع الهزيمة بفرنسا. ولقد بدأت هذه المغامرات العسكرية التي طالت القارة بكاملها تحدث آثارا هامة على تطور المؤسسات الاهلية في صفوف الشعوب الناشئة، كماسيتضح لنا من خلال دراسات الحالة في هذا البحث.

استطاع نظام الاقطاع في اوروبا من القرن الثامن الى الثالث عشر ان يدرج المؤسسات الاقتصادية والعسكرية في بنية موحدة. ففي قلب النسق الاقتصادي الاقطاعي كان هناك المزارع الذي يستأجر الارض ويدفع رسوما ثابتة او ايجارات او ضرائب للسيد الذي كان يملك الارض التي يعمل فيها مزارعوه المستأجرون. وبمرور القرون تطورت مراتبية خاصة بالمزارعين من مستأجري الارض. ولقد عمل الاسياد المحليون والاقليميون في خدمة نبلاء اعلى منهم شأنا، او في خدمة الملوك او الكنيسة. وهكذا اصبحت ملكية الارض دالة على التحالفات والخضوع والولاء لصاحب السيادة.

رافق هذا الشكل من اشكال ملكية الارض والنظام الزراعي نظام للخضوع تضمن الخدمة العسكرية. فكان كل سيد محلي يدين بالخدمة العسكرية لنبيل اعلى منه مقاما، وكان هذا هو الاساس في تشكيل مراتبية هرمية كانت تنتهي بالملك. كان النبيل في كل مستوى من مستويات النظام الاقطاعي يحتفظ بجماعة من التابعين المسلحين الملحقين باهل بيته ليحموا الاراضي التي تقع في دائرة ملكيته، ويحافظوا على النظام الداخلي، ويؤدوا الخدمة العسكرية عندما يطلبها من هو أرفع مكانة من ذلك النبيل أما القيادة العسكرية فكانت تعتمد على الأرض اكثر من اعتمادها على الكفاءة والمقدرة، وبالتالي فنادرا ما دُرِّب الاتباع

المسلحون بجدية لخوض معارك حقيقية.

ادت حاجة الملوك الى جنود مدربين يكونون جاهزين عند الطلب الى نشوء جماعات الجنود المرتزقة؛ اي الجنود الذين يتم استئجارهم بالمال. وعندما ارتفعت اجور جماعات الجنود المرتزقة ونفقات الحفاظ عليهم، فرضت انظمة ضريبية بدائية وطبقت الى اقصى حد ممكن من اجل دعم هذه الجماعات. وهكذا فان الجنود المرتزقة في المعارك الكبرى كانوا يوعدون بالمال مقابل الانتصار في المعارك واحتلال الارض، ولقد حرك هذا الدافع ، على سبيل المثال، العديد من جنود وليام الفاتح William the Conqueror عام ١٠٦٦ الذين كانوا يعدون خمسين الفا. ومع نهاية القرن الثاني عشر، كان باستطاعة فيليب الثاني في فرنسا، وهنري الثاني في انجلترا، ان يصمما انظمة ضريبية تسمح لهما باستئجار عدد اكبر من الجنود المرتزقة بصورة دائمة. وقد عنى هذا في حالة فيليب الثاني استئجار الفين وثمانمائة رجل مدربين على اعمال المشاة، وفرسانا مدربين على الرمي بالقوس، ورجالا لديهم مهارة حفر الخنادق، الخ. وبهذه الطريقة استطاع الملوك ان يبدأوا في التخلص من الاعتماد على اسهامات النبلاء في المال والجنود التي لا يركن إليها.

اما في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، فقد غير نشوء تقنيات جديدة من طبيعة ادارة الحرب. لقد انحدرت اهمية الفرسان المسلحين بالدروع وكافة انواع الأسلحة. إذ اعطى القوس الطويل رجل المشاة المكلف برمي السهام دورا اكثر اهمية من غيره. وقد وضع ادوارد الثالث حدا لعصر القلاع المحصنة عندما استخدم المدافع والبارود في معركة كريسي Crecy عام ١٣٤٦م. كما دشن ادوارد ايضا نظام تعاقد للتجنيد، فكان يدفع اجوراً من الخزانة الملكية للمتعهدين الذين يجمعون له جيوشاً بالمهارات التي يحتاجها. وتطورت التقنيات، والتخصصات، ومصادر اختيار الجنود غير الاقطاعية، وطرق فرض ضرائب جديدة، معا لكي تعجل في عملية مركزة الجيش في العديد من الدول.

وخلال القرنين التاليين، تبنت التكنولوجيا، وعملية التنظيم العسكريتان انماطا حديثة من العمل. فوحدات المدفعية نمت مع استمرار التحسن في صناعة المدافع وحملها على

عجلات وجرّها بواسطة الخيول. وأُخذ نموذج الفارس الخفيف- المسلح بعدد قليل من الاسلحة والسريع الحركة والحر في طبيعة علاقته مع التشكيل العسكري- عن الاتراك. اما رماة السهام، ورماة النشاب، والمقاتلون بالسيوف، والطاعنون بالرماح، فقد ظلوا من ضمن العناصر الاساسية في الجيش، رغم ان مهاراتهم اصبحت عتيقة ومهجورة بظهور الاسلحة النارية اليدوية.

لقد جرى استئجار اعداد متزايدة من المرتزقة لاغراض القيام بحملات معينة؛ بمعنى انه لم يكن هناك قوة عسكرية دائمة. وبدأ نظام رتب الضباط، الذي كان يستند سابقا الى المكانة التي يحتلها النبيل وعلى المهارات العسكرية الخاصة التي يتقنها، ينشأ عن الانواع المختلفة من الوحدات. وبحلول القرن السابع عشر، بذلت جهود ما بين حين واخر لتأسيس مدارس لتدريب الضباط، لكن الحظ لم يحالف هذه الجهود. وخلال القرن السابع عشر ايضا، اصبحت البندقية [المسكيت musket] هي السلاح الاساسي لجنود المشاة، واصبح جنود المشاة انفسهم اكثر تنظيما وقدرة على الحركة، وبرز سلاح البحرية ليصبح قوة عسكرية رئيسية. اما في القرن الثامن عشر، فقد حلت البندقية المصّونة flintlock محل البندقية التي تستخدم الفتيل matchlock ، كما استخدمت الحربة مكان المسمار الطويل المستدق الرأسPike، وصارت الدول تنشئ جيوشا تضم اعداداً ضخمة من الجنود، واصبحت المؤسسة العسكرية بصورة متزايدة تعتمد نظاماً هرميا معقدا ذا طبيعة احترافية. وقد تسارعت عملية تحويل المؤسسات العسكرية الى مؤسسات وطنية مع استمرار الشعوب في عمليات الصراع من اجل الاستيلاء على اراضٍ جديدة، او التوسع، او الحفاظ على الامبراطوريات الاستعمارية.

كانت الثورة الامريكية حدثا ذا اهمية جوهرية في التاريخ العسكري. وقد برهنت ...رب، التي عرفت فيما بعد باسم حرب العصابات، ولاول مرة عن فعاليتها على صعيد التكتيك. وكانت هذه عبارة عن جماعات صغيرة من الجند؛ اي من الجنود النظاميين القادرين على الحركة والذين يرتبط بهم الانصار المحليون للقيام باعمال محلية محددة.

وكان توجه الجمهورية الجديدة الى اخضاع الجيش بصورة دستورية للادارة المدنية ذا اهمية خاصة (ومهددا للممالك الاوروبية)، وكذلك كان اتباع نظام اللامركزية بالحاق القوات العسكرية بسلطة الولاية بدلا من الحاقها بالقوات العسكرية الوطنية، وتفضيل هذه الجمهورية الجديدة نظام التجنيد القصير الامد حيث تضمن الدولة حق كل مواطن في حمل السلاح.

في القرن التاسع عشر، حدثت حروب واسعة النطاق تحركت فيها جيوش كبيرة العدد داخلة وخارجة من مناطق مدنية مأهولة باعداد كبيرة من السكان. كما ان الانتاج الضخم للاسلحة ادى الى ازدهار صناعة السلاح في العديد من الدول. ولقد استحثت مبادئ ايديولوجية، مثل الحرية والمساواة والاخوة والعبودية، وغيرها، جنودا عاديين في جيوش ضخمة، واوجدت المبرر لعمليات الغزو والغزو المضاد. وانتهت الحرب الاهلية الامريكية لان تصبح اكثر الحروب التي سجلها التاريخ الى ذلك الحين دموية. وقد تأسس في القرن التاسع عشر وبصورة حاسمة ايضا نظام ضباط الجيش، بعد ان قادت الاكاديميات العسكرية البروسية الطريق لذلك.

اصبحت الجيوش اكثر عددا وضخامة في القرن العشرين. وتسببت الحرب العالمية الاولى بسقوط تسعة ملايين قتيل من العسكريين وثلاثين مليون قتيل من المدنيين. اما الحرب العالمية الثانية، فقد ذهب ضحيتها سبعة عشر مليون قتيل من العسكريين واربعة وثلاثين مليون قتيل من المدنيين. وقد وسعت الطائرات، والصواريخ، والصواريخ العابرة للقارات، والاقمار الصناعية فضاء المعارك، كما ان المحيطات اصبحت محتشدة بالجيوش والاساطيل الحربية. ان اعدادا ضخمة من الموظفين العسكريين البيروقراطيين، الذين يتبعون نظاما شديد المركزية، تدير الآن الحروب وتحافظ على جاهزية عالية من الدفاع الوطني. وقد اصبح لمجمعات الصناعة العسكرية، اي للمصالح الاقتصادية العسكرية السياسية المتشابكة، تأثيرات جديدة طاغية في حياة الشعوب. كما ان الاسلحة النووية وانتشارها، اللذين اصبحا خارج السيطرة، قد جعلا من الممكن تقنياً تدمير البشرية نفسها خلال ساعات قليلة. ان

معظم الشعوب الكبرى تمتلك مؤسسات عسكرية شديدة المركزية، كما ان الحلفين المتخاصمين – حلف شمال الاطلسي (الناتوNATO) ومنظمة معاهدة وارسو Warsaw Pact–حلف وارسو – يستهلكان ثلثي الميزانية العسكرية في العالم.

ان هناك من يجادل قائلا ان حلول العصر النووي، وتوفر السلاح الذي يستطيع حمل البشرية الى يوم الحساب ، جعلا الحروب شيئا مهجورا عتيق الطراز. قد يكون هذا التقييم صحيحا، لكنه يخطيء الهدف. ان البشرية تستمر في انتاج الاسلحة وتدريب الجيوش الضخمة لان تكتيكات العنف تتطلب هذا الامر، سواء أكان ذلك من اجل الهجوم أو الدفاع، او الردع. ولسوف تظل المؤسسات العسكرية مصادر تكتيكية للنخب السياسية التي تحاول التأثير على عملية صناعة القرار بصورة متبادلة، حيث تشمل العملية في هذه الحقبة صناعة القرار بخصوص القضايا الكونية، وكذلك القضايا القومية.

الجمعيات التمثيلية والتكتيكات اللفظية

ان مفهوم التمثيل شامل ودقيق في الوقت نفسه. وفي المعنى الواسع، فان اي شيء يؤدي عملا محل شيء اخر يقوم بتمثيله بالفعل : ان العلم هو تمثيل رمزي للأمة، والشيك يحل محل النقود، كما ان المحامي يقوم بتمثيل موكله، اما المندوب لدى الامم المتحدة فانه مخول بالتكلم باسم شعبه بكامله. وبالمعنى الاحصائي، فان العمل باسلوب العينة الممثلة للسكان يعني ان كل فرد من السكان يمتلك فرصة مساوية لاي فرد آخر في ان يكون جزءا من هذه العينة (غوسنل ١٩٤٨؛ دي غرازيا ١٩٥١و ١٩٦٣؛ بيتكين ١٩٦٧و ١٩٦٩؛ بينوك وتشابمان ١٩٦٨).

إن فكرة ان يمثل اشخاص معينون اشخاصا آخرين، او يحلوا محلهم، هي على اي حال فكرة حديثة نسبيا. اما المؤسسات التي صممت لاستكمال عملية التمثيل السياسي فهي احدث عهدا. «لقد بدأت مثل هذه الاستخدامات [لمفهوم التمثيل] تظهر في اللغة اللاتينية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، اما في الانجليزية فقد ظهرت في فترة متأخرة عن ذلك، حيث ان الاشخاص الذين كانوا يرسلون للمشاركة في اجتماعات الكنيسة، او في البرلمان

الانجليزي، قد بدأوا بالتدريج يعاملون كممثلين [للآخرين]». (بيتكين ١٩٦٧، ص٣).

ان اول من قام بتحليل نظري مستفيض للتمثيل بوصفه علاقة سياسية تقوم بين القادة (الممثلين) و الاتباع (الاعضاء الذين ينتمون الى جماعة معينة، المواطنين، الناخبين،الخ) هو توماس هوبز Thomas Hobbesفي الفصل السادس عشر من كتابه «اللوياثان» Leviathan الذي صدر عام ١٦٥١. وبعد مرور حوالي مائتي عام، كرس جون ستيورات ميل J.S. Millكتابا كاملا عام ١٨٦١ لما سماه «بحث في الحكومة النيابية».

في هذه الاثناء استمر تطور عملية التمثيل السياسي في الكنيسة الكاثوليكية في انجلترا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وفي اقطار اخرى، وذلك من خلال اجراء ترتيبات دستورية، خصوصا في الولايات المتحدة عام ١٧٨٧، وفي فرنسا عام ١٧٩١؛ وكذلك في المناظرات التي دارت بين القادة؛ وفي خطابات ادموند بيرك E. Burkeوكتاباته التي تعود الى ثمانينات القرن الثامن عشر وتسعيناتة، وفي اوراق جيمس ماديسون J. Madison وفي الممارسة السياسية كذلك؛ مثل التحول من تمثيل الطبقات الى تمثيل المقاطعات في البرلمان الانجليزي، وفي التحول الى ادارة الاحزاب السياسية لقائمة المقترعين للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

ان التمثيل السياسي يناط في بعض الاحيان، وبصورة خاصة، ببعض المسؤولين او الادارات الحكومية. ولقد جرت الاشارة الى الملوك والطغاة والرؤساء بوصفهم يمثلون الجماهير المختلفة التي تخضع لحكمهم. كما جرت الاشارة الى لجان اوليغاركية (اقلية) صغيرة اخذت شكل مجالس، ومجالس وزراء، ومكاتب سياسية،واشياء من هذا القبيل، بوصفها ممثلة للمصالح العامة في مجتمع سياسي معين. ان التمثيل الشامل للمصالح يأخذ فرصته الافضل على كل حال في الجمعيات التمثيلية، لكنها ليست الفرصة الاكيدة والمضمونة بالضرورة، عندما يكون هناك جمعيات تمثيلية تضم عددا لا حصر له من الاعضاء او عدة مئات منهم.

إن المؤسسات التمثيلية لم تكن على الدوام وسائل لتحقيق الديمقراطية الشعبية. فقد كانت في البداية وسائل سياسية ملائمة للملوك. ففي البداية، كان التمثيل وسائل وصيغا سياسية تمكن الملوك من التواصل مع العناصر المختلفة التي تضمها المملكة، ومن التحكم بهذه العناصر؛ وتضم هذه العناصر على سبيل المثال الكنيسة والنبلاء والتجار وغيرهم. وفيما بعد، هيأت الانظمة التمثيلية الفرصة لمجموعات مختلفة لكي تكبح من جماح السلطة الملكية. وتطور الامر في مرحلة لاحقة بحيث تمكنت الاحزاب السياسية من التحكم شعبيا في ادارة المؤسسات التمثيلية والحكومة.

يختلف الباحثون حول البدايات المبكرة لنشوء المؤسسات التمثيلية، فبعضهم يعتقد ان بذور الحكومة التمثيلية الحديثة قد ترعرعت ضمن اتحادات القبائل الهندية، وفي المجتمعات القبلية التيوتونية Teutonic، وفي بعض المدن– الدول الاغريقية. وتبنى آخرون، ونخص بالذكر هارولد إف. غوسنل H.F. Gosnell، موقفاً مؤداه ان «العالم القديم كان ذا طبيعة غير تمثيلية بصورة اساسية... ولم توجد على الاطلاق اية جمعية تمثيلية اختير اعضاؤها بالانتخاب». ولقد ارتبطت الكتابات الاولى حول مفهوم التمثيل، وهي كتابات تتضمن الكثير او القليل من النسقية، بظهور مفهوم الكنيسة المتحدة خلال العصور الوسطى (غوسنل ١٩٤٨، ص ص ١٥٤–١٥٧).

ولكن هناك اختلافات طفيفة على كل حال حول البدايات الحديثة للحكومة التمثيلية التي تعود الى خمسمائة عام تقريبا. ولقد تسبب النزاع بين التاج والبرلمان الانجليزيين في تطور عملية التمثيل النيابي ووصول هذا التطور الى زخمه الاقوى. فالحكومة التمثيلية في انجلترا لم تكن اختراعا تلقائي الطابع حققته العبقرية السياسية التيوتونية، بل انها بدأت بالاحرى، وكما اشرنا من قبل، كاداة تستخدمها السلطة الملكية. فعندما بدأ الملوك، وخصوصا الانجليز منهم، يؤثّرون على مناطق جغرافية ومجتمعات بعيدة، وجدوا انفسهم يتعاملون مع عدد ضخم من المؤسسات والطبقات السياسية والاجتماعية مثل الكنيسة، والاقطاعيات، والعائلات النبيلة، ونقابات التجار والصناع، والمدن، والعديد من الجماعات المحلية الاخرى. ومن اجل ان يحافظوا على السلام والامن، ويوفروا ترتيبات كافية تضمن

عملية تدفق الموارد لخزينة العائلة المالكة، كان الملوك بحاجة الى التواصل مع محكوميهم ووضع المصالح المحلية وغيرها لهؤلاء المحكومين، الى حد معين، موضع الاعتبار. ونتيجة لذلك، فقد تشكلت البرلمانات لتأخذ بعين الاعتبار تمثيل «الطبقات والمنازل الاجتماعية في المملكة»؛ اي رجال الدين، وطبقة النبلاء، وطبقة ملاك الارض، والمجتمعات المحلية.

اصبح البرلمان، بوصفه جمعية تمثيلية، مؤسسة مشرعة للقوانين بصورة متدرجة. كان اعضاء البرلمان في البداية ممثلين للاقطاعيات المختلفة يخدمون مصالح هذه الاقطاعيات بمواجهة مصالح الملك. وفي الوقت المناسب، بدأ اعضاء البرلمان يشاركون في مناقشة عملية فرض الضرائب الملكية. وسرعان ما تعلم البرلمان كيف يستخدم عملية فرض الضرائب وجبايتها من اجل انتزاع تنازلات سياسية من الملك. وقد اتخذت العملية شكل تقديم التماسات تعبر عن مظالم الشعب وشكاواه. وكانت هذه الالتماسات تقدم الى الملك مصحوبة على الأغلب بالاوراق الخاصة بعمليات فرض الضرائب وجبايتها. فاذا اقر الملك الالتماسات المقدمة، فان هذه الالتماسات تصبح قوانين. وبمرور الوقت بدأ اصحاب المصالح المختلفة في البرلمان يشكلون ائتلافات فيما بينهم- حيث تحولت هذه الائتلافات فيما بعد الى احزاب سياسية- وذلك كي يعطوا بتكتلهم وزنا للالتماسات المقدمة، التي عرفت فيما بعد بوصفها مشاريع قوانين، ولكي يصلوا كذلك الى اجماع برلماني فيما يتعلق بمقدار المبلغ الذي سيتم جمعه في زمن محدد من أجل الانفاق على شؤون العائلة المالكة وعلى ادارتها للوظائف الحكومية.

وكان خلال القرن السابع عشر الثوري ان استطاع البرلمان تقليص دور الملك في اصدار القوانين وسلطاته التي تخوله عملية فرض الضرائب وجبايتها الى الحد الذي اصبح دوره في العملية روتينيا. وبحلول هذا الوقت، كانت الائتلافات القائمة في البرلمان بين الاطراف التمثيلية المختلفة قد أصبحت متوازنة في تركيبها بصورة كافية لكي تتحول الى نماذج اولية للاحزاب السياسية الحديثة. وقد ادى توسيع مجال قانون حق الاقتراع، وازدياد التنافس بين الاحزاب على اصوات الغالبية من الناخبين خلال القرن التاسع عشر، الى تطور في المؤسسات التمثيلية في انجلترا وفي بقية الانظمة البرلمانية ودخولها طور الحداثة.

وهكذا، فان ما بدأ ملكيا ونوعا من تمثيل النخبة، اصبح الان شعبيا وخاصا بالاحزاب والمشايعين والانصار.

عجلت الثورتان الامريكية والفرنسية في تحول المؤسسات التمثيلية الى وسائل للسيادة الشعبية. ولقد تردد الآباء المؤسسون على كل حال في اعطاء التمثيل الشعبي دورا كبيرا. فظل التأثير الشعبي في عملية اختيار الرئيس امرا غير مباشر وذلك من خلال ايجاد جماعات فريدة، وإن كانت ذات صبغة تمثيلية، من المقترعين، والتي تدعى الكلية الانتخابية. كان انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ يتم من قبل الهيئات التشريعية في ولاياتهم؛ اي من خلال الهيئات التمثيلية للولاية. اما عضوية مجلس النواب فهي الوحيدة التي كانت تخضع لعملية الاختيار المباشر، والمتكرر، من قبل الشعب.

وفي العالم المعاصر، بدا ان خطوات عديدة ومختلفة في عملية تحول المؤسسات قد اخذت تحدث في اماكن مختلفة وبوتائر غير منتظمة. وقد عملت العديد من الانظمة السلطوية (الكليانية) على استغلال جمعيات تمثيلية، بمساعدة منظمات حزب السلطة، من اجل ادارة جميع قطاعات المجتمع سياسيا بقبضة من حديد. اما بين الشعوب الاخرى، فان المؤسسة العسكرية، لا الحزب السياسي او شيئاً يعد مزيجا من الاثنين، هي التي تتحكم سياسيا بالبلاد من خلال هيئات تمثيلية مزعومة. وفي بعض الدول التي يحكم فيها حزب واحد فقط، مثل الاتحاد السوفياتي والمكسيك والصين، فان التنافس بين اجنحة حزب السلطة المختلفة كان واضحا من خلال شكل من اشكال التمثيل داخل الحزب الواحد.

وعلى الصعيد الاقليمي، ظل البرلمان الاوروبي تجربة مهمة في التحول غير المسبوق الى جمعية تمثيلية تتخطى الحدود والحواجز الوطنية. وفي العام ١٩٧٩، تم انتخاب اعضاء هذا البرلمان، ولاول مرة، بصورة مباشرة من قبل المقترعين في البلدان التسع (اصبحت الان اثنتي عشرة دولة)، ولقد تمت الانتخابات التالية عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩على التوالي. اما في الامم المتحدة، التي سيطر عليها سابقا الاعضاء الدائمون في مجلس الامن، فان انشطة سياسية مهمة اخذت تحدث على صعيد الجمعية العامة حيث بدأت تظهر تحالفات بين الاعضاء الممثلين في الجمعية بالطريقة نفسها التي حصلت فيها التحالفات في البرلمان

الانجليزي من قبل؛ اي من خلال تحالفات متنافسة.

وبشكل عام، فإن المؤسسات التمثيلية أصبحت ظاهرة مألوفة في البنى السياسية في العالم الحديث. لكن الترتيبات الخاصة بعملية التمثيل تتفاوت بصورة واسعة فيما بين الانظمة الديمقراطية والانظمة الاستبدادية، خصوصا فيما يتعلق بالمصالح السياسية المتضمنة، وفي الطريقة التي يتم فيها توزيع السلطة على المجتمع، ومن حيث الدقة ايضا في تقديرحجم الاجماع والمعارضة. ان الناتج الاساسي للجمعيات التمثيلية يميل الى ان يكون لفظياً: اي المناقشات، والقوانين، والسياسات [التي تقر]، والبرامج العامة، ووسائل لفظية اخرى تعمل بمثابة دليل هادٍ للادارة المدنية. وتستطيع المؤسسات التمثيلية، عندما تكون مؤثرة وشاملة وفعالة، ان تعمل ايضاً على توفير آليات ضرورية لتوحيد الامة على الصعيد السياسي.

الاحزاب السياسية والتعبئة العددية

الاحزاب السياسية هي الشكل الاكثر حداثة للمنظمات الاجتماعية، فهي احدث من المؤسسة العسكرية ومن الجمعيات التمثيلية (سارتوري ١٩٧٦؛ الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، الجزء الثاني). لقد نشأت بعض التجمعات التي تضم بعض الاجنحة البرلمانية مما يشبه شكل الاحزاب، وبعض النوادي الشبيهة القريبة من شكل الحزب، وعُصبٌ تضم القادة المؤثرين خلال القرن السابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر، خصوصا في انجلترا والمستعمرات الامريكية. لكن الاحزاب السياسية بوصفها منظمات مميزة تضم في عضويتها عددا من البشر، وتنطوي في الوقت نفسه على وظائف تشريعية وانتخابية، لم تأخذ شكلها الحديث الا في نهاية القرن الثامن عشر. ولقد تسارع تطورها المؤسسي خلال القرن التاسع عشر، وحفز عملية تطورها هذه تطبيق مبادئ السيادة الشعبية وظهور نظام الاقتراع الجماهيري. اما في القرن العشرين، فان معظم الشعوب المائة والستين في العالم تمتلك منظمة حزبية سياسية واحدة على الاقل تعد مؤسسة مركزية بالنسبة لنظام الحكم. اضافة الى ذلك فقد ظهرت، خصوصا منذ الحرب العالمية الثانية، الاحزاب التي تتخطى الحدود الوطنية للسعي لتحقيق اهداف كونية (غولدمان ١٩٨٣).

كان من السهل نسبيا في هيئة تضم اعضاء كثيرين، مثل البرلمان الانجليزي خلال

القرن السابع عشر، ان تنشأ عصب صغيرة تتكون من الاعضاء الذين يمثلون مصالح عامة وتتجمع حول شخص معين يتكلم باسمها. ورغم انه لم يكن هيئة تشريعية حديثة تماما، فان البرلمان [الانجليزي] خلال القرن السابع عشر كان مشغولا بالدفاع عن استقلاليته ضد الاستبداد الملكي، عاكسا بذلك وضع جماهير الفئات الدينية الهائجة في انجلترا، وفرض الاجراءات الضريبية لما كان يصرف للجيش والوظائف الحكومية الاخرى. وتعلمت العصب التي تشكلت، والتحالفات التي قامت بين اعضاء البرلمان، كيف تعمل ككتل من اجل تحقيق اهدافها. كما عمل تطور مجلس الوزراء بوصفه المؤسسة المركزية في الحياة السياسية الانجليزية في القرن الثامن عشر على تضييق الحدود بين الاحزاب، اذ تنافس المحافظون Tories والاحرار Whigs من اجل الفوز بدعم الناخبين والتحكم بالادارة الحكومية. ولان التصويت كان الوسيلة الاساسية لعملية اتخاذ القرار ومصدر الشرعية، فان تكتيكات الانصار والمشايعين كانت ذات طبيعة عددية؛ في البرلمان اولا، ثم امتدت لتشمل عمليات تصويت الناخبين انفسهم.

لقد قُلدت هذه التطورات في المستعمرات الامريكية، حيث اطلق في العديد من التشريعات والقوانين التي سنها الاستعمار، على الانصار والمشايعين الذين يؤيدون الحكام الملكيين اسم احزاب القصر، في الوقت الذي اطلق اسم الاحزاب الوطنية على الاحزاب التي تعارضها. ولقد عملت «الجماعات السياسية» المدينية، مثل اللجنة الحزبية الانتخابية في بوسطنBoston Caucus والنوادي الانتخابية الاخرى التي تسعى لانجاح مرشحين معينين، على منح الاحزاب السياسية الاستعمارية قاعدة شعبية قبل ان يحصل الامر نفسه في انجلترا بزمن طويل. وهكذا كانت الانظمة الاولى للاحزاب الحديثة في العالم انجليزية وامريكية. اما فرنسا والدول الاخرى فقد حذت حذوهما مع نهاية القرن الثامن عشر.

بعد هذه البدايات القوية التي حدثت في أواخر تسعينات القرن الثامن عشر، اختفى من الوجود الحزب الاتحادي الذي كان يتزعمه الكسندر هاميلتونA. Hamilton وجون ادامزJ. Adams، وذلك خلال العقدين الاولين من القرن التاسع عشر وقد كان خلفه الرئيسي هو حزب الاحرار The Whig Party الذي ظهر بعد اختفائه بفترة قصيرة. اما الحزب

الديمقراطي – الجمهوري، الذي تزعمه كل من توماس جيفرسون T.Jefferson وجيمس ماديسونJ. Madison، فقد اكسبه الجاكسونيون Jacksonians خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر تنظيما قويا على المستوى الوطني. وهكذا ظهر نزاع متكافئ بين الجمهوريين والديمقراطيين، واصبح هذا النزاع متوازنا وله قواعده الجماهيرية مع نهاية مرحلة اعادة البناء التي تلت الحرب الاهلية.

وفي انجلترا، تسبب قانون الاصلاح لعام ١٨٣٢ في ظهور جمعيات تسجيل محلية تابعة لحزب الاحرار، واستمر التنافس بين حزبي الاحرار والمحافظين خلال القرن التالي. اما الثورات الاوروبية عام ١٨٤٨، فقد جلبت معها تنظيم الاحزاب الجماهيرية في فرنسا والبلدان الاخرى في القارة الاوروبية. وفي اسيا، بدأ اليابانيون يؤسسون مؤسساتهم الحزبية في الفترة الواقعة بين مرحلة احياء الميجي Meiji restoration(١٨٦٧) والحرب العالمية الاولى. وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، اصبحت التنظيمات الحزبية السياسية منتشرة اكثر في باقي بلدان آسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا. وفي معظم الحالات ظلت هذه الاحزاب مجرد تجمعات اوليغاركية (أقلية) ذات بنى مؤسسية هشة. ولقد اضاف التعاون بين الاحزاب الماركسية الذي كان يتجاوز الحدود الوطنية بعداً جديدا الى عملية تطور الاحزاب في هذا الوقت.

لقد ظهرت انواع من الانظمة الحزبية، فقد اصبح هناك نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، و نظام الاحزاب المتعددة. وكانت هذه الانظمة ذات طبيعة تنافسية او احتكارية وذلك اعتمادا على اعدادها وطبيعة اجنحتها الداخلية وعلاقتها بالنخب الحاكمة. وقد كانت الاحزاب اما ثورية، او شبه عسكرية، أوذات نزوع محافظ ، وذلك اعتمادا على المرحلة التي وصلتها في عملية تطورها المؤسسي. كما انشأت الاحزاب السياسية تحالفات فيما بينها في الهيئات التشريعية وفي المصالح المنظمة، وفي جماهير الناخبين. ولقد عملت هذه الاحزاب على التحكم في ادارة الحكومات او في العمل ضمن تيار المعارضة. وعلى كل حال، فان الاحزاب السياسية الحديثة كانت، وبصورة ثابتة، ادوات النظام التي يعمل القادة من خلالها على توظيف التكتيكات العددية بصورة كبيرة من اجل السيطرة على

المراكز الحكومية، او استعادة هذه السيطرة، ولغايات الهيمنة على صناعة القرار العام.

في الانظمة السياسية التي تكون فيها سلطة اتخاذ القرار الجماعية موزعة على نطاق واسع، فان الاحزاب السياسية تكون هي المسؤولة بصورة اساسية عن تطوير التكتيكات العددية وانظمة التصويت، والمدافعة عنها، والمسؤولة عن ادارة ذلك كله. وفي المقابل حيث تكون المشاركة في السلطات الحكومية محصورة ضمن نطاق ضيق محدد، فان الاحزاب تميل الى ان تكون ادوات في يد السلطة التي تتحكم بالجماهير، وتلتزم هذه الاحزاب على نحو بالغ، وبالتعاون مع الجيش، بتكتيكات العنف.

إن هذه التواريخ الموجزة للمؤسسات العسكرية والتمثيلية والحزبية توحي بان التغيرات في هذه المؤسسات قد كانت بصورة جزئية نتيجة لردود فعل النخب على التطورات التكنولوجية، ونتيجة لتغير مصالح الجماعات، وكذلك لتغير مواقف هذه المؤسسات من بعضها بعضا. ولربما يكون اهم تغير، عندما يحدث، هو تقلص حاجز عدم ثقة النخب بعضها بالبعض الآخر. فالنخب تقوم بصورة مستمرة بفحص مصداقية بعضها بعضا. وكما برهن لنا مرور القرون، فان اقل عمليات الفحص كلفة نفذت في اطار الانظمة الحزبية المفتوحة والمتنافسة.

وثمة مظهر آخر من مظاهر التطور المؤسساتي يستحق الذكر وهو يتصل بخصائص النخب التي ترعرعت في احضان المؤسسات المختلفة. ان المؤسسات العسكرية علي سبيل المثال، تميل الى انتاج نخب متمرسة في ادارة اشكال التنظيم الهرمي والسلطوي الطابع، وبالتالي، فان المجتمعات التي يتمتع فيها الجيش بالقيادة السياسية الرئيسية تكون فيها المؤسسات التمثيلية ضعيفة، وتسود فيها انظمة الحزب الواحد السلطوية.

اما النخب التي نشأت ضمن مجتمعات تكون فيها المؤسسات التمثيلية شاملة، فانها تميل الى التمرس في مهارات الدفاع، والعمليات القانونية، والسمسرة السياسية. وفي بعض الاماكن، كالولايات المتحدة على سبيل المثال، فان هذه النخب تتكون في غالبيتها من المحامين. ومثل هذه الانظمة التمثيلية تميل الى ايجاد احزاب ائتلافية تستطيع جذب المصالح الجماعية المتغيرة لكي تحوز اجماع الغالبية. ان المجتمعات التي توجد فيها

جمعيات تمثيلية قوية تميل ايضا الى فصل قوة الشرطة الداخلية عن مؤسسات الجيش التي تناط بها عمليات الدفاع الخارجي، ويساعد هذا على تحقيق هدف الابقاء على السلطة المدنية فوق سلطة الجيش.

واخيرا، فان المؤسسات الحزبية السياسية القوية تميل الى تعزيز النخب المفتوحة التي تتكون من القادة شديدي التنافس والمتمرسين بالادارة الرمزية والانتخابية. وتميل هذه المجتمعات الى ان تكون فيها سيطرة مدنية قوية على المؤسسات التمثيلية. وهكذا، فانه من المرجح ان يتم التنافس بين النخب، ضمن نظام حزبي قوي ومستمر، بصورة قوية ومأمونة. وبكلمات كوينزي رايت Q. Wright، فان «السلام يتطلب وجود مؤسسة تشتمل على شروط مناسبة لصعود نخبة عقلانية عادلة طوال عملية الاحتكاك والتواصل» (رايت ١٩٤٢، الجزء الثاني ١٣٨٥، الملحق ٢٨).

عملية عقد الصفقات كناتج لعملية انشاء المؤسسات

من بين الاكتشافات الاساسية لهذا البحث ان التوقف عن استخدام العنف العسكري كتكتيك في عملية اتخاذ القرار السياسي، وسيادة السلطة المدنية (وهي شكل من اشكال التحكم في عمليات التسلح)، وعملية التوحيد والدمج السياسيين هي جميعا نتيجة لعملية التطور التي تتضمن نوعا من الالتقاء والتقارب في تطور ثلاث مؤسسات، هي العسكرية، والتمثيلية، والحزبية. وعندما ينعكس نظام التأثير المراتبي بين هذه المؤسسات خلال عملية التحول الحرج، فان شروطا معينة تنشأ لتعزز الثقة بالمؤسسات ولتشجع صيغ الصراع غير المسلح بين النخب المتخاصمة.

ان الشعوب التي اختبرت هذه العملية هي انجلترا، والولايات المتحدة، والمكسيك. ومن خلال دراسة هذه الحالات، فاننا نكتشف انماط التطور التالية:

١- في كل دولة من هذه الدول اصبحت القوات العسكرية، بالمعنى التنظيمي، مركزية ووطنية الطابع. ولربما يكون هذا الامر قد تم من خلال اخضاع احد الجيوش المتنافسة للجيوش الاخرى، او من خلال التفاوض فيما بين هذه الجيوش. ويعد شعب من الشعوب موحدا عندما تحتكر الحكومة فيه ادوات العنف الرئيسية

بصورة شرعية متفق عليها؛ اي انها تتحكم تحكما كاملا بالقوات المسلحة الرئيسية، وبانظمة السلاح كذلك. ويمارَس هذا التحكم، في اطار ترتيبات دستورية، في الدفاع عن الشعب في وجه العدوان الخارجي، أوالتمرد الداخلي، ومن اجل الحفاظ على الامن الداخلي. وعندما تكون المؤسسات التمثيلية للشعب ومؤسساته الحزبية غير متطورة، او تكون غير قادرة (اي انها «عاجزة» كمؤسسات) عن ممارسة سيطرتها على الجيش، فان الجيش يُستخدم للعدوان على الشعوب الاخرى، أو بغرض اضطهاد مواطني ذلك الشعب نفسه.

٢- تتمثل الوظائف الاساسية لانظمة التمثيل السياسي في توزيع حصص اتخاذ القرار الجماعي، على الصعيدين الواقعي والشامل، بشكل مقصور على النخب والفئات الاساسية المؤثرة في المجتمع السياسي. وقد جرت عملية توزيع حصص (السيادة) المقصورة على فئات معينة عادة في اطار مجالس الوزراء، وفي المجالس العليا، وفي الجمعيات التشريعية، وفي الاحزاب السياسية. وتوفر المؤسسات التمثيلية ميدانا للتنافس والصراع حيث تستطيع السلطات المدنية ان تمارس هيمنتها على الجيش.

٣- تتنافس النخب السياسية مع بعضها بعضا في اطار اي مجتمع- المدينة، او الامة، او العالم- وذلك كي تتمكن من التحكم بالوظائف الحكومية، والسياسات العامة، وموارد المجتمع، وانصبة سلطة صنع القرار العام، وامور اخرى من هذا القبيل. وفي مثل هذا النوع من الصراع والتسابق، قد تجد النخب نفسها تخوض صراعا فعليا يتضمن الكثير من الخطورة؛ ومن هنا فانها تجد نفسها مستعدة لاستخدام اي نوع من انوع التكتيك لكي تتمكن من الفوز على خصومها من النخب الاخرى. ولقد برهنت التكتيكات العسكرية على كونها الاكثر ملموسية، والاكثر اثارة، والاكثر توفرا وامكانية استعمال، رغم عدم كونها الاكثر كفاءة او قدرة على الاستمرار.

لقد وفر ظهور انظمة الاحزاب السياسية خلال القرون الثلاثة الماضية وسائل بديلة

للصراع والتسابق. فقد تقلصت طرق فض النزاعات الاهلية بالوسائل العسكرية، او انها اختفت بين الشعوب التي طورت مؤسسات حزبية سياسية فعالة. لقد حلت عمليات الاقتراع محل الرصاص كاداة مهيمنة تستخدمها النخب ضد بعضها في السعي من اجل حل الخلافات الناشئة فيما بينها.

تطابق نظرية عقد الصفقات

كيف امكن التوصل الى التغيرات الكمية في تنظيم المؤسسات وسلوكها؟ كما ستبين لنا دراسات الحالة، فان التغير في اطار المؤسسات كان في العادة نتيجة لعمليات عقد الصفقات السياسية بين النخب المتنافسة. ولقد اسست عملية عقد الصفقات، المصحوبة بصيغ عنيفة او لفظية او عددية من صيغ التأثير، انماطا جديدة من السلوك المؤسسي او انماطاً معدلة من السلوك السابق. ولقد تضمنت هذه الصفقات تبادلا لانماط متعددة من «العملة السياسية». ومن النتائج الفرعية المصاحبة للصفقات بين النخب، خصوصا تلك الصفقات التي قلصت من اهمية العنف ووفرت «ربحا» جيدا لكلا الجانبين، ناتج جانبي شديد الاهمية، وهو تطور مواقف الثقة بين القادة المتنافسين.

تعود عمليات التبادل والمقايضة، او التأويلات التفاوضية للسلوك والاحداث السياسية، الى ازمان موغلة في القدم. وقد لاحظ افلاطون، وهو يشرح الفعاليات الاساسية لمواطني الدولة، ان هؤلاء المواطنين «يقومون بعمليات التبادل والمقايضة فيما بينهم، حيث يعطي احدهم في الوقت الذي يأخذ فيه الاخر، واقعين تحت تأثير فكرة ان عملية التبادل ستكون لصالح الواحد منهم دون الآخر». وتصور فكرة ارسطو عن العدالة الموزعة على الافراد توزيع الوظائف والحقوق على المجتمع بوصفها عقدا لصفقات يحصل فيها كل مواطن على جزء من البضاعة بصورة تتناسب ومقدار اسهامه في تحقيق اهداف الدولة (باركر ١٩٤٦، ص ص١١٦-١٣٧).

وحسب التعبير الاقتصادي التقليدي، فان عقد الصفقات يتضمن تنازل احد الطرفين عن البضاعة في ظل شروط يحتمل فيها ان يتقبل الطرف الثاني هذه البضاعة. ان اسلوب عقد الصفقة هو نوع من التبادل الذي تلازمه عمليات المساومة او التفاوض. ويعرف هومانز -Ho

mans جميع اشكال السلوك الاجتماعي بوصفها صيغا للتبادل، التي تكون مربحة أو مكلفة اكثر او اقل، بالنسبة لكل فرد. ولا تتضمن «فعالية» كل شخص، حسب تعبير هومانز، مجرد نقل الاشياء والمواد، بل انها تتضمن ايضا اطلاق «العواطف» من قبل احد الطرفين تجاه الطرف الآخر؛ ومثال ذلك، ان يراعي طرف معين شعور الطرف الآخر، او يتعاطف معه، مقابل نصيحته. ان كل طرف يحصل على ربح اجتماعي اذا زاد المردود المتوقع لعملية التفاعل عن التكلفة الشخصية المتوقعة (هومانز ١٩٦١).

يمكن لنا ان نترجم مفهوم هومانز لـ «الفعالية»، او نهذبه، ليصبح قادرا على وصف انماط معينة من العملات الاجتماعية والسياسية (غولدمان ١٩٦٩، ٦٢:ص ص ٧١٩-٧٣٣). ويمكن ان نعرّف العملة بانها اي شيء، او فعل، او حالة، يمكن ملاحظتها تجريبياً، مثمّنة من قبل جماعة من الاشخاص الذين يقومون بالتبادل ويمكن تحويلها من شخص الى اخر. وبالامكان اعتبار العملات الاجتماعية نسخة اكثر عمومية وشمولا من العملات السياسية.

ويمكن تقسيم **العملات الاجتماعية** الى عملات خاصة بالاعمال والوظائف، او عملات خاصة بعمليات اتخاذ القرار، او عملات خاصة بالمعاملات المادية. اما العملات الخاصة بالاعمال، فتتضمن ظواهر مألوفة بالنسبة لنا مثل الوظائف والاعمال والمناصب، وكل ما يعزى اليها من القاب وواجبات. وعلى سبيل المثال، فان اي مستخدم عندما يقبل القيام باعباء وظيفية اضافية مقابل تحسين لقبه الوظيفي، ورفع اجره ايضا من قبل من يستخدمه، فان المستخدم يبادل عملة هي الوظيفة (الواجبات واللقب) بعملة مادية تتمثل في (الاجر).

والعملات الخاصة بعمليات اتخاذ القرار هي جزء من اسهم السلطة وانصبتها التي تقوم على المشاركة في صنع القرار الذي يعد امتيازا من امتيازات الجماعة. وعلى سبيل المثال، فان اي مالك للاسهم في شركة ما له الحق في التصويت على القرارات التي تتخذها الشركة بنسبة ما يمتلكه او تمتلكه من اسهم. وبالمقابل، فان اي عضو في مجلس الشيوخ يستطيع ان يمارس حقه في التصويت الذي يعد نصيبه من الامتياز الجماعي في التصويت

على القرارات التشريعية.

ولربما تكون العملات المادية مألوفة اكثر من العملتين الاخريين. فالعملات المادية تشير الى البضائع والخدمات (او ما ينوب عنها من مال) التي تتم مبادلتها بشكل عام، خصوصا في المعاملات التجارية. ان الناس يدفعون لطبيب العائلة مالا (نيابة عن البضاعة او الخدمة) مقابل الاستشارة الطبية (الخدمة التي يؤديها لهم)؛ ويتم التبادل [في هذه الحالة] وبصورة دائمة بالعملات المادية.

ويمكن تصنيف العملات السياسية كواجبات ومسؤوليات، واسهم، وسلع. وبالامكان اعتبار هذه العملات انماطاً ثانوية تابعة للعملات الاجتماعية الاكثر شمولا وعمومية. وهذان النوعان من الانماط متوازيان. ومن ثم فان الواجبات والمسؤوليات هي نوع من انواع العملة الخاصة بالاعمال والوظائف، اما الاسهم فتوازي العملة الخاصة بعمليات اتخاذ القرار؛ وأما السلع فيمكن تصنيفها كنوع من العملة المادية. ولغايات التحليل، قد نعتبر مظاهر محددة من العملة السياسية فئات او اجزاء من العملة؛ وعلى سبيل المثال، فان التعيين في العمل دون الاستناد الى الكفاءة في العمل (المحسوبية) هي جزء من المسؤوليات والواجبات التي تعد هي نفسها نمطا تابعا للعملة الخاصة بالوظائف (الاجتماعية).

ان وظيفة حكومية محددة يعين فيها شخص ما مكافأة على خدماته التي قام بها في حملة سياسية هي من بين الصفقات السياسية المألوفة؛ اي ان المسؤولية (العمل) تعطى مقابل سلعة مقدمة (الخدمات التي قام بها الشخص في الحملة السياسية). وهناك صفقة اخرى مألوفة لنا تحدث نتيجة لتخصيص المقاعد في هيئة تشريعية، حيث توزع سلطة اتخاذ القرار السياسي في المجتمع الى حصص تخص مقاطعات بعينها. وعندما تقوم هيئة حكومية معينة بعمل ما، مثل التحكم في انتشار التلوث او صيانة نظام الحدائق والمتنزهات العامة، فان التبادل قد يصور على انه صفقة بين الهيئة [الحكومية] ودافعي الضرائب؛ اي انه تبادل للسلع (اي الخدمة التي تؤديها الهيئة الحكومية مقابل الضرائب التي يدفعها المواطنون).

ان الفائدة الرئيسية لخطة تصنيف العملة السياسية ذات طبيعة تحليلية. فالمراقب يتلقى المساعدة لكي يحدد اسما للمكونات الخاصة بصفقة معينة قد يغفل المرء عنها، او لربما تتم

معالجتها بطريقة غير نظامية في عملية تحليل الصفقات.

ان عمليات التبادل الاجتماعية والسياسية تتم في عدد من الاسواق والاطر الزمنية. وتتضمن الاسواق التجارية اماكن مألوفة بالنسبة لنا مثل مخازن البيع والشراء في مراكز التسويق، او اسواق الاسهم، او سوق العقارات (والنوع الاخير من الاسواق التجارية يوجد في مكاتب الوسطاء والسماسرة العقاريين وفي الاعلانات المبوبة). اما الاسواق المعروفة لدينا بصورة اقل، ولكنها على الرغم من ذلك اماكن لعقد «الصفقات» السياسية، فهي الهيئات التشريعية، ومؤتمرات الاحزاب السياسية، والاجتماعات البرلمانية، والمؤتمرات الدبلوماسية، واماكن عقد الاجتماعات السياسية المشابهة.

إن الاطر الزمنية لمثل هذه الصفقات متفاوتة. وأبسط هذه الصفقات تلك التي تقوم فيها جهتان اثنتان بتبادل البضائع فيما بينهما بصورة متزامنة: كأن يتم دفع مائتي دولار ثمنا لدراجة في الوقت الذي يتم فيه تسليم الدراجة للمشتري. وهناك صفقات تمر فيها فترة من الوقت، تكون محددة او غير محددة، قبل ان تستكمل عملية التبادل، هذا اذا قيض لها ان تستكمل؛ كأن يتم شراء سيارة بالتقسيط. وقد يكون للتبادل الاخير، الذي يتضمن تأخيراً في اطاره الزمني، تأثير على عنصر اضافي: هو الثقة.

ان التبادلات الاجتماعية والسياسية، حسب بلاو Blau ، تختلف في العادة بعض الاختلافات عن الصفقات ذات الطبيعة المتزامنة، والتي يمكن حسابها بدقة وتتم في عالم التجارة (بلاو ١٩٦٤). فقد يستطيع شخصان يعقدان صفقة تجارية على سبيل المثال، ان يساوما على السعر، لكن من الصعب ان يساوم صديقان على ان دعوة احدهما الآخر لتناول طعام الغذاء سوف تُرَدّ في وقت قريب. كما ان وحدات العملة في التبادلات الاجتماعية والسياسية يصعب حسابها في الحال؛ انها في الحقيقة غامضة وملتبسة تماما. (فكم «وحدة» من [عملة] النصيحة تساوي « وحدة» من [عملة] الاحترام وقبول النصيحة؟) وعلاوة على ذلك، فان الكثير من الصفقات الاجتماعية والسياسية تتم في اطار زمني تتأخر فيه عملية التبادل، حيث يُعطى شيء الآن مع توقع أن يُستلم شيء آخر في المستقبل .

ونتيجة لذلك، فان التبادلات الاجتماعية والسياسية تميل الى ايجاد نوع من الالتزام

المستقبلي الطليق غير المحدد بدلا من الالتزام المحدد بدقة. ان التوقيت وقيمة العائد المتوقع مقابل ما هو معطى متروك في الغالب رهن تصرف الجهة الملزمة باستكمال عملية التبادل. وهذا التأخير في استكمال عملية التبادل يجعل من الوقت سمة مهمة في الصفقة، و «يؤثر بصورة هامة على مواقف الثقة وعدم الثقة التي قد تنشأ بين المتعاقدين» (بيليسوك ورفاقه، ١٩٦٧، العدد٢، ص ١١٦). ولكي نقدم مثالا توضيحيا على ذلك فان التاجر المحلي لا يحتسب فوائد على المبلغ المستحق على الزبون الذي يتعامل معه بطريقة الدفع طويل الأجل الى ان يستحق يوم دفع الحساب لانه، ونتيجة لخبرته السابقة، يعرف ان الزبون امين يسدد فواتيره في يوم الاستحقاق، كما ان ثقة التاجر المبنية على أساس سليم تجلب له الربح لانها تجعل الزبون يداوم على الشراء من محله.

وثمة صفقة اكثر تعقيداً، وتتضمن تأخيرا اكبر من عملية التبادل، تحدث عندما يتوم شخص اشترى بيتا برهن بيته لدى احد البنوك، رغم ان هذا الشخص قد يكون غريبا تماما عن البنك. في هذه الحالة، فان على مسؤولي البنك ان يقرروا ما اذا كان عليهم ان يثقوا، أو لا يثقوا، بذلك المقترض المحتمل. وعلى الموظف المخول بمنح القروض ان يقيم الادلة والبينات الخاصة بعاملين اثنين يخولانه عملية منح الثقة واعطاء القرض: العامل الاول هو سلوك مقدم الطلب كمقترض في الماضي من البنك نفسه او من اي مكان اخر؛ والعامل الثاني هو رغبة البنك في تحقيق عوائد وارباح من أمواله.

ولكي يحدد البنك ما يتوقعه من عملية سداد مقدم طلب القرض لدينه، فإنه يتقصّى بخصوص حساب مقدم الطلب في الماضي، ويتأكد فيما اذا كان يعمل في وظيفة ثابتة. وعندما تجري عملية القرض، فان البنك يقوم بالحجز قانونيا على المسكن الى ان يتم دفع قيمة الرهن كاملة. فإذا فشل المقترض في تسديد قيمة الدفعات المترتبة عليه في اوقاتها المحددة فانه قد يخسر حقه في استرداد العقار المرهون. ولان اجراءات الثقة في هذه الحالة ذات طبيعة موثقة على صعيد القانون والمؤسسات، فإن هذا المقترض يستطيع الحصول على بيت في الحال اذا ما ووفق على رهن العقار؛ ويستطيع البنك من جهته ان يبدأ بجني الفوائد التي تترتب على القرض. هذا النوع من الصفقات ذات العائد المتبادل يتضمن

فترة طويلة من الثقة، كما انه يتضمن عقوبات تنفذ بحق الطرف الذي لا يحفظ وعوده. ويمكن ان نطلق على هذا النمط من نظام التبادل الذي يأخذ وقتا طويلا اسم «الثقة المؤسساتية».

تميل الصفقات التي يعقدها السياسيون الى ان تكون اقل علنية وصراحة من تلك الصفقات الخاصة بعمليات الرهن ومنح القروض، لكنها ملزمة بصورة مساوية. ان المعاهدات، التي يتم عقدها بين الدبلوماسيين، هي سجلات مدونة منشورة تعبر عن التوقعات الخاصة بعمليات التبادل المتأخرة المتصلة بعقد صفقات دولية محددة؛ ومن هنا، فان المعاهدات مهمة من اجل بناء الثقة وفحصها.

ان حرمان المقترض من حق استرجاع عقاره المرهون، او خسارته لحسابه الثابت، هي عقوبة شديدة الاهمية في المجتمع الاستهلاكي؛ انها تقود الى فقدان فرص امتلاك البضائع قبل امتلاك نقود سائلة تدفع ثمنا للبضاعة. وفي التبادلات السياسية، قد تقود الوعود التي تخرق ولا يحافظ عليها، او الالتزامات غير المسددة، الى فقدان السمعة، والصداقة، والشرف، والامن، والمصداقية، والدالّة، والانتساب، واشياء من هذا القبيل. وعندما يصبح المتعاقدون اقل ثقة ببعضهم بعضا، فان ارضية التعاون واقامة التحالفات تصبح اقل صلابة. واذا تولّد الكثير من عوامل عدم الثقة بسبب عدم الوفاء بالتعهدات فان الجهة المتضررة اولا (اي الجهة المانحة) قد تحاول استعادة عملتها السياسية التي قدمتها سابقا. وكلما ازداد العداء كلما تفاقم النزاع وتقلصت العلاقات السياسية مما قد يقود الى استخدام تكتيكات العنف. ويحدث هذا النوع من الانكفاء الى الحرب عندما تفشل عمليات التحول الحرج.

ان تولد الثقة هو من بين النتائج الاكثر اهمية لعمليات التبادل الاجتماعية والسياسية حسب هومانز، وبلاو، وآخرين (هومانز ١٩٦١؛ بلاو ١٩٦٤؛ فو ١٩٧١؛ العدد ١٧١: ص ص ٣٤٥-٣٥١؛ فو وفو ١٩٧٦). ولان الثقة هي ناتج هام للصفقات السياسية الناجحة، ومسرع لعملية تطور المؤسسات، فقد يساعدنا تقديم تعريف اكثر دقة للمفهوم.

تمثل الثقة وعدم الثقة القطبين المتقابلين لموقف بعينه. ان الموقف ذو طبيعة استباقية؛ اي انه يتضمن توقع نتائج السلوك المحتمل للشخص الآخر ردا على سلوك المرء نفسه.

ويبرز سؤالان من هذا التوقع: هل تكون نتائج هذا التوقع للمرء نفسه ايجابية ام سلبية؟ وهل يتصرف الشخص الآخر او المجموعة الأخرى كما توقعنا ام لا ؟ فاذا كان شخص معين (أ) يتوقع ان شخصا آخر (ب) سوف يتصرف بصورة يعول عليها كما هومتوقع، حيث يتضمن ذلك نتائج ايجابية تعود عليه، فان موقف (أ) تجاه (ب) يميل الى ان يكون واثقاً. واذا كان هناك اي شك ملموس حول ما يتوقعه (أ) من سلوك (ب)، او ان النتائج بالنسبة لـ (أ) ستكون سلبية، او ان الحالتين معا تسودان ، فان (أ) على الارجح لن يثق بـ (ب).

وبناء على وجهة النظر هذه الخاصة ببناء المؤسسات، فان الصفقات التي يتم التفاوض حولها بين النخب المتنافسة تميل الى ان تكون من نمط التبادل المتأخر، مع سلوك مستقبلي الزامي مبني على تقديم التنازلات المتبادلة بين الطرفين في الوقت الحاضر. وتميل الالتزامات الموفى بها على الارجح الى توفير ارضية صلبة لعمليات تبادل اخرى في المستقبل؛ ونتيجة لذلك، قد تزداد الثقة وتصبح الفعاليات التي قام بها الطرفان معا ذات صبغة مؤسسية. ولسوف تتوقف الجهود المشتركة من اجل مأسسة [الفعاليات المذكورة] اذا لم يتم الوفاء بالالتزامات، وتنتهي عمليات التبادل بين الطرفين، وتنتعش عوامل عدم الثقة من جديد.

امثلة على حالات التحول الحرج

الى اية درجة تتصل الصفقات السياسية بعملية التحول الحرج بين المؤسسات الثلاث التي ندرسها هنا؟ كما ستبين لنا حالات انجلترا، وامريكا، والمكسيك، فان تطور كل من هذه المؤسسات داخليا، وما بين كل مؤسسة واخرى، كان الى حد بعيد نتيجة تراكمية لسلسلة طويلة من تبادل العملات السياسية بين سلسلة متصلة من القادة المتنافسين. وقد ناضلت هذه النخب المتنافسة، على رأس مؤسساتها او منظماتها، للفوز بالحكم والهيمنة؛ اي لاحتلال مقام سياسي عال. وسواء أكانت النتيجة نصرا او هزيمة او حصاراً لطرف من قبل آخر، فقد كانت الاطراف تتفاوض في النهاية وتتبادل فيما بينها بعض العملات السياسية (المسؤوليات والمناصب، او الاسهم، او السلع، او الاشياء الثلاثة معا). وقد كان المتنافسون ينتقلون الى دائرة النزاع التالية في حالة الوفاء بالالتزامات المتفق عليها، او في حالة خيانة تلك الالتزامات. كان الوفاء بالالتزامات يقلص على الارجح من حجم الخلافات، اما عدم الوفاء

بها، فكان يفاقم حالة النزاع ويزيد عدم ثقة الطرفين ببعضهما البعض.

لقد قوّت هذه الصفقات، التي استمرت على الاغلب لعقود او اجيال، مؤسسات معينة او انها اضعفتها. وبهذه الطريقة كانت احدى المؤسسات تصعد الى مكانة اعلى (ونقرأ: تأثير القيادة، الموارد المتوفرة،الخ) في الوقت الذي ينحط فيه حال مؤسسة اخرى. وعلى سبيل المثال، فان قادة الاحزاب السياسية يصبحون اقوى تأثيرا في حين يصبح القادة العسكريون اقل تأثيراً. ومن بين اهداف هذا البحث في تاريخ المؤسسات الانجليزية والامريكية والمكسيكية، تعيين هوية سلسلة طويلة من الصفقات السياسية التي قادت اخيرا تلك الشعوب الى عمليات تحولها الحرج. وما يلي هو امثلة على عمليات التطور المتضمنة.

في انجلترا، خاضت النخب المتصارعة بجيوشها حروبا داخلية لألف سنة. ولقد وضعت تسوية عام ١٦٨٩ حدا لهذا النزاع. ومنذ ذلك الحين لم تعد النخب الانجليزية تعتمد على الجيوش المتصارعة بل تحولت الى المؤسسات الحزبية في محاولاتها التأثير على بعضها البعض وعلى الشؤون الوطنية. ومنذ ذلك الحين لم تحصل اية حرب اهلية واسعة النطاق في انجلترا.

وسادت المكسيك ظروف مشابهة خلال الفترة التي امتدت من اعلان الاستقلال عام ١٨٢٠ الى فترة حكم الرئيس بلوتاركو كاليس Plutarco Calles† في نهاية عشرينات هذا القرن. وما بين عامي ١٨٢٠ و ١٩٢٠، قاتلت تحالفات الزعماء (الكوديلوس caudillos) ضد بعضها البعض باطراد كلف المكسيك الكثير؛ وكانت الحروب الداخلية هي الحالة الطبيعية في السياسة المكسيكية. وبحلول ثلاثينات القرن العشرين، اصبحت احزاب الشعب والمؤسسات التمثيلية فعالة بصورة كافية لكي تعيق عملية استمرار الحرب الاهلية. ومنذ ذلك الحين تحررت المكسيك من الحروب الداخلية.

اما في تاريخ الولايات المتحدة، فإن اكثرحرب تدميراً هي تلك التي بدأت عام ١٨٦١ وانتهت عام ١٨٦٥، ثم عادت وكادت تشتعل خلال انتخابات هيز- تيلدن Hayes-Tilden المتنازع بشأنها عام ١٨٧٦. لقد كانت الحرب الاهلية هي اول حرب وكما نأمل، آخرحرب داخلية في الجمهورية.

هل كانت انماط التغير ضمن هذه الشعوب الثلاثة متشابهة؟ لقد كشف هذا البحث عن انماط مؤسسية ظهر بينها من التشابهات ما يشير الى انه اكثر من مجرد عرض وصدفة. فخلال سنوات الهياج والاضطراب في انجلترا القرن السابع عشر، تعرضت المؤسسات العسكرية في تلك البلاد الى عملية مركزة جوهرية خصوصا في جيش اوليفر كروموبل النموذجي الجديد. وفي الوقت نفسه، كان البرلمان قد فرض نفسه بوصفه الجسم التمثيلي المهيمن للامة بكاملها. وهذه المطالبة بحق الهيمنة والحكم دعا اليها قادة الاحزاب السياسية الصاعدة الممثلة في البرلمان. ولقد بلغت التغيرات في علاقات القوة بين المؤسسات السياسية الثلاث – العسكرية، والتمثيلية، والحزبية – اوجها في عملية ادارة الجيش؛ اي ان الاحزاب السياسية اصبحت تسيطر على البرلمان، كما ان البرلمان اصبح يتحكم في الجيش. ولم تعد هناك حروب داخلية. لقد سادت الغلبة المدنية. كانت الاحزاب مسؤولة امام جمهور الناخبين ومعرضة للمساءلة امامها، كما كان البرلمان معرضا لمساءلة الاحزاب، والجيش مسؤولا امام البرلمان.

وقد حدث تحول حرج مشابه بين المؤسسات السياسية في المكسيك خلال فترة زمنية اقصر: بين عامي ١٩١٩و ١٩٤٠. فخلال هذه الفترة، سعى كل رئيس مكسيكي، بدرجات متفاوتة من النجاح، خلال هذه الفترة الى بناء جيش متخصص ومركزي للدولة، في الوقت الذي حاول فيه ان يقلص من تأثير جيوش الزعماء المحليين من خلال شن الحرب عليهم او رشوتهم. وخلال الفترة نفسها، تطور نظام التمثيل السياسي في المكسيك ببطء، وبصورة شاملة في اغلب الاحيان.

في البداية ، اصبحت المصالح الرئيسية الكبرى ممثلة في مجلس وزراء الرئيس، وفيما بعد، اصبحت ممثلة في الحزب السياسي الرئيسي للأمة الذي تحول بعد ذلك الى نظام الحزب الواحد. وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٨و ١٩٢٩، تولى الحزب الوطني الثوري Partido Nacional Revolucionario(PNR) السلطة؛ ووفرت بنية الاجنحة داخله ميدانا تنافسيا لتمثيل النخب واستيعابها. هنا ايضا، وبصورة مشابهة لما حصل في انجلترا، مالت المؤسسات العسكرية والتمثيلية والحزبية الى تبني نموذج التحول الحرج. وقد

تعاونت المؤسسة الحزبية مع المؤسسة العسكرية ثم سيطرت عليها فيما بعد؛ وخلف التمثيل في مجلس الوزراء الرئاسي تمثيلٌ اكثر شمولا وفره الكونغرس المكسيكي؛ وقد توصل الكونغرس، الذي يسيطر عليه الحزب، الى التحكم بالجيش في النهاية. لقد تغلبت السيادة المدنية ووضع حد للحروب الداخلية.

وفي الحالة الامريكية حصل جزء كبير من عملية مركزة الجيش خلال الحرب الاهلية، لكنها تقلصت بصورة واضحة فيما بعد. فما بدا انه يمثل نظاما حزبيا سياسيا مستقرا خلال سنوات الثلاثينات والاربعينات من القرن التاسع عشر تعرض للتفسخ مع بداية الحرب الاهلية، وهو تطور يمكن توجيه اللوم اليه لوقوع الاحداث التي قادت الى ذلك الصراع الدموي. اضافة الى ذلك، فقد اصبح الكونغرس قوة عقيمة غير فاعلة على صعيد التمثيل واقامة توازن بين المصالح القوية المتصارعة، خصوصا ما بين الشمال والجنوب. ولم تحصل عملية انشاء جيش [امريكي] الا في ثمانينات القرن التاسع عشر وتسعيناته؛ اي عبر هيمنة جيش فديرالي قوي على مليشيات الولايات. وخلال هذه العقود نفسها حصلت عملية اعادة تأهيل النظام الحزبي واعيد التوازن اليه، وعاد الكونغرس نفسه ليصبح جمعية تمثيلية قوية مؤثرة. وبعدها مضت عملية التوحيد السياسي للشعب قدما دون ان يكون خطر الحرب الاهلية ماثلاً.

لقد اتبعت عناصر التطور المؤسسي لكل امة النموذج نفسه: مركزة مؤسسات الامة العسكرية؛ وظهور نظام شامل للتمثيل السياسي ؛ وايجاد التوازن داخل النظام الحزبي السياسي الذي يسمح بحدوث تنافس حاد بين النخب، ولكنه لا يصل الى درجة استخدام العنف. وفي الوقت الذي يضع فيه نظام التأثير المراتبي بين المؤسسات الثلاث النظام الحزبي في اعلى مرتبة والمؤسسة العسكرية في المرتبة الثالثة، فان من المنطقي الاستنتاج بان الامة قد اجتازت بنجاح مرحلة التحول الحرج فيها.

إن العملية التي ادت الى التغيير ونفذته من خلال التحول الحرج قد تشكلت في العادة من سلسلة من الصفقات المحددة التي عقدتها النخب المتنافسة. والتسوية التي تلت الثورة الباهرة Glorious Revolution في انجلترا عام ١٦٨٩ هي مثال مهم للوثيقة

التعاقدية التي انجزت تلك الصفقة (رانديل ١٩٧٣، ص ص ١٠٣-١٠٤).

لقد تشكلت الجهات المتنازعة في الثورة الباهرة من تحالف النبلاء الانجليز ضد الملك جيمس الثاني. وبعد حصول بضع مواجهات عسكرية صغيرة، وجد الملك انه لا يستطيع الحصول على دعم شعبي لقضيته. فهرب من البلاد تاركا الميدان لتحالف النبلاء وحلفائهم في البرلمان. وقد اعلن البرلمان ان كرسي العرش اصبح شاغرا بسبب التنازل عنه.

واذ سلم البرلمان بانه لا يستطيع مواصلة عمله دستوريا دون وجود ملك، فإنه دعا ماري إبنة جيمس الثاني، وزوجها ويليام اوف اورانج Willam of Orange (من هولندة [الاراضي الواطنة]Netherlands) ليتسلما العرش معا. كانت العملات السياسية التي تبودلت بصورة ضمنية [في هذه الحالة] مسؤولية الحكم (الملك) مقابل الحصول على اسهم من الامتيازات (توسيع سلطة البرلمان في صياغة القوانين الانجليزية والسيطرة على الجيش).

ولقد تمثلت التسوية التي تلت في حدوث تبادلات صريحة للعملات السياسية بين البرلمان والحكام الجدد:

١- اقسم البرلمان وتحالف النبلاء على الولاء لوليام بوصفه ملكا فعليا (معترفاً بشرعية حكمه ومسؤوليته) مقابل وعده ان لا يتسلم التاج [الانجليزي] اي منتم للكنيسة الرومانية الكاثوليكية (هذا شرط من شروط تولي المُلك).

٢- لا يمكن اعلان القوانين الانجليزية او تغييرها الا في حالة مرور القانون او التشريع على مجلسي البرلمان (ازدياد نصيب الشعب في امتيازات الحكم) وموافقة الملك الروتينية (تقلص نصيب الامتيازات الجماعية).

٣- وضع حد للسلطة الملكية في عزل القضاة الاعتباطي (تقلص نصيب الملك في امتيازات الحكم) الذي كان الملوك الاوائل يمارسونه، وقد تم الاتفاق على ان القضاة سوف يثبتون في مناصبهم بعد ان يثبتوا حسن سلوكهم في العمل القضائي (شرط من شروط المسؤولية).

٤– حددت الصلاحيات الملكية اكثر من خلال متطلب ان يمول الجيش مرة واحدة في السنة (سلع، على شكل مخصصات مالية) وان لا تتحرك قطعاته بامر فردي من الملك (تقلص نصيب الملك في امتيازات الحكم).

كانت التسوية عقداً سجل صفقة سياسية كبرى بين قادة العديد من المؤسسات: البرلمان، والعائلة المالكة، والكنيسة الانجليزية، والجيش. وكان لابرام هذا العقد نتائج اثرت على تطور كل مؤسسة من هذه المؤسسات. لقد كان ضروريا ان يحظى كل قانون وتشريع بموافقة مجلس اللوردات ومجلس العموم والملك. وقد يتطلب ذلك حدوث بعض المفاوضات والصفقات بين هذه الجهات قبل سن القوانين والتشريعات. واية محاولة من الملك او البرلمان لسن قوانين وتشريعات بطرق اخرى، كانت ستعد في الحال خرقا للعقد والثقة المبرمة بين الاطراف المذكورة، ومن ثم فانها غير دستورية. وفي مثل هذه الاحوال ستكون هناك ردود فعل عاجلة وعقابية جوهرية.

كانت العملات السياسية التي تم تداولها في هذه التسوية، والتي يمكن تقديم ملخص عنها هنا، هي اسهم الشعب في سلطة اتخاذ القرار (وعلى سبيل المثال فان السلطة الكاملة لعملية سن القوانين والتشريعات اعطيت لمجلسي البرلمان)، والمسؤوليات الخاصة ببعض المناصب (مثل العرش، القضاء)، والسلع والممتلكات العامة (مثل المخصصات السنوية للجيش). لقد كانت هذه التسوية بمثابة بلوغ الاوج لسلسلة طويلة من الصفقات السياسية التي استمرت قرنا من الزمان.

ان تسجيل نمط العملات السياسية المستخدمة في مثل هذه الصفقات السياسية يُمكّن المؤرخ من تجميع وتحليل نوعين آخرين مختلفين من المعطيات التي يبدو الحصول عليها متعذراً، وهي ما يشكل المضمون الجوهري للعقود السياسية التي يتوصل اليها عبر المفاوضات، والنتائج المترتبة على مثل هذه الصفقات التي تسهم في نمو مؤسسة بعينها. وقد تحدث مثل هذه الصفقات لا ضمن مؤسسة معينة فقط، بل بين المؤسسات المختلفة ايضاً.

وخلاصة القول، ان الحروب تقع على الارجح عندما تعجز المؤسسات السياسية عن تطويق سلوك النزاع بين النخب بصورة كافية، وتفشل في توفير ميادين وعمليات بديلة

للصراع لا تتضمن اللجوء الى العنف. ويصف نموذج التحول الحرج مظهرا من مظاهر تطور المؤسسات حيث تعمل النخب المتنافسة بصورة متزايدة على تبادل العملات السياسية التي ينتج عنها حلول المؤسسات الحزبية السياسية في المرتبة الاولى من حيث التأثير في الامة، في الوقت الذي يتقلص فيه دور الجيش ويحل في مرتبة سياسية ثانوية. ويؤدي التحول الحرج هذا، عندما يتم استكماله، الى تقليص فرص حدوث الحرب، او استبعادها، بوصفها واحدا من تكتيكات التأثير.

هل هذه العمليات التي تجري في نطاق الامة، والنتائج التي توصلنا اليها، وثيقة الصلة بما يحدث على صعيد التطورات الفوق – وطنية ؟ ان ذلك صحيح الى حد بعيد. لقد زودتنا دراستنا للمجتمعات الصغيرة بتبصرات لنماذج التطور السياسي للمجتمعات الكبيرة. ومنحت استقصاءات السياسات القبلية وسياسات المدن – الدول اليونانية، على سبيل المثال، الباحثين فهما افضل لتطور الامم والشعوب. وهكذا فان اختفاء الحروب الداخلية في بعض الامم قد يقدم دروسا من اجل التخلص من الحروب التي تقوم بين الدول.

الفصل الثالث

انجلترا : الحالة الالفية

احتاج الامر ألف سنة لانهاء الحروب الداخلية في انجلترا. وخلال هذه السنوات الألف، تطورت جيوش النبلاء الاقطاعيين الخاصة بصورة متدرجة من التحالفات العسكرية المتبدلة الى قوة عسكرية وطنية واحدة. ان سلسلة من الهيئات التمثيلية – مجلس شورى الملك The Witan، والمجلس الاعلى، ومجلس اللوردات، واخيرا مجلس العموم – قد وفرت الحلبة التي تمت فيها معظم هذه التحالفات المتبدلة. واكتسبت طبقة التجار وطبقات اخرى القوة في نهاية الامر. كما كان البرلمان ايضا هو المكان الذي ولدت فيه الاحزاب السياسية واكتسبت سلطتها.

لقد نشأت الاحزاب السياسية في البداية كجماعات برلمانية صديقة تصوت مع بعضها البعض.ثم، وبظهور قانون حق الاقتراع العام، اصبحت هذه الجماعات فرقاً من الاصدقاء السياسيين الذين يتعاونون فيما بينهم بصورة منظمة لكسب دعم الناخبين الشعبيين. ولقد اكتمل التحول الحرج للبلاد عندما تحقق الاستقرار في النظام الحزبي الانجليزي. وكانت الفترة الرئيسية التي حدث فيها التحول الحرج هي القرن السابع عشر، خصوصا الفترة الواقعة بين عام ١٦٤٨ والثورة الباهرة عام ١٦٨٨. كان ذلك اوج العملية التي بدأت منذ قرون عديدة.

جيوش الملوك الاوائل ومجالسهم

استوطن الجوت Jutes، والساكسون Saxons، والآنجلز Angles، انجلترا قبل القرنين الخامس والسادس، وهي ثلاث قبائل جرمانية هاجرت من القارة الاوروبية. وقد كان لكل جماعة مهاجرة ملكها، وادعى العديد من هؤلاء الملوك امتلاك سلطة خاصة لكونه متحدرا من آلهة الجرمان القدماء. وبدءا من عام ٥٥ قبل الميلاد، وصولا الى القرن الخامس الميلادي اقام العديد من ملوك القبائل ، وكنوع من الاستجابة للغزوات الآتية من القارة

الاوروبية، والاحتكاك مع الجيوش الرومانية، وتبدل التحالفات التي قامت فيما بين هؤلاء الملوك انفسهم، ائتلافات فيما بينهم خاضعين بذلك خضوعاً اسميا لملك زعيم ينصبونه على رأس الائتلاف.

كان اول هؤلاء الملوك الزعماء همبر Humber ملك الساكسون الجنوبيين في نهاية القرن الخامس. ولقد ادى زواج احد الملوك الزعماء، ايثيلبيرت من كنت Aethelberht، من بنت ملك باريس الى نشر المسيحية بين القبائل الوثنية في انجلترا مع نهاية القرن السادس. وهكذا اقيمت في الوقت نفسه مملكة كنت Kent واسقفية كانتربري Canterbury. ومن ثم، ومنذ البداية كان الانجليز، رغم الحدود والحواجز التي تحيط بجزيرتهم الصغيرة، شعبا متعدد الاعراق، له قادة يتنافسون فيما بينهم، اعتادوا على السلطة المحدودة والموزعة، وتمرسوا في اقامة الائتلافات.

ومع رحيل الرومان، خاض العديد من القبائل الحروب ضد بعضهم البعض. وتغيرت انظمة التحالف بصورة متواترة نسبيا. وفيما بين القرنين السادس والتاسع، ظهرت سبع ممالك مستقلة نسبيا: مملكة كنت التي كان يسكنها بصورة رئيسية الجوت؛ ومملكة ايسيكس Es-sex وسسيكس Sussex، وويسيكس Wessex التي حكمها ملوك الساكسون؛ وإيست انجليا East Anglia، وميرسيا Mercia، ونورثمبريا Northumbria التي كان يسكنها الآنجلز بصورة رئيسية. ولقد حث بروز ميرسيا في هذا الوقت الكنيسة البابوية الى اعلان اوفّا الثاني من ميرسيا Offa II of Mercia (٧٥٧–٧٩٦) «ملكا على الانجليز» رغم ان قادة الحكومة السباعية، اي ملوك الممالك السبع، كانوا يدينون باقل الولاء له.

وكانت تحدث بين هؤلاء الملوك حروب متقطعة تخوضها عصابات مسلحة غير منظمة. وقد كان لدى قادة القبائل في القرنين الخامس والسادس وحدات عسكرية تتكون بالاساس من رجال حماية شخصية لهؤلاء القادة، وكان كل عضو في الوحدة يدعى «جيسيث gesith» وكان يقسم بولائه الشخصي للملك في السلم والحرب. ولقد اعطى القسم بالولاء صيغة تعاقدية للعلاقة، واصبحت الهالة التي تحيط بالعقد منذ ذلك الوقت مظهرا معتادا ومتعارفا عليه في العلاقات العسكرية – السياسية الخاصة بالشؤون الانجليزية.

ومقابل اعلان الولاء، قام قادة القبائل بقسمة معظم اراضي المقاطعة التي استقروا فيها بين الجيسيث، وقد عد الملوك انفسهم مسؤولين عن توفير المأكل والملبس والسلاح لهم ايضا.

وعندما بدأت القبائل تتحول الى ممالك، اصبح الدفاع عن الممالك يتطلب اعداد اكبر من الرجال. ولقد بقي الجيسيث تابعين شخصيين للملوك، لكنهم لم يعودوا كافين لامور الدفاع العامة. وهكذا بدت التقاليد القبلية تستدعي ، لدى حدوث حالة دفاع ضرورية، تحرك جميع الرجال القادرين. ولقد عد الملوك الانجليز في القرون السابع والثامن والتاسع كل رجل حر قادر مطلوبا للخدمة العسكرية في حالة حدوث غزو. وتجذر هذا الالزام بالممارسة، وكانت النتيجة نشوء مليشيا بدائية عرفت باسم «فيرد fyrd».

كان مطلوبا من مالكي الارض الاحرار الذين يبلغون من العمر ما بين ستة عشر وستين عاما أن يخدموا في الفيرد مدة شهرين من كل عام في حالة حدوث الحرب. وكان هؤلاء المواطنون الجنود يمتلكون القليل من التدريب والمهارات المتخصصة، والقليل ايضا من التنظيم. ولم يكن بامكانهم ان يفعلوا شيئا اكثر من القيام بحشد تشكيلات تكتيكية، رغم ان تلك التشكيلات كانت تعكس بعضا من الدروس التي تعلموها من الرومان. ومع الوقت، اصبح جنود المشاة متخصصين الى حد ما، وذلك اعتماداً على السلاح الذي كانوا يستعملونه. وكانت حدود بعض الممالك محصنة بالخنادق والمتاريس في بعض المواقع الاستراتيجية (فورتيسك ١٨٩٩-١٩٣٠، الجزء الاول : ص٥؛ كيرتيس ١٩٤٣، ص٥).

وخلال القرن التاسع اكتسح الدانماركيون العديد من اجزاء القارة الاوروبية باحثين عن الغنائم والانتصارات. وقد غزا احد هذه الجيوش، الذي كان معروفا بالجيش العظيم، شرق انجلترا عام ٨٦٥، ونجح في تحويل ممالك ميرسيا وايست انجليا ونورثمبريا الى مستعمرات دانماركية. كان الجيش العظيم قوة عسكرية شديدة التنظيم. وكان هناك تمييز في الرتب، كما كان رجال الجيش ماهرين كبحارة وجنود. وكان تنظيمهم في ساحة المعركة وتكتيكاتهم معقدة بالقياس الى ذلك الزمان. وهكذا سقط معظم انجلترا في قبضة الدانماركيين.

لم يستطع الانجليز ان يعكسوا اتجاه القدر الا خلال حكم الملك ألفريد العظيم Alfred the Great من ويسيكس (٨٧١–٨٩٩). ولقد تمكن ألفريد في النهاية، وبعد تحقيق انتصاراته التي كان اولها عام ٨٧٨، ان يستولي على لندن التي اصبحت فيما بعد المركز السياسي لانجلترا. وبدأ الملوك والنبلاء ورجال انجلترا الآخرين يدينون بالولاء والخضوع لألفريد بوصفه الحاكم الاعلى overlordلجميع اجزاء انجلترا التي لا تخضع للسيطرة الدانماركية. كان خضوعهم طوعيا واعلانهم للولاء كاملا. ولقد عززت مشاركة النبلاء الفاعلة في تعيينه كملك أعلى للملوك حالات سابقة موجودة في عملية اختيار القيادة الانجليزية واوجدت حالات جديدة. ولقد نصبت اعمالهم ألفريد ايضاً على رأس جميع القوات العسكرية الانجليزية، بوضعها الذي كانت عليه، من اجل الجهد المشترك لطرد الدانماركيين من البلاد. واستخدم ألفريد فرصة تميزه تلك من اجل البدء في الاصلاحات العظيمة الاولى التي استهدفت عملية مركزة الادارتين المدنية والعسكرية الانجليزيتين.

انشأ الفريد نظاما للدفاع القومي يتشكل من ثلاثة اجزاء. لقد بنى اسطولا بحريا يضم سفنا اضخم واسرع من تلك التي يمتلكها الدانماركيون. وبالاضافة الى الاتباع الشخصيين الـجيسيث جند ألفريد جيشا من خلال الطلب من كل من يملك من الاراضي خمس هايداتhides (٦٠٠ هكتار)او اكثر ان يرسل رجلا مسلحا مع طعامه واجرته في حال طلب الملك ذلك. ولقد سمي الـجيسيث ومن كان يجندهم الملك معهم باسم الثاين thanes وشكلوا جيشا ملكيا عاما مستقلا. كان الـثاين موزعين على وحدات تبعا للمقاطعات التي ينتسبون اليها. ولقد ميزت هذه الممارسات في المؤسسة العسكرية الانجليزية اهمية الكبرياء والسيطرة المحليتين.

اضافة الى الاسطول والثاين كانت المليشيا الوطنية، اي الفيرد، تشكل خط دفاع ألفريد الثالث. لقد اعيد تنظيم الفيرد بحيث يستدعى في كل مرة نصف الرجال الاحرار القادرين الى الخدمة، في الوقت الذي يبقى النصف الآخر يفلح الارض خلال عملية الغزو. وعمل ألفريد ومن خلفوه على تحصين المواقع الاستراتيجية بتحصينات ترابية وحواجز مطوقة بالاسلاك والقضبان عرفت باسم بَرَه burgh وهو تعبير اصبح يطلق فيما بعد على مدن

عديدة كانت محصنة بهذا الشكل.

بدأ العديد من ملاك الارض والمزارعين الانجليز، بسبب تحملهم لاعباء حروب لا تنتهي مع الدانماركيين، يتخلون عن ارضهم خلال القرن العاشر مقابل الحماية العسكرية التي يوفرها الملك والنبلاء الآخرون من ذوي المكانة. كان هذا النمط من انماط التبادل (السلعة التي هي الارض مقابل خدمة الحماية) علامة على ظهور النظام الاقطاعي الذي يقوم على تقسيم المناطق الزراعية الى اقاليم ادارية. وفي الوقت نفسه حفزت الصفقات عملية مركزة المؤسسة العسكرية الانجليزية.

لقد نجح خلفاء ألفريد، اذ استطاعوا صد الحملات الدانماركية والنرويجية على الشمال، في كسب ولاء نبلاء اضافيين. كما انهم بدأوا في بناء تحالفات خارجية كجزء من استراتيجيتهم الدفاعية. لكن ذلك كله كان بلا طائل، اذ استطاع الفايكنغ في النهاية هزيمة انجلترا.

ترك موت الملك ادموند ايرونسايد Edmund Ironside عام ١٠١٦ عرش انجلترا فارغا، فجند ملك الدانمارك كانوت Canuteحملة ناجحة [على انجلترا]، ولقد اعترف مجلس شورى الملك Witan أوWitenagemot ، وهوالمجلس المكون من كبار النبلاء، والذي كان قد اصبح في ذلك الوقت مجلس الشورى الاساسي الذي يرجع اليه ملوك الانجليز، بكانوت ملكا على انجلترا بان اقسموا يمين الولاء له. وبالمقابل وافق كانوت على اعادة جيشة الى الدانمارك باستثناء عدد يتراوح ما بين ثلاثة آلاف وستة آلاف هسكارل hu-scarl (قوات مكلفة بحماية الملك). ولقد اصبح الهسكارل، مثلهم مثل الثاين من قبلهم، جيش الملك الخاص المكلف بحمايته والذي يعمل الفيرد رديفا له في اوقات الغزو. كانت اسلحة الهسكارل في ذلك الوقت مكونة من الفأس ذات المقبضين، والرمح الذي بطول خمسة اقدام؛ وكما تبين في النهاية، فان عدم وجود رماة سهام وفرسان في هذا الجيش كان سببا اساسيا في الهزيمة التي مني بها الملك هارولد Harlodعلى يدي وليام الفاتح ملك نورمانديا عام ١٠٦٦.

مارس مجلس شورى الملك صلاحياته المفترضة مرة اخرى عام ١٠٦٦ في انتخاب

هارولد ملكا. ثم ان المجلس اختار لاحقا إدغار Edgar عندما قتل هارولد في معركة ضد جيش وليام الفاتح النورماندي. وبعد ذلك بوقت قصير، تقبل المجلس استقالة ادغار لكي يكون بالامكان منح عرش انجلترا لوليام لغاية انهاء حملته العسكرية. ولقد ادى قبول وليام السلطة والتاج الانجليزي (حصة بارونية خاصة في الاموال والاراضي مقابل القبول بوليام ملكا على انجلترا) الى تربع ملوك نورمانديا على العرش الانجليزي، كما اسس بصورة حاسمة مشاركة البارونات في امر اختيار من يخلف الملك على عرشه.

كانت انجلترا في الوقت الذي اخضعها النورمانديون دولة منظمة بصورة جيدة نسبيا. وكانت السلطة الملكية معترفا بها على نحو واسع. كان هناك نظام وطني للضرائب يديره عملاء الملك المحليون، ونظام قضائي تديره محاكم محلية باسم الملك. كما ان عملية سك النقود كانت خاضعة لسلطة الحكومة المركزية. ووفقا لمبدأ ان اراضي انجلترا كلها تعود ملكيتها الى الملك، كان باستطاعة وليام ان يقسم اربعة اخماس اراضي انجلترا بين المغامرين العسكريين الذين انضموا اليه في حملة غزوه وبين النبلاء الانجليز الذين وافقوا على الاحتفاظ بأراضيهم اقطاعيات تابعة له.

كانت الخدمة العسكرية الإنجليزية متقطعة وجزئية تنشط بصورة رئيسة في اوقات الغزو والحالات الامنية الطارئة الاخرى. وعلى كل حال، وعبر القنال الإنجليزي، فقد امتصت الحاجات العسكرية الناشئة عن الحروب المستمرة بين نبلاء القارة الاوروبية مقاطعة نورماندي. ولكي يتجنب وليام الفاتح نشوء فوضى مشابهة في انجلترا فإنه اعاد تنظيم الجيش بصورة اساسية استنادا الى علاقات تعاقدية جديدة مع طبقة النبلاء. وعندما وافقت طبقة النبلاء الانجليز على ان تقسم اراضيها الى اقطاعيات، مقابل ان يعطيهم الملك سندات تثبت ملكيتهم لتلك الارض، اعطى النبلاء الملك حق فرض ضريبة الشؤون العسكرية، او اية امور متصلة بذلك، او بدلا عن الخدمة العسكرية، وهي ضريبة تدفع مقابل الخدمة العسكرية (الارض كسلعة مقابل سلعة اخرى هي الخدمة العسكرية او بدل الخدمة العسكرية). ومن ثم تقدمت عملية تحويل القوة العسكرية إلى مؤسسة وطنية خطوة اخرى الى الامام. لقد اخلص النبلاء ولاءهم للملك، بعد ان اقطعهم الارض، وكان اي خرق لهذا الولاء يعد جريمة كبيرة.

وفي زمن الملوك النورمانديين اصبح لسلاح الفرسان، الذي يرتدي الفرسان فيه درعاً من الزرد، افضلية كبرى في الجيش، وكان الفرسان يجندون استنادا الى المبادئ الاقطاعية. وقد كان من بين ما الزم به النبلاء انفسهم ان يوفروا عددا محددا من الخيالة او الفرسان عندما يأمر الملك. كانت الاقطاعيات الصغيرة ترسل عددا قليلاً من الفرسان، ربما سيد الاقطاعية وواحدا او اثنين غيره؛ اما الاقطاعيات الكبيرة فكان عليها ان ترسل مائة فارس او اكثر. ولكي يمنع نشوء جيوش صغيرة تتمرد عليه، طلب وليام عام ١٠٨٦ من جميع ملاك الاراضي في انجلترا ان يقسموا بالولاء له بوصفه قائدا اعلى لجيش الاقطاع. وقد كان من بين المهمات الملقاة على عاتق هذا الجيش تشييد حصون وقلاع جدرانها من الحجارة لتحل محل البَرَه، او البلدان المحصنة. وقد شكلت هذه الحصون فيما بعد شبكة دفاعية استراتيجية في طول انجلترا وعرضها.

وقد عمل وليام ايضا على تعزيز سلطتة بدعوة الفيرد في اوقات الغزو. وعلى كل حال فقد اصبح للفيرد الآن العديد من المضار كقوة عسكرية. لقد بدأت انجلترا تخوض حروبا على مستوى القارة، وكان من المستحيل دعوة الفيرد لخوض الحروب خارج البلاد. كان جنود الفيرد في العادة مدربين بصورة غير جيدة، وكانوا يطلبون للخدمة لمدة اربعين يوما في السنة. وقد بدأ الملك لهذا السبب يسمح لملاك الاراضي والرجال الاحرار ان يدفعوا كبدل عن الخدمة العسكرية مبلغا من المال. وبدلا من ان يقوم الواحد بتجهيز فارس، او حامل ترس (باللاتينية scutum) كما كان يطلق على الفرسان ايضاً، كان باستطاعة مالك الارض ان يدفع مبلغا مقطوعا سنويا، او ما أطلقنا عليه من قبل ضريبة البدل. وبهذه المبالغ كان بمقدور الملك ان يستأجر جنودا مرتزقة مدربين او جنوداً (باللاتينية solidus، اي من يدفع لهم الاجر)، الذين كانوا سيحاربون مهما كانت الشروط التي يفرضها الملك عليهم، ومن ضمن ذلك المشاركة في الحروب الخارجية.

الصفقة الكبرى : الماغنا كارتا

مع بداية القرن الثاني عشر كان معظم الملوك في القارة الاوروبية قد جمعوا جيوشا ضخمة من المرتزقة. وبالمقارنة، كان المرتزقة الذين يعملون لدى الملوك الانجليز قوة

صغيرة نسبياً، اذ كان الامن القومي والملكي لا زال يعتمد بصورة اساسية على مجموع الرجال الانجليز. ونتيجة لهذا الامر تركز الاهتمام كثيرا على تنظيم الفيرد ونوعيتهم. وعندما تبوأ هنري الثاني، دوق نورمانديا واكيتين Aquitaine وكونت انجو Anjou في فرنسا، العرش الانجليزي عام ١١٥٤ وجد انه يقضي نصف وقته تقريباً في فرنسا مدافعاً او عاملا على توسيع الاراضي التي يحكمها هناك. ولكونه قائدا قوي البأس واداريا ناجحاً كذلك، فقد ركز الكثير من اهتمامه على بناء الجيش الانجليزي الذي كان باستطاعته استخدامه في القارة الاوروبية.

كرر هنري الثاني، في مرسوم شهير يدعى قانون التجنيد لعام ١١٨١، القول بان من واجب كل رجل ان يخدم الامة عندما تدعو الحاجة العسكرية، وبين في المرسوم انواع الاسلحة والمعدات التي ينبغي ان يحملها المرء معه عندما يطلب للخدمة. كان على الفقراء من الرجال ان يجلبوا معهم خناجر وسكاكين واية اسلحة اخرى يجدونها؛ اما الاغنياء منهم فكان عليهم ان يتسلحوا ما وسعهم ذلك بالرماح ومعاطف الزرد والخوذ المصنوعة من الفولاذ. (اما خلال القرن التالي فقد حلت الاقواس الطويلة محل الرماح كسلاح لا يستهان به من اسلحة المشاة في الجيش الانجليري). ولقد كانت مسؤولية المواطن الفرد اكثر وضوحاً ومباشرة مما هي عليه الآن عندما اصبح مستأجرو اراضي النبلاء هم وسطاء وسماسرة نظام الخدمة العسكرية. ونبعت هذه المسؤولية المباشرة، حسب هنري الثاني، من منزلة كل رجل بوصفه واحدا من رعايا الملك.

لقد عمل هنري على تعديل نظام الضرائب الملكية لكي يعزز عملية مركزة المؤسسة العسكرية الملكية. ومن ثم اسقطت الضرائب المفروضة على الاراضي او انها اخضعت للتفاوض بين وكلاء الملك ومستأجري الاراضي. كما شُجّع النبلاء الاقطاعيون على دفع ضريبة البدل عن الخدمة العسكرية. وفي عام ١١٦٦، فرضت اول ضريبة على الاملاك والدخول الشخصية مما يشير الى نمو الثروات التجارية والصناعية. وقبل ان يمضي وقت طويل، كان هنري قادرا على استئجار جيش من المرتزقة معتمدا في ذلك على العائدات التي

كان تدرها عليه ضريبة البدل والضرائب المفروضة على الدخل. واصبح باستطاعته بالتالي ان يستخدم جيش المرتزقة عبر القارة [الاوروبية].

ولقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا قياديا في السياسة الانجليزية الى ان قامت «الثورة الباهرة» عام ١٦٨٩ بمنع اي كاثوليكي من تسلّم العرش الانجليزي. وقد عكست تحالفات هنري المختلفة في القارة الاوروبية، ونزاعه مع توماس بيكيت Thomas Becket، حال السلطة السياسية للكنيسة في القرون الوسطى. وهكذا، لو اخذناها معاً، فإن اصلاحات هنري العسكرية، والنفوذ السياسي للكنيسة، قد عبدتا الطريق لمآثر رتشارد قلب الاسد العسكرية العظيمة خلال الحروب الصليبية في نهاية القرن الثاني عشر.

كان الملك جون (١١٩٩–١٢١٦) هو الذي زاد الضرائب وقيمة ضريبة البدل بصورة استبدادية وتعسف في عملية جمعها. ولقد ادى هذا العمل الى تمرد تاريخي قاده النبلاء ضد جون ، لكنهم توصلوا الى حل النزاع بعقد صفقة سياسية منصوص عليها في الماغنا كارتا Magna Carta عام ١٢١٥، وهي تعد من بين اهم الصفقات السياسية في تاريخ البشرية، وكذلك في التاريخ الانجليزي. كانت الماغنا كارتا عقداً مؤلفاً من ثلاث وستين فقرة تشرح نتائج المفاوضات التي شاركت فيها اطراف عدة: اولا، بين عدد من قادة رجال الدين والنبلاء والايرلات* والبارونات الانجليز؛ ثم بين تحالف النبلاء المتمردين هؤلاء والملك جون. ويمكن العثور على تفصيل لعملية سير المفاوضات وكذلك تفاصيل الاتفاق في مكان اخر (هيننغ، ١٩٤٩، ص ص ٢٣–٣٨).

ويلخص لنت Lunt هذا العقد الدستوري الانجليزي بما يلي :

منذ الانتصار النورماندي كان ملك انجلترا ملكا للشعب وحاكما اقطاعيا مطلقا، لكن مكانته كسيد اقطاعي اعلى، وهي المكانة التي جرى التأكيد عليها من خلال الممارسة الفعلية في الدولة، كانت احد وجوه سلطته الملكية الذي اثر على النبلاء بصورة خاصة، والتي كانت تلك الوثيقة الدستورية الكبرى موجهة ضدها. لقد استندت مكانة الملك كسيد اقطاعي اعلى الى عقد، فعلي او ضمني، بين الملك ونبلائه مستأجري الاراضي. لقد اقطع الملك النبلاء الاراضي

* مفردها ايرل Earl، وهو لقب انجليزي ادنى من مركيز وأرفع من فيكونت –المترجم.

ومنحهم الحماية مقابل تقديمهم بعض الخدمات له. وبما ان الترتيبات اخذت صيغة العقد، فقد الزم ذلك الملك ببعض الواجبات كما اعطاه بعض الحقوق. وفيما يتعلق بماهية تلك الواجبات، فقد كانت تتغير من وقت لوقت استنادا لتغير محتوى الاعراف الاقطاعية المتقلبة غير المكتوبة. لكن كان زعماء النبلاء الذين يستأجرون اراضيهم من الملك يحاولون منذ ايام وليام الفاتح، ومن خلال القيام ببعض اعمال التمرد او باستخدام وسائل أخرى، اجبار الملك على الالتزام من جانبه بما اعتبروه عقداً اقطاعياً. وقد حدد هنري الثاني سلطات زعماء النبلاء –مستأجري الاراضي، وبذلك زاد من صلاحياته، بحيث ان العنصر التعاقدي قد اختفى تقريبا. واستمر كل من رتشارد وجون في نقض العقد بصورة متزايدة. وفي عام ١٢١٥، اعلن النبلاء تمردهم ورفضوا اعلان ولائهم ثانية قبل ان يعدهم الملك بعدم نقض بنود العقد التي حددوها له. ولقد احيت الوثيقة الدستورية العظيمة نظرية العقد الاقطاعي شبه المنقرضة، وكانت من ثم اعترافا من جانب الملك ان سلطات التاج كانت محدودة. (لنت ١٩٤٧،ص ١٤٧).

اشتهرت هذه الوثيقة التاريخية بسبب القيود التي وضعتها في وجه السلطة الملكية لايقاع عقوبة الموت، او التعدي على الحرية (بالسجن)، او الاستيلاء على الاملاك دون اجراء محاكمة عادلة للمتهم يدافع فيها عنه نظراؤه من النبلاء. وقد اسس ذلك للمقترحات والحقوق الاساسية التي نشأت بموجبها العملية القانونية.

كانت النصوص المتعلقة بالأمور العسكرية ذات اهمية بالغة ايضا. اذ لم يعد بوسع الملك ان يفرض ضريبة البدل وضرائب مساعدة اخرى (الضرائب المباشرة او التي تطالب بدفع منح مالية خاصة) دون موافقة المجلس الاعلى لشورى الملك Curia Regis الذي اصبح في ذلك الوقت جمعية شبه تمثيلية (المجلس الاعلى مقابل الموافقة على فرض الضرائب). وبما ان دعم القوات العسكرية الملكية كان الغرض الرئيسي لهذه العائدات، فقد اصبح بامكان النبلاء الآن فرض قيود مؤثرة على سلطات الملك واعماله العسكرية.

اوجدت الماغنا كارتا ايضا لجنة دائمة مكونة من خمسة وعشرين عضوا من النبلاء مهمتها مراجعة التقارير التي تتابع خرق الملك للاتفاقية، وفي جميع الحالات كانت الاطراف جميعها ملزمة بالاتحاد في العمل العسكري؛ اي في حرب أهلية ضد الملك. إن عدم الولاء

للملك، الذي كان يعد في العادة جريمة يعاقب عليها، قد تحوّل وببراعة دستورية انجليزية نموذجية الى فعل مشرف اذا نفذ بوسائل قانونية .

لقد اجبر الهبوط في عائدات ضريبة البدل، وارتفاع رواتب الفرسان المرتزقة، وازدياد الحاجة الي الجنود المرتزقة بسبب اتساع رقعة تورط انجلترا في حروب القارة، الملك جون والملوك الذين تعاقبوا بعده على التاج الانجليزي الى ايجاد وسيلة اخرى لحشد الجيوش، وكانت هذه الوسيلة هي اللجوء الى فرض غرامة بدل الخدمة. وقد فرضت هذه الغرامة كبديل عن بدل الخدمة، واحيانا بالاضافة اليها. وقد قدرت هذه الغرامة بنسبة اعتباطية تزيد عن قيمة ضريبة بدل الخدمة، وبمرور الوقت اصبحت هذه الغرامة شكلاً مقنعا من اشكال الابتزاز الملكي (هوليستر ١٩٦٥، ص ص ٢١٤-٢١٥).

وكنتيجة لاقرار الماغنا كارتا، اصبحت المؤسسة العسكرية الانجليزية تتألف من الناحية النظرية من ثلاث وحدات: النبلاء أو المستأجرون الرئيسيون من الملك وتابعوهم المسلحون؛ والمستأجرون الصغار؛ والرجال الاحرار الخاضعون مباشرة لقانون حمل السلاح الذي يفرضه الملك. كان الرجال الاحرار يتلقون الاوامر من مفوضي أمن المقاطعة الذين اصبحوا في هذا الوقت ينوبون عن الملك في حفظ النظام المحلي واقرار العدالة في المقاطعات، وكذلك في القيام بالدفاع عن الوطن. كان مفوض أمن (أو شريف) المقاطعة هو من يقوم بتنفيذ قانون حمل السلاح ويتدبر امر تجهيز عدد ثابت من الرجال المهيئين لحمل السلاح ويرسلهم في حال طلب الملك ذلك. ولقد كان مفوض الأمن في الواقع عاملا من عوامل مركزة الجيش، حيث كان يجعل الملك على صلة مباشرة مع الجنود- المواطنين، ومن ثم كان يعزز عملية تطويق المراتبية الاقطاعية .

وهناك مظهر آخر من مظاهر التنظيم العسكري هو شبكة الحصون وخدماتها. وبالرغم من ان عدد الحصون قد انخفض من ستمائه في نهاية القرن الحادي عشر الى اقل من اربعمائه في نهاية القرن الثاني عشر، الا ان حراسة الحصون والخدمات المتصلة بها كانت شكلا مهما من اشكال الالتزام العسكري الاقطاعي. ولقد اختلفت ترتيبات توفير ما هو ضروري لحماية الحصن وتوفير الخدمة له من مقاطعة لمقاطعة: فأحيانا كان النبيل يدفع

نفقات حماية الحصن، واحيانا كان الشخص الذي يقطعه النبيل الارض هو الذي يدفع النفقات، وكان ذلك يحصل لبضعة ايام او بضعة اشهر في كل مرة، واحيانا يصبح ذلك واجبا دائما مدفوع الاجر، وكان يراه المجتمع المحلي خدمة إجبارية احياناً وكواجب وطني احياناً أخرى. وكانت ضريبة البدل وخدمة حماية الحصون تقدر في معظم الأحيان بنسب مختلفة، وكان تنظيم هذه الالتزامات يصبح معقداً للغاية. ومع نهاية القرن الثالث عشر، اصبحت خدمة حماية القلاع ضئيلة الاهمية نسبيا اذ بدأت حاجات الملك العسكرية تتخطى واقع الدفاع عن الحدود المحلية (هوليستر ١٩٦٥، الفصل الخامس).

توسيع التمثيل ومركزة المؤسسة العسكرية

بعد عهد الملك جون، استمر حكم أسرة بلانتاجينيت House of Plantagenet حتى عام ١٣٩٩. وقد حكم هنري الثالث ستة وخمسين عاما (١٢١٦-١٢٧٢)، ثم جاء بعده ادوارد الاول (١٢٧٢-١٣٠٧)، وادوارد الثاني (١٣٠٧-١٣٢٧)، وادوارد الثالث (١٣٢٧-١٣٧٧)، ورتشارد الثاني (١٣٧٧-١٣٩٩).

وقبل تولي ادوارد الاول الحكم، جرى العديد من التجارب والمحاولات لجعل عضوية مجلس الملك الاعلى، التي كانت مقصورة تقريبا على النبلاء ورجال الكنيسة، اكثر شمولاً وتمثيلاً. وقد كان الجهد الذي قام به سايمون دي مونتفورت Simon de Montfort عام ١٢٦٥ من بين اكثر هذه المحاولات اثارة للاهتمام، اذ اضاف الى المجلس فارسين من كل مقاطعة كممثلين للطبقة الوسطى الريفية، كما اضاف مواطنين من ذوي الاهلية الكاملة من كل مدينة وقصبة انجليزية لتمثيل الطبقة الوسطى المدينية الجديدة. كانت الصفقة صريحة وواضحة: زيادة مشاركة الطبقة الوسطى في صناعة القرار الوطني (نصيب المشاركة في السلطة)، مقابل تقديم الطبقة الوسطى المزيد من دخلها وخدماتها (سلع) للعائلة المالكة. وقد عمل ادوارد الاول على مأسسة هذه التغييرات في برلمانه النموذجي الذي شكله عام ١٢٩٥، و الذي اصبح يدعوه للانعقاد كل عام تقريبا.

كانت مهمات برلمان ادوارد الاول مقصورة على الامور القضائية وزيادة الدخل، ولكن بدأ العمل بوسيلة تشريعية جديدة في هذه الفترة ايضاً؛ وكانت هذه الوسيلة هي

تقديم المطالب والالتماسات . فعلى الرغم من ان الملك فقط كان هو القادر على سن القوانين، فإن سلطته هذه شاركه بها البرلمان في مرحلة لاحقة عن طريق استعمال الالتماسات. فإذا اتحد الممثلون وقدموا التماسا قبله الملك، فان الملك والمجلس الاعلى سوف يقومون بتحويل كلمات هذا الالتماس الى تشريع ملكي. وقد كان اهتمام الملك بالرأي العام والمداخيل (سلع) تصل خزينته من الطبقة الوسطى تحثه على اعطاء موافقة مطلقة وبصورة منتظمة كلما قدمت له الالتماسات (مشاركة في السلطة).

ومع ازدياد تأثير البرلمان بصورة مطردة، فإن الرغبة الملكية في زيادة مركزة المؤسسة العسكرية قد أُخذت مرة أخرى بعين الاعتبار من قبل ادوارد الاول. وكان هذا منسجماً مع رغبته الشخصية في سبيل المزيد من التنظيم الاداري والكفاءة. وكان قانون وينشيستر Winchester (١٢٨٥)، الذي تناول في احد بنوده المؤسسة العسكرية في المملكة، من بين اهم التشريعات التي سنها الملك ادوارد. وقد اعاد هذا التشريع سن قانون الخدمة العسكرية، حيث طالب كل رجل تحت سن الستين ان يسلح نفسه على نفقته الخاصة للدفاع عن المملكة والحفاظ على النظام الداخلي. وكان مفوض الأمن (الشريف) في كل مقاطعة مطالبا بالتفتيش الدوري على الاسلحة، وان يحتفظ، ولاول مرة، بسجلات يكتب فيها اسماء اولئك الخاضعين للخدمة.

وخلال معظم ايام حكمه، كان ادوارد الاول بحاجة الى جمع اكبر قدر من الموارد من اجل مواصلة اخضاع ويلز والتحكم في اسكتلندة، والحفاظ على اقطاعياته في غاسكونيا Gascony، واخماد التمرد في صفوف النبلاء الذين تضرروا بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها. وعلى الرغم من ان النبلاء كانوا يستطيعون ممارسة الضغط على الملك من خلال تفعيل مبادئ الماغنا كارتا، فقد عمل الملك من ثم على استخدام كل حيلة للتنصل من التزاماته. وبنمو عدم الثقة بين الطرفين، بدأ النبلاء يشكّون في افعال الملك وامتيازاته جميعها. وقد استمر عدم الثقة بالحكم الملكي خلال حكم ادوارد الثاني الذي خلع عن عرشه في آخر الامر ونصب مكانه ابنه ادوارد الثالث.

خلال فترة حكم ادوارد الثالث الطويلة (١٣٢٧-١٣٧٧) بدأ الفرسان وممثلو المدن

في البرلمان يستخدمون الالتماسات وموارد الدخل التي يقدمونها بصورة منظمة وماهرة من خلال عقد المساومات مع الملك. وفي اعدادهم لجلسات التفاوض مع الملك، بدأ الفرسان وممثلو المدن يلتقون في مكان عام بمعزل عن الآخرين، اي في «مجلس العموم the com-mons » وقد اصبحت هذه اللقاءات في النهاية تمثل المجلس الأدنى من البرلمان، أو مجلس النواب.

شنّ ادوارد الثالث حرب المائة سنة ضد فرنسا عام ١٣٣٧. ولقد تسبب ذلك في حدوث تحولات اخرى في السياسة والتنظيم العسكريين الانجليزيين. وعلى سبيل المثال، فان رماة الرماح الويلزيين كانوا يشكلون الوحدات الانجليزية الاولى في الجيش التي بدأت في ارتداء الزي العسكري (١٣٣٧)، ويمثل هذا الامر بعداً رمزيا مهما في ابعاد الهوية الوطنية. اما رماة السهام ورماة القوس الطويل فقد منحت لهم مكانة خاصة مميزة في سلاح المشاة. كما استعملت المدافع لاول مرة. لقد قسم الجيش الى وحدات متساوية في الحجم تقريبا ووضع على رأس هذه الوحدات ضباط برتب مختلفة: اذ وضع على رأس الوحدة التي تضم عشرين شخصا ضابط يلقب vintenar (قائد العشرين)، كما وضع على رأس الوحدات التي تضم مائة شخص ضابط يلقب centenar (قائد المائة)، الوحدات التي تضم الف شخص فيوضع على رأسها ضابط يلقب millenar (قائد الالف) وكان لدى الملك، الذي يحتل رأس الهرم، ضابطا اركان رئيسيان: ضابط كبير او مساعد، ومشير او ضابط الامدادات.

ولم يكتف ادوارد الثالث باستئجار الجنود المرتزقة، بل انه انشأ نظاما تعاقديا يفوض بموجبه مرؤوسيه لاستئجار جيوش له (مناصب ومسؤوليات) مقابل مبالغ يتعهد بها من الخزينة الملكية (سلع). وقد اعطى هذا الوضع الطبقة الوسطى المدينية فرصة كانت مقصورة على النبلاء؛ وتتمثل تلك الفرصة بحق استئجارهم الجيوش من أجل ملكهم. وقد منح هذا الوضع الملك استقلالية اكبر وحرره من القيود التي كان يفرضها عليه البرلمان الذي يهيمن عليه النبلاء. وقد تضمن هذا الوضع القانوني الذي وضعه ادوارد انه لا يمكن اجبار الرجال على التوقيع على عقود الخدمة العسكرية، وان الرجال الذين يختارون للخدمة

خارج البلاد سوف يدفع لهم التاج الانجليزي اجورهم منذ لحظة مغادرتهم البلاد، وان العقود التي تخالف الحق والصواب يمكن فسخها. وقد عمل ملوك انجلترا في القرن الخامس عشر على التخلص من هذه القيود مستندين في ذلك الى حجة الطوارئ القومية (كروكشانك١٩٦٦، ص٥).

تسبب انتصار ادوارد في كريسي Crecy عام ١٣٤٦، وانتصاراته التالية في فرنسا، في ابقاء انجلترا متورطة في القارة الاوروبية الى منتصف القرن الخامس عشر. ومع ذلك، فقد ادى النزاع الداخلي خلال حكم رتشارد الثاني (١٣٧٧-١٣٩٩) الى تقلص رقعة التورط الانجليزي في ارجاء القارة.

وفي عام ١٣٩٧، بدأ الملك رتشارد الثاني، بعد عشرين عاما من حكمه الدستوري وفي نهاية فترة حكمه تقريبا، وبصورة مفاجئة انتهاج سياسة القمع المحلي. فحاكم بتهمة الخيانة عضوا في البرلمان حرر التماسا ينتقد فيه النفقات المالية الخاصة بالعائلة المالكة. (ولم تكن الحصانة البرلمانية قد اصبحت بعد من الامتيازات البرلمانية). كما انه حشد عدداً كبيرا من الموالين له في دورات برلمانية متتالية، واصدر العديد من احكام الخيانة على البعض، وامر بسجن اشخاص آخرين ظلما ودون وجه حق، كما مارس اموراً اخرى من هذا القبيل. ولقد أدى خرق رتشارد لما نصت عليه الماغنا كارتا الى حدوث انتفاضة شارك فيها النبلاء والعامة. كان قائد الانتفاضة هنري من عائلة لانكستر، الذي اصبح الملك هنري الرابع بعد اجبار رتشارد الثاني على التخلي عن العرش.

لقد وصلت المغامرات الانجليزية ذروتها في معاهدة ترويز Troyes (١٤٢٠) اذ تزوج هنري الخامس كاترين ابنه شارلز السادس ملك فرنسا، واصبح ورثتهما فيما بعد ملوكا على انجلترا وفرنسا في الوقت نفسه، لكن ذلك لم يمنع الشعبين من الاحتفاظ بمؤسساتهما المنفصلة في كل مملكة من المملكتين. وعلى كل حال، فانه مع حلول عام ١٤٥٣، تم طرد الانجليز من فرنسا وانتهت من ثم حرب المائة سنة.

وفي عام ١٤٦١ تم خلع الملك هنري السادس عن عرشه، ثم اعيد عام ١٤٧٠، ولكن سرعان ما تم خلعه ثانية عام ١٤٧١. وعكس هذا الوضع بصورة جزئية انحلال

المؤسسة العسكرية الملكية الانجليزية، وازدياد حدة النزاعات المحلية، ونشوب الحروب الداخلية بين النبلاء الانجليز. وقد انقسمت العائلات النبيلة وحلفائها فيما بينهم وخاضوا ما يسمى حرب الوردتين War of the Roses . فقد تحالف النبلاء الذين يعود نسبهم الى عائلة لانكستر، ومن ضمنهم الملك هنري السادس، ضد عائلة يورك. ولقد استمرت الحرب الاهلية ثلاثين عاما وانتهت بصعود هنري السابع، اول ابناء اسرة تيودور Tudor ، سدة العرش عام ١٤٨٥.

استمرت تركيبة التمثيل النيابي وامتيازات صنع القرار في البرلمان بالتوسع خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وتجلت الصراعات الكبيرة على ولاية العهد والتنافس على حيازة التأثير في البلاط الملكي من خلال تغير التحالفات بين العائلات النبيلة في ساحات المعارك، وفي مجلس اللوردات، ومن خلال عقد الصلات مع عائلات التجار الذين بدأت ثرواتهم بالازدياد يوما بعد يوم. كما ان طموحات رجال الدين الكاثوليك والبروتستانت المتنافسين فيما بينهم زادت الصراعات المتشابكة للنخبة تعقيدا.

وهكذا تواصل على نحو مطرد تطور اهم مؤسسات الشعب التمثيلية، اي مجلس العموم، ولكن على نحو اقل آثارة. وفي فترة مبكرة تعود الى حكم هنري السادس (١٣٩٩-١٤١٣)، بادل ممثلو المدن الانجليزية والفرسان، وخصوصا الفرسان، وبصورة صريحة نصيبهم في الموارد المالية الملكية بالمشاركة في امتيازات رسم السياسات. ولقد كان مجلس العموم، الذي يمثل التجار، مصراً بشكل خاص على مطالبة الملك باطلاع الشعب على حسابات اموال الضرائب التي تقدم له. كما ان اعضاء مجلس العموم حثوا على تعيين مستشارين للملك (تولي المناصب والمسؤوليات) الذين كان عليهم ان يحصلوا على موافقة البرلمان (نصيب في السلطة)، ويعد هذا شكلا مبكرا من اشكال خضوع الحكومة للمساءلة امام البرلمان.

كانت هذه المطالب والصفقات دليلا على نشوء شكل من اشكال التحالف بين ممثلي المدن والفرسان من اعضاء مجلس العموم. وقد عكس ذلك حقيقة كون الطبقات التجارية تزداد فاعليتها في حقل السياسة بين جمهور الناخبين. كان التجار والصناعيون قد

بدأوا يعون حجم مساهمتهم المالية في سياسة الضرائب الوطنية، ومقدار اهمية القوات العسكرية من اجل حماية توسع التجارة عبر البحار. ومن ثم فإن التجار والصناعيين جعلوا أنفسهم مشاركين فاعلين في عملية اختيار اعضاء مجلس العموم. وبقيامهم بذلك، فإنهم انضموا الى طبقة ملاك الاراضي والسياسيين الريفيين الذين كانوا يشكلون سابقاً الجمهور الرئيسي الذي يسهم في اختيار مجلس العموم.

وبحلول الوقت الذي تسلمت فيه عائلة تيودور التاج عام ١٤٨٥، كان تمثيل الطبقة التجارية قد تصاعد في البرلمان بصورة واضحة. ونتيجة لذلك فقد عملت عائلة تيودور على تنظيم ادارتها الملكية بطريقة رجال الاعمال، معارضة بذلك الممارسات التجارية الاحتكارية في انجلترا والخارج، وتوسعت في عمليات التصدير الخارجي للبضائع الانجليزية، وبنت اسطولا بحريا يستطيع حماية السفن التجارية في جميع البحار.

وبمجرد ان بدأ هنري الثامن في الاعداد لحروب السنوات ١٥٣٨–١٥٤٧، ازدادت متطلباته المالية، وقد اصبح تواقا اكثر لحماسة البرلمان ومساندته له. ومن جانبه، اصبح لدى البرلمان احساس اقوى بامتيازاته التي حصل عليها، واصبحت التشريعات التي تصدر توصف بانها نشاطات الملك «في البرلمان»، اي انها القوانين والتشريعات التي يوافق عليها اعضاء مجلس اللوردات ومجلس العموم معا، ويقرها الملك بعد ذلك. لقد تحولت الملكية الانجليزية لتصبح اكثر فاكثر مؤسسة دستورية يجري فيها اقتسام السلطة مع ان الملكيات عبر القارة كانت تتحول إلى الحكم الاستبدادي المطلق اكثر فاكثر.

المؤسسة العسكرية في ظل الملكيات الدستورية: عائلة تيودور

حكمت عائلة تيودور ما بين عامي ١٤٨٥ و ١٦٠٣: هنري السابع (من عام ١٤٨٥ الى عام ١٥٠٩)؛ وهنري الثامن (من عام ١٥٠٩ الى عام ١٥٤٧)؛ وماري الاولى (١٥٥٣–١٥٥٨)؛ واليزابيث الاولى (١٥٥٨–١٦٠٣). وخلال فترة حكم عائلة تيودور، كانت الطبقة المتوسطة الانجليزية الغنية مشغولة بشراء الاراضي من النبلاء المفلسين وكذلك املاك الاديرة التابعة للكنيسة الكاثوليكية والتي صودرت حديثا. ومن خلال ملكية الاراضي،

وعلاقات العمل، والزواج المشترك، شقت النخبة التجارية الطموحة طريقها الى مكاتب السلطة الملكية والى عضوية البرلمان. لقد كانت المصالح الطبقية واضحة تماما ومأخوذة في الحسبان. كان قادة الصناعة والتجارة ذوي شهرة كافية، كما ان السياسات الملكية اصبحت تحظى بتأييد واسع وكاف بحيث ان البرلمان والتاج تمتعا بعلاقات ودية حارة الى اقصى الحدود .

وبما ان عائلة تيودور كانت تستمد معظم مواردها من البرلمان، فقد صادقت على الممارسات التي كانت قريبة الى قلوب ممثلي الطبقة الوسطى في البرلمان. واصبحت المبادئ الليبرالية الثمينة، مثل التمتع بالحصانة ضد الاعتقال، وحرية التعبير، وضمان الوصول الى الملك من خلال رئيس المجلس، امتيازات ثابتة يتمتع بها اعضاء البرلمان في ظل حكم عائلة تيودور. وقد بذل هنري الثامن جهودا كبيرة ليحوز شعبية شخصية في البرلمان وبين عامة المواطنين. ونتيجة لذلك، فانه عندما اعلن استقلاله الشخصي واستقلال الكنيسة الانجليزية عن سيادة الكنيسة البابوية فعل ذلك بمصادقة متحمسة من البرلمان (البرلمان الاصلاحي، ١٥٢٩-١٥٣٦). وكانت خطوته تلك نصرا للكنيسة البروتستانتية الانجليزية رغم ان الكاثوليكية الانجليزية واصلت نضالها الديني قرابة قرنين من الزمان بعد ذلك.

وفي المجال العسكري، استمرت التحولات في التنظيم و التكتيكات العسكرية بسبب التحديثات والتطويرات التكنولوجية التي حدثت في القرن الخامس عشر. واصبح سلاح المدفعية اكثر اهمية بصورة متزايدة مع استمرار حرب الوردتين؛ وعلى سبيل المثال، فقد ترقى المتخصصون في الرمي بالمدفعية الى رتبة ضابط واصبحوا يتقاضون رواتب تتناسب وهذه الرتبة. لقد وضعت المدافع التي كانت تحاصر القلاع نهاية لعهد القلاع، اذ ان اسوارها، كانت تتداعى بفعل قذائف المدفعية. واصبحت البنادق اليدوية قيد الاستعمال، وكانت في البداية ليست اكثر من انبوب فولاذي مغلق في احدى نهايتيه وبفتحه كان يعبأ فيها البارود ويشعل. وخلال نصف القرن التالي، جعلت البنادق اليدوية الفارس الذي يرتدي الدرع ، هو وحصانه، شيئا عتيق الطراز.

كان هنري الثامن فخورا بصورة خاصة بعمل مركز السباكة الملكية الذي استطاع انتاج مدفع برونزي ضخم يشتمل على تحديثات تقنية عديدة. كما ان البنادق اليدوية-الاركوبص ، والقربينة، والبترونيل ، كما كانت تعرف انواع البنادق المختلفة-حازت اهتماما خاصا من قبله. ولقد ادخل هنري الثامن نظام تزويد الجنود الملكيين بازياء خاصة (كيرتيس ١٩٤٣،ص١٤).

خاضت عائلة تيودور الحرب ضد الاسكتلنديين والفرنسيين والاسبان. وكانت مكائد هنري السابع الدولية مصممة خصيصا لتعزيز التجارة الانجليزية. ولكي يدعم هذا الهدف فإنه طور نظاما للضرائب وتدقيق الحسابات بحيث ضاعف الموارد الملكية الى ثلاث مرات خلال فترة قصيرة لا تتجاوز العقدين من الزمان. ومن ثم كان هنري الثامن قادرا على شن حرب مكلفة ضد الفرنسيين والاسكتلنديين (١٥١٢-١٥١٤). كانت للحروب شعبية، لكن الضرائب اللازمة لها لم تكن كذلك. ولقد لاحظ العديد من السياسيين ان هنري السابع وهنري الثامن صمما آلة عسكرية ملكية جاهزة للاستعمال للاخضاع والقمع عندما لا تكون منشغلة بحروب خارجية. وعلى كل حال، فإن استعدادات الدفاع، والعديد من الحروب الخارجية (١٥٣٨-١٥٤٧)، قد ابقت الملك معتمدا على البرلمان من اجل الحصول على المال. وبعد ان انهى هنري الثامن سلطة الكنيسة البابوية على الكنيسة الانجليزية فإن العديد من هذه الحروب وقعت استنادا الى خلفية دينية. كما ان امكانية صعود كاثوليكي الى عرش انجلترا اصبحت من الامور الاساسية التي حدثت بسببها الحروب الاهلية الانجليزية خلال القرن التالي .

لم تكن الجيوش الانجليزية خلال القرن السادس عشر قوات كبيرة جدا. ففي عام ١٥٥٧، تشكلت وحدة اطلق عليها اسم الفوج، وتكونت من الف رجل من سلاح الفرسان واربعة آلاف رجل من سلاح المشاة. ولقد ارسل هذا الفوج من قبل الملكة ماري لمساعدة زوجها الاسباني فيليب في حربه ضد الفرنسيين. وعندما غزا الارمادا (الاسطول الحربي) الاسباني انجلترا عام ١٥٨٨ حشدت الملكة اليزابيث مليشيا شعبية تتكون من ستين الف

رجل فقط، والذين لم يطلقوا في الحقيقة طلقة واحدة (كيرتس ١٩٤٣، ص١٤) . ولقد تبين ان الستين الفا كانوا يمثلون ١٠ في المائة فقط من الرجال المسلحين في قوائم مفوض الأمن في كل مدينة (فورتيسكيو ١٨٩٩–١٩٣٠، الجزء الاول، ص ١٣٣)، ولم تزد حملات اليزابيث على فرنسا والاراضي السفلى (هولندة) عن عشرين الفا من الرجال (كروكشانك ١٩٦٦، ص ص ١٥–١٦).

بعد فترة حكم الملكين ادوارد السادس وماري الاولى المضطربة والقصيرة ، ارتقت اليزابيث الاولى عرش انجلترا عام ١٥٥٨. ولقد اصدرت توجيهات ملكية حاسمة مرة اخرى من اجل تطوير التجارة الانجليزية، وقادت الحروب الخارجية (هُزم الارمادا الاسباني عام ١٥٨٨)، كما انها امرت بالحفاظ على قوة عسكرية ذات حجم مناسب للدفاع عن الامبراطورية. وقد قُدّرت تكاليف الحروب التي خاضتها انجلترا ما بين عامي ١٥٨٥ و ١٦٠٢ مبلغا يساوي اربعة ملايين جنية استرليني، وهو مبلغ ضخم بحسابات تلك الفترة. وعندما توفيت الملكة تركت بلادها تنوء تحت عبء الديون والضرائب التي كانت ضرورية لتسديد نفقات الجيش.

قبل مجيء الملكة اليزابيث الى الحكم كانت اوضاع الجيش الانجليزي قد تدهورت حقا، ولقد كان هذا الامر معروفا في طول اوروبا وعرضها. كما ان ولاءات قواتها العسكرية الملكية كانت مشكوكا فيها. كان العصيان عاماً، كما كان الخداع والاحتيال منتشرين بين الضباط. وبناء على مانسب الى احد الطلبة في تلك الفترة «فرغم ان عدد المسجلين في سجلات الجيش في اسكتلندة، والذين كانت الملكة تدفع اجورهم، كان ثمانية آلاف رجل فان خمسة آلاف رجل فقط كان هو عدد القوات المسلحة فعلاً، اما بقية المبلغ فكان يذهب الى جيوب الضباط النقباء». كان الضباط برتبة نقيب (كابتن) هم الذين يديرون بصورة فعلية وحداتهم، وقد استغلوا هذه الوحدات لمنفعتهم الشخصية. وعلى سبيل المثال، فانهم كانوا يشجعون الجنود على دفع ثمن تركهم الخدمة، وكانوا يبيعون عتاد الموتى او الجنود المسرّحين، كما انهم كانوا يتآمرون ويتواطؤون مع المكلفين بتزويد الاسلحة للجيش.

ولكون اليزابيث شديدة البخل وذات نظرة مزدوجة الى الجيش، فانها لم تفعل الا القليل لتحسين الوضع (فورتيسكيو ١٨٩٩-١٩٣٠، الجزء الاول ، ص ١٢٨؛ كروكشانك ١٩٦٦،الفصل التاسع).

شارك مجلس شورى الملكة، وخصوصا الاعضاء الستة الذين يمثلون اللجنة الفرعية المختصة بالشؤون العسكرية، اليزابيث في تحمل مسؤولية ادارة الشؤون العسكرية. اما المجلس بكامله،المؤلف من حوالي إثني عشر مستشاراً للتاج اضافة الى الاداريين من بين اعضاء العائلة المالكة، فقد كانت لديهم السلطة الكافية التي اكتسبوها تحت حكم عائلة تيودور لمراقبة السياسة العامة للحكومة، حيث كانوا يشاركون البرلمان في العديد من وظائفه التنظيمية والتشريعية. فعلى سبيل المثال، استبدل مجلس شورى الملكة في عام ١٥٩٧ «الاسلحة النارية» بالقوس بوصفها مستلزما ضروريا من مستلزمات سلاح المشاة، وذلك على الرغم من تفضيل الانجليز الاقواس الطويلة ورغم عدم فاعلية البنادق اليدوية التي كانت متداولة في ذلك الزمان. لقد كان المجلس هو الذي ناضل دون نجاح من اجل تحسين طرق تجنيد الجيش والحفاظ على جاهزيته.

كما شجع المجلس كثيرا عملية تطوير سلاح البحرية الذي اصبح في ذلك الوقت مصدرا اساسياً من مصادر العظمة العسكرية الانجليزية. ومع حلول عام ١٦٠٠، استطاع الانجليز اكتساب خبرة كافية في العمليات العسكرية البرية والبحرية المشتركة. وكان هناك ايضا العديد من الاقتراحات لاعادة تنظيم المليشيا الوطنية؛ اي تلك التي كان يطلق عليها في الازمنة الغابرة اسم الفيرد. لكن احدا لم يقترح ابدا انشاء جيش وطني ثابت، وهي فكرة اصبحت مصدر نزاع طوال القرن السابع عشر (كروكشانك ١٩٦٦، ص ٢٨٦).

ومن بين الجهود العسكرية التي بذلتها اليزابيث، والتي قدر ان تكون لها اهمية خاصة بعد قرن، تجنيدها قوة عسكرية خاصة عام ١٥٧٢ لمساعدة الاراضي السفلى (هولندة) البروتستانتية في حربها ضد اسبانيا الكاثوليكية. وقد بدأت الحملة باستعراض امام الملكة قامت به قوات لندن التي تركت الخدمة. وبعد انتهاء الاستعراض طُلب من اصحاب

المصالح البروتستانتية في المدينة ان يدفعوا التبرعات من اجل الحملة. وقد جمع من المال ما يكفي لتجهيز مجموعة تتكون من ثلاثمائة من المحاربين القدماء الذين شاركوا في حروب جرت في اسكتلندة وايرلندة وفرنسا، وذلك لمساعدة الهولنديين. وتحت قيادة النقيب توماس مورغان T. Morgan، كان اعضاء هذه المجموعة هم الرجال الاوائل من ضمن خمسين الى مائة الف متطوع انجليزي قاتلوا من اجل استقلال هولندة خلال السبعين سنة التي تلت. ومن نواحي عديدة فقد عبد هؤلاء الطريق أمام دعوة البرلمان لوليام اوف اورانج عام ١٦٨٨ لانقاذ المملكة من تجاوزات جيمس الثاني. ومن ثم فان الهولنديين ووليام كانوا هم المستفيدين من اجيال عديدة من المتطوعين الانجليز ومن بعض افضل المواهب العسكرية الانجليزية.

ورغم التراث العريق للضرائب التي فرضت لاسباب عسكرية، انتهى عهد عائلة تيودر بـ «عصر ذهبي» من الازدهار والرخاء الاقتصاديين والتوسع في ظل حكم اليزابيث. وحين موتها عام ١٦٠٣، كانت البلاد والبرلمان تملؤهم الثقة بالنفس والسعادة بالقيادة الملكية. وغالبا ما اتبع التفاوض حول السياسات المتبعة بين الاجنحة المختلفة في البرلمان وكذلك بين البرلمان ووزراء الملكة، وهي الممارسات المألوفة بين سياسيي الاحزاب في العصر الحديث. لقد سهل وجود الاحترام والثقة المتبادلين بين البرلمان والتاج الانجليزي امر المفاوضات، وهو ما تحقق بصورة خاصة في عهد اليزابيث. لكن الاحزاب السياسية كمؤسسات لم تظهر على كل حال الا بعد قرن من ذلك الزمان.

وهكذا، فان الاسلوب التحكمي الاستبدادي الذي اتبعه جيمس الاول الذي خلف اليزابيث في الحكم، كان بمثابة تغير مثير للصدمة للبرلمان ولقادة انجلترا السياسيين. ولقد تحولت الصدمة الى تمرد بعد ان اصبحت الامتيازات الدستورية، والمصالح الاقتصادية، والشؤون الدينية التي حصل عليها البرلمان حديثا اهدافا لعداء الملك ومحاولاته للتأثير والتلاعب. ومن ثم فقد عانت انجلترا تحت حكم عائلة ستيورات، خلال معظم القرن السابع عشر، من الاضطرابات والثورات كما عانت ايضا من آثار الديون التي تركتها اليزابيث.

الاحزاب السياسية والثورة

أُطلق على الفترة الواقعة بين ١٦٠٣–١٧١٤ وصف ملائم تماما، وهو قرن الثورات. كان ذلك الوقت حقا هو مرحلة التحول الحرج ضمن المؤسسات السياسية الانجليزية الرئيسية. فقد انتزع البرلمان السيطرة على القوات العسكرية من يد الملك، كما ان النظام الحزبي الذي ظهر حديثا نجح في السيطرة على البرلمان.

وكانت قد جرت مؤخرا فقط مصالحة انجلترا واسكتلندة عام ١٦٠٣ بعد حرب طويلة بينهما، وذلك بعد تولي جيمس السادس الاسكتلندي عرش انجلترا والذي اصبح اسمه جيمس الاول كأول ملك من ملوك عائلة ستيورات. كما حل السلام في ايرلندة، وتجددت علاقات الصداقة مع اسبانيا. لقد جلب جيمس معه اعتقاده بالحق المقدس للملوك، وهي فلسفة كانت سائدة آنذاك في طول القارة وعرضها.

وبسبب عدم ارتياحه لتسلم ملك اجنبي التاج الانجليزي، بدأ البرلمان يتفاعل بصورة سلبية مع نظريات جيمس حول حقوق الملوك المقدسة، وتأييده مبدأ الانسجام الديني، والروابط الوثيقة التي بدأ يسعى مؤخراً الى اقامتها مع اسكتلندة. وهكذا استثارت آراء الملك وتصرفاته صراعا بين الملك والبرلمان دام ما يقارب القرن خصوصا فيما يتعلق بامتيازات الملك، وموارده المالية، والسيطرة على الجيش، والحقوق المدنية.

ولكي يواجه آثار الديون الناشئة عن الحرب والتي تركتها اليزابيث، دعا جيمس البرلمان للانعقاد ليطلب موافقته على جمع الضرائب. وقد انتهز البرلمان الفرصة، معتمدا على اجراءاته الراسخة في تقديم الالتماسات للملك، ليطالب بالنظر ثانية في العديد من المظالم بما في ذلك إيقاف المطالبة بالديون الاقطاعية القديمة، وكذلك المطالبة بانهاء احتكار التموين (استيلاء العائلة المالكة على البضائع بأسعار تعسفية)؛ وقد ثار الجدل ايضاً بسبب فرض الملك ضرائب جديدة (رسوم الاستيراد) دون اخذ موافقة البرلمان. ومن اجل معالجة هذه المسائل، كان يجري التفاوض بين ممثلي البلاط وقادة البرلمان حول بند مهم آخر في تراث الماغنا كارتا عام ١٦١٠، عندما حل جيمس البرلمان مؤكدا على امتيازاته المطلقة المفترضة. وبذلك تحولت مشاعر عدم الثقة بالملك الاجنبي لدى الشعب والبرلمان

الى الامتعاض والاستياء الشديدين.

دعا جيمس البرلمان الى الانعقاد ثانية عام ١٦١٤(البرلمان الفاسد-Addled Parlia-ment)، لكنه لم يستطع ان يحقق شيئا من خلال ذلك البرلمان؛ فعمل من ثم على حله بعد شهرين والقى القبض على العديد من اكثر ممثلي المعارضة تصريحاً بآرائهم. ولقد ساء الوضع عام ١٦١٦ عندما اقال الملك السير ادوارد كوك Edward Coke ، رئيس هيئة القضاء الملكية. كان كوك، الذي دافع زمنا طويلاً عن افضلية القانون العام المبني على العرف والعادة على الامتيازات الملكية والبرلمانية، قد رفض الاستجابة للامر الملكي بان عليه ان لا يستمع الى اية قضية قبل ان يقوم بالتشاور مع الملك. ولقد وضعت اقالة كوك المحاكم الانجليزية في حالة فراغ من السلطة القضائية وافقدتها نفوذها واحترامها الى ان تركت عائلة ستيورات عرش انجلترا عام ١٦٨٨.

في هذه الاثناء كانت أزمة في الجيش الوطني قد بدأت تطل برأسها. وعلى عكس الاسطول البحري، كان الجيش الانجليزي في هذه الفترة ذا سمعة وحال سيئين، ومتبعاً تقليداً كانت قد بدأته اليزابيث، قام جيمس بتجنيد الكثير من افراد سلاح المشاة من بين السجناء المحليين مباشرة ومن بين الاشخاص العاطلين عن العمل. وهكذا تفشى الفساد وعدم الكفاءة في صفوف الوحدات الملكية. ورغم ان كتابات كثيرة ظهرت في انجلترا حول الموضوعات العسكرية في ذلك الوقت، فان ايا من هذه الكتابات لم يقترح تطوير أشكال جديدة من التنظيم العسكري، وعلى الاقل اقتراح انشاء جيش دائم مثل تلك الجيوش التي بدأت تصبح شائعة في ارجاء القارة.

كان الجيش الدائم، وهو مفهوم جديد للجيش في تلك المرحلة الزمنية، قوة عسكرية وطنية رسمية انشئت على اسس ثابتة ويحتفظ بها حتى في اوقات السلم. كانت هذه الصيغة من صيغ التنظيم مختلفة تماما عن المليشيا الانجليزية التي كان يتم تجنيدها محليا، وتدرب كما اتفق ، وتستدعى للخدمة في الحالات الطارئة فقط – خصوصا في اوقات الغزو. اما وحدات الجيش الانجليزي الدائمة، فكانت تتكون بصورة اساسية من الجنود المرتزقة، والوحدات المتعاقد معها، ومن حراس العائلة المالكة كذلك.

بدأ مجلس شورى جيمس في عام ١٦١٢ يتدارس مشكلة تعزيز قوة المليشيا. وانشأ مجلس الشورى مجلساً للحرب لتنسيق شؤون الجيش والاسطول. ولقد اتخذ المجلس الاجراءات اللازمة لتدريب الجنود وتوفير اسلحة حديثة لهم. اما منتقدو جيمس فقد رأوا في هذه السياسات الخطوات الاولى نحو إنشاء جيش دائم وبداية للحكم الانجليزي الاستبدادي. لم يثق الانجليز ابدا بالجنود، الرسميين، واكثر من ذلك بالملوك الذين سعوا الى تدريب المواطنين ليصبحوا جنودا رسميين (شوورر ١٩٧٤).

اشتعلت حرب الثلاثين سنة في القارة الاوروبية عام ١٦٢٨، اذ ثار الامراء والنبلاء الالمان الذين يدينون بالعقيدة البروتستانتية ضد الكنيسة الكاثوليكية وضد فرنسا وحلفائها. وقد سلّم جيمس مهمة المشاركة الانجليزية في الحرب لابنه شارلز الاول ولجورج فيليبرز George Villiers دوق بكنغهام. وقّدر مجلس حرب الملك بان جيشا يتألف من خمسة وعشرين الفا من سلاح المشاة، وخمسة آلاف من سلاح الفرسان، سيكون ضروريا للمشاركة في حروب القارة. وعندما عارض البرلمان فرض الضرائب لمثل هذا الجيش الكبير، لجأ جيمس بصورة متزايدة الى اخذ قروض بالاكراه، والى سجن اولئك الذين يرفضون دفع القروض دون أن يحاكمهم، والى ايواء قواته في بيوت الناس الخاصة. ولقد لجأ الى تطبيق القانون العرفي على الجنود الذين يتمردون او اي مدني تكون له علاقة بالذنوب التي يقترفها هؤلاء الجنود، كما لجأ الى تطبيق هذه الاجراءات الملكية بواسطة ضباط المقاطعات (وكان ضابط المقاطعة قد حل محل الشريف أو مفوض الأمن بوصفه نائب الملك العسكري المحلي) او الى مفوضين معينين خصيصا لتنفيذ المهمات.

واستمرت هذه الممارسات على نحو اوسع بعد ان استلم شارلز الاول العرش عام ١٦٢٥. ولقد فشلت التكتيكات الملكية في الفوز بدعم البرلمان المالي خلال دورات الاعوام ١٦٢٥ و١٦٢٦ و١٦٢٧ (شوورر ١٩٧٤، الفصل الثاني؛ فيرث ١٩٦٢، الفصل الاول). وخلال الفترة الواقعة بين منتصف عام ١٦٢٤ ومستهل عام ١٦٢٨ فإن خمسين الف رجل – وهم يشكلون حوالي واحد في المائة من سكان انجلترا – تم تجنيدهم الزاميا في الجيش وتم ايواؤهم بصورة تعسفية في بيوت المواطنين في مناطق عديدة من انجلترا. كان

الضباط، وحسب اوامر مجلس شورى الملك، يسكنون في بيوت الاغنياء والموسرين، اما الجنود فكانوا يسكنون في اي مكان. وباختصار، فان الطبقات جميعها كانت تشترك في الامر، وكانت الاحتجاجات والشكاوى ضد مثل هذه الممارسات عامة. ولقد تبنى البرلمان الاحتجاجات التي بدأت في المقاطعات ضد اجراءات شارلز، وادت مناقشة هذه الاحتجاجات الى صدور التماس الحقوق Petition of Right عام ١٦٢٨.

لقد ادان هذا الالتماس فرض الضرائب دون اخذ موافقة البرلمان، كما ادان اسكان الجنود في بيوت الناس الخاصة، وعمليات السجن دون محاكمة، والافراط في استخدام القوانين العرفية، واستخدم ضباط المقاطعات كممثلين للملك في معالجة الشؤون المحلية. ولقد وافق شارلز على مضض على تنفيذ الالتماس، الذي سانده مجلسا البرلمان كلاهما، ولكنه استمر بعد ذلك في تجاهل الشروط الواردة فيه. ولم يستدع شارلز البرلمان للانعقاد ثانية حتى عام ١٦٤٠، عندما اجبره تمرد غير متوقع ثار في اسكتلندة علي تجنيد حملة عسكرية لاستعادة النظام هناك.

كان عدد كبير من الممثلين الذين انتخبوا لعضوية برلمان عام ١٦٤٠ اعضاء في الطائفة البيوريتانية المنشقة التي اصدر الملك جيمس الاول احكاما قمعية ضدها بصورة خاصة. وقد اجتمع البرلمان ورفض الامتثال لطلب الملك بايجاد موارد مالية الى ان يرفع المظالم الحاصلة. ولان الملك شارلز لم يرغب في مناقشة شروط البرلمان فإنه قام بحل «البرلمان قصير العهد Short Parliament» خلال ثلاثة اسابيع.

ولانه لم يستطع ايجاد مصادر لتمويل الجيش كان على شارلز ان يتعامل مع احتلال مقاطعات انجلترا الشمالية من قبل الاسكتلنديين. وعندما رفض الاسكتلنديون الموافقة على عقد هدنة الا اذا تمت المصادقة عليها من قبل البرلمان، اضطر شارلز الى دعوة برلمان آخر للانعقاد، ولقد استمر هذا البرلمان مدة ثلاثة عشر عاما. وصوت «البرلمان طويل العهد Long Parliament» هذا على تقديم « مساعدة اخوية» قدرها ثلاثمائة الف جنيه استرليني للقوات الاسكتلندية كمساعدة الى ان يتم حلها. ولسوف يستمر تقليد الاستعانة بالحلفاء الاجانب – الاسكتلنديين والهولنديين وغيرهم– من اجل التغلب على الجيوش الملكية الانجليزية خلال

الصراع التالي الذي نشب في الثورة الباهرة.

وفي سنته الاولى، صوت «البرلمان طويل العهد» لصالح ست اعانات ملكية ولصالح ضريبة الرأس ايضا (عملة على شكل سلعة) مقابل ان يوافق شارلز على القوانين الثمانية التالية (نصيب في المشاركة في السلطة بصورة رئيسية):

١- ان لا تطول الفترة الفاصلة بين انعقاد دورات البرلمان اكثر من ثلاث سنوات.

٢- ان يحصل الملك على موافقة المجلسين كليهما (نصيب في السلطة)خلال خمسين يوما من انعقاد الدورة الاولى لكي يستطيع حل البرلمان.

٣- ان يتم حل المحاكم الخاصة، مثل محكمة قاعة النجوم Court of Star Chamber، وهيئات السجون التي عملت خلال فترة حكم عائلة ستيورات الاستبدادي.

٤- ان يتم حل المحكمة العسكرية العليا التي استخدمها شارلز للاضطهاد الكنسي.

٥-٨- تعد عمليات فرض الضرائب الاعتباطية الظالمة، مثل رسم الطن Tonnage duties، وضريبة السفن، وغرامة الحراج، ورسوم الفروسية الالزامية، غير قانونية اذا لم يتم اخذ موافقة البرلمان عليها (نصيب في السلطة).

مركزة المؤسسة العسكرية والتحول الحرج

كان البرلمان قد اصبح الآن يضم عددا كبيرا من الاعضاء. فما يقارب خمسا واربعين مقاطعة ومائتي قصبة كانت ممثلة في مجلس العموم، بحيث وصل عدد المقاعد الى ٥٠٤. وخلال النصف الاول من القرن السادس عشر، ولكي يضمن المجلسان تواصل مناقشاتهما ونشاطاتهما، بدأ كل مجلس منهما يحتفظ بصحيفة لاعماله. في الوقت الذي جاءت به عائلة ستيورات الى الحكم ، كان، العديد من القادة المحليين الطموحين قد انجذبوا الى فرصة المشاركة في عضوية البرلمان. وخلال حكم كل من جيمس الاول شارلز الاول، ظهرت البوادر الاولى لتشكيلات الحزب السياسي في البرلمان، وقد ظهرت عادة على صورة معارضة للملك. وتجمعت اجنحة صغيرة حول قادة معينين، وشكلت تحالفات هذه الاجنحة الاكثرية في عمليات التصويت. لقدكانت بدايات النظام الحزبي الانجليزي

الحديث في هذه السنوات الاولى من مرحلة التحول الحرج.

وفي عام ١٦٤١، برزت الحاجة لارسال جيش الى ايرلندة ليخضع تمرداً ثار هناك. ولان البرلمان لم يكن راغبا في اعطاء شارلز جيشا قد ينقلب على نفسه، صوت الاعضاء، خصوصا الراديكاليين الذين كان يقودهم جون بيم John Pym ، على توفير تمويل لثمانية آلاف رجل (سلع) بشرط ان يعين الملك الوزراء الذين يوافق عليهم البرلمان، او يتخلى الملك عن ادارة الجيش للبرلمان (مشاركة في السلطة). وقد اقر اقتراح بيم باغلبية ١٥١ صوتاً مقابل ١١٠ اصوات. ولقد عكس هذا التصويت حقيقة ان تحالفات الاجنحة في البرلمان اصبحت متساوية تقريباً.

وبسبب ما اصابه من غيظ، هاجم شارلز مجلس العموم محاولا دون نجاح القاء القبض على خمسة من الاعضاء الراديكاليين. ولقد مكن هذا الخرق للحصانة الدستورية للمجلس الاعضاء الراديكاليين من التحريض بصورة كافية على التصويت على مشروع قانون خاص بالمليشيا يتطلب ان يصادق مجلسا البرلمان على تعيين قادة المليشيا في المستقبل. وكان السؤال الاكثر خطورة الآن يتعلق بكيفية مشاركة المدنيين في التحكم بالقوات العسكرية الوطنية.

لكن شارلز رفض المصادقة على هذا القانون، وغادر متوجها الى نوتنغهام لاشعال حرب ضد البرلمان. وقد استخدم البرلمان من جانبه مشروع قانون المليشيا كأساس لتشكيل جيشه الخاص. وبذلك سن البرلمان لاول مرة قانونا دون الحصول على الموافقة الملكية، كما انه انشأ، ولاول مرة ايضا، جيشا برلمانياً مستقلا خاضعا له. ولسوف تقر هذه السابقة، المتعلقة بمشاركة البرلمان في تنظيم قوات انجلترا العسكرية والتحكم بهذه القوات، فيما بعد في الفقرة السادسة من تسوية عام ١٦٨٩التي نصت على ان انشاء جيش نظامي دائم دون موافقة البرلمان سيكون امرا لاغيا. وتنفيذاً لهذا المبدأ، شكل البرلمان جيش اوليفر كروموبل النموذجي الجديد خلال فترة خلو العرش (١٦٤٢–١٦٦٠)، ثم جيشي شارلز الثاني وجيمس الثاني الدائمين.

وفي عام ١٦٤٢، جرت مناقشة القضايا الدستورية التي اثارها مشروع قانون المليشيا

في العديد من المنتديات من قبل قادة يحملون قناعات وآراء مختلفة؛ وكان الموضوع اصعب قضية يدور حولها النقاش في ذلك الزمان. فلقد بدت الحرب الاهلية الحل الوحيد لهذه المشكلة (شوورر، الفصل الثالث). ومع بدء الحرب الاهلية، وجد كل طرف نفسه يبني جيشاً من لا شيء عملياً. ووجد كلا الطرفين نفسيهما يحاولان الاستفادة من المؤسسة العسكرية الباقية في البلاد: الوكلاء المحليون لاستدعاء المليشيا؛ ومحاولات الاستيلاء على الذخائر والمعدات الموجودة في مخازن المقاطعات؛ ودعوة المتطوعين للانضمام الى الجيش.

كان الضباط من ذوي الخبرة متوفرين لدى الطرفين، اما الرجال المدربون والمنضبطون فلم يكونوا متوفرين. كان الاكراه على الخدمة العسكرية وحالات التمرد مشكلة قائمة لدى كل من شارلز والبرلمان. ورغم ان كل طرف من الطرفين استطاع ان يحشد من ستين الى سبعين الفا من الرجال، فلم يجتمع أبداً اكثر من اثني عشر الى عشرين الفا منهم في مكان واحد في المعارك الكبرى. وقد استطاعت القوات الملكية السيطرة على المعارك الى عام ١٦٤٤. لكن البرلمان وبامر من وليام والر W. Waller واوليفر كرومويل اتخذ فيما بعد عددا من الخطوات من اجل اعادة تنظيم قواته بصورة جذرية. وقد اشتهرت قوات كرومويل، التي يقدر عددها بالفي رجل من ذوي العزيمة الحديدية، بالانضباط والمهارة والانتصارات التي حققتها؛ كما اصبحت قواته نموذجاً اصيلاً للجيش النموذجي الجديد.

ولقد وضع الجيش النموذجي الجديد، الذي انشئ عام ١٦٤٤، وكان يتألف بصورة رئيسية من البيوريتانيين المستقلين (الذين يفضلون حرية العبادة)، قائد الجيش اوليفر كرومويل على رأس الجناح المستقل في البرلمان. وقد اصبح الراديكاليون البروتستانت، (الذين يفضلون انشاء كنيسة بروتستانتية في انجلترا) ويقودهم كل من جون بيم، ودينزل هولز Denzil Holles ووليام والر، الاغلبية المتحالفة في البرلمان في الفترة نفسها تقريبا. كان الفرسان هم الحزب الملكي، وقد اصبحوا الآن اقلية في مجلس العموم بعد ان تركهم حوالي مائتين من اعضائهم في وقت سابق، ولكنهم استمروا اغلبية في مجلس اللوردات.

طالب المستقلون الذين يتزعمهم كروموبل باصدار تشريع ينشأ بموجبه جيش نموذجي جديد يتكون من واحد وعشرين الف جندي يتم تعيينهم استنادا الى اسس ثابتة وتدفع لهم رواتب شهرية من الضرائب المقّدرة على المقاطعات. اما البروتستانت فقد طالبوا، بحصتهم الخاصة من الصفقة التشريعية، باصدار قانون يتسم بنوع من نكران الذات يمنع اي قائد من قادة الجيش ان يحتل مقعدا في البرلمان (وهذه صفقة تتمثل في مبادلة الوظيفة والمسؤولية بالمقعد البرلماني). ولقد تم إقرار القانون، واجبر العديد من اعضاء مجلس اللوردات على الاستقالة، وقد حدث ان عددا منهم كانوا قادة غير مؤهلين في الجيش فاستقالوا من الجيش لان وضعهم كنبلاء لم يكن يسمح لهم بالتخلي عن مقاعدهم في البرلمان. كما ان القانون اجبر كروموبل والعديد من اتباعه على الاستقالة مفسحا المجال لسيطرة البروتستانت على البرلمان.

في البداية، كان الجيش النموذجي الجديد واحدا من بين العديد من القوات التي تعمل بامرة البرلمان. وبمرور الوقت اختفت الجيوش الاخرى، أو أنها اصبحت جزءا من الجيش النموذجي الجديد. وبحلول عام ١٦٤٩، اصبح جيش الكومونولث يتألف من اربعة واربعين الف جندي، وبحلول عام ١٦٥٢ ارتفع هذا الرقم الى ما يقارب سبعين الفا. ومع اقتراب موعد انتهاء وصاية كروموبل على العرش، انخفض الرقم ليصل الى ما يقارب اثنين واربعين الفا. اما في عام ١٦٦٠ فقد وصل العدد إلى ثمانية عشر الفاً.

كانت الخدمة العسكرية الاجبارية في الجيش النموذجي الجديد ضرورية الى عام ١٦٥١، اي الى الوقت الذي اصبح بالامكان ملء الحصص المفروضة على المقاطعات بالمتطوعين من الجنود. كان النظام صارما، والتدريب شاملا، خصوصا فيما يتعلق بالاسلحة الجديدة وسلاح الفرسان وطرق استخدام المدفعية. كما كانت عملية تنظيم الجيش متماثلة (أفواج ذات أعداد متساوية ومهام متشابهة)، وذات طبيعة مراتبية (كانت انجلترا جميعها مقسمة على سبيل المثال الى احدى عشرة منطقة عسكرية، وكل منطقة منها وضعت بامرة لواء)، كما تمت مركزة الجيش. لقد كانت ترقية المنتسبين الى الجيش تتم على أساس الكفاءة والمقدرة، وكانت هذه من السياسات الجذرية الجديدة. وكان المنتسب للخدمة

متفرغاً ويظل على رأس عمله طيلة الوقت. وكان الزي موحدا وجذابا، كما كانت المعنويات عالية. لقد نجح كرومويل الى درجة لا نظير لها في مركزة المؤسسة العسكرية الوطنية.

كان هذا الامر كله مكلفا وباهظ الثمن بصورة لم يسبق لها مثيل. وفي عام ١٦٤٥، قدر البرلمان ان الجيش النموذجي الجديد الذي يبلغ عدد رجاله ٢١ الفا يكلف حوالي ٥٨٥ الفا من الجنيهات كل سنة. وبحلول عام ١٦٤٩ ، قدّرت ميزانية قوة عسكرية اكبر بمبلغ مليون و٥٦٠ الف جنيه في السنة؛ وبعد سنتين ارتفع هذا التقدير الى مليونين و٤١ الف جنيه في كل عام، وربما يكون هذا الرقم اعلى مبلغ في تلك الفترة (فيرث ١٩٦٢، ص ص ١٨٣-١٨٤ وما بعدها) . وكانت هذه التكاليف تدفع في معظمها من قبل المقاطعات من الضرائب الشهرية التي فرضت عليها.

اصبح جيش كرومويل خلال فترة زمنية قصيرة آلة سياسية. وقد تطوع المساواتيون، Levelers والراديكاليون الذين يطالبون بالمساواة والحرية، في الجيش مشجعين بذلك النشاط السياسي في صفوف الجنود. والقى القساوسة عظاتهم حول الغايات السياسية العظيمة للجيش. وقد وسعت الالوية الاحد عشر سلطاتها في المناطق التي وضعت تحت امرتها، كما انها شددت قبضتها في استخدام هذه السلطات. كان الخوف من هذا النوع بالتحديد من عمليات تسييس الجيش النموذجي الجديد، وراء اصدار الاغلبية البروتستانتية عام ١٦٤٥ قانون نكران الذات الذي أشرنا إليه سابقاً.

خلال عام ١٦٤٨، وبينما كان جيش كرومويل النموذجي الجديد يحقق انتصاراته في ساحة المعركة، لم يتم حسم المفاوضات بشأن الهدنة بين الملك شارلز والبرلمان. وقد حاول شارلز جهده استغلال الخلافات بين المستقلين والبروتستانت. ورد البروتستانت، لكونهم الاغلبية في البرلمان، باتخاذ خطوات لحل الجيش النموذجي الجديد. لكن كرومويل واتباعه رفضوا الموافقة على هذه الخطة، مصرين على ان يظل الجيش جهة مستقلة فيما يتعلق باية تسوية تجري بين الملك والبرلمان.

وفي كانون الاول (ديسمبر) عام ١٦٤٨، اصدر البرلمان قانونا خاصا بالمليشيا يشدد فيه على السيطرة المدنية بصورة تامة على المؤسسة العسكرية . وبعد اربعة أيام من إقرار

مشروع هذا القانون، منعت كتيبة من القوات الخاضعة لامرة الكولونيل برايد Pride حوالي مائتين من اعضاء البرلمان البروتستانت من الوصول الى مقاعدهم في البرلمان، تاركين مكانه «برلمان بديلاً» مؤلفا من البقية الباقية والبالغ عددها تسعون عضواً فقط من اصل ٥٠٤ يشكلون الاعضاء الرسميين للبرلمان، الذين كان قد غادر منهم في السابق ٢٠٠ عضو اخرين وهم الفرسان الذين كانوا قد غادروا قبل ست سنوات لينضموا الى الملك. وقد اصدرت البقية الباقية من اعضاء البرلمان امرا بسجن شارلز ومحاكمته. ولقد تم اعدامه في كانون الثاني (يناير) عام ١٦٤٩. كما ان البقية الباقية من البرلمان تابعت عملية الغاء مجلس اللوردات والملكية معلنين ان انجلترا تحولت إلى (كومونولث) يحكمها مجلس تنفيذي يعينه البرلمان سنويا.

حكم برلمان البقية الباقية انجلترا الى عام ١٦٥٣حين اقنع الراديكاليون في الجيش النموذجي الجديد كرومويل بحل البرلمان وتأسيس دكتاتورية عسكرية وأن يصبح هو الرئيس . وعلى كل حال، فقد وجد كرومويل نفسه بعد فترة زمنية قصيرة للغاية انه لا يستطيع تجنب دعوة البرلمان للانعقاد من اجل جمع الموارد المالية المطلوبة. وانعقد البرلمان الاول في ظل حكومة الوصاية في ايلول (سبتمبر) عام ١٦٥٤. ومن بين الاعضاء الجدد في البرلمان كان هناك العديد من البروتستانت وممثلي الجمهوريين الذين يعارضون وجود جيش دائم. وعندما صوت البرلمان في كانون الثاني (يناير) عام ١٦٥٥ مجددا على ضرورة خضوع الجيش لسلطته، قام كرومويل بحله مستخدما حق الوصاية.

كان من بين مؤيدي خضوع الجيش لسلطة البرلمان بعض قادة الجيش نفسه. ومن ثم، ولكي يتخلص من امكانية حدوث اي تمرد في صفوف الجيش، اتخذ كرومويل خطوات لانشاء «مليشيا جديدة» تكون تحت امرة الالوية الاحد عشر الذين اصبح من ضمن واجباتهم الآن قمع العصيان والتمرد، ومكافحة الجريمة، وفرض ضرائب معينة على الممتلكات الشخصية والعقارات وجمعها ، واصدار رخص التجارة، وتشجيع «التقوى والاستقامة الاخلاقية». وكان رد الفعل في طول البلاد وعرضها قويا للغاية؛ كانت انجلترا تضج بالمشاعر المعادية للجيش وتعليمات الاستبداد .

في عامي ١٦٥٦ و ١٦٥٧، دعا كرومويل البرلمان ثانية للانعقاد من اجل المطالبة

بجمع الموارد المالية، لكن المحاولة كانت غير مثمرة للمرة الثانية. وفي عام ١٦٥٨، توفي كرومويل وخلفه ابنه رتشارد كوصي على الحكم. ولم يفعل رتشارد شيئاً سوى الاشراف على مجموعة من ضباط الجيش الذين كانوا يتصارعون فيما بينهم. فكانت النقمة عامة على الجيش النموذجي الجديد، وعلى الألوية الاحد عشر، وعلى نظام ضباط المقاطعات، واكتسحت هذه النقمة الحدود التي تفصل الطبقات وضمت بين صفوفها عددا لا يستهان به من قادة الجيش.

يتضمن كتاب جيمس هارينغتون J.Harrington «كومونولث المحيط-The Common-wealth of Oceana» ، الذي نشر عام ١٦٥٦، تحليلا كلاسيكيا معاصراً للعلاقة بين العناصر العسكرية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وهو يشدد في الكتاب على الاهمية الكبرى للتوازن في توزيع الاملاك على تنظيم مؤسسة الجيش. وباختصار، فان نظريته تقول ان الجيش كان اقرب الى طبقة ملاك الارض والشعب منه الى طبقة النبلاء. ولقد استثارت تحليلات هارينغتون نقاشا عاما بين الناس ساعد معارضي الجيش النموذجي الجديد على انضاج الامر في جلسات البرلمان في كانون الثاني (يناير) عام ١٦٥٩، وذلك بعد وفاة كرومويل مباشرة.

وقد قاد انعدام الثقة بالجيش الى حلّ الجيش النموذجي الجديد، ولكن ذلك لم يتم الا بعد ان اعلن الجنرال جورج مونك G. Monck، الذي قاد قوات الجيش في اسكتلندة، انه يساند برلمانا حرا وسيطرة مدنية على الجيش. وقد تحرك مونك باتجاه مدينة لندن، واعاد الى البرلمان اولئك الاعضاء الذين استثنوا في عمليات التطهير التي قادها برايد، ورتب لانتخاب الاعضاء الجدد في مجلس العموم، وحض البرلمان على عقد مفاوضات مع شارلز الثاني لاعادة عائلة ستيورات الى العرش.

وقبل ان يعمل البرلمان على الشروع في دعوة شارلز للمفاوضات اصدر هذا باقتراح من مونك، «اعلان بريدا Declaration of Breda » الذي يعفو فيه عن جميع المتمردين ما عدا من يعارض البرلمان (المسؤوليات)؛ كما انه ترك امر اعادة الاراضي للملكيين بتصرف البرلمان (سلع ونصيب في السلطة)؛ واعلن استعداده لدفع رواتب الجيش(سلع)؛ وترك امر

التسوية بين الطوائف الدينية للبرلمان (نصيب في السلطة).

رد البرلمان باعلان شارلز ملكا على انجلترا باثر رجعي بدءا من عام ١٦٤٩ (مسؤوليات)، محافظاً بذلك على عدم ايجاد ثغرة في حكم السلالة الملكية لعائلة ستيورات؛ كما انه فرض ضرائب ثابتة (سلع) من اجل تحصيل موارد سنوية كبيرة منتظمة؛ ووضع تحت امرة شارلز جيشا ثابتا قليل العدد (مسؤوليات ونصيب في السلطة)؛ واكد للملك بانه سيحصل على دخل سنوي ثابت على مدى الحياة (سلع). اما شارلز فقد وافق من جانبه على استبقاء جميع اصلاحات عامي ١٦٤٠ و ١٦٤١ التي اعاد البرلمان اقرارها مجددا. وكانت الصفقة ناجحة، رغم انها تضمنت وضعا معقدا من تبادل العملات السياسية.

وفي الحقيقة ان التسوية الدينية لم يتم استكمالها في ذلك الوقت رغم ان شارلز، الذي كان اقرب الى المؤمنين بمذهب الربوبية دون الاعتقاد بالاديان السماوية المنزلة، كان يفضل ابداء قدر من التسامح مع المتمردين، والكاثوليك، والخارجين على الكنيسة، اكثر مما كان اعضاء البرلمان الانجليكاني راغبين في اعطائه لهؤلاء. ودخل شارلز الثاني لندن في شهر ايار (مايو) ١٦٥٩، وقد تم حل الجيش النموذجي في ايلول (سبتمبر)عام ١٦٦٠، ودفعت رواتب جنوده المتاخرة بالكامل، كما تم استبقاء خمسة آلاف رجل كحراس للملك.

في حمى الحماسة لعودة الملكية وحل الجيش النموذجي الجديد، اهمل المدافعون عن خضوع الجيش لسلطة البرلمان ايلاء اهتمام ثابت للسياسات الجديدة. لقد تسبب وقوع العديد من المؤامرات ضد الملك، اضافة الى حدوث عدد محدود نسبيا من الانتفاضات المحلية، الى اشاعة شعور عام بان البلاد بحاجة الى وجود جيش على رأسه قيادة جيدة من اجل حفظ الأمن الداخلي. وكرد على ذلك، فان قانون المليشيا لعام ١٦٦١ قضى، دون مُسوّغ، بان للملك وحده الحق في ان يكون قائدا عاما للجيش. قد اعيدت الادارة العسكرية اليومية الى الارستقراطية الريفية المحلية. وأُعطي الملك تأكيدا بان اية محاولة من قبل البرلمان لحشد الجيش، أواعلان الحرب ضد التاج ستكون عملا غير مشروع.

سعي شارلز الثاني بصورة عاجلة لاعادة تأسيس نظام الضباط الريفيين بوصفهم ممثلي الملك المحليين المؤثرين فيما يتعلق الجيش. وعلى كل حال، فقد صدر قانون مليشيا ثان

عام ١٦٦٣ وفصل الامر فيما يتعلق بسلطات الضباط الريفيين بطريقة حدّت من مسؤوليات الملك في قيادة الجيش وعززت من مكانة الارستقراطية الريفية (شوورر ١٩٧٤، الفصل الخامس). وقد اعطى شارلز اثناء اعادته بناء الجيش مكانة خاصة للاسطول، إذ استحدث مكتب امارة البحر بقيادة اخيه دوق يورك .

قبل ان يمر وقت طويل ،كان شارلز الثاني قد اثار شكوك البرلمان بسبب تبنيه سياسات مؤيدة للكاثوليك، وشروعه في اقامة صداقة حميمة مع ملك فرنسا لويس الرابع عشر، اكثر حكام القارة الاوروبية استبداداً في الحكم. وبدأت بوادر عدم الثقة تظهر بعد محاولات شارلز حشد جيش للمشاركة في الحرب الهولندية الثانية في الاعوام ١٦٦٥ – ١٦٦٧. وعلى كل حال فقد كان الأمر الأكثر خطورة ،هو اكتشاف البرلمان خطة شارلز لاعادة الكنيسة الرومانية الكاثوليكية الى انجلترا بتوصية من لويس الرابع عشر مقابل ان توفر مملكة فرنسا لشارلز منحة شخصية سنوية. ولتنفيذ هذه الخطة اصدر شارلز اعلان الغفران عام ١٦٧٢ والذي يعلق فيه قوانين العقوبات التي صدرت ضد الكاثوليك والمنشقين البروتستانت. وقد اقنع البرلمان شارلز بالتراجع عن هذا الاعلان، اذ عرض عليه ايضا منحة مالية كبيرة. وبدلا من ذلك، قبل الملك صدور مرسوم اختبار Test Act يقضي بأن على جميع المسؤولين المدنيين والعسكريين ان يمروا بطقوس القربان المقدس الانجليكانية. وكانت النتيجة حدوث المزيد من التدهور في العلاقات بين التاج والبرلمان.

عين شارلز ايرل دانبي Danby مستشارا اولاً له، وقد كان الرجل مدافعا متحمسا عن الامتيازات الملكية. ولم يمر وقت طويل حتى اصبح يطلق على اتباع دانبي، دون ان يقصد الانتقاص من قدرهم، اسم «المحافظين Tories ». وهو وصف كان يطلق فيما مضى على البابويين الايرلنديين. وهكذا تشكل تحالف للمعارضة، بقيادة ايرل شافيتسبري Shaftesbu-ry، مؤلف من اولئك الذين يؤيدون سلطة البرلمان والتسامح الديني مع المنشقين البروتستانت. وقد اصبح يطلق على اتباع شافيتسبري اسم «الاحرار Whigs» نسبة إلى ويغامور Whiggamore، وهم اعضاء الجماعة الاسكتلندية التي زحفت الى ادنبرة عام ١٦٤٨ لمعارضة حزب البلاط. وهكذا كان النظام الحزبي الانجليزي قد بدأ يأخذ شكله المكتمل الآن، حيث أن حزبيه الرئيسيين اكتسبا اسميهما، وصار لهما قادتهما وبرامجهما

الرئيسية.

في عام ١٦٧٨، نشر حزب الاحرار الكثير من الشائعات عن وجود «مؤامرة بابوية» لاغتيال شارلز وتنصيب اخيه جيمس، الذي كان من اتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، على العرش. وقد خاضت الفئات المتنافسة الانتخابات البرلمانية عام ١٦٧٩ على اساس حزبي، وكانت النتيجة حصول حزب الاحرار على الاغلبية. وقد اصدر البرلمان الذي يتمتع فيه الاحرار بالاغلبية عامي ١٦٧٩ و ١٦٨٠ مشاريع قوانين لا تستثني فقط جيمس من ولاية العهد، بل تستثني ايضا إبنتيه البروتستانتيتين ماري وآن، وكذلك زوج ابنته ماري وليام اوف اورانج ملك هولندة. وقد استطاع المحافظون ان يحصلوا على الاغلبية في الانتخابات التالية، من خلال تقديم الملك لويس الرابع عشر مساعدة سنوية مقدارها اربعمائه الف جنيه، وعبر اتباع مناورات محلية مختلفة كذلك، ومكن هذا الوضع شارلز من تعطيل الكثير من القوانين المقيدة له، والاعداد لتولي اخيه الكاثوليكي جيمس الثاني ولاية العهد عام ١٦٨٥ .

كانت سياسات جيمس الدينية غير معتدلة؛ كما ان طريقته في الحكم كانت استبدادية. وقد عمل بصورة عاجلة على مضاعفة حجم الجيش، وطالب البرلمان بتوفير مليون ومائتي الف جنيه لمساعدة الجيش؛ وقد تلقى في الحقيقة مبلغ سبعمائة الف جنيه فقط. وما بين عام ١٦٨٦ و ١٦٨٨؛ ازداد عدد القوات العسكرية من ثلاثة عشر الف ضابط وجندي إلى ثلاثة وخمسين الفا. وقد اعطيت المناصب القيادية في معظمهما للكاثوليك، كما اصبح حال العديد من الوظائف المدنية. وقد اصدر جيمس ايضاً اعلانا بالغفران، ورفض التراجع عنه رغم ممارسة البرلمان الكثير من الضغوط عليه.

عندما ولدت زوجة جيمس الكاثوليكية ابنا عام ١٦٨٨، دفعت احتمالات تولي كاثوليكي ولاية العهد سبعة من ابرز رجالات الدولة والقادة الدينيين في انجلترا، المحافظين منهم والاحرار، الى دعوة وليام اوف اورانج وماري ابنة جيمس الى ارسال جيش لانقاذ انجلترا وتخليصها من ظلم جيمس. وقد نزل وليام دون مقاومة الاراضي الانجليزية مصحوباً بجيشه الذي ضمّ عدداً من الأفواج الانجليزية التي ورثت مجد المتطوعين الانجليز الذين ساعدوا هولندة في حروبها خلال القرن الماضي. وانضم معظم جيش جيمس، الذي لم يكن

سعيدا بضباطه الكاثوليك، ولم يكن راضيا ايضا عن تأخر دفع مرتباته، الى جيش وليام، او انه انسحب، او اعلن العصيان (فورتيسكيو ١٨٩٩-١٩٣٠، الجزء الاول،ص ص ٣٣٣-٣٥٠).

وهكذا دعي برلمان مؤقت للانعقاد من اجل اعادة تنظيم عمل الحكومة. واعلن البرلمان ان جيمس تنازل عن العرش وخلفه على العرش كل من وليام وماري (شوورر ١٩٧٤، الفصل السابع). وقد وقع البرلمان والملكان الجديدان عقدا مطولا عرف باسم «وثيقةالتسوية».

صفقة ثانية كبيرة : تسوية عام ١٦٨٩

في ضوء حقيقة ان البرلمان لم تتم دعوته بموجب الارادة الملكية المطلوبة لجيمس الثاني، وان الاعلان بان العرش بات شاغرا كان عملا غير رسمي لا يعد من بين مهام البرلمان المؤقت، فان التسوية اعطت للبرلمان سيطرة كاملة على عقد جلساته كما اعطته الحق بعزل اي ملك يمارس سلطاته بصورة غير دستورية. وقد رسمت التسوية الخطوط العامة لمشروعات القوانين التالية، التي طبق معظمهما بموجب قوانين سُنّت بعد عام ١٦٨٩ .

١- حددت مشاريع قوانين النفقات بسنة واحدة، وبالتالي اصبح مؤكداً ان يجتمع البرلمان كل عام.

٢- اصبحت موافقة البرلمان على انشاء جيش دائم شرطا اساسيا.

٣- يسمح لجميع الطوائف، باستثناء الكاثوليك والموحدين الذين يرفضون فكرة التثليث، بممارسة طقوس عبادتها بحرية.

٤- حددت مدة انعقاد الدورة البرلمانية الواحدة بثلاث سنوات لمنع حدوث تكرار تجربة «البرلمان طويل المرحلة».

٥- وسمح للاشخاص المتهمين بالخيانة الخضوع لاستجواب معزز بلائحة اتهام، كما يسمح لهم استشارة محام ومواجهة شاهدين اثنين يشهدان بتلبسهم بالجرم المشهود، وبذلك تقلصت سلطات الملك في تقديم خصومه السياسيين للمحاكمة.

٦- إقالة القضاة تكون فقط بموافقة مجلسي البرلمان كليهما.

٧-ينفذ العمل التنفيذي كله في المملكة بموجب قرارات يتخذها مجلس شورى الملك (الذي يتألف في معظمه من وزراء الملك». وقد ادى هذا النص الى نشوء نظام الـوزراء في ظل حكم المـلكة آن (١٧٠٢-١٧١٤) وعـزز من سيـطرة نظـام الـحزبين المحـافظين/ الاحـرار على البـرلمان (مانـسفيلد ١٩٦٤، ص ص ٩٣٥-٩٣٦).

اما النصوص الخاصة بالجيش الواردة في التسوية فكانت ذات اهمية كبيرة للغاية. لكن وبسبب ان الكثير من الاوراق العامة والخاصة المتعلقة بهذه الفترة قد اتلفت بصورة متعمدة لاسباب غير واضحة، فان ادلة غير مباشرة فقط تفيد بان جميع البنود الواردة في التسوية، باستثناء البند السادس، قد نوقشت بحماسة واهتمام (شوورر ١٩٧٤، ص ص ١٤٧-١٥٤). ورغم ان مجلس العموم اقر بالاجماع الكثير من النصوص الخاصة بالجيش في نسخة مبكرة من اعلان الحقوق، فان هذه النصوص المتعلقة بالجيش قد تم سحبها لتجنب عدم موافقة مجلس اللوردات عليها. وفي الورقة النهائية الخاصة بالحقوق تم التخلص من ذلك من خلال ترتيب معين تتم بموجبه السيطرة على الجيش بمشاركة الطرفين.

اما البند السادس من وثيقة التسوية فقد نص، وانسجاما مع ما نص عليه المرسوم الخاص بالجيش الصادر في فترة الاصلاحات، على ان الملك هو القائد الأعلى الوحيد للجيش والقوات المسلحة في الحرب والسلم. كما انه اكد على سيطرة البرلمان على الجيش في اوقات السلم بعبارات عامة. ولم يعد الملك قادرا على تجنيد ما يرغب به من جنود في اوقات السلم . «لقد شكل البند السادس تغييرا ثوريا اصيلا ... اذ عطلت سلطة الملك في اكثر مظاهرها جوهرية». لقد جرى النقاش بهدوء حول لغة هذا البند، ويبدو انه تم تجنب الجدل بصورة متعمدة بخصوص هذا الامر (شوورر ١٩٧٤، ص ص ١٥٢-١٥٣، ١٨٩).

في التشريعات التالية، عني البرلمان بمظاهر اخرى من عملية مركزة الجيش. وسعى المرسوم الخاص بالعصيان الى تعزيز النظام في الجيش من خلال اقرار نظام للعقوبات تصدر بحق العصاة والهاربين من الجيش. وقد اسس هذا المرسوم لقانون عسكري مستقل عن القانون المدني. كان العصيان، والتحريض على الفتنة، والهروب من الجيش، من بين الامور التي تعرض المرء لعقوبة الاعدام. كما اصبح انشاء اي جيش دائم يتطلب موافقة البرلمان كل ستة اشهر أولاً، ثم كل سنة. ولم يعد يسمح باي شكل من الاشكال باقامة القوات العسكرية في بيوت الناس الخاصة (كود ١٨٦٩، الجزء الاول: الفصلان الخامس والسادس). ولقد ادى النص في وثيقة التسوية على انشاء جيش ثابت الى ظهور مبدأ الدَين القومي بوصفه وجها من وجوه عملية تمويل الجيش (كود ١٨٦٩، الجزء الاول: الفصل الاول، ص ١١٠).

شاركت انجلترا من بداية حكم وليام وماري عام ١٦٨٩ في عدد من المعارك العسكرية. فقد اصبحت البلاد في حرب مع الملك السابق جيمس الثاني وحليفه ملك فرنسا لويس الرابع عشر. كما كان من الضروري احتواء حالات التمرد في اسكتلندة وايرلندة، وكان لا بد من السيطرة على القنال الانجليزي. كذلك تم ارسال الاسطول الى البحر الابيض المتوسط لحماية التجارة الانجليزية من الهجمات الفرنسية. وكان على الجيوش الانجليزية ان تقاتل ايضا في هولندة (الاراضي الواطئة)، وقد شعر البرلمان بالحاجة إلى التأكيد على سلطاته الجديدة بشأن الإقرار السنوي في انشاء جيش دائم وتوفير الدعم لهذا الجيش.

تخلى لويس الرابع عشر عن جيمس الثاني، وقبل بمعاهدة ريزويك Ryswick عام ١٦٩٧ منهيا بذلك الحرب بين انجلترا وفرنسا. وقد اثار حدوث هذا الامر بصورة عاجلة السؤال بخصوص ما يمكن ان يفعله البرلمان مع جيش وليام الذي يضم بين صفوفه تسعين الف رجل. كان وليام مستعدا للاقتناع بان جيشا يتألف من خمسة وثلاثين الف رجل كاف بالنسبة له. وظل يجادل بشأن ذلك بحكمة وحذر، لكن المشاعر المعادية للجيش كانت لا تزال قوية في البرلمان. وبالتالي فإن البند السادس في وثيقة التسوية قد وضع على محك الاختبار.

في كانون الثاني (يناير) عام ١٦٩٨، صوت البرلمان لصالح انشاء جيش يضم عشرة

آلاف رجل فقط يكون فيه الضباط من مواليد البلاد، وقرر البرلمان ان يبقي منهم الفاً وخمسمائه كقوة احتياط تدفع لهم انصاف رواتبهم فقط. ومصعوقا لهذا القرار ، عمل وليام على حل الجيش بتأنٍّ بحيث انه مع حلول شهر كانون الاول (ديسمبر) من ذلك العام كان عدد الجنود لا يزال ثلاثين الفا في الوقت الذي صوت البرلمان لصالح تقليص العدد الى سبعة آلاف. وبعد اربعة اشهر، رفض البرلمان ان يضم حراس الملك الهولنديين الى هذه القوات.

لقد حصل نقاش ساخن وأُصدرت الكثير من الكراسات التي تناقش هذه الامور خلال عمليات التداول التي حصلت ما بين عامي ١٦٩٧-١٦٩٩. وكان لهذه المناقشات اثرها على المؤسستين العسكريتين الانجليزية والامريكية خلال القرن الثامن عشر. وبهذه الطريقة اكد البرلمان باصرار على سلطته الجديدة في تحديد انشاء المؤسسة العسكرية المركزية الوطنية وحجم هذه المؤسسة. ورغم ان هذا لم يكن الاختبار الاخير لهذه الصلاحيات، الا انه قد يكون السابقة الاولى بهذا الخصوص. (شوورر ١٩٧٤، الفصلان الثامن والتاسع).

وهكذا تكون مسألة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية الانجليزية قد سويت. وقد اصبحت السلطات الاساسية بيد البرلمان حيث كان باستطاعة معظم النخب السياسية الوطنية واكثرها اهمية، ومن ضمنها الملك بالطبع، التنافس على السلطة واتخاذ قراراتها بخصوص معظم الامور الحيوية مثل الهدف من الجيش وسلاح البحرية، وحجمهما، ومسألة دعمهما. كانت صلاحيات القيادة بيد الملك، لكن حتى هذا الامر سلب منه في القرن التالي من خلال استصدار البرلمان مرسوم وزارة الحرب عام ١٨٧٠. وقضى هذا المرسوم بان السلطات العسكرية الملكية يجب ان تنفذ من خلال وزير للدولة مكلف بشؤون الحرب، ويكون هذا بصفته عضوا في مجلس الوزراء، مسؤولا امام البرلمان.

خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر، كان الجيش الانجليزي المكلف في زمن السلم قليل العدد للغاية إذا قورن بجيوش الدول الاخرى في القارة الاوروبية. كان الجيش الانجليزي يضم عادة بين صفوفه ٢٠ الف رجل، في الوقت الذي كان فيه الجيش الفرنسي يضم ١٣٣ الف رجل. واضافة الى ذلك، كان الجيش محل رعاية الملك والاعضاء الاحرار في البرلمان؛ ومع ذلك كان الفساد في الجيش خلال هذه الفترة موضع انتقاد ادبيات كثيرة

وخطب معادية للجيش (شوورر ١٩٧٤،ص ١٩٢؛ هاسويل ١٩٧٥، ص٤٠). ومن جهة اخرى، كان استغلال الجيش الانجليزي في حروب القارة خلال فترة حكم وليام وماري وخليفتهما آن (١٧٠٢–١٧١٤)، مصدرا من مصادر الاحساس بالفخر الوطني الكبير. وقد اعادت معاهدة الصلح في اوتريخت Utrecht (١٧١٣–١٧١٤) معظم الجيش إلى البلاد. واستبقيت قوة تتألف من ٨ آلاف رجل في انجلترا في حين استبقيت قوة مؤلفة من أحد عشر الفا من الرجال وراء البحار، خصوصا في جبل طارق والمستعمرات.

تقدم تطور النظام الحزبي خطوة الى الامام عندما اوقفت الملكة آن استخدام حقها الملكي في الاعتراض (الفيتو الملكي). وشكل هذا الامر قبولا ملكيا تاما بحكومة مجلس الوزراء. كان مجلس الوزراء في فترة حكم آن يتألف من عدد قليل من الوزراء الاساسيين الذين يختارون من ضمن مجلس الشورى الملكي، والذين كانوا يخدمون كمستشارين رئيسيين للملكة. وبعد ذلك، جرى استكمال التغييرات في السياسة التنفيذية من خلال احداث تغييرات في عضوية مجلس الوزراء بدلا من استخدام الفيتو. كما اصبح مجلس الوزراء نفسه فيما بعد يعتمد على التوازن بين الاحزاب في مجلس العموم، حيث كان دعم الاغلبية ضروريا من اجل تنفيذ توصيات مجلس الوزراء.

لقد ظهر مبدأ الاجماع في مجلس الوزراء بوضوح خلال فترة حكم آن. كما ان هذا المبدأ طور على يدي روبرت والبول R. Walpole ، الوزير الاول للملك جورج الاول (١٧١٤–١٧٢٧). وهكذا، ومع حلول منتصف القرن الثامن عشر، انتقلت السلطات الرئيسية لعمليات اتخاذ القرار في انجلترا ، ولاسباب عملية كثيرة، من التاج الانجليزي الى قادة الاحزاب السياسية في الجمعية التمثيلية للشعب.

عجلت وفاة الملكة آن ١٧١٤ في حصول الانقسام الاخير الهام بين قيادة الشعب، مما أدى إلى ضرورة تدخل القوات المسلحة لحل مسألة ولاية العهد. وساند حزب الاحرار جورج الاول، امير هانوفر البروتستانتي وحفيد إبن جيمس الاول. وكانت نتيجة انتخاب برلمان جديد خلال هذه الفترة حصول الاحرار على الاغلبية في مجلس العموم. وقد ساند العديد من متطرفي المحافظين، المعادين لجورج بسبب اصوله الاجنبية وبسبب احساسهم

بالمرارة من الاجراءات الانتقامية الاخيرة للاحرار (تجريحهم لقادة المحافظين وتشهيرهم بهم)، دعاوى جيمس الثاني فيما اصبح يعرف فيما بعد بتمرد اليعاقبة.

كان جيمس ، ولكونه كاثوليكيا، يتمتع بدعم كبير في شمال انجلترا واسكتلندة وفرنسا، ولكنه عندما غزا استكنلندة لم يعد قادرا على الحصول على مزيد من الدعم المحلي. ورغم تفضيل المحافظين لجيمس، الا ان معظمهم لم يرغبوا في تدمير وثيقة التسوية او احياء المسألة الدينية. ومع نهاية عام ١٧١٥، عاد جيمس الى فرنسا وانتهت حالة العصيان القصيرة. واعتلى جورج العرش، وعين مجلسا للوزراء يتألف بكامله تقريباً من الاحرار. كانت النخبة الانجليزية الان قد اصبحت مرتبطة بوضوح بالاساليب الحزبية في التوصل الى حل لنزاعاتها بدلا من اللجوء الى السبل العسكرية.

تراجعت حظوظ حزب المحافظين بسرعة هائلة بسبب ماضيهم الملطخ بعصيان اليعاقبة. فقد كان ذلك العصيان آخر محاولة لاشعال الحرب الاهلية في انجلترا. وبعد ذلك كان جورج الاول وجورج الثاني قانعين بترك امور الحكم في انجلترا بين ايدي مجالس الوزراء المؤلفة من الاحرار، وبأيدي رؤساء الوزارات. لقد استطاع الانجليز الوصول الى مرحلة التحول الحرج بنجاح، وتطور النظام الحزبي الانجليزي بسرعة ما بين عامي ١٧١٤–١٨٢٠ . في ظل حكم ملوك هانوفر– جورج الاول وجورج الثاني وجورج الثالث.

رغم ان التنافس بين حزبي الاحرار والمحافظين استمر، فان الانقسام ضمن كل حزب كان كبيراً للغاية، وقد استغل جورج الثالث هذا الوضع من اجل تنفيذ سياساته. كان العقد الاول من حكم جورج الثالث مضطربا بشكل خاص الى ان عين في عام ١٧٧٠ اللورد نورث North رئيسا لوزرائه. وقد شجع نورث الاصلاحات البرلمانية وسعى الى الحد من الانفاق على القوات المسلحة، وتعامل مع الثورة الامريكية بطريقة استرضائية املا في ان يقود ذلك في آخر الامر إلى الوصول إلى تسوية.

خلال القرن الثامن عشر، كان الجيش البريطاني مشغولا بنزع اسلحة العشائر الاسكتلندية، وبحرب ولاية العهد في النمسا (١٧٤٠–١٧٤٨)، وبحرب السنوات السبع

(١٧٥٦–١٧٦٣)، وبعدد من الحروب الاستعمارية ضد فرنسا خاصة، وبالتحالف مع اسبانيا وهولندة وبروسيا. وكانت مناصب الضباط تمنح من خلال دفع الرشاوى، كما ان الجنود كانوا يختارون من بين افقر شرائح المجتمع الانجليزي وكانوا يخضعون لتدريب وانضباط صارمين. وبينما كانت تشكيلات المشاة والفرسان تخضع لقواعد سلوك صارمة في طول القارة الاوروبية وعرضها، فان التشكيلات غير المنضبطة الشبيهة بتشكيلات المغاوير، كانت تستخدم في المعارك الاستعمارية خارج القارة. كانت المسكيتات والحراب واحزمة الرصاص والقنابل اليدوية تجعل من كل جندي مشاة مستودعاً حقيقيا.

عند قيام الثورة الامريكية كان عدد الجنود في القوات المسلحة البريطانية لا يزيد عن ٩٠ الفا. وقد قلص عددهم إلى ١٧ الفا بحلول السلام عام ١٧٩٣، ثم تعاظم هذا العدد ليصبح ٢٤٦ الفا خلال مرحلة اعداد الحملات العسكرية ضد نابوليون. ولسنوات طويلة تلت معركة واترلو استقر عدد جنود الجيش الدائم عند ما يقرب من ٧٢ الف رجل.

كانت الثورتان الامريكية والفرنسية، وكذلك التغير المتسارع في تقنيات الصناعة والتجارة في ذلك الزمان، باعثا على احداث مزيد من الاصلاحات في المؤسسات الانجليزية. ولقد حررت التكاليف الباهظة للحروب النابوليونية الجماهير الشعبية من سحر النظام الحكومي. وقادت مشاعر عدم الرضى هذه إلى اصدار وثيقة الاصلاح عام ١٨٣٢ التي وسعت دائرة حق التصويت، واعادت تشكيل البرلمان، وربطت النظام الحزبي البرلماني بجماهير الناخبين بصورة نهائية.

كانت هذه التعديلات ضمن المؤسسات نتيجة الف عام من الصفقات التي تضمنت اشكالا مختلفة من العملات الاساسية المتداولة. في البداية كانت الجيوش المتنازعة، بامرة ملوك بدائيين، هي الوسائل التي تستخدمها النخب لحل النزاعات فيما بينها، وكان النظام التمثيلي ضعيفا، ولم يكن النظام الحزبي قد وجد بعد. وقد تقدمت انجلترا عبر مرحلة التحول الحرج خلال الفترة الواقعة بين مرحلة وصاية كروموبل عام ١٦٤٨ الى مرحلة ملوك هانوفر التي بدأت عام ١٧١٤. وخلال مرحلة التحول هذه، تم قبول الجيش الدائم على مضض بوصفه مؤسسة ثابتة، كما ان السيطرة على المؤسسة العسكرية تقاسمها التاج

والبرلمان، واديرت الخلافات المتنامية بين النخب السياسية الانجليزية من خلال الاحزاب البرلمانية، وفي مرحلة لاحقة من خلال الاحزاب التي تأتي بها جماهير الناخبين الى البرلمان، وليس عن طريق اللجوء الى الاقتتال.

وهكذا، وبحلول القرن الثامن عشر، انتج نول التاريخ الانجليزي مؤسسة عسكرية وطنية مركزية، ونظاما تمثيلياً برلمانيا يسيطر على المؤسسة العسكرية، ونظاما حزبيا نشطا مستقرا يعمل قادة الامة على حل نزاعاتهم من خلاله. كما ان هذا القرن شهد نهاية التاريخ الطويل لحروب انجلترا.

الفصل الرابع

دروس من التجربة الانجليزية : الحالة الامريكية

مرت الولايات المتحدة بحرب داخلية كبيرة وحيدة هي الحرب الاهلية التي جرت بين عامي ١٨٦١-١٨٦٥. وقد كانت تلك الحرب اكثر الحروب التي خاضها العالم المتحضر حتى ذلك التاريخ دموية وعنفا وقوة تدمير. وظاهريا، كانت الولايات المتحدة شعبا منظما بصورة جيدة في ذلك الوقت، يصرف شؤونه استنادا الى دستور متفرد تبناه الشعب منذ ثلاثة ارباع القرن. فالمؤسسات العسكرية، والتمثيلية، والحزبية الامريكية، التي قلدت الى حد بعيد التجربة الانجليزية في القرن الثامن عشر، اصبحت مستقرة وقادرة على الاستمرار كما كان مفترضا.

لكن تفحصاً أكثر دقة يكشف ان هذه التقديرات ليست صحيحة تماما. اذ ان المؤسسة الوطنية العسكرية في الولايات المتحدة كانت، وللحقيقة، ضعيفة وغير مركزية في منتصف القرن. ولقد مرت الترتيبات الدستورية من اجل اقامة حكومة تمثيلية بحالة من التوتر الشديد، وتحداها المدافعون عن حقوق الولايات، كما واجهت تحديات التحالفات المحلية والمصالح المتنافسة بخصوص ملكية العبيد في غرب البلاد. كانت الاحزاب السياسية الوطنية عبارة عن تحالفات هشة بين الاجنحة البرلمانية والمحلية، ولم تكن قد استقرت بعد لتتحول إلى نظام الحزبين الاثنين.

بدأ التحول الحرج في مؤسسات الولايات المتحدة السياسية بعد أن وضعت الحرب الاهلية اوزارها ببعض الوقت، ولربما يكون ذلك قد حصل خلال سبعينات القرن التاسع عشر. في ذلك الوقت بدأ الجيش الفدرالي يمارس سلطه جديدة على مليشيا الولايات، في الوقت الذي عادت فيه الحكومة التمثيلية الى وضعها الطبيعي السابق بانسحاب القوات الفدرالية المحتلة من الجنوب، وتجديد المشاركة الجنوبية في الكونغرس وفي المجمع الانتخابي، كما ان الحزبين الديمقراطي والجمهوري اصبحا المؤسستين المساعدتين الاساسيتين للحكومة في السياسة الوطنية، واصبحا قادرين في الوقت نفسه على احباط

حرب اهلية ثانية كانت تهدد بالاندلاع نتيجة الخلاف الذي نشأ حول انتخابات هيز– تيلدن Hayes- Tilden التي جرت عام ١٨٧٦.

الميراث الانجليزي لمؤسسات امريكا

كانت التوجهات العسكرية الامريكية مستمدة في معظمها من النقاشات الانجليزية التي جرت خلال القرن السابع عشر حول الجيوش الدائمة، ومن الشروط الواردة في وثيقة التسوية التي جرت ما بين عامي ١٦٨٨–١٦٨٩. وكانت التجربة العسكرية الامريكية مكتسبة اولا من الخدمة في القوات الاستعمارية الانجليزية خلال القرن الثامن عشر. كما ان الامريكيين تعلموا الكثير من الاحتكاك الاستيطاني بالمواطنين الهنود الاصليين، خصوصا في مجال الدفاع الفردي او دفاع المجموعات الصغيرة عن النفس في المحيط الاستيطاني. ونتيجة لذلك، كان الامريكيون غير ميالين لمساندة انشاء جيوش دائمة، وكان لديهم نزوع عميق الجذور للاعتماد على حمل الاسلحة الشخصية للدفاع عن النفس.

كانت الحروب الاستعمارية الانجليزية – الفرنسية من بين المعارك العسكرية الكبرى خلال القرن الثامن عشر. ولقد كان الانجليز، الذين استخدموا مزيجا من القوات الامبراطورية التي يرتدي جنودها المعاطف الحمراء والقوات الاستعمارية، ميالين الى الانتشار في تشكيلات متقاربة. اما الفرنسيون وحلفاؤهم من الهنود، فقد استغلوا حماية الغابات مستخدمين ما يسمى اليوم تكتيكات المغاوير. وهكذا فان الجنرال برادوك Brad-dock عندما تحرك عام ١٧٥٥ نحو حصن ديكيسني Fort Duquesne القوي، ابيد هو والف رجل ممن كانوا معه على ايدي قوة لا تتجاوز في العدد نصف قوته. وقد نجحت بعض القوات التي كانت معه في الهرب بقيادة ضابط من القوات الإستيطانية يدعى الرائد جورج واشنطون. وقد ادت هذه الكارثة الى اجراء تعديلات جذرية على التشكيلات والتكتيكات الانجليزية؛ من خلال استخدام تشكيلات اقل عددا واخف سلاحا وعدة، وباستخدام عدد اقل من الفرسان. ولم تذهب الدروس هباء مع ضباط إستيطانيين مثل جورج واشنطون. وقد تطورت مهاراتهم وتكتيكاتهم إلى مزيج مميز من الحرب النظامية العسكرية الاوروبية وقتال الغابات الامريكي الشمالي (كيرتيس، ١٩٤٣، ص ٢٦).

طبق الانجليز نظام الدفاع الإستيطاني من خلال الحكام والقادة العسكريين الملكيين. لقد كانت الجمعيات التمثيلية في الحقبة الإستيطانية، على كل حال، تصر بان تستشار بشأن الموارد المالية والمواد والرجال الذين كانت هذه الجمعيات توفرها بصورة غير مباشرة من الضرائب التي فرضها عليها التاج الانجليزي البعيد. كانت الجمعيات مؤسسات تمثيلية على الطريقة الانجليزية. وباستثناء بنسيلفانيا، كان لكل واحدة من المستعمرات هيئة تشريعية تضم مجلسين تشريعيين يعكسان تماما بنية البرلمان الانجليزي. كان أعضاء المجلس الأعلى في البرلمان، الشبيه بملجس اللوردات، يختارون من قبل الملك في العادة، اما المؤسسة الملكية للمستعمرة، او مجلس البرلمان الادنى، فكان يختار بموافقة الحاكم الاستعماري الذي يمثل الملك. وبحلول منتصف القرن الثامن عشر، بدأ انتخاب الاعضاء في المجلس البرلماني الأدنى يتم بلا استثناء من قبل ناخبين مؤهلين. وكما هي الحال في انجلترا، كان الممثلون المنتخبون يشكلون فيما بينهم زمرا وتحالفات في الجمعيات التمثيلية، ويعد ذلك بداية تشكل النظام الحزبي التشريعي في الحقبة الاستيطانية.

ان تجاوز التجربة الانجليزية هو نتاج جهود ممثلين عن المستوطنين وجمهور ناخبيهم لاختيار ممثلين يستطيعون ان يتوحدوا ويخوضوا حملاتهم. كان الهدف هو زيادة قوة تصويت الاجنحة في الهيئة التشريعية في تلك الحقبة وتعيين اصدقاء لهم في الوظائف الحكومية المحلية. ولقد اتاحت قوانين حق الاقتراع لأصحاب الاملاك الكبيرة فقط التصويت؛ ومن هنا كانت الانتخابات تضم نسبيا عددا قليلا من المواطنين وتجري بالنطق بالاسماء شفاهة. وبمرور الوقت اتاح استخدام اوراق الانتخاب الفرصة لتصويت اكثر استقلالية، ولكن ذلك تطلب تنسيقا اكبر وادارة افضل للانتخابات فيما بين الاجنحة.

مع ازدياد الخلاف بين التاج الانجليزي وسكان المستعمرات وتفاقم هذه الخلافات، بدأ الناخبون قليلو العدد (اقل من ٣ في المائة من عدد السكان) وممثلوهم في الجمعيات التمثيلية ينظمون انفسهم في احزاب مؤيدة للبلاط واحزاب وطنية. وقد شكلت الاحزاب الوطنية اسلافا للعديد من لجان الممثلين التي حشدت للثورة الامريكية.

بهذه الطرق عملت المؤسسات العسكرية والتمثيلية والحزبية في الحقبة الاستيطانية،

ومنذ البداية، على وضع اسس لانماط منظمة وقادرة على التطور والبقاء بعد تشكيل الجمهورية الجديدة.

مع نهاية الحرب الفرنسية والهندية عام ١٧٦٣، بدأ التاج البريطاني مناقشة خطط توحيد المنظمات الدفاعية الخاصة بجميع المستعمرات ، وذلك من خلال تقديم مشروع لايجاد جيش دائم يتألف من عشرة آلاف رجل يتلقون الدعم المالي من المستعمرات ويقيمون فيها. ولكي يوفر البرلمان هذه النفقات العسكرية الجديدة، أصدر مرسوم الدمغة لعام ١٧٦٥ الذي اصبح ساري المفعول دون الرجوع إلى سكان المستعمرات وتسبب في حدوث استياء عميق في صفوفهم. وفي عام ١٧٧٠ قال بنجامين فرانكلين B. Franklin ان تقديم الدعم لجيش استعماري دائم دون الحصول على موافقة الجمعيات التمثيلية للمستوطنين هو امر مخالف للدستور البريطاني. وكان يشير بذلك الى الشروط الواردة في وثيقة التسوية ١٦٨٨–١٦٨٩ (كرايدبيرغ وهنري ١٩٥٥، ص ص ١–٢).

منذ بداية عشرينات القرن الثامن عشر، انتشرت في انحاء المستعمرات الادبيات المكتوبة عن «الثورة الباهرة» مع التركيز على موضوعات معاداتها القوية للمؤسسة العسكرية. ومن ثم اصبحت اعمال الحكام العسكريين الملكيين الظالمة الاستبدادية، واجبار السكان على ايواء الجنود الانجليز، وفرض الضرائب دون مشاركة المستعمرات في استصدار القوانين، وامور اخرى كثيرة تتصل بهذه المسائل، محل شكوى اهالي المستعمرات وشعورهم بالظلم. وقد تكلم قادة المستعمرات من أمثال جون ادامز J.Adams وتوماس جيفرسون T.Jefferson، وكتبوا أن وجود جيش دائم في اوقات السلم يشكل تهديدا للحرية، وهو عامل تدمير لوجود دستور متوازن، كما ان هذا الجيش سيكون عرضة للفساد ولا يمكن الدفاع عنه على الصعيد الاخلاقي. واعتبر هؤلاء القادة بالاجماع ان من الافضل ترك امر الدفاع عن المستعمرات بين ايدي مليشياتها هي، اي بايدي الرجال الاحرار القادرين الذين تستدعيهم جمعياتهم التمثيلية للخدمة في اوقات الطوارئ؛ وتذكّر هذه المليشيات بالقوات الانجليزية التي كانت تدعى الفيرد وكذلك بالمليشيات الريفية الانجليزية الاحدث عهدا (شوورر، ١٩٧٤، ص ص ١٩٦–١٩٧).

كانت مليشيات المستعمرات قوات الزامية، وكان كل رجل قادر يبلغ من العمر ما بين ستة عشر الى ستين عاما، مع استثناءات قليلة، ملزما بحمل سلاح ناري، مسكيتة في العادة، وكميات متفق عليها من ملح البارود، وحجر القدح، والرصاص. وكان كل ذلك مكتوبا في سجلات. كان التدريب يتم مرة كل شهر على الاقل. وكان ما يزيد على ستمائة من قوانين المستعمرات يخص عملية تنظيم شؤون المليشيا واداراتها.وقد استثني الهنود من المليشيا خوفا من ان يستعملوا الاسلحة للقيام بانتفاضات،واستثني السود ايضا لأن الخدمة في المليشيا يمكن طلبها من الرجال الاحرار فقط. ولقد استخدم العديد من انظمة اطلاق التحذيرات بحلول الخطر من اجل الاستدعاء الروتيني والطارئ للجيش.

ظهر ولع الامريكيين بالانتخابات باكرا من خلال طريقة اختيارهم لضباط المليشيا. كان الجنرالات يعينون على كل حال من قبل الحكام الملكيين، وفي العادة بعد التشاور مع الجمعيات التمثيلية للمستعمرات. مع ازدياد عدد السكان، نشأ نظام افواج المليشيات المحلية، وقد كانت هذه الافواج تتشكل في العادة من متطوعين لهم اهتمام خاص بالخدمة الميدانية. وكان هناك ميل مبكر للتأثير على غير الراغبين في الخدمة، وكانت جمعيات المستعمرات ميالة الى البخل بشأن توفير المبالغ والامدادات لدعم المليشيات. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٧٦٥ الى عام ١٧٧٠، التي تلت الحرب الفرنسية الهندية، تراجعت المصلحة العامة في ايجاد تشريعات تدعم وجود مليشيات للمستعمرات بصورة كبيرة مسببة بعض القلق فيما يخص امن المستعمرات.

ورغم افتقارها الى اثارة الاهتمام، فان مشكلة دفاع المستعمرات عن نفسها لم تتلاشى أبداً. وقد بدأ أكثر القادة السياسيين دهاء، والجمعيات التمثيلية للمستعمرات يدعون إلى اتخاذ اجراءات استعداد [للدفاع]. ففي عام ١٧٧٣، حث ممثلو مدينة فيرجينيا Virginia House of Burgesses المستعمرات الأخرى على تجميع الامدادات العسكرية: الذخائر والتجهيزات الهندسية، والاحتياطات، الخ. وفي عام ١٧٧٤ انشئت لجنة مساشوسيتس للامن، وباشرت عملية اعادة تنظيم المليشيا في مساشوسيتس، وعينت الجنود الجاهزين للحركة في اية لحظة كوحدات انذار، وصوتت على ميزانيات للانفاق العسكري، وشراء

التجهيزات العسكرية، والتخطيط لجيش نيو انجلند (كرايدبيرغ وهنري ١٩٥٥، الفصل الاول). وكان بالامكان استخدام مثل هذا الجيش بالطبع لا في الدفاع عن النفس ضد الهنود فقط، بل في التمرد على الوطن الام ايضاً.

نشر مرسوم الدمغة وطريقة فهم الملك للعلاقات مع المستعمرات احساسا بسوء المعاملة السياسية بين سكان المستعمرات ، وتغذى هذا الاحساس من خلال المؤتمرات الحزبية في العديد من المدن ومن خلال الهيئات التشريعية. ولقد كانت لجنة مراسلات صموئيل ادامز S. Adams في بوسطن، التي تأسست عام ١٧٧٢، على اتصال مع عدد لا يحصى من اللجان المشابهة في مساشوسيتس ومستعمرات اخرى مع بداية عام ١٧٧٤. وفي ٢٣ ايار (مايو) من عام ١٧٧٤، وزعت لجنة نيويورك توصية بعقد كونغرس للقارة لمناقشة شكاوى ومظالم المستعمرات. وبعد وقت قصير من اطلاق تلك التوصية اجتمع الكونغرس القاري الاول، الذي اختير ممثلوه من مزيج من الهيئات التشريعية ولجان المراسلات المختلفة، لكي يصدر اعلان الحقوق الذي ذكر فيه حقوق المواطنين الدستورية بوصفهم انجليزا.

كان الكونغرس القاري الثاني، الذي اصبح الآن مؤسسة الشعب الحكومية الاساسية، اكثر تنظيما واكثر قدرة على التمثيل من الناحية الرسمية. ولقد اجتمع هذا الكونغرس عام ١٧٧٥،صاغ اعلان الاستقلال، واشعل حرب الاستقلال،وعمل كجمعية تمثيلية للجمهورية إلى ان اصبحت البنود الخاصة بالاتحاد الكونفدرالي، التي صاغها بنفسه، سارية المفعول عام ١٧٨١.أما اعضاؤه فقد تم اختيارهم من قبل هيئات تمثيلية اخرى، اي ان الهيئات التشريعية للمستعمرات قد اصبحت الآن الهيئات التشريعية للولايات. وقد كانت هيمنة الهيئات التشريعية مناسبة للمناخ السياسي لذلك الزمان الذي كان مناهضا للملكية، ومعاديا للسلطات التنفيذية.

كانت شكوى اعلان الاستقلال واضحة. اذ ان الملك فرض على المستعمرات جيشا دائما في اوقات السلم دون استشارة سكان المستعمرات ورغما عن ارادتهم، كما انه تم إيواء الجنود في بيوت السكان المدنيين دون الحصول على موافقتهم. ولقد تضمنت

الممارسات غير الدستورية القول بأن العسكريين اهم من المدنيين واعلى منهم مقاما. ورغم وضوح الحالة بالنسبة لهم، فقد استغرق الأمر قادة المستعمرات ستة عشر شهرا بعد معركتي لكسينغتون Lexington وكونكورد Concord ليوافقوا على اعلان الاستقلال. كما ان الامر تطلب سنة اخرى لكتابة دستور وهو البنود الخاصة بالاتحاد الكونفدرالي .

ورغم ان تلك البنود خولت الكونغرس القاري سلطة اعلان الحرب، وعقد المعاهدات، واصدار العملة ومراقبتها، واقتراض المال، فانها فلم تخوله ابدا سلطة إنشاء الجيش، وفرض الضرائب، وتنظيم التجارة، او سلطة وضع قوانينه موضع التنفيذ. لم يكن هناك آلة تنفيذية مركزية لادارة الحكومة القومية او تسيير الحرب الدائرة في القارة. وكان قصارى ما فعله الكونغرس، انه انشأ مجلسا للحرب يتكون من خمسة اعضاء، وعين وزيرا مدفوع الاجر لهذا المجلس عمل الى حين تعيين وزير للحرب عام ١٧٨١.

في تسيير شؤون الحرب، لم يكن هناك سوى اشارات قليلة تدل على وجود تضامن وطني [بين الولايات]. ولم يتمثل ذلك فقط في كون مليشيات الولايات ظلت على حالها، بل ان مزارعي بنسيلفانيا كانوا يبيعون محاصيلهم للانجليز في فيلادلفيا في الوقت الذي كان فيه رجال واشنطون يعانون الجوع والموت في وادي فورج Valley Forge القريب. «في كل وحدة من وحدات الجيش، وفي كل القطاعات السياسية والتجارية، نادرا ما بلغت الولاءات درجة الدفاع عن الوطن والبيت، وفي معظم الحالات كانت هذه المهمة تخضع لحاجات تحقيق الربح الجيد» (ايليس ١٩٧٤، ص ص:٥٣-٥٥).

في تشرين اول (اكتوبر) ١٧٧٥، اختار المؤتمر القاري الثاني واشنطون قائدا اعلى لجيش القارة وخوله سلطة تجنيد عشرين الفا من الرجال حسب حصص خُصصت لكل ولاية. ومع ذلك فان الولايات لم تف بحصصها ابدا، مع أنه بعد سنة من ذلك عرض الكونغرس مبالغ اكبر كرواتب للجنود: عشرين دولارا كهبة، مائة هكتار من الارض لكل رجل يعمل في الجيش لمدة ثلاث سنوات. وبحلول عام ١٧٧٨، عرض الكونغرس على الضباط الذين تجندوا حديثا دفع نصف مرتب لمدة سبع سنوات بعد توقف الاعمال العسكرية.

كان هناك القليل من الرجال الذين يقبلون الرهان في كل رتبة من الرتب. وكانت جمعيات الولايات التمثيلية غير راغبة في فعل اي شيء فيما يتعلق بحاجات الجيش الوطني لانها كانت تفضل الحفاظ على قواها البشرية ومواردها الاخرى من اجل الدفاع المحلي. ورغم ان الكونغرس اقر انشاء جيش يتألف من ستة وسبعين الف رجل مع نهاية عام ١٧٧٦، فقد كان لدى واشنطون في شهر آذار (مارس)١٧٧٧ ثلاثة آلاف رجل فقط. وبعد ثلاثة او اربعة اشهر كان لدى البريطانيين ما يقدر بثلاثين الف جندي في المستعمرات في الوقت الذي كان فيه لدى واشنطون ثمانية آلاف جندي فقط.

وهكذا بدأت المؤسسة العسكرية الرسمية بجيش واشنطون الصغير الحجم، الذي كان متوسط عدده اثني عشر الف جندي دائم من بين ما يزيد على ثلاثة ملايين نسمة هو عدد سكان المستعمرات. ولقد عانى هذا الجيش الصغير الحجم، الذي يعد قوة مغاوير بمقاييس الوقت الحاضر، بصورة مستمرة من النقص في الاسلحة، والعتاد، والملابس، والطعام، والادوية.

لم يجتمع لدى واشنطون اكثر من عشرين الف رجل في اي مكان واي زمان، رغم ان مليشيا الولايات كانت تستطيع ان تجند هذا العدد واكثر منه في ميدان المعركة في حالات اندلاع نزاع محلي. كان لدى البريطانيين سلاح مدفعية ومدفعيون اكتسبوا خبرتهم من حروب المستعمرات، في الوقت الذي كان فيه واشنطون يفتقر بصورة خاصة الى سلاح المدفعية المجهز بصورة جيدة. ولم يكن لدى [واشنطون] أيضاً الجهاز المدرَب كذلك الجهاز الذي كان تحت امرته خلال خدمته مع البريطانيين في السنوات التي خلت (ايليس ١٩٧٤، ص ص٤٨–٤٩؛ كرايدبيرغ وهنري ١٩٥٥، ص١٧؛ كينغ ١٨٩٧، ص١١٦).

في صيف ١٧٧٦، لم يكن لدى ما يقارب ربع جيش المستعمرات اية اسلحة، ولم يفعل المؤتمر القاري الثاني الا القليل لتحسين امدادات هذا الجيش. وما بين عامي ١٧٧٦ و١٧٧٩، تراوح عدد جيش الشعب الجديد من تسعين الفا من الرجال عام ١٧٧٦ الى خمسة واربعين الفا عام ١٧٧٩. وتضم هذه الارقام مليشيات الولايات التي كتب عنها واشنطون يقول : «لقد انضمت الينا قوات المليشيا، وانت لا تعرف كيف ومتى ستتركنا؛

سوف تستهلك هذه القوات احتياطياتنا وتستنزف مخازننا وتتركنا في النهاية في اكثر اللحظات حرجاً». وخلال حرب الاستقلال، كان هناك تسعون الفا اخرون يخدمون في البحر، وكانوا على الاغلب من القراصنة.

في نهاية حرب الاستقلال، قام الكونغرس بتسريح جيش القارة جميعه تقريبا. وقد استبقى قوة عسكرية ضئيلة فقط في الخدمة: ثمانين متطوعا وعددا قليلا من الضباط لحراسة المخازن العسكرية في فورت بت Fort Pitt، ووست بوينت West Point. وعندما كانت الحاجة تدعو لاستدعاء القوات في الشمال الغربي من اجل مواجهة الحملات الهندية على بنسيلفانيا وكنتاكي كان على هذه الولايات ان تعتمد على مليشياتها الخاصة. ولقد دعا الكونغرس ٧٠٠ رجل من الحصة المقررة على كونتيكت ونيويورك ونيوجيرسي وبنسيلفانيا، ولم يستجب لهذا النداء في النهاية سوى نيويورك. وفي عام ١٧٨٦ استدعى الكونغرس ١٣٤٠ رجلا نتيجة للاضطرابات التي اثارها الهنود في غربي مساشوسيتس. ولحسن الظن فان البريطانيين لم يخلوا مواقعهم في الشمال الغربي إلى عام ١٧٩٦، والا لأصبح من غير الممكن حماية المنطقة بواسطة الحصص المقررة على الولايات من القوات القليلة العدد والتي لا تقوم الولايات بتوفيرها (كرايدبيرغ وهنري ١٩٥٥، ص ص ٢٣–٢٤).

شكلت البنود الخاصة بالاتحاد الكونفدرالي سابقة لانشاء جيش لا يتمتع بالمركزية من خلال النص على ان «على كل ولاية ان تبقي لديها ميليشيا منظمة وحسنة الانضباط، مسلحة بصورة جيدة ومجهزة كذلك، وان عليها ان توفر بصورة ثابتة في المخازن العامة عددا مناسبا من الاسلحة النارية الصالحة للاستعمال فوراً، والخيام، وكمية كافية من الاسلحة والذخائر، ومعدات اقامة المخيمات». ورغم ان اية ولاية لم تكن تستطيع خوض غمار الحرب دون الحصول على موافقة الولايات المتحدة «بعد اجتماع الكونغرس»، فقد ظل تنظيم الدفاع العام وتمويل عملية الدفاع هذه مسؤولية الولايات بصورة اساسية. كان الضباط من رتبة عميد فما دون معينين من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، وكانت الضرائب التي تجبى من اجل الدفاع تفرض بواسطة الهيئات التشريعية للولايات. اضافة الى ذلك، فانه ينبغي ان «تُدفع كل نفقات الحرب وجميع النفقات الاخرى التي تصرف على الدفاع العام... من

الخزينة العامة التي ينبغي ان توفرها عدة ولايات بمبالغ تتناسب وقيمة الاراضي التي منحتها، أو قامت بمسحها وتقديرها لاي شخص في كل ولاية، وانه ينبغي من ثم تقدير مثل هذه الاراض والمباني التي عليها والتحسينات التي جرت استنادا إلى صيغة يقرر كونغرس الولايات المتحدة اثناء انعقاده ان يخصصها ويحددها من وقت لوقت».

في الورقة الثالثة والعشرين من «الاوراق الفدرالية» يلاحظ الكسندر هاميلتون كيف ان توقعات الاتحاد الكونفدرالي بخصوص قدرة مؤسسة الدفاع الوطني على العمل كانت واهية وغير منطقية ووهمية ايضا. وقد أعلن :«ان علينا ان نتخلى عن هذه الخطة الوهمية المضللة المتعلقة بالحصص والمتطلبات... وينبغي ان يمنح الاتحاد السلطة الكافية لتجنيد القوات؛ وبناء اسطول مجهز؛ وجمع الدخل الضروري لتشكيل الجيش والاسطول ودعمهما».

المؤسسات الدستورية غير المركزية

وفر الذين وضعوا الدستور الفدرالي الجديد مكاناً لمؤسسة عسكرية وطنية متماسكة نسبيا، وحافظوا في الوقت نفسه على هيكل غير مركزي للحكومة الفدرالية. وبموجب الدستور، كان الكونغرس مخولا بـ :

أ- اعلان الحرب، ومنح الاذن ببدء المعارك، واستصدار القوانين التي تتعلق بالاستيلاء على الارض والمياه؛

ب- تشكيل الجيوش ودعمها، وتخصيص اموال لمدة سنتين كحد اقصى دعما لهذا الغرض، وهو درس تعلمه الكونغرس جيدا من وثيقة التسوية الانجليزية؛

ج- بناء الاسطول وصيانته؛

د- استصدار قوانين لإدارة القوات الأرضية والبحرية؛

هـ- دعوة مليشيات الولايات لتنفيذ قوانين الاتحاد، واخماد العصيانات المسلحة، وصد اي اجتياح او هجوم؛

و- توفير اللازم من اجل تنظيم مليشيات الولايات، وتسليحها، وتوفير الانضباط بين

صفوفها، والسيطرة على ذلك الجزء من المليشيا الذي يوظف لخدمة الحكومة الفدرالية، وان يترك للولايات مهمة تعيين الضباط، وسلطة تدريب المليشيات بالطريقة التي ينصح بها الكونغرس.

ولكي يتم التأكد من ان السلطة المدنية تتحكم بالجيش، اصبح الرئيس هو القائد الاعلى للجيش وللاسطول، وكذلك لمليشيا الولايات عندما تدعى هذه المليشيات للخدمة الوطنية.وهكذا فقد وضع الدستور ايدي الكونغرس والرئيس والولايات على الآلة العسكرية.

خلال النقاش الذي دار حول مسألة اقرار الدستور، ضغط المعادون للفدرالية من اجل استصدار مشروع قانون للحقوق. ومن بين اهم الشروط الواردة في مشروع هذا القانون شرط اصبح يدعى بعد اقراره عام ١٧٩١ التعديل الثاني : «في الوقت الذي تعد المليشيا المنظمة ضرورية لتوفير الامن لولاية حرة، فان حق المواطنين في حمل السلاح ينبغي ان لا ينتهك». ونلاحظ هنا وجود افتراض يبدو انه يمثل بصورة ممتازة بنية المؤسسة العسكرية غير المركزية لمرحلة الثورة، وفي الوقت نفسه نلحظ عودة الى الماضي اي الى الفيرد الانجليزي. ومع ذلك فان البندقية، التي كان يتوفرمنها قطعة او اكثر في كل بيت من بيوت المستعمرات، كانت السلاح الرئيسي لجميع الجيوش الدائمة في ذلك الزمان(آغار ١٩٥٠، ص ص٢٨–٢٩؛ جيمسون ١٩٢٦، ص١٠٣).

يعارض الكسندر هاميلتون، مرة ثانية في الورقة رقم ٢٣ من الأوراق الفدرالية، عملية عدم مركزة الجيش والحاقه اما بمليشيات الولايات او بالشعب. «اليس في هذا تناقض واضح عندما تفوّض الحكومة الاتحادية رعاية امور الدفاع العام، وان يترك في ايدي حكومات الولايات السلطة الفعّالة التي هي بحاجة الى تأمينها لها؟ اليست الحاجة الى التعاون هي النتيجة التي لا مفر منها لمثل هذا النظام؟ او لن يكون الضعف والفوضى والتوزيع غير المبرر لاعباء الحرب وكوارثها هي زيادة في النفقات غير الضرورية والتي لا يمكن التسامح بشأنها، سواء كانت طبيعية، او لازمة لا مبرر لها» (رايكر ١٩٥٧، الفصل الثاني)؟

ومن ناحية اخرى، فقد اعترف هاميلتون في الورقة السابعة من الأوراق الفدرالية بالمخاطر الموروثة في ايجاد مؤسسة عسكرية قوية.«سوف يدفع التدمير العنيف للحياة

والاملاك الناشئ عن الحرب، والمسعى المستمر لاشعالها، وكذلك الاحساس الملازم بالخطر في حالة وجود خطر دائم، اكثر الشعوب ارتباطا بالحرية الى اللجوء، من اجل الشعور بالراحة والامن، الى مؤسسات تميل الى تدمير الحقوق المدنية والسياسية. ولكي تشعر هذه الشعوب بامان اكثر، فانها تصبح اخيرا راغبة في ان تجازف بان تكون اقل حرية».

لكن هاميلتون لم يتوقع حدوث هذا في الاتحاد الجديد. لقد لاحظ ان قوى اوروبا العظمى كانت بعيدة للغاية، ومن ثم فان الاتحاد يتمتع «بوضع معزول وآمن». اضافة إلى ذلك، فان جيشا صغيرا سوف «يكون غير مؤهل للتغلب على الجهود الموحدة لقوة الامة العظيمة».

اوجدت الامة الجديدة ، اضافة الى تحويلها الجيش الى مؤسسة غير مركزية، نظاما للسلطة السياسية الموزعة يمكن القول عنه انه نادر، اذا لم يكن متفردا، في تاريخ العالم. فبعد ان تلمسوا طريقهم من خلال اختبار اقصى انواع الخلاف وعدم الوحدة في ظل الكونفدرالية، اقر قادة الولايات الثلاث عشرة على مضض بالحاجة الماسة الى شكل من اشكال التنسيق الوطني اكثر قوة. ولقد كان التصميم الجديد للدستور، ولا يزال، بارعا في عملية توزيع السلطة. كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق عملية التوزيع هذه ايجاد نظام للتمثيل يُنشيء العديد من الدوائر الانتخابية المتداخلة.

كانت سلطات الفروع الثلاثة للحكومة القومية منفصلة. وكان لكل فرع جمهور ناخبيه المستقل عن الآخر، وله وظائفه المحددة، وامتيازاته المستقلة. اما مراتبية الحكومات فكانت مبنية بحيث تتشكل من المؤسسة الفدرالية، والولايات الثلاث عشرة، و«الشعب». ولقد انتجت هذه الترتيبات مزيجا جديدا من المبادئ التقليدية والجذرية لعملية التمثيل، وكان من بين اكثر هذه المبادئ جذرية عملية انتخاب المواطنين المباشر لممثليهم في مجلس النواب.

في البداية، كان النظام الحزبي السياسي – ما كان موجودا منه في الحقيقة – يتسم باللامركزية وغير الرسمية، وكذلك كانت المؤسستان العسكرية والتمثيلية. كانت عملية

الانحياز والاصطفاف الحزبي تتمثل في التبعية الشخصية: في الكونغرس على سبيل المثال، كان هناك اتباع جيفرسون واتباع هاميلتون. وقد ظهرت جمعيات المحاربين القدامى الاولى، جمعية سنسيناتي التي كان غالبية اعضائها من الضباط السابقين، وجمعية القديس تاماني .St Tammany التي كان اعضاؤها من الجنود السابقين، نتيجة لتسريح الجيش بعد الثورة والاوضاع الاقتصادية الصعبة التي اثرت على قدامى المحاربين. وقد وفرت الجمعيتان كلتاهما شبكة من المؤسسات التي سهلت عملية تطور الاحزاب في المراكز المدينية الاساسية وفيما بين هذه المراكز.

انكر الفدراليون، الذين كانوا يعرفون ايضاً في الكونغرس باسم اتباع هاميلتون، كونهم حزبا سياسيا، ونتيجة لذلك اختفوا كجماعة سياسية. اما اتباع جيفرسون، فكانوا يدعون الديمقراطيين – الجمهوريين، ثم الجاكسونيين، ثم الديمقراطيين. ولقد قاتل الديمقراطيون ببسالة في اربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر لكي يحافظوا على وحدة جناحي الحزب الجنوبي والشمالي. اما الجمهوريون الوطنيون فقد ظهروا ثم اختفوا، وخلفهم فيما بعد الاحرار، ثم الجمهوريون الحديثون.

شهدت خمسينات القرن التاسع عشر تمزقا حادا في صفوف الاحزاب الوطنية والسياسية. وتشتت الاحرار في كل اتجاه. اما حزب الارض الحرة فقد اصبح اكثر قوة. كما ظهرت جماعة اللاادريين. وقد بدأ الحزب الجمهوري الجديد يبني منبره من شظايا الاحزاب الممزقة الاخرى. اما الديمقراطيون فكانوا الحزب الوطني الفعلي الوحيد رغم انه بالكاد توحد لمناصرة مرشحي الحزب بيرسPierce وبوكانانBuchanan عامي ١٨٥٢ و١٨٥٦ على التوالي، وفشل في ذلك كلياً عام ١٨٦٠.

كانت التبعية الشخصية لرجال مثل ماديسون، وجيفرسون، وهاميلتون، وكلاي، وجاكسون، وفان بيرن تحدد بصورة كاملة الخطوط التي تفصل بين الاحزاب. وعندما كانت الشخصيات البارزة تفتقد في الاحزاب فان «الاحصنة السوداء»، مثل بولك وبيرس، او الابطال العسكريين مثل هاريسون وتيلور، كانت تنوب لتشكل روابط هشة مؤقتة بين الاجنحة المختلفة. ولم تنشئ الاحزاب اية تنظيمات وطنية إلى ان اخذ الديمقراطيون زمام المبادرة وانشأوا لجنة وطنية عام ١٨٤٨.

ومع ذلك، ورغم وضوح معالم عدم وجود الوحدة السياسية، فقد واصلت الاحزاب الوطنية وقادتها تأييد عملية التوحيد الوطني الذي كان يتحقق على الارض. كان جيفرسون هو الذي شدد في خطابه التدشيني، لدى توليه الجمهورية، قائلاً : «كلنا جمهوريون ؛ كلنا فدراليون». اما جاكسون وزملاؤه الديمقراطيون فقد عملوا على تعبيد الطريق من اجل ضم الولايات الجديدة في الغرب [الامريكي] والعمال المدنيين المعتقين حديثا، كمشاركين اساسيين في السياسة الوطنية. اما الحركة باتجاه الغرب لايجاد تسويات عظيمة لمسألة الرق وابطاله، فقد تولاها كلاي وعدد آخر من المؤيدين المعتدلين. ومن جهة اخرى، فإن معظم المعارك، مثل «معركة كانساس الدامية Bleeding Kansas» ومعارك اخرى مماثلة خيضت من اجل الاستيلاء على ولايات جديدة، كانت من ترتيب قادة الاحزاب المتنافسة. ولقد اشرفت حركة الاحزاب والاجنحة هذه على الفوضى في الوقت الذي انتخب فيه لنكولن عام١٨٦٠.

في مجال المؤسسة العسكرية ابقى الكونغرس الاول على وزارة الحرب التي كانت قد انشئت في الايام الاخيرة من الثورة. ولقد اصبح وزير الحرب هنري نوكسHenry Knox مسؤولا لا عن شؤون الجيش والاسطول فقط، بل عن عمليات تحويل ملكية الاراضي والشؤون الهندية كذلك. وقد اقر الكونغرس انشاء جيش يتشكل من ٨٤٠ رجلا، منهم ٦٧٢رجلا كانوا في الخدمة في ذلك الوقت. ومع مجيء عام ١٧٩١، وبعد ازدياد المتاعب التي تسبب بها الهنود، ارتفع الرقم ليصبح ٢٠٠٠ (كرايدبيرغ وهنري ١٩٥٥، ص ص٢٦-٢٧).

طالب المرسوم الخاص بالمليشيا لعام ١٧٩٢، كخطوة اولى لتوحيد الانظمة العسكرية للشعب، جميع الرجال البيض القادرين الذين تتراوح اعمارهم ما بين ثمانية عشر وخمسة واربعين عاما ان يسجلوا اسماءهم لدى مليشيات الولايات، وان يحصل كل رجل على البندقية الخاصة به (المسكيتة) وعلى حربة، وحزام، وحجر صوان اضافي، وحقيبة يضعها على ظهره، وجعبة وخرطوش. وترك امر تسجيل الاسماء والتدريب والتنظيم في وحدات عاملة للولاية نفسها ولقادة المليشيات المحلية.

وبالطبع، فانه لم يكن من المتوقع ان يقوم جميع السكان الخاضعين للخدمة على تجهيز انفسهم الى هذا الحد. كما ان حكومات الولايات الضعيفة لم تكن قادرة على توفير الاحتياجات المؤسسية كذلك. ونتيجة لذلك، فرض هذا النظام للتجهيز الذاتي ما يعادل ضريبة خاصة على الرجال البيض الذين تتراوح اعمارهم من ثمانية عشر الى خمسة واربعين عاما لانه لم يكن قد خصص من قبل اي مبلغ للمال من اجل الدفع لرجال المليشيا. واستنادا الى هذا الوضع، قام الكونغرس عام ١٧٩٨ بسن قانون خصص بموجبه مبلغا سنويا ثابتا مقداره ٢٠٠ الف دولار لشراء بنادق لتوزيعها على الولايات بنسب تتلاءم مع اعداد الرجال المسجلين في المليشيات. ولقد كان هذا المبلغ اول منحة مساعدات تقدمها الحكومة الفدرالية للولايات.

ظل نظام المليشيا فشلا واضحا للعيان خلال العقود الستة التالية. كان ضباط المليشيا المحلية ومليشيا الولاية عندما يستدعون لتعداد الجنود والضباط والمعدات تعداداً سنوياً او شبه سنوي يستجيبون بصورة غير منتظمة، ويعطون في العادة ارقاما مبالغا بها استنادا الى عمليات محاسبية تختلف من ولاية الى ولاية. وإن كان ذلك يرجع في بعض الاحيان الى اهمال للواجبات، إلا أنه كان يمثل في احيان اخرى تجاهلا تاما متعمداً للمؤسسة العسكرية للولاية والمسؤوليات المتعلقة بها.

كانت الاستجابة الضعيفة تعني ان الولايات حرمت من حصصها المخصصة لها من البنادق، لكن هذا الامر كان كما يبدو غير ذي اهمية بالنسبة للقادة السياسيين. ومن عام ١٨٠٢ الى عام ١٨٦٠ كان هناك تناقص متدرج في عدد الولايات التي تقدم تقارير حول عائدات المليشيا، ومع بداية الحرب الاهلية «لم يبق سوى بضع ولايات تهتم بتقديم هذه التقارير او انها كانت قادرة على تقديمها». ولقد دمرت لامبالاة الولايات بالامر نظام المليشيا. ونشأت هذه اللامبالاة عن غياب حماسة المواطنين، والتنظيم الفقير لحكومات الولايات، ومحدودية موارد الولايات، فمساشوسيتس، وكونتيكت، ونيو هامبشاير، ومين، وورود ايلاند في نيو انجلاند، ونيويورك في الشمال، وفيرجينيا في الجنوب، حافظت وحدها وبصورة غير تامة على بقايا نظام المليشيا خلال هذه السنوات (رايكر ١٩٥٧، الفصل الثالث).

تضاعفت رقعة البلاد من خلال شراء لويزيانا، وبذلك تضاعفت الحاجات الامنية ايضا. وبالاضافة الى حماية التخوم، كانت الحرب مع فرنسا أو اسبانيا أو انجلترا من بين الامور الممكنة التي تهدد الولايات خلال فترة رئاسة جيفرسون. وفي عام ١٨٠٣، ومرة اخرى عام ١٨٠٦، فوض الكونغرس جيفرسون ان يدعو ثمانية آلاف رجل للانضمام لقوات المليشيا، وأن يخصص المبالغ الكبيرة - بحسابات تلك الايام - والتي تبلغ مليونا الى مليوني دولار لتغطية مصاريف المليشيا. لكن الرئيس لم يستعمل صلاحياته في اي امر من هذين الامرين. وعلى كل حال، فقد طلب جيفرسون عام ١٨٠٨ من الكونغرس ان يضيف الى الجيش النظامي ستة آلاف رجل آخر. وقد فعل الكونغرس ذلك من غير ابطاء، وبذلك اصبح عدد الرجال المسجلين ٩٩٠٠ رجل.

من جهة اخرى، عمل الرئيس ماديسون على اتخاذ خطوات لتقليل عدد رجال الجيش والبحرية. وعندما انتخب «صقور الحرب» مجددا لعضوية الكونغرس عام ١٨١١، واصبحت الحرب مع انجلترا حقيقة واقعة عام ١٨١٢، استبدلت عملية تسريح الجيش باعادة تعبئته. وفي الوقت الذي اعلنت فيه الحرب، خول الرئيس برفع عدد رجال الجيش النظامي الى ٣٥,٦٠٣ من الضباط والجنود، و ١٠٠,٠٠٠ جندي من مليشيا الولايات، اضافة الى تجنيد ٣٠,٠٠٠ متطوع، ليصل العدد الاجمالي الى ١٦٦,٠٠٠ رجل.

ادت الادارة الحمقاء لوزارة الحرب، والخلافات المحلية حول مشروعية الحرب وميزاتها ونشوء جماعات معارضة لها، الى تجنيد عدد قليل لا يستطيع تحقيق الاهداف المطلوبة. وفي عام ١٨١٣، لم يكن هناك اكثر من ١٩,٠٠٠ رجل في الجيش النظامي و ٥٠٠٠ متطوع، وعدد من رجال مليشيا الولايات يصعب تقديره. اما العدد الرسمي للجيش المسجل في حرب ١٨١٢، فقد بلغ ٥٢٧,٦٥٤ ، ولكن هذا العدد كان يضم ١٤٧,٢٠٠ ممن خدموا لفترات لا تزيد عن شهر، و ٣١٧,٢٧٥ ممن خدموا من شهر الى سنة.

ولم يكن التحول في عدد الجنود المسجلين في الجيش كبيراً فقط، بل إن عدد الضباط المدربين كان ايضاً قليلا. فأكاديمية وست بوينت العسكرية لم تُخرّج سوى تسعة وثمانين ضابطاً منذ انشائها عام ١٨٠٢. وقدم وزير الحرب مونرو للكونغرس أربعة خطط

بحثاً عن نظام أفضل لاختيار الجنود، وقد تضمنت واحدة منها اقتراحا لاول مرة بإنشاء نظام وطني للقرعة. فقد طالب الاقتراح بايجاد نظام للقرعة ينفذ من خلال محاكم المقاطعات وضباط مليشيات المقاطعات واشخاص آخرين يعينون لهذا الغرض. وكانت هذه محاولة لتطويق حكومات الولايات ومليشياتها.

لم يقر الكونغرس نظام القرعة. كما ان برامج التدريب ومخيماته لم تكن موجودة من ناحية عملية. اما المعدات فكانت ناقصة او قديمة غير صالحة. لقد كان باستطاعة البريطانيين احراق واشنطون بواسطة زمرة قليلة من الرجال، من وجهة نظر عسكرية، كانت حرب عام ١٨١٢ احراجا لكلا الطرفين (كرايدبيرغ وهنري ١٩٥٥، ص ص٤٥–٥٣؛ كينغ ١٨٩٧، ص ص١٢٢–١٢٣).

بعد توقف حرب عام ١٨١٢، جرت عملية تعبئة شاملة تقريبا للجيش النظامي. ومع حلول عام ١٨٢١ انشأ الكونغرس قوة تتألف من ٦١٨٣ رجلا فقط، شكلت اساسا لمحاربة الهنود. كما أنشئت ستة مراكز للتجنيد في عدد من المدن نجحت بتنفيذ اهداف التجنيد المنوطة بها. لقد ظلت اهداف عملية تعبئة الجيش، حتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين المكسيك والولايات المتحدة باعلان استقلال تكساس في اذار (مارس) عام ١٨٤٥، متواضعة وبسيطة. وبحلول حزيران (يونيو) من عام ١٨٤٥ انشئ «جيش للمراقبة» في لويزيانا الغربية يتألف من اقل من ١٥٠٠ رجل قسموا الى (خمس وعشرين سرية)، وذلك بقيادة الجنرال زاكاري تيلور Z.Taylor واستمرت عملية التعبئة ببطء، الى ان تم بحلول الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) وضع ٣٨٦٠ رجلاً، اي اكثر من نصف الجيش النظامي، في لويزيانا. وفي سبيل تحقيق هذا الامر، كان على الجيش تجريد مواقع تقع على الساحل الاطلسي وخليج المكسيك وعلى التخوم من قوتها العسكرية.

ولم يكن الا في عام ١٨٤٦ ان اقّر الكونغرس تأليف جيش نظامي تعداده ٨٦١٩ رجلاً، ودعوة ٥٠,٠٠٠ متطوع للخدمة في الجيش لمدة عام واحد. وجعلت هذه الاجراءات التعامل مع مليشيات الولايات امرا غير ضروري. وقد طالب مرسوم التجنيد الذي صدر في ١٣ ايار (مايو) ١٨٤٦ المتطوعين بتزويد انفسهم بالزي العسكري والملابس

والخيول والمعدات اللازمة للخيول، على ان يعيد لهم الجيش ما تحملوه من نفقات على الزي والملابس. وكان يتم اختيار الضباط استنادا الى قوانين مليشيا الولاية، مما يعني انتخابهم من قبل القوات نفسها. وباختصار، كانت عمليات التجنيد والتدريب والاجراءات والتزود بالمعدات والتكتيكات من طراز القرن الثامن عشر.

بين ايار (مايو) ١٨٤٦ وتموز (يوليو) ١٨٤٨، دخل ١١٦,٠٠٠ رجل وخرجوا من الخدمة في الجيش كجنود نظاميين او متطوعين. كان مستوى قوة الجيش في اية لحظة من اللحظات متغيرا بصورة كبيرة ومثيرا للاحباط من وجهة النظر العسكرية. ولم يكن لدى الجنرال تيلور لشن حملته على المكسيك الشمالية اكثر من ١٠,٠٠٠ رجل، ولم يكن لدى الجنرال وينفيلد سكوت W. Scott اكثر من ٩,٠٠٠ عندما تقدم باتجاه فيرا كروز، اما الكولونيل ستيفن كيرني S. kearny فبالكاد كان لديه ٢,٠٠٠ رجل في حملته لاخضاع كاليفورنيا. وكان على الجنرال سكوت، على سبيل المثال، ان يعيد ٣,٧٠٠ رجل، اي ما يعادل ثلث قواته إلى بيوتهم ، لانتهاء فترة تجنيدهم وذلك في منتصف المسافة بين فيرا كروز ومدينة المكسيك. وكان انتصار الامريكيين الى حد كبير بسبب ان الجيش المكسيكي كان اكثر بدائية.

بعد توقف حرب المكسيك حُلّ الجيش النظامي وسُرّح المتطوعون مرة اخرى. وفي الاول من كانون الثاني (يناير) ١٨٦١، اي مع بداية الحرب الاهلية، كان جيش الولايات المتحدة النظامي يضم بين صفوفه ١٦,٣٦٧ ضابطا وجنديا فقط للدفاع عن شعب يبلغ تعداد سكانه ٣٢ مليونا. ولقد ظل نظام اللامركزية في الجيش هو المهيمن حتى اندلاع الحرب الاهلية، ولربما يكون هذا الامر هو السبب الكامن وراء قرار الجنوبيين ان يغامروا بالانفصال.

الحرب الاهلية ومركزة المؤسسة العسكرية

كانت بعض مليشيات الولايات في عام ١٨٦٠ افضل تسليحا من جيش الحكومة الفدرالية. فولايتا نيويورك ومساشوسيتس في الشمال، وفيرجينا ولويزيانا في الجنوب، كانت تمتلك القسم الرئيسي من القوات في الجانبين المتصارعين. وقد توزع هؤلاء الـ ١٦,٣٦٧ من الضباط والجنود من الجيش الوطني النظامي على ١٩٨ سرية، اوعلى وحدات متساوية

في العدد، وتم نشر ١٨٣ سرية منها على التخوم ، وهذا يعني ان ٤,٣٠٠ رجل من القوات تموضعوا في اوريغون وكاليفورنيا، و٦,٠٠٠ في نيو مكسيكو وتكساس، و ٢,٩٠٠ في الغرب الاوسط وفي السهول العظيمة. وانتشرت خمس عشرة سرية فقط – اي ما يقارب ١,٢٠٠ من الرجال – على الساحل وعلى الحدود الكندية، وهي قوة غير كافية للدفاع عن عاصمة الشعب او اخضاع اي تمرد.

تترك السجلات المتوفرة التي تصف حجم مليشيات الولايات انطباعات بان الشمال كان لديه ما يقارب ٢,٤٧١,٠٠٠ من الرجال الجاهزين للخدمة في الوقت الذي كان لدى الكونفدراليين ٦٩٢,٠٠٠ رجل . ولسوء الحظ فان التقارير التي استندت اليها هذه الارقام كانت تعود في بعض الحالات الى سجلات عام ١٨٢٧. ومن الناحية العملية، لم يكن لدى اي جانب من الجانبين اية مليشيا يعتد بها عام ١٨٦١.

كان الجيش الفدرالي قبل الانفصال تحت قيادة مواهب عسكرية مميزة جميعها تقريبا من الجنوبيين. وكان جيفرسون ديفيز من كنتاكي، الذي اصبح فيما بعد رئيسا للكونفدرالية، وزير حرب لدى الرئيس بوكانان. كما كانت المواقع الرئيسية في القيادة الوطنية للجيش بايدي عسكريين من الجنوب. وليس من المستغرب اذن ان يكون قادة الجنوب السياسيون قد اعتقدوا ان باستطاعتهم بالقليل من الجهد العسكري ان ينشئوا دولة منفصلة خاصة بهم. كان الجنوب يمتلك كما يبدو الافضلية عسكريا لكونه يتمتع بقيادة مليشيا فيرجينيا ولويزيانا، وبافضل المواهب العسكرية في البلاد. لكن اربع سنوات من الحرب اثبتت خطأ هذه التوقعات، وانتجت اهتماما وطنياً جديدا بضرورة مركزة المؤسسة العسكرية للحكومة الفدرالية، ودعم هذه المؤسسة ومدها باسباب القوة.

وفي نيسان (ابريل) عام ١٨٦١ دعا الرئيس لنكولن ٧٥,٠٠٠ رجل من رجال المليشيا لاخماد «العصيان المسلح» كما اطلق عليه. وبعد شهر من ذلك، عندما كان الكونغرس في اجازة زاد لنكولن، بموجب بلاغ رئاسي، حجم الجيش النظامي ٢٢,٧١٤ رجلا، ودعا ٤٢,٠٠٠ رجل للتطوع، ودعا ايضا إلى تجنيد ١٨,٠٠٠ جندي بحري في

الاسطول. وقد ناقش الكونغرس بعنف شرعية هذه القرارات الرئاسية في مرحلة لاحقة، لكنه عمل على اقرارها في نهاية الامر. واضافة الى ذلك، فقد فوض الكونغرس لنكولن بدعوة ٥٠٠,٠٠٠ متطوع للخدمة فترات تتراوح بين ستة اشهر وثلاث سنوات. ولقد وزعت الحصص بين الولايات استنادا الى عدد السكان. وقد فوض الرئيس بتعيين الضباط الكبار ، اما قادة الفرق وقادة الميدان فكان حكام الولايات هم الذين يختارونهم، لكنهم كانوا يعزلون من قبل المجلس العسكري الرئاسي اذا ثبت انهم غير مؤهلين.

ما بين كانون الثاني (يناير) ١٨٦١ وايار (مايو) ١٨٦٥، ازداد عدد الجيش الاتحادي من ١٦,٣٦٧ الى ١,٠٠٠,٥١٦ . وفي بعض الاوقات خلال الحرب كان الرجال الذين يخدمون في القوات الاتحادية يصل عددهم الى ٢,٦٩٠,٠٠٠. ولقد قدمت نيويورك للقوات ٤٤٦,٠٠٠ رجل، وبنسلفانيا ٣٣٨,٠٠٠، واوهايو ٣١١,٠٠٠، والينوي ٢٥٨,٠٠٠، وهكذا شمل الجدول خمسا وعشرين ولاية، ومقاطعة كولومبيا. لقد كانت اعداد المسجلين هذه تعكس الحصص المفروضة على كل ولاية. ولقد زادت معظم ولايات نيو انجلند، ومقاطعة كولومبيا، واوهايو، والينوي، وتنيسي، وآركسنو، وكاورلينا الشمالية على الحصص المطلوبة منها.

ورغم ان الكونغرس حمّل حكام الولايات مسؤولية حشد الجيوش بصورة قاطعة، الا ان المرسوم الخاص بالانضمام للجيش الصادر عام ١٨٦٣ اقر قاعدة ان كل مواطن ذكر ملزم بالدفاع عن شعبه، وان الحكومة الفدرالية مخولة بفرض هذا الالزام على المواطن مباشرة دون استشارة الولايات في ذلك(كرايدبيرغ وهنري ١٩٥٥ص ص ٩٤–١٠٨,٩٧).

لم يكن الجنوب ليفتقر إلى موارده الخاصة. فقد كان اربعة من الرجال الذين خدموا كوزراء للحرب على الصعيد الوطني ما بين عامي ١٨٤٩ و١٨٦٠ من الجنوب؛ ولقد اختار الاربعة عام ١٨٦١، الإنضمام الى التحالف (الكونفدرالية) . وعندما اصبح جيفرسون ديفيز احد الاربعة، رئيسا للتحالف كان على الاغلب اكثر الاشخاص في الجانبين علماً بوضع جيش الولايات المتحدة وتنظيمه. ومن بين الـ ١٠٩٨ ضابطا الذين كانوا في الجيش النظامي

عام ١٨٦١، انضم ٣١٣ الى التحالف. ولقد انضم الى التحالف من رجال المليشيا والمتطوعين الجنوبيين عدد اكبر من الرقم الذي طلبه التحالف. لقد كان الجنوبيون يتوقعون ان تكون عملية الانفصال ناجحة وتستغرق وقتا قصيرا.

وانه لمما يدعو إلى الاستغراب ان التحالف ابقى على قاعدة لامركزية المؤسسة العسكرية الى نهاية الحرب. وعلى سبيل المثال، فان الجنرال لي Lee لم يتم تعيينه قائدا عاماً لجيوش التحالف الا في شباط (فبراير) ١٨٦٥. وحتى ذلك الوقت، اصر الحكام الجنوبيون على ان تتخذ القرارات النهائية بخصوص تنظيم القوات في كل ولاية على حدة. وحتى شباط (فبراير) ١٨٦٥، لم تكن حكومة التحالف في ريتشموند تملك سلطة السيطرة على السكك الحديدية للاغراض العسكرية (آغار ١٩٥٠، ص ٤٤٠).

ايد الرئيس جيفرسون ديفيز على كل حال مركزة المؤسسة العسكرية. ولقد منحه الكونغرس [الجنوبي] سلطات غير عادية زمن الحرب. ومع ازدياد عدد القتلى والجرحى، سن كونغرس التحالف في نيسان (ابريل) ١٨٦٢ مرسوم التجنيد الاجباري الذي يعطي ديفيز حق تجنيد جميع البيض الذين تتراوح اعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين لمدة ثلاث سنوات. وبغض النظر عن فلسفة الولايات الجنوبية السياسية، فقد كان قانون التجنيد هذا اول قانون وطني بهذا الخصوص. وقد سبق بسنة على الاقل اتخاذ الشماليين خطوات مماثلة.

وضعت التقديرات الرسمية عدد العاملين في جيش التحالف والاسطول والبحرية ما بين عامي ١٨٦٣و ١٨٦٦ بما يتراوح بين ٦٠٠,٠٠٠ و ١,٥٠٠,٠٠٠ رجل قتل منهم ١٣٤,٠٠٠. اما اجمالي عدد قوات الاتحاد ما بين عامي ١٨٦١ و ١٨٦٥ (والذي حسب بطريقة مختلفة عن الرقم السابق)– الجيش والاسطول ومشاة البحرية – فقد بلغ ٢,٢١٣,٠٠٠، قتل منهم ٣٦٥,٠٠٠. وبما ان تعداد السكان، بشمال البلاد وجنوبها، كان في ذلك الوقت يساوي ٣١,٤٤٠,٠٠٠ فان عدد المجندين وعدد الخسائر هو مؤشر غير متحيز على ان هذه الحرب كانت عملية تعبئة شاملة ومقدمة مخيفة للحروب الحديثة . ان العالم لم يشهد من قبل عداء دمويا مثل هذا.

اعادة البناء، والتحول الحرج، وصفقة عام ١٨٧٦

لعبت حكومات الولايات، في كل من الشمال والجنوب، دورا اساسيا في تعبئة القوات وتزويدها بالمعدات في مستهل الحرب الاهلية. ومع نهاية الحرب اصبحت الحكومتان الوطنيتان في الجانبين القوتين المهيمنتين في موضوع انشاء الجيوش والانفاق عليها. ولقد تأسس بصورة نهائية مبدأ التزام المواطن المباشر بالخدمة العسكرية للحكومة الوطنية، مما طوق من ثم مليشيات الولايات. وفي الوقت الذي كانت المليشيات تشكل ٨٨٪ من القوات الامريكية التي شاركت في حرب ١٨١٢، شكلت هذه المليشيات ١٢٪ من القوات التي شاركت في حرب المكسيك، كما ان النسبة اصبحت اقل بكثير – اقل من ٢٪ – في الحرب الاهلية (رايكر ١٩٥٧ ، ص ٤١).

لعبت سياسات الحرب الاهلية دورا كبيرا رئيسيا في اختيار القادة العسكريين خصوصا في الجيوش الاتحادية. ومنذ اصبح الجنرالات الناجحون مرشحين بصورة اتوماتيكية لمنصب اي وظيفة عليا اخرى، فإن حكام الولايات وزعماء الاحزاب السياسية اصبح لديهم حافز كبير للتأثير على اختيارات الرئيس لنكولن والحد منها وتعويقها. كانت القيادة الجمهورية الراديكالية في الكونغرس تضايق لنكولن بصورة خاصة. وعلى كل حال فان الاحتياجات العسكرية التي لا ترحم فرضت بالقوة ضرورة التنسيق الوطني وضرورة هيمنة الرئيس، وقد اعطى هذا دفعا جديدا لاتجاه تحويل المؤسسة العسكرية الى مؤسسة وطنية على المدى الطويل.

رافق عملية مركزة المؤسسة العسكرية نمو في تنظيم الصناعة والتمويل، خصوصا في صناعات الذخائر في الشمال. اما الجنوب ، الذي كان اقتصاده زراعيا في الاصل، فاضطر ان يلجأ الى اسلوب الحصار الواسع لكي يحصل على اسلحته وامداداته الاخرى من اوروبا. ومع الوقت، عملت حكومة التحالف اما على انشاء مصانع تقوم بانتاج ذخائرها، او انها قامت بالاستيلاء على هذه المصانع، لكن فقط الى الحد الذي تستطيع توفير احتياجاتها العسكرية الطبيعية. وهكذا لم يصمد الا القليل جداً من مصانع الذخائر الجنوبية في الحرب. اما في الشمال، فقد حصل العكس، حيث سرع التوسع في الاقتصاد

والصناعات الحربية عجلة الثورة الصناعية الامريكية . ولقد رافق صناعة الذخائر في الشمال بناء خطوط السكك الحديدية، التي حثت بدورها نشوء الصناعات الاستخراجية في الغرب. ولقد ادى التوسع الى حدوث عمليات مالية واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل.

كانت اعتدة وذخائر الشماليين تشترى في معظمها (ما يقارب ١,٦٥٠,٠٠٠ مسدس وبندقية)، من اوروبا خلال السنتين الاوليين من الحرب، لكن مع نهاية السنة الثانية للحرب، توسع الانتاج الامريكي الى حد انه اصبح يكفي احتياجات الجيوش الاتحادية. ولقد زاد انتاج مصنع الاسلحة الصغيرة في سبرينغفيلد، مساشوسيتس، من ٨٠٠ الى ١٠,٠٠٠ بندقية في الشهر. وخلال السنة الثانية من الحرب، انتج هذا المصنع ٢٠٠,٠٠٠ بندقية في الوقت الذي انتج فيه متعاقدون خاصون نصف مليون بندقية. ومن بين الأسماء الشهيرة في صناعة الذخائر كان هناك مصنع كولت Colt، ومصنع شارب Sharp للبنادق، ومصانع رمنغتون Remington وبيرنسايد Burnside، وشركة الفريد جينكز Alfred Jenks. وبسبب كون هذه الحرب في مجملها حرب مشاة فقد تزودت الجيوش الاتحادية بما يزيد عن ٤ ملايين بندقية، ولكن بـ ٧,٨٩٢ مدفعا فقط (ديفيز ١٩٧٣، ص ص ٦٤-١٠٦).

ومع اقتراب موعد نهاية الحرب اصبح الشماليون منافسين للانجليز في صناعة الاعتدة والذخائر في العالم. وكان لذلك ايضا نتائج على المستوى المحلي؛ اذ ان «مجمع الصناعات العسكرية» في تلك الايام اعطى الحكومة الوطنية تفوقا وهيمنة عسكرية واقتصادية لا على الجنوب فقط، بل على مليشيات الولايات شبه المستقلة ايضا. ولقد ازال احتلال القوات الفدرالية الجنوب وحل المليشيات معظم العوائق التي كانت تقف دون جعل المؤسسة العسكرية مؤسسة وطنية.

ولقد تطورت ايضا مؤسسات تمثيل الشعب نتيجة لضغوطات تلك المرحلة. كان اجتياز عمليات التحول هو العلاقة التي تربط حكومات الولايات والحكومات الوطنية؛ اي فيما يتعلق ببنية النظام الفدرالي ؛ والسلطة النسبية التي يتمتع بها كل من الكونغرس والرئيس؛ والاهمية النسبية التي يتمتع بها مجلس الشيوخ بالمقارنة مع مجلس النواب، وفيما يتعلق بالجانب الذي يتعدى الامور الدستورية، دور الاحزاب السياسية في الشؤون الوطنية. كانت

هذه العلاقات قبل الحرب تتعرض لضغوط النزاعات الاقتصادية والفلسفية بين الشمال والجنوب، ولقد تعقدت هذه النزاعات بسبب تمدد تأثير الغرب وانتشاره. لقد سرعت الصدمة التي احدثتها الحرب الاهلية من عمليات التغيير.

كان احد التغيرات الرئيسية التي حدثت يتعلق بالعلاقات التي تربط الحكومة الفدرالية بالولايات. فمنذ تأسيس الجمهورية لعب الجنوب دورا اساسيا مؤثرا في السياسات الوطنية. ففرجينيا، التي كانت اكبر ولايات الاتحاد الجديد من حيث عدد السكان، قدمت للبلاد رئيسها الاول. وقد كان تأثير الولايات كافيا لتشجيع جون سي. كالهون J.C. Calhoun من كارولينا الجنوبية، نائب الرئيس اندرو جاكسون، ان يستقيل من منصبه ليقود معركة من اجل اقرار مبدأ الأغلبية المنسجمة وحقوق الولايات. وقد دافع الاخير عن حق الولاية في ابطال التشريعات الفدرالية التي لا توافق عليها الولاية. وكرّد على هذا نبه الرئيس جاكسون الجيش والاسطول إلى أن التأهب والاستعداد قد يكونان ضروريين لاجبار ولاية كالهون، كارولينا الجنوبية، على الالتزام بالقوانين الفدرالية.

ومن ثم، فقد كان لدى الرئيس لنكولن سوابق يمكن ان يقيس عليها رد فعله تجاه عملية انفصال التحالف («التمرد»). وبعد اعلان جاكسون، بدأ تأثير الولايات على النظام الفدرالي يخف شيئا فشيئا، وقد سرع في ذلك عدد من العوامل الاخرى: التوسع في دور الرئيس؛ ودخول ولايات جديدة في الاتحاد الفدرالي مخففة بذلك من تأثير قوة الولايات الجنوبية في التصويت في مجلسي الشيوخ والنواب؛ وتصاعد حركة ابطال الرق في الشمال؛ والفشل في معركة الانتقال بتجارة العبيد باتجاه الغرب. ولقد تسارع هذا التوجه بحدوث بعض الامور التي تبعت تسوية عام ١٨٥٠، وبنتائج الحرب الاهلية.

كانت تسوية عام ١٨٥٠ المساهمة العظيمة الاخيرة لهنري كلاي من اجل الوحدة الوطنية. وفي الصفقة التي اصبحت تسوية فيما بعد، نجح الشمال في جعل كاليفورنيا تقر بانها اصبحت من بين الولايات التي تمنع الاسترقاق وفي جعل مقاطعة كولومبيا تلغي تجارة العبيد. وفاز الجنوب بوعد ان تصدر تشريعات اتحادية اكثر صرامة تنص على اعادة ملكية العبد الهارب: ورغم صدور قانون العبد الهارب عن الكونغرس، فقد شاهد الجنوب تواصل

دعم الشماليين من خلال ما عرف بـ «خطوط حديد الانفاق» والتي ساعدت العبيد على الهرب، مما شكل انتهاكا للاتفاق.

ترجمت عدم ثقة الجنوبيين بنيات الشماليين الى اعمال عسكرية في المعارك التي جرت للسيطرة على كانساس ونبراسكا، وهما منطقتان اصبحتا مؤهلتين للتحول الى ولايتين. وقد اقترحت اقلية تدعم سياسة الاسترقاق في منطقة كانساس دستورا للولايات – اطلق عليه اسم دستور ليكومبتون Lecompton ولكنه فشل، رغم دعم الرئيس بوكانان له، في نيل القبول في كونغرس عام ١٨٥٨ المعادي لسياسة الاسترقاق. لقد اصبحت ايام الهيمنة الجنوبية على السياسات الوطنية معدودة.

كانت القشة الاخيرة هي عدم قدرة ممثلي الجنوب في المؤتمر الوطني للديمقراطيين عام ١٨٦٠ على منع ترشيح ستيفن إيه. دوغلاس S.A Douglas الذي كانوا يعدونه من المدافعين عن سياسة الغاء الرق. وقد انفصل الجنوبيون عن الحزب، وبذلك حطموا الرابطة الاخيرة التي كانت تشكل الوحدة الوطنية التي كان الحزب الديمقراطي خلال خمسينات القرن التاسع عشر يجازف بابقائها قائمة. ولم يعد لدى الاحزاب الوطنية اية جماهير انتخابية وطنية وبالتالي لم تعد هذه الاحزاب قادرة على ان تخدم كجسم تمثيلي او ان تكون ميدانا للتنافس غير العنيف بين القادة.

وفي مرحلة لاحقة تمثل النجاح العظيم الذي حققه الرئيس لنكولن، كقائد حزبي، في قدرته على تشكيل تحالف حاكم من الجمهوريين والديمقراطيين «الداعين للحرب». ولقد أُستثني الديمقراطيون الجنوبيون والاحرار الجنوبيون كذلك من السياسة الحزبية الوطنية خلال الحرب. اما ديمقراطيو الغرب الاوسط «الداعون الى السلام»، فقد آثروا عزل انفسهم عن الشؤون الحزبية فيما هم يغازلون الخراب والخيانة من خلال التأكيد على تعاطفهم مع الجنوب.

وبعد اغتيال لنكولن، كانت المشكلة السياسية التي تواجه القيادة الجمهورية الراديكالية في الكونغرس تتمثل في كيفية منع ديمقراطي سابق، هو الرئيس اندرو جونسون، من قيادة حزبه القديم للفوز بالسلطة الوطنية. وقد بدأ الراديكاليون باعاقة اي محاولة تتم

لاعادة الجنوب لاحتلال موقعه في الترتيبات التمثيلية الوطنية الطبيعية خلال عملية اعادة البناء. وتمثل جزء من استراتيجية الجمهوريين الراديكاليين هذه في عزل الرئيس اندرو جونسون وادانته تقريباً بتهمة خرق القانون.

واذ نجحت مكيدة اعضاء الكونغرس الجمهوريين في تدمير جونسون كشخصية سياسية على الصعيد الوطني، فانهم ، قاموا بانتخاب بطل للحرب ليقيم في البيت الابيض هو الجنرال يوليسيز غرانت Ulysses Grant. وبسبب الاحباط الذي اصابهم، قام الجمهوريون الليبراليون بالانفصال عن حزبهم مضاعفين بذلك الفوضى والارتباك في النظام الحزبي خلال سبعينات القرن التاسع عشر. ولقد وصلت الفوضى والارتباك ذروتهما في انتخابات هيز– تيلدن Hayes - Tilden الرئاسية عام ١٨٧٦، دافعة الامة مرة اخرى الى شفير الحرب الاهلية.

ظل الاهتمام السياسي بالنظام العسكري للبلاد موجودا بعد ان وضعت الحرب الاهلية اوزارها. ومع ذلك فان الجنوب بعد هزيمته جُرّد من السلاح وحُلت قواته، وقام الشمال ايضا بحل قواته العسكرية حسب العادة. وبعد سنة من نهاية الحرب، قام الكونغرس باقرار انشاء جيش لا يزيد عدد افراده عن ٥٤,٣٠٢. وبحلول عام ١٨٧٦، وهي السنة التي حدثت فيها ازمة انتخابات هيز – تيلدن، قُلّص عدد الرجال الذين يخدمون في الجيش الى ٢٧,٢٧٢، وهو عدد قدر انه كاف لمواجهة الهجمات الهندية على الحدود، وكاف كذلك لغايات احتلال بعض المناطق في الجنوب.

وفي الوقت الذي كان الكونغرس يقوم فيه بتقليص القوة العسكرية، فإنه أولى اهتماما عميقا للعديد من الامور العسكرية، بما في ذلك اعادة تنظيم وزارة الحرب، والتدريب العسكري في الكليات المدعومة بمنح الاراضي، واحياء مليشيات الولايات التي تدهور حالها. وبخصوص الامر الاخير، كانت هناك اثنتا عشرة ولاية فقط لديها بعض الفرق المدربة وتنسيق منظم الى حد ما بين الفعاليات التي تقوم بها المليشيا في ارجاء الولاية (رايكر ١٩٥٧، ص٤٦).

كان من بين الامور المقلقة خلال ازمة هيز – تيلدن عودة منظمات شبه عسكرية سرية قديمة، وبروز اخرى جديدة الى العمل بين السكان. كانت الجمعيات السياسية السرية قد

ازدهرت خصوصا في الغرب الاوسط خلال الحرب الاهلية، وظن انها تتشكل بشكل رئيس من دعاة السلام من الديمقراطيين الذين كانوا يعارضون جهود لنكولن الحربية. وقد اطلق على هذه الجمعيات اسماء مثل «فرسان الدائرة الذهبية Knights of the Golden Circle»، و«جماعة الفرسان الامريكيين Order of American Knights»، و«ابناء الحرية Sons of Liberty». وقد اعلن ممثل النيابة العامة للولايات المتحدة ان ٣٤٠,٠٠٠، من بين نصف المليون الذين ينتمون الى هذه الجمعيات، كانوا اشخاصا مدربين، او انهم تحت التدريب على العمل العسكري. ومع استمرار الحرب الاهلية، قام السكان المؤيدون للاتحاد والديمقراطيون من دعاة الحرب بحمل اسلحتهم وتنظيم انفسهم ضمن جماعات مشروعة.

وكجزء من اعادة تعبئة الجيش في الجنوب خلال فترة اعادة البناء، قام القادة الجمهوريون الجنوبيون بتسجيل عدد كبير من العبيد السابقين في مليشيات الولايات الجنوبية. ولقد قام العديد من البيض الجنوبيين، الذين لم يرضوا عن الخطوة السابقة، بتنظيم «نوادٍ للسلاح» وجمعيات سرية مثل الكو كلوكس كلان Ku Klux Klan، و«فرسان زهرة الكاميليا البيضاء Knights of the White Camellia» و«الجمعيات البيضاء White Leagues»، وخلال الاعوام ١٨٧٠-١٨٧٣ اصبح الارهاب الذي تمارسه جمعيات الكو كلوكس كلان وحشيا وغير محتمل بحيث ان الكثير من هذه الجمعيات تم حظره قانونيا او انه حل، ولكنه لم يتوارَ الى عالم النسيان. وفي الحملات الانتخابية في الجنوب عام ١٨٧٤ وما تلاه من اعوام، فعّلت نوادي السلاح نشاطها ثانية، وضمت لعضويتها اعداداً كبيرة ونجحت في انتخاب مرشحين ديمقراطيين من البيض لهم نفس التوجهات العنصرية. وبحلول عام ١٨٧٦، كانت فلوريدا وكارولينا الجنوبية ولويزيانا هي الولايات الجنوبية الاخيرة التي ظلت تحت سيطرة الجمهوريين وبحماية من القوات الفدرالية (فان وودورد ١٩٥٦، ص ص٢٠٠، ٢١، كارتر ٧-٨، ١٩٥٩، ص ص ١٩٧-٢٢٩).

جرت حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٨٧٦ بين الديمقراطي صموئيل جيه. تيلدن Samuel J.Tilden والجمهوري رذرفورد بي. هيز Rutherford B.Hayes بنوع من التنافس الشديد. ولقد لوح الجمهوريون بـ«قميص ملطخ بالدم» معلنين ان الديمقراطيين

مسؤولون عن نشوب الحرب الاهلية، ومن ثم فانهم لا يصلحون للحكم. اما الديمقراطيون فقد اتهموا الجمهوريين بانهم سبب الكساد الاقتصادي عامي ١٨٧٣ و١٨٧٦، وانهم تسببوا في منع حدوث عمليات اعادة تعمير ايجابية اكثر في الجنوب. وخلال عملية الاقتراع العام، نال تيلدن ٢٥٠,٠٠٠ صوتاً زيادة على اصوات هيز، اما في الهيئة الانتخابية التي كان يلزم للنجاح فيها ١٨٥ صوتاً فان الديمقراطيين لم يحصلوا الا على ١٨٤ صوتا. كانت الانتخابات محل جدل في اربع ولايات لويزيانا (ثمانية اصوات انتخابية)، كارولينا الجنوبية (سبعة اصوات)، فلوريدا (اربعة اصوات) واوريغون (صوت واحد).

جرت المفاوضات بين قادة الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس وخارج الكونغرس في عاصمة البلاد بدءا من يوم الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) إلي يوم التنصيب في شهر آذار (مارس). في هذه الاثناء، كانت الجماعات المنتشرة في البلاد، خصوصاً في الجنوب ونوادي السلاح، وجماعات الانصار، والجمعيات السرية، متوترة وتقوم بتسليح نفسها. وقد رفض الرئيس غرانت الاستمرار بحماية موظفي ادارة الولاية الجمهوريين بالقوات الفدرالية، ولكنه اخذ يستعد للقيام بعمل عسكري لحماية السلام، وحمل بصورة مباشرة قادة الاحزاب في الكونغرس مسؤولية ايجاد حل غير عسكري.

كان المرشحان، هيز وتيلدن، حذرين الى اقصى الحدود ويتجنبان التفوه بعبارات او القيام بافعال قد تلهب الوضع. ولكن انصارهما في الكونغرس وفي كل الاماكن الاخرى كانوا اقل تحفظا. فهل يمكن تسوية امر الانتخابات الرئاسية دون اللجوء الى القوة، اي دون حدوث حرب اهلية ثانية؟ ان قراءة الصحف التي كانت تصدر تلك الايام، والمذكرات التي كتبها القادة الذين عاشوا تلك الازمة، تشير بقوة إلى ان حربا اهلية اخرى كانت على وشك الحدوث. ولكن مفاوضات الزعماء السياسيين وحدها، خصوصا في الكونغرس، جنّبت البلاد هذه الكارثة. لقد اصبح النظام الحزبي الآن، خلافا لما كان يتسم به من عدم كفاءة ما بين عامي ١٨٦٠-١٨٦١، قادرا على توفير بديل مؤسسي للحرب.

قام الكونغرس بتشكيل لجنة انتخابية خاصة تتألف من خمسة عشر عضوا من كلا الحزبين. وقد تم في المفاوضات التي فضت النزاع تبادل جميع انواع العملات السياسية.

اعطت اللجنة العشرين صوتا المختلف عليها للجمهوريين مانحة هيز اغلبية صوت واحد في الهيئة الانتخابية (مناصب ومسؤوليات). ومقابل ذلك، وافق الجمهوريون على سحب القوات الفدرالية من الجنوب (سلع)، ونتيجة لذلك ترك الجمهوريون حكومة ذلك الجزء من البلاد (مناصب) للحزب الديمقراطي .

وهكذا استطاعت الاحزاب السياسية، التي يقودها سماسرة يتصفون بالمهارة والدهاء وموازنة الامور، ان تنجز مفاوضات ناجحة. لقد حلت عملية المقايضة الازمة الانتخابية، ومنعت وقوع حرب اهلية، ومكنت مؤسسات الشعب السياسية من مواصلة طريقها نحو تحقيق نموذج التحول الحرج. وهكذا عكست المؤسسة التمثيلية الرئيسية، الكونغرس ، مرة اخرى جميع جماهير الناخبين الاساسيين، واعادت التأكيد على تفوق السلطة المدنية وهيمنتها على الجيش. كما تابعت المؤسسات العسكرية طريقها باتجاه ان تصبح مؤسسات وطنية.

تحويل المؤسسات الى مؤسسات وطنية: المؤسسات التمثيلية، والاحزاب، والمؤسسة العسكرية

لاحظنا سابقا ان الكونغرس اصبح بيئة معادية للمصالح الجنوبية في نهاية خمسينات القرن التاسع عشر، كما هو واضح في رفض الكونغرس لدستور ليكومبتون. وخلال الحرب الاهلية ومعظم مرحلة اعادة البناء، كانت الولايات الاحدى عشرة التي ضمها التحالف غير ممثلة في الهيئة الانتخابية، او في مجلس الشيوخ، أو مجلس النواب، ولا في معظم الاحزاب الوطنية الرئيسية، ولا في الوظائف الفدرالية. ومع حلول عام ١٨٨٠، كان واضحا ان مرحلة اعادة البناء قد انتهت، وان المؤسسات الرئيسة للحكومة الوطنية اصبحت تضم ثانية افرادا ينتمون الى جميع مناطق البلاد وجماهير الناخبين.

بدأ الكونغرس بصورة خاصة يؤكد على عودة دوره المؤثر باعطاء رئيس مجلس النواب امتيازات رئيسية، وبتفعيل دور مجلس الشيوخ في عملية اختيار الرئيس. واذ لم يعد الكونغرس في ثمانينات القرن التاسع عشر مكبلا بمسألة اقصاء الجنوب من المؤسسات، وبتطرف الجمهوريين الراديكاليين، وبمسألة الرق التي تولد الانقسامات، فقد كان

باستطاعته ان يعلن الآن انه مؤسسة تمثيلية شاملة كفؤة نسبيا.

لقد توصل نظام الحزبين الاثنين في نهاية فترة اعادة البناء ايضاً الى حالة من الاستقرار. ورغم تكتل اعضاء الحزب الجمهوري في الولايات الشمالية الشرقية، واعضاء الحزب الديمقراطي في الجنوب فقط، فان النتيجة النهائية كانت التوصل الى توازن ما بين الحزبين في الهيئة الانتخابية وفي الكونغرس. لكن شائبة رئيسية لطخت الوضع على كل حال، وهي ظهور تيار من التمييز العرقي الخبيث في الجنوب استطاع ان يستثني او يشوه التأثير الانتخابي للمواطنين السود خلال السنوات الثمانين التالية.

منذ منتصف سبعينات القرن التاسع عشر، صوت معظم الناخبين لصالح الديمقراطيين او الجمهوريين، مع ظهور بعض الحالات الشاذة نتيجة حدوث عمليات تخل عن الاحزاب، كما حدث لدى انشاء حزب الشعب في تسعينات القرن التاسع عشر، أو لدى ظهور حزب روزفيلت التقدمي عام ١٩١٢، وحزب لافولييت التقدمي LoFollette عام ١٩٢٤، وحزب والاس التقدمي وحزب أنصال الجنوب Dixiecrats عام ١٩٤٨، وحزب والاس الامريكي عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٢، وجماعة اندرسون المستقلة عام ١٩٨٠. لقد استطاع الحزبان الرئيسيان مواصلة طريقيهما في مواجهة عملية الانفصال عن الحزبين هذه ليواجها في العقود الاخيرة شكلا اكثر خطورة من اشكال الانفصال عن الاحزاب وهو ظهور عدد كبير من الناخبين الذين يعتبرون انفسهم غير منتسبين الى اي من الاحزاب «المستقلين». ففي الثمانينات من هذا القرن، صنف ثلث عدد الناخبين الفعالين انفسهم بوصفهم غير حزبيين.

وثمة تيار حزبي اخر اصبح وجوده ملحوظا منذ الستينات، وهو التيار الذي نشأ عن تحويل مؤسسة الحزب الى مؤسسة وطنية. ففي الوقت الذي اصبحت آلات الحزب المدينية والريفية مجرد ذكرى في معظم الاماكن، كانت المؤسسات الوطنية للاحزاب تقوم بتوسيع وظائفها وتقوي من سيطرتها على ادارة شؤون الحزب. لقد اولت المؤتمرات الحزبية الوطنية الكثير من الاهتمام لمسائل حكم الحزب لنفسه. اما اللجان الوطنية فقد اصبحت مجالس تنفيذية ذات حجوم اكبر من المعتاد. واضافت آليات العمل الحزبي في الكونغرس، رغم كونها لا تزال ضعيفة التنسيق ، اعتبارات متعلقة بالامور الحزبية الى التأثيرات التقليدية

مثل الاولوية من حيث المنزلة، والشهرة الشخصية، وتخصص اللجان، الخ.

ورغم التأثير المتزايد لوسائل الاعلام، والعمل المكثف لجماعات ضغط المصالح المنظمة، وتصاعد استقلالية الناخبين، والتكهن المتكرر بقرب زوال نظام الاحزاب، فلم يسع الا القليل جدا من الطامحين للوصول الى منصب عام الى ترشيح انفسهم خارج قوائم الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ان القليل من الاشخاص يعتقدون ان الاحزاب الامريكية سوف تختفي. فالحزب الديمقراطي يبقى اطول المؤسسات البشرية عمرا في التاريخ. ورغم مأساة ووترجيت، فقد ابدى الجمهوريون مرونة كبيرة بسرعة حصولهم ثانية على اغلبية في مجلس الشيوخ، وفي السيطرة على البيت الابيض. لكن هناك عددا اقل من المراقبين يتوقعون ان الحزبين الكبيرين سوف يحسنان من اداء مؤسساتهما الوطنية في العقد او العقدين التاليين الى الدرجة التي تمكنهما من خدمة ناخبيهما بصورة مباشرة.

لقد تطورت عملية تحويل المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة إلى مؤسسة وطنية بصورة ابطأ مما يبدو من النظرة الاولى. وكما اشرنا من قبل، فان اقوى قوة عسكرية في العالم عام ١٨٦٥؛ اي الجيش الاتحادي، قد تقلصت ليصبح تعدادها ٢٧٤٧٢ رجلا عام ١٨٧٦. وكان يمكن لمليشيات الولايات ان تُحَلّ ايضا لولا وجود بعض الظروف الخاصة؛ وهي على وجه التحديد الدور المختلف حوله لنقابات العمال في التطور الصناعي في نهاية سبعينات القرن التاسع عشر.

كان اكبر اتحاد في تلك الفترة هو فرسان العمل Knights of Labor . فمن خمسة آلاف عضو عام ١٨٧٧، نما هذا الاتحاد ليصل عدد اعضائه الى خمسين الفا عام ١٨٧٩. وبسبب العداء الكبير الذي ابداه القادة الاقتصاديون، والسياسيون، والاعلاميون، فقد صرف الفرسان شؤونهم سرا. وقد خلقت السرية انطباعا، جرى تبنيه، بان الاتحاد كان جماعة اخرى شبه عسكرية وتشكل تهديدا للمشاريع الاقتصادية المشتركة. واستدعيت مليشيات الولايات لمعالجة هذا التهديد.

في تموز (يوليو) ١٨٧٧ قاد اضراب لعمال السكك الحديدية الى استدعاء خمسة واربعين الف رجل من رجال مليشيا الولايات في احدى عشر ولاية لاخماد الاضراب وحماية

ممتلكات منشأة السكك الحديدية . وقد وُضع الجيش النظامي ايضا في حالة تأهب. وفي الاشتباكات العنيفة التي لم يكن بالامكان تجنبها، قتل مائة عامل وجرح عدة مئات اخرون. وهكذا بدأ تقليد استخدام مليشيات الولايات في التصدي للاضرابات. وفي شهادة امام احدى لجان المجلس في الكونغرس الثاني والخمسين، كان التصدي للاضرابات هو الفعالية الرئيسية التي قامت بها مليشيات الولايات ما بين عامي ١٨٧٧ و ١٨٩٢. وبهذا بدأ الاهتمام بمليشيات الولايات كمؤسسة عسكرية (رايكر ١٩٥٧، ص ص ٤٧-٥٢).

وفي السنوات التالية قلصت اكثر مليشيات الولايات نشاطا وفعالية اهتمامها بالتصدي للاضرابات، والوظائف الاجتماعية، والاحداث الرياضية، والاستعراضات، واعمال الشرطة، والنشاطات الاخرى المشابهة. وعوضا عن ذلك، فانها كثفت من التدريبات العسكرية والمخيمات الصيفية، وانواع اخرى من التدريبات ذات الطبيعة العسكرية على وجه التحديد. ومن خلال بحثهم عن دعم مالي لهذه البرامج الجديدة، اكتسب مسؤولو المليشيات خبرة مثيرة للاهتمام في التأثير على الاخرين وكسب تأييدهم؛ وقد مارسوا تأثيرهم بداية على اعضاء الهيئات التشريعية للولايات. ثم في الكونغرس. وقد طورت من ثم القوانين العسكرية الخاصة بالولايات لتحديث مؤسسة المليشيا. وبحلول عام ١٨٩٦، اصبح مجموع عدد رجال مليشيا الولايات المسجلين - التي اصبح يطلق عليها الآن الحرس الوطني - ١١٥,٠٠٠رجلٍ يتلقون من مخصصات الولايات مبلغ ٢,٧٩٩,٥٤٩ دولاراً (ديرثيك ١٩٦٢، ص ١٩٨).

لقد قام الكونغرس بدراسة المشكلات التي تواجهها المؤسسة العسكرية الوطنية بصورة متواصلة تقريبا ما بين عامي ١٨٦٥ و ١٨٩٨، والسنة الاخيرة هي السنة التي اندلعت فيها الحرب بين اسبانيا وامريكا. وكانت مليشيا الولايات قد اصبحت مصدرا هاما للمتطوعين في تلك الحرب؛ وقد تم تجنيد مليشيات كاملة كوحدة واحدة في بعض الاحيان. ونتيجة لذلك اضاف قانون ديك Dick Act الصادر عام ١٩٠٣ فقرة اساسية من اجل تحويل مليشيا الولايات الى مؤسسة وطنية بتخصيص ميزانية فدرالية لمؤسسة المليشيا وتدريبها واخضاعها لقيادة جيش الولايات المتحدة(رايكر ١٩٥٧، الفصل الخامس). وفي الوقت

نفسه، اتخذ الكونغرس خطوات اخرى ساهمت في تحويل الجيش الى مؤسسة وطنية، وبالتحديد من خلال انشاء كلية حرب الجيش عام ١٩٠٠، وانشاء فيلق الاركان العامة عام ١٩٠٣. وكانت هذه بداية العملية التي قادت الى صدور قانون الحرس الوطني عام ١٩٣٣ الذي اصبحت مليشيا الولايات بموجبه مؤسسة وطنية (رايكر ١٩٥٧، ص ص ٨٣-٨٤، ١٤١، ١٤٤،الفصل السادس).

تطلب العدد الكبير من الامريكيين الذين انضموا للخدمة العسكرية خلال الحرب الاسبانية – الامريكية والحربين العالميتين الاولى والثانية قدرا كبيرا كان يصعب تخيله من قبل لمركزة القيادة والادارة. لقد خدم في القوات المسلحة خلال الحرب الاسبانية – الامريكية ٣٠٧,٠٠٠ امريكي ، اما عدد الذين خدموا خلال الحرب العالمية الاولى فكان ٤,٧٠٣,٠٠٠، وارتفع العدد الى ارقام فلكية وصلت الى ١٦,٣٥٤,٠٠٠ خلال الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية كل حرب من تلك الحروب، جرت عمليات تسريح الجيش السريعة المعتادة. اما عملية تسريح الجيش في نهاية الحرب العالمية الثانية فقد ارجئت في نهاية الأربعينات مع بدء الحرب الباردة. وهكذا تم تحويل القوات الدفاعية للبلاد إلى مؤسسة استنادا الى اسس دائمة.

وجدت الولايات المتحدة نفسها في نهاية الحرب العالمية الثانية تقوم بدور القوة النووية العظمى الوحيدة، ودور الشرطي العالمي، ودور حامي حمى الديمقراطية الغربية الذي اخذته على نفسها. ومن ثم انضمت البلاد نتيجة احساسها بالخوف والذعر، الى مجموعة تلك الامم التي لديها جيش دائم. وقد تقرر تثبيت عدد افراد الجيش عند رقم مليون ونصف المليون جندي، وان تكون القوة الجوية بين ٧٥٠,٠٠٠ و٩٠٠,٠٠٠، وقوات البحرية من ٦٠٠,٠٠٠ الى ٧٥٠,٠٠٠، والحرس الوطني حوالي ٥٠٠,٠٠٠. وقد وحّدت قوات الجيش الثلاث هذه اضافة الى قوات المارينز (مشاة البحرية) تحت ادارة واحدة هي وزارة الدفاع. ارتفعت ميزانية الدفاع لتشكل ما يزيد على ربع الميزانية الوطنية. واصبحت منظمة حلف شمال الاطلسي التحالف العسكري القيادي في العالم، والولايات المتحدة هي افضل اعضاء هذه المنظمة تسليحا. وبدأ سباق التسلح مع الاتحاد السوفياتي، واصبحت الولايات المتحدة المزود الرئيسي للشعوب بالاسلحة.

لا يعتبر العديد من الامريكيين القوة العسكرية الوطنية الثابتة شيئا مرضيا وباعثا على السرور. اذ بقي التوجس التقليدي من وجود الجيوش الدائمة قائما. ويستعيد بعض هؤلاء تحذيرات الكسندر هاميلتون؛ خصوصا تحذيره من ان الشعوب، ولكي تشعر بمزيد من الامان، تميل الى ان تكون اقل حرية. وقد نبه جنرال عسكري اصبح في ما بعد رئيسا، هو دوايت دي. ايزنهاور، ابناء بلاده من التأثير الكبير المتزايد لـ «مجمع الصناعات العسكرية» ومن شهيته للمخصصات العسكرية التي يصعب اشباعها.

لقد شوشت الحاجة الى اتخاذ الرئيس قرارات عسكرية سريعة في الازمات، كما هو الامر في ازمتي كوريا وفيتنام المعاصرتين، على سلطة الكونغرس الدستورية بخصوص اعلان الحرب. اذ ضعفت السيطرة المدنية على اتخاذ القرارات العسكرية بتأثير عصر التسلح النووي، والصواريخ البالستية العابرة للقارات، والحروب غير المعلنة. ويبدو ان الضغوطات التي يولدها سباق التسلح قد اوهنت قبضة الكونغرس في مسألة السيطرة على المخصصات العسكرية للبلاد. ورغم ان الاحزاب السياسية هي التي تدير بصورة اساسية الحكومة التمثيلية في الكونغرس، وان الكونغرس يواصل كونه المؤسسة المدنية المسؤولة عن الجيش، فهناك من يتخوفون من ان التأثير المتزايد لمجمع الصناعات العسكرية قد يؤدي الى اضعاف نظام الادارة والسيطرة هذا.

ورغم ان السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية كانت على الدوام موضوعا عاما وحيا في الولايات المتحدة، فان مضمون الجدل قد تغير خلال القرنين الاخيرين الى حد يمكن ادراكه. فبعد ان كان الجدل يدور حول موضوع حقوق الولايات، أصبح يتركز الآن حول علاقة الهيئات التنفيذية والتشريعية فيما يخص الاستراتيجية العسكرية، والميزانيات، وانظمة التسليح، وسلطة اعلان الحرب. وهناك قلق من التعاون السياسي بين المؤسستين العسكرية والصناعية فيما يتعلق بتطوير انظمة التسلح وشراء الاسلحة، وامور اخرى مماثلة. وهناك بعد آخر اضافته حقيقة ان القيود التي توضع على المؤسسة العسكرية تقوم بها جهات اجنبية اكثر من ان تكون جهات داخلية؛ اي الالتزامات نحو اتفاقيات التعهد بالحد من التسلح، والتحالفات العسكرية، والتعهدات بالمحافظة على السلام التي تتوصل اليها منظمة الامم المتحدة.

وباختصار ، فان تطور المؤسسات العسكرية والتمثيلية والحزبية في الولايات المتحدة بدأ بجيش لامركزي، وبالكونغرس الذي كان يهيمن على بقية فروع الحكومة الوطنية، وبنظام حزبي وليد تحلّق حوله عدد قليل من القادة الوطنيين. لقد تحولت القوة العسكرية الصغيرة الاولية منذ ذلك الوقت الى وزارة حكومية للدفاع ذات طابع شديد المركزية. كما ان الكونغرس اصبح منذ نهاية فترة اعادة البناء مؤسسة شاملة وفاعلة سياسيا. واصبح النظام الحزبي بحلول ثمانينات القرن التاسع عشر نظاما مستقرا ايضا، واصبح يوفر القناة الضرورية لاختيار القيادات وتنافس النخب في صفوف الشعب [الامريكي]. لقد بدا واضحا ان الولايات المتحدة استكملت مرحلة تحولها الحرج.

الفصل الخامس

المكسيك: «آلة» السلام

كانت آخر حرب اهلية كبيرة حدثت في المكسيك هي الثورة التي استمرت من عام ١٩١٠ إلى عام ١٩١٧، والتي قّدر عدد من مات فيها بمليون انسان. وخلال القرن الماضي كانت الحروب الداخلية شيئاً معتادا. وقد حصلت محاولات للتحريض على الحروب الاهلية بعد عام ١٩١٧، خصوصا خلال انتخابات الرئاسة عامي ١٩٢٤و ١٩٢٨. ومنذ ذلك التاريخ، اخذ النزاع الاهلي شكل عمليات شغب واخلال بالامن وتظاهرات ما بين حين وآخر، ولكن الامر لم يصل الى حدوث حرب اهلية. وخلال الازمات العديدة التي مرت بها البلاد في عشرينات هذا القرن وثلاثيناته، كانت الحرب الاهلية يتم تفاديها الى حد كبير بعقد صفقات سياسية ناجحة بين قادة الاحزاب الوطنية وقادة الجيش. وقد جعلت هذه الاحداث المكسيك تمر بمرحلة التحول الحرج ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٦، وهو الوقت الذي استطاعت فيه مؤسسات الشعب التمثيلية، والعسكرية، والحزبية، ان تتوصل الى شيء من الاستقرار النسبي.

عندما بدأ هيرنان كورتيزHernan Cortes الغزو الاسباني عام ١٥١٩، كان ما يقارب من ستة ملايين من الهنود الحمر الذين ينتمون الى اصول قبلية متعددة يسكنون الارض التي تدعى الآن المكسيك. وفي عام ١٨٢١، اي العام الذي حصلت فيه المكسيك على استقلالها عن اسبانيا، كان عدد السكان لا يزال ستة ملايين ونصف المليون، ٥٤٪ منهم من الهنود، و ١٨٪ من القوقاز (العرق الابيض)، و٢٧٪ من المهجنين الذين يختلط فيهم الدم الهندي بالدم الاوروبي ، او ان دماءهم كانت مختلطة تنتمي الى اعراق مختلفة. وقد عكس الاختلاف بين السكان ثلاثة قرون اوجد فيها المستوطنون الاسبان مجتمعا متمايزا طبقيا – اسبانيا الجديدة– يقوم على التمييز العرقي. لقد ظل عدد السكان ثابتا بسب هلاك الناس بامراض الجدري، والانفلونزا، والسفلس، والاستغلال الاستعماري.

بدأت الزيادة في عدد السكان خلال القرن التاسع عشر. وبلغ عدد سكان المكسيك ١٥ مليونا خلال ثورة عام ١٩١٩، وبلغ ٨٠ مليونا مع نهاية ثمانينات هذا القرن. ولقد استمر العرق شيئا هاما ومؤثرا اجتماعيا وسياسيا. وتقول الاحصائيات ان ثلثي السكان الحاليين هم من الذين يتحدرون من آباء يختلط فيهم دم الهنود الحمر بدم الاوروبيين، وربع السكان يجري في عروقهم الدم الهندي، في الوقت الذي يشكل العرق الابيض ١٠٪ من عدد السكان.

استطاعت اسبانيا الجديدة بفعل السيطرة الاستعمارية الحازمة ان تحافظ على السلام المفروض بالقوة طيلة ثلاثة قرون. وبعد الاستقلال الذي حصلت عليه عام ١٨٢١، انخرطت البلاد في حرب اهلية متجددة، وصلت ذروتها بثورة الاعوام ١٩١٠-١٩١٧. ويمكن الافتراض بان الثورة انتهت بتبني دستور ١٩١٧، اي في الوقت الذي بدأت فيه مرحلة التحول الحرج. وعلى عكس ما حصل في انجلترا، فان مرحلة التحول الحرج في المكسيك بدأت في قرن اصبحت فيه المؤسسة العسكرية اكثر تعقيدا، ولم تكن فيه المؤسسات التمثيلية نادرة الوجود، واصبح لها اشكالها المتعددة، كما ان الاحزاب السياسية اصبحت منتشرة بين الامم. وهكذا، ينبغي ان تكون النماذج المتوفرة العديدة قد سهلت عملية التحول الحرج في المكسيك، ولكنها في الحقيقة لم تفعل.

مؤسسات المكسيك في الحقبة الاستعمارية

وصل كورتيز الى يوكاتان ومعه اقل من خمسمائة رجل، وستة عشر حصانا، وعشرة مدافع مصنوعة من النحاس. كانت تجهيزاته وتكتيكاته العسكرية من طراز القرن السادس عشر بصورة تقليدية : الفرسان الذين يتسلحون بالدروع ، والمدافع الصغيرة، والاسلحة النارية صغيرة الحجم ، والسيوف الفولاذية. وضد جيش كورتيز هذا، قاتل الهنود بالاقواس والسهام، والرماح، والمقاليع، والسيوف الخشبية التي رُكب على شفراتها زجاج بركاني. وكانت معظم عمليات كورتيز العسكرية عبارة عن مفارز للاغارة تضم من خمسمائة الى ستة آلاف رجل، كان معظمهم من المحاربين الهنود. وقد قاد استخدام الاسلحة والخدع ومذابح الهنود، وعقد تحالفات متبدلة مع القبائل الهندية المتنازعة، الى سيطرة كورتيز على المكسيك بكاملها خلال عقد من الزمن.

لربما يكون اكثر ما ادهش الهنود هو الخيول الاسبانية، وهي حيوانات لم تُر في

المكسيك من قبل، واعتقد الهنود انها مخلوقات فوق طبيعية (باركز ١٩٦٠، ص ص٤٠-٤٢). ولم تقع البنادق الاوروبية في ايدي هنود المكسيك حتى القرن السابع عشر، وعن طريق كندا والسهول الامريكية فيما بعد. وقد تبادل المستعمرون الفرنسيون في كيبيك Quebec التجارة مع الهنود الذين يعيشون في السهول، والذين بدورهم تبادلوها او انهم تبادلوا الغارات مع القبائل المكسيكية في الجنوب.

بعد اخضاع المكسيك، وضع تشارلز الخامس، ملك اسبانيا ورأس الامبراطورية الرومانية المقدسة، اسبانيا الجديدة تحت حكم اعضاء بلاطه بدل ان ينصب كورتيز حاكما عليها، مما ادى الى خيبة امل كورتيز. وما بين عامي ١٥٣٥ و ١٨٢١ أدار التاج الاسباني اسبانيا الجديدة كجزء لا يتجزأ من امبراطوريته. وقد حكم هذه المقاطعة الامبراطورية حوالي اثنين وستين رجلا من نواب الملك، كان معظمهم طغاة مستبدين، والقليل جدا كانوا حكاما مستنيرين. وقد أتى التغير بطيئا في مؤسسات اسبانيا الجديدة السياسية؛ اي المؤسسات العسكرية، والتمثيلية، والحزبية.

كانت اسبانيا الجديدة من حيث البنية الادارية ذات طبيعة مركزية صارمة، كما كانت مقسمة الى مقاطعات لتسهيل العملية الادارية. وكان يدير كل مقاطعة حاكم. لكن رغم السيطرة الصارمة لنواب الملك على اسبانيا الجديدة، فقد استطاعت المقاطعات ان تحوز قدرا من الاستقلالية التي وفرت قاعدة لظهور جمهورية فدرالية في القرن التاسع عشر.

وقد نما نظام طبقي قاس الى جانب اقتصاد اقطاعي. وكان العمال الهنود في قاع هذا النظام الطبقي، في الوقت الذي كان الموظفون الملكيون الاسبانيو المولد، او الـ «الجشوباين gachupines» يتربعون على رأس هذا النظام. وقد سيطر هؤلاء أيضا على الوظائف المهمة. وفي المرتبة الثانية كان يأتي المولودون في المكسيك والمتحدرون من العرق الابيض، او الكريول Creoles ، وبعدهم يأتي ذوو الدم المختلط (المستيزو)Mestizos الذين تجري في عروقهم الدماء البيضاء والهندية والزنجية. لقد شغل الكريول وظائف دنيا مدفوعة الاجر، ولكنهم كانوا يعملون بصورة اساسية كاصحاب مناجم، او مديري مناجم، واصحاب مزارع، او موظفين عاديين في الكنيسة الكاثوليكية.

وعلى مدى قرنين من الزمان كانت القوات العسكرية الدائمة في اسبانيا الجديدة تتشكل من حراس نواب الملك الشخصيين، ومن سريتين اثنتين تابعتين لقوات الحرس الملكي. وكان يوجد ايضا قوات – تتشكل بشكل رئيسي من السكان المحليين للمكسيك– على طول الحدود الشمالية للدفاع ضد الهجمات الهندية التي تنطلق من السهول الامريكية الشمالية. وخلال منتصف القرن الثامن عشر كان هناك ثلاثة آلاف رجل يقومون باداء واجب الدفاع عن الحدود. وكانت القوات العسكرية النظامية الأخرى التي وجدت في اسبانيا الجديدة قبل ١٧٠٠ تتمثل في افواج صغيرة تقوم بانشائها والانفاق عليها مجتمعات التجار في المدن، وذلك لغاية حماية التجارة بصورة اساسية. ولم تتخذ خطوات جدية لانشاء جيش كبير العدد الا عندما اصبح لدى الاسبان اسباب للخوف من حدوث هجمات انجليزية (لوزويا ١٩٧٠،ص١٦).

كانت الاحتياجات العسكرية لاسبانيا الجديدة تحدد في نهاية الامر استنادا الى الانتهاكات والاعتداءات التي تقوم بها قوى استعمارية اخرى: الانجليز خلال منتصف القرن السادس عشر، والهولنديون بعد عدة عقود. وفي القرن السابع عشر، هاجم القراصنة الانجليز اسبانيا الجديدة انطلاقا من جامايكا، اما القراصنة الفرنسيون فانطلقوا من هاييتي ، في الوقت الذي انطلق الهولنديون من كوراكاو. ومع مقدم القرن الثامن عشر، استقر الانجليز على الساحل الشرقي لامريكا الشمالية وصولا الى الجنوب حيث تقع فلوريدا الاسبانية، كما سيطرت فرنسا على لويزيانا على الساحل الشمالي لخليج المكسيك، وتحرك الروس نزولا الى الشاطئ الغربي لامريكا الشمالية انطلاقا من الاسكا. ومع الوقت نفسه، جاءت التهديدات الجدية للمصالح الاستعمارية الاسبانية في المكسيك ومنطقة الكاريبي من الولايات المتحدة، من ذلك الشعب الجديد المغالي في وطنيته الى درجة الاحساس الشوفيني، والذي كان يتوسع بسرعة باتجاه الشمال. ولكي تصبح الامور اكثر سوءا، لم تكن الولايات المتحدة جارة طامعة في الاستيلاء على الارض فقط، بل كانت نموذجا ثوريا ايضا.

اثرت هذه التهديدات الخارجية بصورة متزايدة على المؤسسة العسكرية في اسبانيا الجديدة. وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت هناك قوات عسكرية ملكية

صغيرة الحجم تحت امرة عسكريين من مواليد اسبانيا (الجشوباين). وفي نهاية القرن الثامن عشر، اضيف الى هذه الوحدات العسكرية الملكية عناصر محلية كتعزيزات ضد اية هجمات انجليزية محتملة. كان الضباط في الوحدات المحلية المكسيكية من بين الكريول؛ اما الجنود فكانوا من المستيزو ذوي الدماء المختلطة الذين لم يصبحوا اعضاء في النخبة الا في القرن التالي. وفي كل الاوقات ظل الهنود محصورين في قاع النظام الطبقي.

وبصورة تتفق مع الفلسفة التجارية (الميركانتيلية)، عملت اسبانيا على استغلال املاكها الاستعمارية بكل طريقة من الطرق استطاع من خلالها الموظفون من مواليد اسبانيا، والتجار، ومالكو الاراضي، ورجال الكنيسة، وعمال المناجم، ان يفعلوا ذلك. ولقد نمت ثروات الطبقة الاستعمارية العليا على حساب المواطنين الاصليين. اما الكنيسة، التي وفدت الى البلاد بعد اخضاعها مباشرة، فقد اصبحت ذات املاك شاسعة من خلال ضرائب العشر والضرائب الاخرى على الارض التي كانت تفرضها. وفي البنية الطبقية كانت الكنيسة تأتي فقط بعد اولئك المولودين في اسبانيا؛ كما ان رئيس الاساقفة كان يأتي في المرتبة الاجتماعية بعد نائب الملك. وبحلول القرن الثامن عشر، اصبح هناك في كنائس المكسيك خمسة إلى ستة آلاف قسيس، وما بين ستة الى ثمانية آلاف راهب. كان رجال الكنيسة والجيش منفصلين عن باقي السكان بموجب انظمة قانونية وتشريعية خاصة، وهو ما اصبح فيما بعد مصدرا كبيرا لحدوث عمليات احتكاك بين الجشوباين الذين ولدوا في اسبانيا والكريول (باركز ١٩٦٠، ص ص ١٠٥، ١١٧).

ومثله مثل المؤسسات العسكرية في اي مكان آخر، فان جيش اسبانيا الجديدة الاستعماري كان ذا طبيعة ثنائية في التكوين منذ البداية. فلقد مُيِّزت القوات العسكرية الثابتة عن المليشيات التي كانت تستدعى في حالات الطوارئ؛ وكان الجيش النظامي يبقى محدود العدد والعدة الا اذا اصبح هدفا لحوادث اهتياج محلية موجهة الى الوطن الأم. وكانت مسؤولية الدفاع العليا عن اسبانيا الجديدة بيد مليشيا الطوارئ؛ اي بيد قوات عسكرية محلية تستدعى لفترات زمنية قصيرة لاداء الواجب في حال حدوث ازمات.

ومنذ البداية، اقتصر انشاء وحدات المليشيا على المناطق المدينية الغنية مثل مدينة

المكسيك، وفيرا كروز، وثلاث او اربع مدن اخرى. وفي المقاطعات، كانت الوحدات تتشكل من الفلاحين الذين نظموا على غرار افواج المشاة في قشتالة. وهكذا، فان مظاهر محددة خاصة بتعبئة الجيش المكسيكي كانت قد تأسست قبل القرن العشرين بوقت طويل: الوحدات الريفية والمدينية التي تتميز عن بعضها البعض، النظام الطبقي الذي يسود الجيش والشبيه بالنظام الطبقي السائد في بقية المجتمع، وعمليات التجنيد القصيرة في حالات الطوارئ.

كانت طبقة الضباط تتكون في معظمها من الكريول، لكن الوظائف العسكرية العليا كانت بايدي الجشوباين من مواليد اسبانيا. لم يكن هناك اية ميزانيات مرصودة للمعدات، اما برامج التدريب فلم تكن موجودة على الاطلاق. وبسبب النقص في الاسلحة والزي والمعدات الاخرى، كان معظم رجال المليشيا يجلبون معهم خناجرهم ومداهم. وخلال القرن الثامن عشر، فانه نادرا ما سنحت لرجال المليشيا فرصة التعرف على الاسلحة والمعدات المعاصرة.

واذ واجهت مواليد اسبانيا من سكان المكسيك في القرن الثامن عشر، والذين كانوا هم انفسهم غير مدربين وغير منظمين، الحاجة المتزايدة لوجود مؤسسة عسكرية منظمة ومستقرة، فانهم اصبحوا مدفوعين بصورة شاملة لتزويد مؤسسة الجيش باحتياجاتهم الادارية والتقنية. وعلى سبيل المثال فانهم كانوا يقدرون بصورة اعتباطية للعسكريين اثمان الامدادات. لقد كانوا يفتقرون الى ضباط مدربين، كما انهم كانوا عاجزين عن تجنيد افراد جدد لان السكان كانوا جميعا غير مهتمين بالخدمة العسكرية. ومثلهم مثل نظرائهم من الانجليز وغيرهم، قاوم الفلاحون في اسبانيا الجديدة الخدمة في المليشيا قائلين انه كان مطلوبا منهم زراعة المحاصيل من اجل دفع الضرائب الامبراطورية والاتاوات الاخرى؛ حتى ان بعضهم ادعى المرض او انه هرب ملتجئا الى الاديرة. وقد ادى التهرب هذا الى دخول عدد غير متجانس من السجناء والخارجين على القانون والمنبوذين في الخدمة العسكرية. وبالكاد ان هؤلاء الرجال يشكلون المادة الخام لجيش منظم. لقد كانت معدلات الفرار من الخدمة عالية جدا، كما كان الاخلاص للضباط نادرا.

كان الفساد في الادارة العسكرية حالة عامة اخرى منتشرة في صفوف الجيش. وهذا وضع كان مألوفا وشائعا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. كما كانت الاموال المرصودة للنفقات العسكرية تنتهي الى جيوب الموظفين الاسبان المحليين، وفي مرحلة لاحقة الى جيوب ضباط الجيش. واستمر هذا النمط من ابتزاز المال عن طريق الجيش حتى القرن العشرين، حيث اصبح الى حد كبير الوسيلة التي يستخدمها الزعماء والرؤساء (الكوديللو) لتأمين تقاعدهم في السنوات التي تلت ثورة عام ١٩١٠.

كانت لاوضاع الجيش هذه عواقب اجتماعية وسياسية شديدة الاهمية. اذ أصبح الجيش في اذهان الناس مؤسسة ملكية وعبئا بيروقراطيا ثقيلا اكثر من كونه مؤسسة ضرورية للدفاع عن الارض والوطن. وفي غياب اية معارك عظيمة وحروب تم الانتصار فيها كانت هناك ندرة في الابطال العسكريين على صعيد الوطن؛ اما الانجاز الاقتصادي فكان هو المعيار الاساسي للوضع والهيبة الاجتماعيين. كان الاغنياء مهتمين بالمناصب العسكرية لما توفره تلك المناصب من ابهة ومكانة. اما العسكريون انفسهم فكانوا معنيين برواتبهم ومنافع التقاعد، والحصانة القانونية، والامتيازات التي يحصلون عليها؛ فعلى سبيل المثال، كان لا يمكن ارسال العسكريين الى السجن اذا كانوا غارقين في الدين.

في مطلع الاستقلال، اي في السنوات الاولى من القرن التاسع عشر، لم يكن هناك سوى تسعة او عشرة آلاف رجل في جيش اسبانيا الجديدة النظامي، اضافة الى اثنين وعشرين او ثلاثة وعشرين الفا كانوا يعملون في مليشيات المدن والمقاطعات. وكان هذا العدد قليلا جدا وغير كاف للدفاع عن مساحات شاسعة من الارض. ولحسن الحظ، فان الهجمات المتوقعة من قبل البريطانيين لم تتحقق ابدا، ولم يكن على القوات المكسيكية المسلحة في ذلك الوقت ان تواجه اختباراً لقدراتها (لوزويا ١٩٧٠، ص ص ١٨-٢١).

الاحزاب الاولى والحروب الداخلية

كانت المراتبية الصارمة في حكومة اسبانيا الجديدة تماثل فقط المراتبية الموجودة في الكنيسة الكاثوليكية. وكانت الكاثوليكية الرومانية هي الشكل الوحيد المسموح به من اشكال الديانات. ومع نهاية فترة الاستعمار (١٧٠٠-١٨٠٠)، كان تنظيم الكنيسة قد بلغ

مداه: رئيس اساقفة واحد، وثماني اسقفيات، و ١٧٩٣ ابرشية تنتشر في بلد سكانه هم ثلاثة ملايين من الهنود، ومليونان من المستيزو ذوي الدماء المختلطة، وثمانمائه الف من الكريول والجشوبابين المولودين في اسبانيا. كان هناك اكثر من ٢٥٠ ديراً تابعاً لجماعات رهبانية مختلفة، واكثر من عشرة آلاف كنيسة. ولقد مارست الكنيسة سيطرة كلية على التعليم والشؤون الثقافية والمعتقدات السياسية، وقد مارست تأثيرها على المعتقدات السياسية من خلال التحكم بسلطات المصادرة والمنع التي كانت تملكها.

مع اقتراب نهاية القرن الثامن عشر، ازداد ضيق الكريول من الامتيازات الاجتماعية التي يحصل عليها رجال الدين والجشوبابين المولودون في اسبانيا. ولقد امتعض الكريول من بقائهم عاجزين سياسيا رغم شهرتهم وثرواتهم الشخصية (تيرنر، ١٩٦٨، ص ص ٢٦–٢٧). وفي ردة فعل لهذه الظروف التي تضيق عليهم، اصبح الكريول واصحاب الدماء المختلطة (المستيزو) مبهورين بالفسلفة الانجليزية الليبرالية في القرن الثامن عشر، خصوصا كما تحققت خلال حرب الاستقلال الامريكية. ثم انهم تحولوا الى دعوة الثورة الفرنسية الى التحرر والمساواة والاخوة كشعارات مرحب بها موجهة ضد طبقة الجشوبابين المكروهة من قبلهم.

لقد كشف عجز التاج الاسباني عن منع الولايات المتحدة من اخذ لويزيانا من الفرنسيين عام ١٨٠٣ وفلوريدا عام ١٨١٩ عن ضعف القوات العسكرية الملكية. وبدأ قادة الكريول يبدون قلقهم على امنهم من جاراتهم من الولايات النهّابة المفترسة. واختلطت النقاشات حول الشؤون الامنية بالحديث عن امكانية الاستقلال عن الوطن الام، وهي امكانية عارضتها بوضوح كل من انجلترا والولايات المتحدة (باركز ١٩٦٠، ص ص٢٨–٢٩).

غزا نابوليون اسبانيا عام ١٨٠٨ ونصب اخاه جوزيف بونابرت على عرشها بعد تنازل شارلز الرابع عن العرش. ولقد احس الناس في الحال مضاعفات ذلك في اسبانيا الجديدة. ووجد قادة الكريول الامر سهلا بالنسبة لهم الآن لكي يؤكدوا على اخلاصهم لشارلز الرابع ويطالبوا باستقلال اسبانيا الجديدة عن امبراطورية نابوليون. وقد دعم نائب الملك جهودهم

هذه. اما الجشوباين المولودون في اسبانيا، ولخوفهم من تعاظم تأثير الكريول، فقد عارضوا الاستقلال، والقوا القبض على نائب الملك، وقمعوا المتمردين.

بعد سنتين، اي في عام ١٨١٠، جمع ميغيل هيدالغو Miguel Hidalgo، وهو راهب إحدى الابرشيات، تدعمه مجموعة صغيرة من الكريول والمثقفين المستيزو الذين يتحدرون من العرق المختلط وقادة الجيش، جيشا صغيرا يتألف من اتباع ابرشيته من الهنود، واعلنوا استقلال المكسيك. اتخذ هيدالغو لنفسه لقب الجنرال وتحرك بجيشه من مكان لمكان على طريقة حرب المغاوير التي قاتل بها جيش جورج واشنطن القاري. وقد ازداد الجيش عددا وتنامت حماسته الى ان اصبح تحت امرة هيدالغو ثمانون الف رجل، يفتقرون الى التنظيم ولكنهم يكفون من حيث العدد لهزيمة سبعة آلاف جندي اسباني مسلحين بصورة جيدة.

اسس هيدالغو حكومتة في غوادالخارا Guadalajaral، وبدأ جنوده غير المنظمين، الذين استطاعوا البقاء خلال فترة خدمتهم القصيرة، يعودون الى بيوتهم. ولم تمر سوى اشهر قليلة العدد حتى استعادت القوات الاسبانية عافيتها وهزمت ما تبقى من المتمردين، وحاكمت هيدالغو وأعدمته رميا بالرصاص، منهية بذلك التمرد؛ او ان الامر بدا كذلك.

وتابع اخرون المهمة بعد هيدالغو. فقد انشأ خوسيه ماريا موريلوس-J. Maria More-los وفيسنتي غيريروV. Guerrero معاً نمطاً جديدا من القوات العسكرية – نمط الجندي المتمرد – الذي تبنته في الحال المكسيك الحديثة. كانت هذه القوات منفصلة عن الجيش النظامي والمليشيات التي تُستدعى في حالات الطوارئ؛ وكانت من حيث التنظيم والتكتيكات قوة مغاوير بصورة اساسية، وتألفت من المزارعين الريفيين والفلاحين المستيزو الذين يتحدرون من العرق المختلط (لوزويا ١٩٧٠، ص٢٢). كان عدد افراد جيش موريلوس من المتمردين تسعة آلاف رجل. اما غيريرو فكان يقود عدداً اقل من الرجال في الجنوب. وعندما القي القبض على موريلوس انسحب الآخرون الى الجبال واعلنوا حرب المغاوير من هناك. وهكذا خلال القرن التالي، كان الجندي المتمرد عاملا اساسيا في تطور المؤسسات العسكرية في المكسيك.

وفي اسبانيا في هذه الاثناء، قبل فرديناند السابع، ابن شارلز الرابع، دستور ١٨١٢ الليبرالي وتسلم العرش. ورأى سكان المكسيك من ابناء الاسبان (الجشوباين) في ذلك تطورا يتهددهم لانه بدا مشجعا للتمرد الليبرالي الذي يقوم به الكريول والهنود. وقد حاول مالك ارض متحرر وضابط سابق في الجيش من الكريول، وهو اوغستين ايتوربيديAgustin de Iturbide، ان يقيم تحالفاً يتألف من متمردي غيريرو الجنوبيين، ورجال الكنيسة، وقيادة الكريول بعامة. وبعد ان نجح في ذلك دعا ايتوربيدي عام ١٨٢١ الى استقلال المكسيك من خلال خطته التي اطلق عليها اسم ايغوالا Iguala.

بالاضافة الى الاستقلال، اقترحت الخطة حقوقا متساوية للجشوباين والكريول، واستمرار الكاثوليكية كدين رسمي للبلاد، والحفاظ التام على الملكية الخاصة. وبعد وقوع العديد من المناوشات العسكرية، استطاع ايتوربيدي اقناع نائب الملك الاسباني المعين حديثا ان يستسلم لحركة الاستقلال. وفي ٢٧ ايلول (سبتمبر) من عام ١٨٢١، قاد ايتوربيدي الجيش المنتصر الى العاصمة مكسيكو ستي.

واجهت الحكومة الجديدة المصاعب منذ تسلمها السلطة. اذ كان لا بد من دفع رواتب جيش ايتوربيدي الذي يتألف من ثمانين الف رجل، لكن الخزينة الوطنية كانت خاوية. وقد توقع الكريول تعيينات فورية في الوظائف الحكومية، لكن بنية الادارة الاستعمارية كانت بحاجة الى اعادة تنظيم جذرية قبل ان تسند المناصب الى ابناء البلاد. وفي الوقت نفسه كان ابناء الاسبان من الجشوباين، يشجعهم في ذلك رفض فرديناند السابع الاعتراف باستقلال المكسيك، يخططون لتستعيد اسبانيا المكسيك ثانية.

عين ايتوربيدي مجلس وصاية يتألف من خمسة اشخاص واعلن نفسه رئيسا لهذا الملجس، كما انه عين نفسه قائدا عاما للجيش وإميرالا أعلى. وتم انتخاب كونغرس يهيمن عليه الاغنياء من الكريول الذين لم تكن لديهم اية خبرة على الاطلاق في اعمال الحكومة التمثيلية. وقد اثبت معظم هؤلاء انهم معادون لايتوربيدي. ومن ثم بدأ الكونغرس في ايار (مايو) ١٨٢٢ يبحث عن طرق لتقليص الجيش الذي يتألف من ثمانين الف جندي ليصبح

عدده عشرين الفا كخطوة للاقتصاد في النفقات. كما انه سعى الى منع اعضاء مجلس الوصاية من تولي مناصب عسكرية متبعا في ذلك المبادئ الانجليزية في فصل الجيش عن الحكومة، وفي مبدأ السيطرة المدنية على الجيش. وقد رفض ايتوربيدي هذا الاقتراح، وادعى بعد ذلك انه كان يستجيب لمطالب الشعب (الذي مثله استعراض قامت به حامية مكسيكو سيتي العسكرية!)، ومن ثم اعلن ايتوربيدي نفسه امبراطورا على المكسيك. ومع امتناع اكثر من نصف اعضائه عن التصويت، صوت الكونغرس بـ ٦٧ صوتا ضد ١٥ الى جانب هذا الاعلان. (باركز ١٩٦٠، ص ص ١٨٣-١٨٤).

دامت امبراطورية ايتوربيدي مدة عشرة اشهر. وظل ما يقارب خمسة وثلاثين الف جندي دون رواتب، وأصيب اغنياء الكريول بالذعر عندما بدأ ايتوربيدي يطبع نقودا ورقية. وعندما اعلن قائد حامية فيرا كروز، انتونيو لوبيز دي سانتا أنا A.L. de Santa Anna انشاء جمهورية، انضمالى التمرد الفوج تلو الفوج في بقية المدن، اذ ان تلك الافواج كانت تمول من قبل فئات التجار المحلية التي تؤيد حكومة القلة. وعندما تنازل ايتوربيدي عن الحكم، جعل الكونغرس من عودته امراً غير شرعي. وقد اعلن كونغرس جديد في عام ١٨٢٣ المكسيك جمهورية فدرالية.

عدم كفاءة المؤسسات: الكونغرس والجيش في نظام «فدرالي»

نشأت الولايات المكسيكية، كما لاحظنا سابقا، كوحدات ادارية تابعة في نظام استعماري على درجة عالية من المركزية اكثر منها مستعمرات مستقلة بالطريقة التي نشأت بها الولايات المتحدة والانظمة الفدرالية الاخرى. وقد مكنت حكومات المقاطعات المحلية الضعيفة، التي تخضع للحكام الملكيين، العديد من الكوديللو او الزعماء المحليين (زعماء عسكريون لهم جيوشهم الخاصة) ان يصبحوا زعماء سياسيين لولايات ومناطق كاملة. كما ان الكنيسة الكاثوليكية المنظمة بصورة جيدة كانت من بين المستفيدين من الحكومات المحلية الضعيفة (التي اصبحت حكومات للولايات فيما بعد).

كانت الحكومة الوطنية الجديدة للمكسيك مكونة من سلطة تنفيذية،وهيئة تشريعية تتألف من مجلسين، ومن مجلس قضائي، معتمدة في ذلك على النظام الفدرالي للمقاطعات

التي تحولت فيما بعد الى ولايات. وكان على الحكومة الوطنية ان تستمد قوتها العسكرية من الجيش الوطني، رغم انه لم يكن لهذا الجيش وجود بعد. كما ان النظام التمثيلي لم يتضمن بصورة مباشرة مركزين منظمين من مراكز القوة: الكنيسة وزعماء المقاطعات (الكوديللو).

صاغ الاب سيرفاندو تيريزا دي ميير S.T.de Mier، وهو راهب دومينيكاني كان احد القادة في الكفاح من اجل الاستقلال، واصبح فيما بعد مدافعا عن حكومة تتبنى نظاما توحيديا مركزيا، الحجة المضادة لتحويل المكسيك الى نظام فدرالي بصورة مناسبة.«ان النظام الفدرالي قد وجد لتوحيد ما هو متباعد، ولهذا السبب تبنته الولايات المتحدة. ان تاريخها الاستعماري بكامله يجعل الميثاق الفدرالي الزاميا، بوصفه السبيل الوحيد الممكن لتثبيت هوية قومية جديدة. اما هنا [في المكسيك] فسوف تكون [الفدرالية] مساوية لتقسيم ما كان في الاصل موحدا، في الوقت الذي ينبغي ان ننادي بجعل الامة المكسيكية الجديدة اكثر صلابة واكثر تماسكا» (سييرا ١٩٦٩، ص١٩٠).

تبنى تحالف الليبراليين الاصلاحيين، من اتباع ايتوربيدي والمدافعين عن حكومة القلة [النخبة] المدينية، مبدأ الفدرالية الذي طبق بصورة ضعيفة من خلال دستور عام ١٨٢٤. كان الليبراليون متحمسين لنموذج الولايات المتحدة، وكانت مجموعة ايتوربيدي من انصار اللامركزية وقسمة البلاد الى مناطق واقاليم منذ زمن طويل، وهو وضع سيبقي السلطة السياسية خاضعة لمصالح التجار ومالكي الارض. وقد رأى انصار حكومة القلة من سكان المدن في نظام الولايات الفدرالية نوعا من ايجاد حل وسط بين النظام الوطني المركزي والمحلية الاقليمية التي كانوا يفضلونها حقيقة.

لقد فضل النظام الدستوري للانتخابات عملية تطور الالات السياسية المحلية، وتلك التي في الولايات، وكذلك تطور الالة العسكرية. كان رئيس المكسيك ونائبه ينتخبان من خلال تصويت الهيئات التشريعية لتسع عشرة ولاية. اما الهيئة التشريعية لكل ولاية وكذلك حاكمها فكانوا ينتخبون من قبل سكان الولايات . كان الجسم الانتخابي محدود العدد: العمال المدينيون الذين كانوا واقعين تحت تأثير المؤسسة العسكرية المحلية التي يمولها التجار (وبصورة اساسية التجار الكريول)، والفلاحون الريفيون وانصار حكومة القلة الذين

كانت الكنيسة تقودهم، وملاك الارض، وقادة المليشيات الريفية. وقد وفر النظام تمثيلا غير مباشر فقط للكنيسة والزعماء المحليين (الكوديللو)، وشجع الاحساس بعدم المسؤولية في صفوف غير الممثلين.

ومن المفارقة أن الاحزاب السياسية الاولى التي نشأت في الايام الاولى للجمهورية فضلت وجود ترتيبات مؤسسية كانت ضارة وغير مفيدة لهم. كان المحافظون – الملكيون السابقون، والاغنياء من ملاك الاراضي، وقادة الكنيسة، والعسكريون – من دعاة المركزية وتحكم الدولة بالفرد، وكانوا يمتعضون من وجود اي نظام للانتخابات العامة والذي كان باستطاعتهم في الحقيقة الاستفادة منه بسهولة في النهاية. اما الليبراليون – المعادون للكنيسة والمؤيدون لمبدأ التجارة – فكانوا من انصار اللامركزية، مشدودين للديمقراطية بكل اشكالها، وللفدرالية بوصفها اسلوبا امريكيا عظيما لتوزيع السلطة الحكومية (باركز ١٩٦٠، ص ص ١٨٩–١٩٠). لكن لم يكن لدى الليبراليين القاعدة الانتخابية او التنظيم الحزبي اللذان كانا ضروريين لتعبئة مراكز السلطة الموزعة بين الاغلبيات التي تحكم.

كان الكونغرس هيئة تمثيلية تتشكل من مجلسين نُظِّمت بطريقة تستوعب مبدأ الفدرالية. كان الشيوخ ينتخبون لفترة اربع سنوات من قبل المجالس التشريعية للولايات، مما قاد بالنتيجة الى توزيع السلطة بين الكنيسة المحلية وملاك الاراضي والجيش وانصار حكم القلة من التجار. وكان كل عضو في مجلس النواب يمثل ثمانين الف شخص من سكان الولايات، وكان ينتخب في تصويت عام لفترة سنتين. وبسبب عدم وجود خبرة في ادارة الحكومة التمثيلية، او في تطور الاحزاب التي تمثل الجسم الانتخابي، اثبتت الانتخابات العامة في المكسيك انها بلا معنى.

كانت الاحزاب السياسية التي ظهرت فعلاً تتألف من الاجنحة في الكونغرس وجماعات الضغط التي كانت تمثل الكنيسة، وملاك الاراضي، والتجار، والوكلاء المحليين السابقين للتاج الاسباني، ومصالح اخرى مشابهة. كانت الاحزاب تنتمي الى الهيئات التشريعية، ولم تكن تنتمي الى الجسم الانتخابي كما كان الامر في المراحل الاولى لتطور الاحزاب في البرلمان الانجليزي. ولم تصبح العمالة المنظمة والفلاحون المنظمون من بين

جماهير الناخبين المؤثرين سياسيا الا بعد قرن من الزمن.

ومن ثم، فنادرا ما عكس الكونغرس جماهير الناخبين الحزبيين لتلك الايام او حركّها . وخلال ربع القرن الاول من الجمهورية، كانت عمليات الاصطفاف الحزبي ليبرالية فدرالية او محافظة مركزية في التوجه، مع وجود عدد قليل من المعتدلين المستقلين الذين كانوا قد نذروا انفسهم للحفاظ على النظام الدستوري. اما تشكيل التحالفات في اغلبه فكان من عمل القادة العسكريين الطموحين.

كانت الميزانية العسكرية منذ البداية من بين العوامل الحاسمة في سياسات الجمهورية. ففي عام ١٨٢٥، كانت عوائد الحكومة الوطنية المكسيكية تعادل تقريبا ١٠ ملايين بيزوس. ورغم ذلك، فقد خصص الكونغرس ١٨ مليون بيزوس لاعمال الحكومة، وخصص من هذا المبلغ اكثر من ١٢ مليون بيزوس للجيش وحده. وبدلا من فرض ضرائب على الكنيسة وملاك الاراضي، او تخفيض حجم الجيش، دشن الرئيس والكونغرس سياسة خطرة هي سياسة الاقتراض من الخارج، وبصورة اساسية من البريطانيين (باركز ١٩٦٠، ص ص ١٨٩–١٩٠). وفي الحال، بدأ المحافظون في الكونغرس يتلقون دعما سياسيا وكذلك ماليا من البريطانيين. ومن جهتهم، كان الليبراليون مشغولين بتطوير علاقاتهم مع الامريكيين. ولقد ادت هذه العلاقات الخارجية الى تفاقم الخلافات حول سياسة المركزية – الفدرالية.

بقي الجيش النظامي بعد الاستقلال المؤسسة الرئيسية للدفاع الوطني. وفي عام ١٨٢٣ انشئت الاكاديمية العسكرية (كوليجيو ميليتار) لتدريب الضباط الذين يفترض ان يكونوا ضباطا محترفين يدينون بالولاء للرسميين المدنيين الذين اختارتهم الامة الجديدة بصورة دستورية . وفي عام ١٨٢٧ قام الكونغرس، في حركة فيدرالية مقلدة للولايات المتحدة، بانشاء ميليشيا مدنية – الحرس الوطني– التي اتخذت شكل مؤسسة لامركزية. وقد وضعت وحدات المليشيا المدنية بامرة سلطة الولايات. وكان على جميع الذكور ان يخدموا في المليشيا المدنية كلما كانت الامة بحاجة لذلك.

لقد ادى التمييز بين المليشيا والجيش النظامي الى ازدياد الخلافات بين دعاة الفدرالية ودعاة المركزية. كان رئيس الجمهورية القائد العام للجيش النظامي، وكان من المفترض ان

ينفذ قادته العسكريون الاوامر التي يصدرها لهم. لكن طوال القرن التاسع عشر كان العكس هو ما يحصل عادة. كان الرؤساء جنرالات او مدنيين خاضعين للجنرالات، أو بشكل اكثر دقة، لتحالف الجنرالات. وغالبا ما كان الجنرال الاكثر قدرة على اقامة تحالف عسكري هو الذي يصبح رئيسا للجمهورية. وبخلاف ذلك، كان الرئيس يفتقر الى اية بنية تحتية تنظيمية او مؤسسية – حزب سياسي قوي ، او تحالف مكون من جماعات المصالح المنظمة، او اتحادات منظمة بصورة جيدة، او شبكة من الشركات – تستطيع ان تتحدى الجيش، ومن ثم أن تحافظ على هيمنة المؤسسات المدنية.

كان قادة المليشيا المدنية وقواتهم معينين من قبل الولايات. ومن ثم لم يكن لديهم اية التزامات خاصة تجاه الحكومة الوطنية الا في حالة خدمتهم كجزء من تحالف عسكري يسيطر على الرئيس. وفي بعض الحالات غير العادية، كان الجنرالات يمتلكون السلطة لا على الضباط والجنود الذين يؤيدون الخدمة فقط، بل انهم يمارسونها على المتقاعدين ايضا.

ومع ان الجنرالات في الولايات كانوا يتلقون موازنات من الخزينة الوطنية، إلا انه لم يكن مطلوبا منهم تقديم تقارير عن حساباتهم الى الخزينة الوطنية. لقد عاد الفساد الذي كان منتشرا في الجيوش الاستعمارية الى الظهور ثانية في الجمهورية الجديدة. وقد ابقى الجنرالات كل ما يستطيعون ابقاءه لمنفعتهم الشخصية، واستغلوا بصورة شاملة جنودهم خلال هذه العملية. كان الخداع والكذب بخصوص ارزاق الجنود وصفقات شراء الزي العسكري، على سبيل المثال، منتشرين في الجيش. وكانت حالات الفساد هذه معروفة تماما للجميع، وقد ساهمت في مصاعب عملية تجنيد الناس في الجيش وفي ارتفاع معدلات الهروب منه. وفي ظل هذه الظروف اصبح الجنرالات المحليون والقادة السياسيون – الكوديللو – اللاعبين الاساسيين في النظام اللامركزي للمؤسسات السياسية والعسكرية.

وثمة عوامل اخرى عديدة دعمت لامركزية الجيش. فقد مكنت العزلة الجغرافية لمعظم الولايات والمناطق الزعماء السياسيين المحليين وزعماء المناطق والأدوات السياسية كذلك، في ان يصبحوا اكثر قوة. كان باستطاعة مالك ارض غني ان يشكل مع عماله الهنود وحدة مليشيا دون ان تستطيع اية سلطة عامة تحديه لانها كانت ببساطة غير موجودة. كان

القادة العسكريون على المستوى المحلي والوطني غير مؤهلين وظيفيا، ويعتمدون بصورة اساسية على جاذبيتهم وقدراتهم الشخصية، وعلى شجاعتهم، وثروتهم، ومصادر اخرى مشابهه ذات تأثير قيادي. وحتى المسؤولون العسكريون الرئيسيون على الصعيد الوطني كانوا في معظمهم يفتقرون الى التدريب والخبرة، وقد اعتمدوا للوصول الى مناصبهم الوطنية الرفيعة على نجاحهم في مناطقهم، او قدرتهم على اقامة تحالفات ناجحة. كان الضباط المدربون بصورة جيدة في الكلية العسكرية قليلي العدد، ومحدودي القدرات، ولا يلقون الاحترام من قبل زملائهم في المهن والمناصب الاخرى.

لقد تقلب في منصب الرئيس ثلاثون رئيسا ما بين عامي ١٨٢٤ و ١٨٤٨، وقد شاركوا جميعهم ببعض الاعمال العسكرية، وعكسوا حال التحالفات المتقلبة بين الجنرالات. كان الجنرال انطونيو لوبيز دي سانتا انا، قائد حامية فيرا كروز التي اطاحت بـ (ايتوربيدي) عام ١٨٢٣، من بين صانعي التحالفات الاساسيين. وكان سانتا آنا طرفا في عدد كبير من حالات استبدال الرئيس هذه. وهو نفسه احتل كرسي الرئاسة ما بين عامي ١٨٣٢ و ١٨٣٦ (واستقال بعد انفصال تكساس) ، وما بين عامي١٨٤١ و ١٨٤٤ (حين اقالته من منصبه)، وما بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٥٥ (حين اقالته ثانية).

لقد حدث اول انتقال لمنصب الرئاسة عن غير طريق الجيش عام ١٨٥١. وقد بدأ الرئيسان خوسيه خواكين هيريرا J.J. Herrera (١٨٤٨–١٨٥١) وماريانو اريستا M.Arista (١٨٥١–١٨٥٣) المحاولات الاولى لخفض حجم الجيش وحجم موازنته. ولان الجنرالات كانوا يعارضون ذلك، فقد اعادوا تنصيب سانتا انا عام ١٨٥٣ مع تفويضه سلطات دكتاتورية.

من الاصلاح المؤسسي الى الدكتاتورية

قاد الجنرالات الليبراليون، الذين دعوا الى دستور فدرالي جديد واصلاحات اخرى في الجيش والكنيسة، التحالف الذي اطاح بسانتا آنا عام ١٨٥٥. وقد أعلن بينيتو خواريزB.Juarez، وزير العدل في الحكومة المؤقتة التي بقيت في الحكم من عام ١٨٥٥ الى عام ١٨٥٧ عن «قانون خواريز» منهياً بذلك الامتيازات التقليدية والحصانات القانونية

للعسكريين ورجال الكنيسة.

عمل الدستور الجديد على احداث العديد من الاصلاحات الاساسية. وقد منع الدستور احتلال مناصب عسكرية ومدنية بصورة متزامنة، وهي خطوة باتجاه فصل الجيش عن الدولة. ولم يذكر الدين الكاثوليكي بوصفه الدين الرسمي الوحيد للدولة، وهو فصل غير معلن عنه للكنيسة عن الدولة. وقد مُنع الكهنة بصورة خاصة من احتلال منصب الرئيس او نائب الرئيس، وهي خطوة اخرى لفصل الكنيسة عن الدولة. لم يعد بامكان المجالس الدينية ان تملك او تدير عقارات ثابتة الا في الاماكن التي تستعمل بالفعل للعبادة العامة. وقد وضعت الاراضي الخاصة بالاملاك العامة، خصوصا تلك الاراضي التي نتجت عن بيع املاك الكنيسة، امانة عامة بيد الاشخاص الذين يعملون بالفعل في الارض، وهي خطوة كبيرة لكنها غير موفقة لجعل الهنود يصبحون من ملاك الاراضي.

ومن مكان اقامته البعيد، قام البابا بيوس التاسع Pius IX، الذي كان قلقا بشأن دور الكنيسة في المكسيك، بادانة السياسات الليبرالية الجديدة. وقد تضامن الضباط العسكريون المحافظون لاعلان « حرب الاصلاح» التي دامت ثلاث سنوات (١٨٥٨-١٨٦١). احتل الجيش الليبرالي - وهو تحالف الجنرالات الذي يدعم خواريز - العاصمة في يوم عيد الميلاد عام ١٨٦٠. وبموجب دستور ١٨٥٧ قامت هيئة انتخابية، شبيهة بتلك الهيئة الموجودة في الولايات المتحدة، بتسمية خواريز ثم انتخبه الكونغرس الجديد الذي يتألف من مجلس واحد رئيسا. وباستثناء تعيينات الوزراء والعسكريين، كان على الرئيس ان يخضع جميع قراراته لموافقة الكونغرس. لكن هذه المحاولة لجعل الرئيس والكونغرس يمثلان الامة بصورة فعلية حكم عليها بالاخفاق على كل حال، ويعود ذلك بصورة اساسية الى لامركزية المؤسسة العسكرية وميل الرؤساء المكسيكيين الى اللجوء الى استخدام القوة.

كلفت الحرب مع الولايات المتحدة (١٨٤٦-١٨٤٨) المكسيك نصف اراضيها تقريبا، وكشفت بوضوح عجز المؤسسة العسكرية المكسيكية كقوة دفاعية. كان الجيش النظامي ضعيف التنظيم والتدريب، ولم تكن لديه اسلحة او امدادات، وكان يقوده ضباط غير اكفاء الى حد بعيد. اما المليشيا المدنية فلم تكن احسن حالا - وقد كانت مبعثرة وغير

فاعلة الا في السياسات المحلية. ولهذا فان عودة الليبراليين بقيادة خواريز الى السلطة عام ١٨٦١ حملت معها وعدا بالتقدم في مجال الاصلاحات في الجيش والكنيسة. لكن الوعد احبط بسبب مشكلة ديون المكسيك.

كانت تكلفة حرب الاصلاح عالية للغاية وقد اجبرت خواريز على تعليق سداد الديون لبريطانيا العظمى وفرنسا واسبانيا. وبتواطؤ من قادة المكسيك المحافظين، وافقت هذه القوى الاوروبية على القيام بعرض عسكري في فيرا كروز كجزء من المطالبة المشتركة بدفع الديون. وانسحبت الوحدات البريطانية والاسبانية بعد عرض قصير للقوة ، اما قوات نابوليون الثالث فبقيت هناك كجزء من خطته لاستخدام المكسيك كقاعدة لمساعدة دعاة الكونفدرالية في الحرب الاهلية الدائرة في الشمال. كما انه رغب في حكم المكسيك من خلال امير اوروبي هو الارشيدوق النمساوي ماكسميليان.

قاوم خواريز وجيشه من الليبراليين فرنسا. فارسل نابوليون تعزيزاته واصبح مشغولا بالمكسيك الى درجة صرفته عن تقديم عون اكبر لدعاة الكونفدرالية في الشمال. اما الولايات المتحدة فقد ارسلت دعما لخواريز بعد انتهائها من حربها الاهلية، منفذة بذلك مبدأ مونرو. وقد مات في هذا الصراع اكثر من ثلاثمائه الف مكسيكي . وتم خلع ماكسميليان عام ١٨٦٧، وعاد خواريز الى الحكم، واعيد انتخابه مرتين بعد ذلك في مخالفة للدستور الذي ينص على تحديد مدة الرئاسة. وكان منافسه في المرتين هو الجنرال بورفيريو دياز P. Diaz

ومع وجود الليبراليين في قيادة القوات العسكرية الوطنية، اختير الجنرالات المخلصون للجمهورية كحكام للولايات. لقد كان هؤلاء جنرالات سياسيين، فبعد ثمانية وخمسين عاما من تدريب الضباط في الكلية العسكرية اصبح اثنان فقط من خريجيها قائدين لفرقتين عسكريتين عام ١٨٨٢ . وقد عكس هذا الأمر الضعف السياسي للمؤسسة العسكرية الرسمية. فخلال ربع القرن الممتد ما بين عامي ١٨٧٢ و ١٨٩٧، على سبيل المثال، كان ٣٣٤ فقط من بين ٢٦٠٠ ضابط برتبة ملازم اول من خريجي الكلية العسكرية. وفي ضوء عدم التوازن هذا اعطي التخصص في الجيش قدرا من الاهتمام مجددا. وفي الوقت نفسه

خفض حجم الجيش؛ اذ استبقي في الخدمة ٢٦,٠٠٠ من بين ٥٦,٠٠٠ جندي ممن قاتلوا ضد فرنسا (لوزويا ١٩٧٠، ص ص٢٦-٢٨).

توفي خواريز عام ١٨٧٢، وخلفه في منصبه رئيس محكمة العدل العليا سباستيان ليردو دي تييدا S. Lerdo de Tejeda. وفي مخالفة للدستور، سعى دي تييدا الى اعادة انتخابه عام ١٨٧٦. وقد قاد بورفيريو دياز؛ بمساندة الجيش كله تقريبا، تمردا وعين نفسه رئيسا ودكتاتورا، وحكم بيد من حديد الى عام ١٩١٠. ويعود سبب استمرار حكمه هذه المدة كلها الى مهارته الكبيرة كسمسار سياسي. لقد فهم كيف يوزع العملات السياسية على اولئك الذين دعموا تحالفه.

جلبت مرحلة حكم دياز معها نموا في التصنيع، واستقراراً داخليا، وتوازنا سياسيا نسبيا بين اصحاب المصالح المتنافسة في البلاد. وقد وضع دياز الافضل تعليما والاكثر ثروة من الكريول في المناصب الحكومية (وظائف) ومنحهم امتيازات في صياغة السياسة الاقتصادية (نصيب في صناعة القرار)؛ وقد اصبح يطلق على العديد من هولاء لقب «العلماء» بسبب وجهات نظرهم الاقتصادية الوضعية الطابع. قدم دياز نفسه للفئات المعادية لرجال الدين بوصفه مويداً لتعزيز الاصلاح، اي بوصفه مؤيدا لقمع الجماعات الدينية، واغلاق الاديرة، وما الى ذلك [من اصلاحات] . ومن الناحية العملية ، كان دياز يقوم عادة بتحذير سلطات الكنيسة قبل أي تحرك ضدها (نصيب في صناعة القرار) وسمح للكنيسة بالتدريج ان تزيد من حجم الاراضي التي تملكها (سلع). اما العسكريون المخلصون له، فقد كافأهم بتعيينهم في المناصب العامة (وظائف) واعطاهم رشوات صريحة (سلع)، معيناً بذلك معظم جنرالاته في المناصب العامة، وممكنا اياهم ان يعيشوا حياة رفاهية ورغد. وبحلول عام ١٨٩١، كان ثمانية عشر حاكما من بين الحكام السبعة والعشربن جنرالات من حلفاء دياز (لوزويا ١٩٧٠،ص٢٩).

اخذ دياز حذره ووفر احتياطات خاصة لكي لا ينحرف جنرالاته عن خطه. وقد ادى هذا التكتيك الى مزيد من تحويل الجيش الى مؤسسة وطنية. كما انه كثيراً ما عمل على نقل قادة الضباط الذين لاحظ لديهم بعض علامات الطموح، او انهم كانوا مثيرين للمتاعب،من

مكان الى اخر. اما قطاع الطرق في الريف فقد وظفوا في الشرطة الريفية واصبحوا بذلك قوة مؤيدة لدياز تعادل الجيش النظامي.

ولكون الوظيفة الأساسية للجيش ذات صلة باعمال الشرطة الداخلية اكثر من كونها قوة دفاعية مهيأة لصد الهجمات الخارجية، فقد قسم دياز المكسيك الى عشر مناطق عسكرية، وثلاث قيادات، واربع عشرة ولاية، وذلك لغايات حفظ النظام الداخلي وقطع دابر اهتياجات او تحركات سياسية خارج اطار الآلة الحكومية الطبيعية. وهذه الصيغة من صيغ التنظيم سهلت السيطرة على مراتب السلطة من اعلى. وقد كانت قوات الشرطة المحمولة والمليشيا الريفية في كل ولاية يرأسها قادة مسؤولون بصورة مباشرة امام حاكم الولاية، الذي كان بدوره مخلصا لدياز.

وهكذا وبسبب اهتمام دياز بالمصالح الخاصة للساسة الليبراليين وقادة الكريول اصبح إهتمام هؤلاء بالجيش، والقمع والوحشية اللذين تمارسهما آلة دياز العسكرية، يتناقص شيئا فشيئاً. وقد انتشرت القسوة والفساد مرة اخرى في القوات العسكرية المكسيكية. ورغم ان دياز سعى الى تحديث برامج الكلية العسكرية بالاستفادة من النموذجين الالماني والفرنسي، بما في ذلك الازياء المثيرة للانطباع والاسلحة الحديثة، فان القليل جدا من الشبان الذين ينتمون الى الطبقة المتوسطة أو الثرية قد انجذبوا للخدمة في الوظائف العسكرية. لقد كان معروفا لدى الجميع ان خريجي الكلية العسكرية لن يصلوا الى المواقع المؤثرة في جيش دياز.

دياز يبدأ الثورة

في سن الثمانين، نشر دياز اشاعة تعلن انه لا يسعى الى اعادة انتخابه. كان ذلك عام ١٩٠٨، وكان منصب نائب الرئيس قد انشئ قبل سنوات اربع، وكان الخليفة المتوقع هو نائب الرئيس رامون كورّال R. Corral. وخلال عقود حكم دياز الدكتاتوري الثلاثة، اختفت عمليا اية مظاهر للمؤسسة الحزبية. وبدلا من ذلك حفز التطور الاقتصادي تنظيم جماعات المصالح: العمال، والصناعيين، والمصالح الخاصة بالمناجم، وصغار المزارعين، والفلاحين، واصحاب المهن، الخ. ومن ثم كان مفاجئا ان دياز خلال اعلان تقاعده في

مقابلة مع مجلة بيرسونزPearson's Magazine قال: ان المكسيك اصبحت جاهزة للديمقراطية، وانه يرحب بقيام حزب للمعارضة.

وخلال سنتين من هذا الاعلان، بدأت ثلاثة احزاب العمل والنضال من اجل الفوز بخلافة دياز. وقد فضل انصار اعادة الانتخاب نائب الرئيس كورال الذي كان مدعوما من علماء الكريول الذين كانوا بدورهم يحتلون معظم المناصب الرئيسية في المكاتب الحكومية الوطنية. اما الديمقراطيون فكانوا يدعمون الجنرال بيرناردو رييسB. Reyes، الذي كان اكثر حكام الولايات خلال حكم دياز كفاءة كما كان قد شغل من قبل منصب وزير الحرب. كان الرجلان زميلي دياز، لكن الرئيس رفض الاشارة الى تفضيله احدهما على الاخر.

كان المناهضون لمسألة اعادة الانتخاب هم الحزب السياسي الثالث الذي قاده فرانشيسكو ماديروF. Madero . كان ماديروا ابنا لعائلة غنية من الكريول من ولاية كواهويلا Coahuila، وقد اشتهر اسمه في البلاد عام ١٩٠٨ عندما كتب كتابا حول مشكلة الخلافة الرئاسية. لقد افترض الكتاب اعادة انتخاب دياز، وحث على انتخاب نائب رئيس من خلال انتخابات عامة، ودافع بقوة عن الحرية السياسية. وبوصفه احد المرشحين، قام ماديرو بتنظيم نواد سياسية محلية، وانشاء صحيفة، وطاف عبر البلاد خاطبا في الناس. وقد اجتذب بصورة متزايدة جماهير غفيرة. وعندما تظاهر حوالي ثلاثين الفاً من مناهضي اعادة الانتخاب امام القصر الوطني اتُهم ماديرو بمسؤوليته عن ذلك واودع السجن بتهمة التخطيط لعصيان مسلح. عندما اطلق سراحه بكفالة، عبر الحدود باتجاه الولايات المتحدة.

لم تكن انتخابات عام ١٩١٠ حرة او نزيهة. فقد اقال دياز رييس من منصبه كقائد للجيش، وغادر الاخير البلاد متجها الى اوروبا. اما حملة ماديرو الانتخابية فقد اديرت عبر الحدود. واعيد انتخاب دياز وكورال.

اطلق ماديرو دعوة للثورة ، وكانت الاستجابة الشعبية للدعوة فورية . وقد حمل السلاح فرانشيسكو بانـــــشو فيللا F.P. Villa في الشمـــــال، واميليانو زاباتا E.Zapata في الجنوب، وآخرون في طول البلاد وعرضها. وهكذا احتشد العمال الهنود والمستيزو

المتحدرون من الدم المختلط مستجيبين للدعوة، واصبح الجندي المتمرد مرة اخرى قوة فعلية. قاد الزعماء المحليون (الكوديللو) المتطوعين، وحافظ الضباط الثوريون على علاقات اخوية غير رسمية مع جنودهم. لقد جعلت قرون من القمع وعقود من الدكتاتورية الايديولوجيا غير ضرورية. كانت الحاجات السياسية الرئيسية للثورة بسيطة ومتواضعة: اعادة توزيع الارض، وايلاء اهتمام اكبر لحاجات رأس المال والعمل في بلاد في سبيلها لتكون صناعية.

كان معظم قادة الفرق العسكرية في جيش دياز الفدرالي يزيدون في اعمارهم عن السبعين، وكان اكثر من نصف العشرين الفا من جنود الجيش الفدرالي هنودا لا يعرفون القراءة والكتابة؛ اما الباقون فكانوا من القتلة والشحاذين والمنبوذين في المجتمع. لم تكن اسلحتهم الاوروبية تعمل، وكان مصنع الاسلحة الوطني ينتج كل شهر ما يكفي من الذخيرة مدة نصف يوم. كان الجيش الفدرالي بالكاد جاهزا للقتال الحقيقي.

وداعيا لانهاء حكم الجنرالات، وعد ماديرو بترفيع جميع افراد القوات الفدرالية التي تلجأ الى جيشه الحر. كما انه خول قادة القوات المتطوعة ان يمنحوا انفسهم الرتبة العسكرية التي تتناسب مع عدد القوات التي تأتمر بامرهم، واعدا بتثبيت هذه الرتب عندما تنتصر الثورة. وقد وصلت الثورة اعلى مراحلها في الفترة الواقعة بين شهري شباط (فبراير) وايار (مايو)، أي في الوقت الذي تهاوى فيه نظام دياز (ليوفن ١٩٦٨، ص ص ٧–١٢).

بموجب معاهدة سيوداد خواريز Ciudad Juarez (٢١ ايار (مايو) ١٩١١)، استقال دياز من منصب الرئيس واعلن ماديرو انه لا يرغب بمنصب الرئيس المؤقت ، واختير فرانشيسكو دي لا بارا F. de la Barra وزير خارجية دياز، رئيسا مؤقتا. وفي فقرة تشكل سابقة، طالبت المعاهدة دي لا بارا بتنظيم مجلس وزرائه بحيث يضم في عضويته ممثلين للثوريين؛ اي باعطائهم ثلاثة من المقاعد الثمانية التي يضمها المجلس الرئاسي. اما المقاعد الخمسة الباقية فقد بقي يحتلها رجال دياز في المجلس الرئاسي السابق. وعلى ضوء عدم كفاءة الكونغرس المكسيكي كجمعية تمثيلية، جعل هذا الترتيب من المجلس الرئاسي المؤسسة التمثيلية الرئيسية. وقد جرى استخدام مبدأ حكم القلة هذا خلال العقدين التاليين على الاقل، اما في السنوات اللاحقة فقد حل محله حكم الحزب الواحد.

بعد ازاحة دياز ورجاله، اعتبر ماديرو ان الهدف الاساسي للثورة قد تحقق، ومن ثم فانه وافق على تسريح الجيش الحر باستثناء تلك القوات التي رغبت في الاستمرار كجزء من الفيالق الريفية الجديدة. اما الحفاظ على النظام الداخلي، فقد ترك مرة اخرى بصورة اساسية للجيش الفدرالي. وقدنكثت المعاهدة وعد ماديرو باعطاء ضباط الثورة رتبا عسكرية دائمة. وقد سعى دي لا بارا الى تهوين امر تسريح الجيش بتخصيص ستة ملايين بيزوس لانفاقها كعلاوات للمسرحين ومعاشات تقاعد للجرحى. وعندما طالب عدد من ضباط الثورة بغضب ان يمنحوا رتبا دائمة، عنفهم دي لا بارا لعدم خضوعهم للسلطة المدنية، واصدر مرسوما يعتبر فيه من يقاوم عملية التسريح خارجا على القانون .

في آب (اغسطس) ١٩١١، كان الجيش الفدرالي يتألف من ستة عشر الف رجل. اما الجيش الحر فقد كان يتألف من اثني عشر الف رجل نصفهم كان سيسرح. وقد حصلت مصاعب كبيرة في عملية توزيع العلاوات ومعاشات التقاعد. اضافة الى ذلك كله، رفض قسم كبير من القوات الثورية، خصوصا من اتباع زاباتا في الجنوب، القاء اسلحتهم، وبذلك اندلع القتال. توسط ماديرو لوقف اراقة الدماء، ومحاولا ان يكون عادلا غير متحيز، فإنه انتقد الجنرال فيكتوريانو هويرتا V. Huerta بسبب العمليات التي قام بها جيشه الفدرالي ضد اتباع زاباتا.

وفي مرحلة ما وافق زاباتا على القاء السلاح فيما اذا سحبت حكومة دي لا بارا جميع القوات الفدرالية. من ولاية موريلوس واعادت توزيع الاراضي على الفلاحين. وقد وافق دي لا بارا على ذلك، ولكن ما ان بدأت قوات زاباتا بالقاء اسلحتها، حتى تحركت القوات الفدرالية للاستيلاء على البلدات في تلك المنطقة. ورغم احتجاج ماديرو، أعطى دي لا بارا الأوامر للجيش الفدرالي لقتال زاباتا، وقد ولّد هذا التحرك عدم ثقة كافية لتسميم مستقبل مفاوضات السلام.

تم انتخاب ماديرو رئيسا عام ١٩١١، وفي عام ١٩١٢ انتخبت اغلبية محافظة لمجلس الشيوخ واغلبية ثورية لمجلس النواب مما ادى الى وجود حكومة منقسمة. ورغم استمرار الحرب الاهلية طيلة رئاسته، فقد فضل ماديرو تسريح الجيش الحر بما في ذلك

اتباع زاباتا. كما انه اراد تقليص الميزانية المخصصة لمليشيات الولايات.

ظل الجيش النظامي الذي انشأه دياز وقوات زاباتا المحلية يعملان في الميدان. وقد عرض زاباتا ثانية ايقاف المعارك بين الطرفين على ان تنسحب القوات الفدرالية من موريلوس لفترة خمسة واربعين يوما، وان يتم قبول خمسمائة من اتباع زاباتا في قوات الشرطة الريفية بامرة قائد شرطة مقبول من طرف جماعة زاباتا، وان يتم تغيير حاكم موريلوس، وان يسن قانون يعاد بموجبه توزيع الاراضي. ومدفوعا بالغضب، رفض ماديرو العرض وطالب الكونغرس بتوفير مال اكثر للتغلب على الثوريين.

رد زاباتا باعلان خطة ايالا Ayala . وقد انهت هذه الخطة دعمه لماديرو، واعترفت بالجنرال باسكوال اوروزكوP.Orozco قائدا لما تبقى من الجيش الحر. وكان جيش اوروزكو هو الذي مكن ماديرو من تحقيق اول انتصاراته الثورية. وكرد على اعلان زاباتا، قام ماديرو بزيادة حجم الجيش الفدرالي ليصل الى ستين الفا لقتال اوروزكو. وعندما انهزمت بعض القوات الفدرالية في المعارك الاولى، ارسل ماديرو قوات اخرى بقيادة الجنرال فيكتوريانو هويرتا الذي نجح في هزيمة اوروزكو.

في هذه الاثناء كان جنرالات دياز المتقاعدون مشغولين بالاعداد لانقلاب. وقد استطاع فيليكس ديازF. Diaz، وهو ابن اخ الدكتاتور السابق، ان يقيم تحالفا من العلماء واتباع الجنرال رييس الذي كان غادر الى المنفى بنفسه. وقد تحرك دياز على رأس جيش صغير من فيرا كروز الى العاصمة، فاستدعى ماديرو الجنرال هويرتا للدفاع عن العاصمة.

عندما عاد من انتصاره على اوروزكو للدفاع عن العاصمة، تنبه هويرتا الى ان قواته قد تقلصت. ومفعما بالغضب، قرر هويرتا الانضمام الى تحالف دياز وتوجه لاعتقال ماديرو ونائبه بينو سواريز. وقد جلب هذا العمل السعادة الى قلوب ملاك الاراضي، والكنيسة، ومعظم اصحاب المصالح.

في هذه اللحظة تدخل السفير الامريكي هنري لين ولسون، بعد ان فقد ثقته بنظام ماديرو الذي يفتقر الى الاستقرار وكان مهتما باعادة النظام الى البلاد الممزقة. وقد التقى هويرتا ودياز وولسون في السفارة الامريكية للتوصل الى معاهدة فيما بينهم عرفت باسم

«حلف السفارة». ودعم هذا الاتفاق مسألة تولي هويرتا الرئاسة المؤقتة فيما اذا كانت وزارته ستضمن تمثيلا واسعا للفئات المختلفة في المكسيك (وظائف)؛ وجرى ترشيح اسماء محددة للمجلس. وقد تعاهد هويرتا ودياز على ان يعارضا عودة ماديرو إلى الرئاسة (وظائف). وخلال بضعة ايام، وباوامر من هويرتا كما هو مفترض، جرى اغتيال ماديرو وسواريز اثر محاولة مزعومة للهرب من المدينة. وقد قذف هذا الانقلاب البلاد الى اتون حرب اهلية استمرت من عام ١٩١٣ الى عام ١٩٢٠ (ليوفن ١٩٦٨، ص ص ١٣–١٨).

اعتبر كلا الجانبين هذه الحرب معركة يخوضانها حتى الموت. وقد جرى اللجوء الى الاعمال الوحشية من قبل كلا الطرفين، رغم ان هويرتا تحدث عن الجيش الفدرالي بوصفه اشرف مؤسسة في البلاد. وعرف جيش هويرتا، والذي كان يتكون من ٤٠,٠٠٠ –٦٨,٠٠٠ رجل من الجيش النظامي ومليشيات الولايات والشرطة الريفية، فيما بعد بالفدراليين. ولكون الفدراليين قوة ضعيفة، فانهم اعتمدوا بصورة اساسية على تجنيد المجرمين والمتشردين والشحاذين، وقد أصابهم المزيد من الوهن نتيجة كثرة حالات التمرد والهرب من الجيش.

وبالمقابل كان الثوريون الذين ايدوا ماديرو قوة منظمة بصورة جيدة، ولديهم دوافع قوية يلتفون حولها، وكان يقودهم فيناستيانو كارانزا V. Carranza وعدد اخر من العسكريين غير المحترفين الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى . شارك كارانزا ، وهو حاكم مسقط رأس ماديرو في كواهويلا، ماديرو إيمانه بضرورة السيطرة المدنية على الجيش وانشاء جيش يكون مخلصا لجميع الانظمة الدستورية. ورغم انه اطلق على نفسه اسم القائد العام، الا انه رفض ان يتخذ لنفسه رتبة عسكرية، واصر على ان يستمر في إرتداء ملابس مدنية. لقد كانت غايته هي أن يحل محل الفدراليين جيش ديمقراطي جديد (ليوفن ١٩٦٨، ص ص ١٩–٢٣).

باشر الحاكم كارانزا والهيئة التشريعية في ولاية كواهويلا عملية تشكيل الجيش. وفي ٢٦ آذار (مارس) عام ١٩١٣، اعلن مائة ضابط معينين حديثا ان انقلاب هويرتا غير شرعي، واعلنوا رسميا عن انشاء الجيش الدستوري، وعينوا كارانزا قائدا عاما، وسموه رئيسا مؤقتا الى

ان يتم تحقيق الانتصار . وانتشرت الحركة بسرعة كبيرة، كان بين المتطوعين قائد الخارجين عن القانون بانشو فيلا وآخرون. ورغم ان زاباتا لم يعترف بكارانزا كقائد عام، الا انه تعاون معه في معركته ضد فدراليي هويرتا.

كان الجيش الدستوري تنظيماً موحداً ذا مراتبية واضحة، وكان كارانزا قائده المدني. وكانت هناك ثلاث قيادات بامرة جنرالات مختلفين: الفارو اوبريغون قائدا للقوات الشمالية الغربية، وبانشو فيلا قائدا للقوات الشمالية، وبابلو غونزاليس قائدا للقوات الشمالية الشرقية. اما زاباتا فقد عمل بصورة مستقلة في الجنوب.

كان اوبريغون Obregon في السابق مربيا للماشية، وكان غونزاليس Gonzalez طحانا، اما فيلا Villa فكان قاطع طريق. لكن هذا الافتقار الواضح للخبرة العسكرية الذي ميز جنرالات الثورة من عام١٩١٣ الى عام ١٩٢٠ لم يمنعهم من ان يحققوا العديد من الانتصارات العسكرية الباهرة. ولانهم كانوا عسكريين هواة فقد كان سهلا عليهم ان يتنازلوا عن وضعهم العسكري ويعودوا الى حياتهم المدنية بعد ان تنتهي الثورة.

ورغم الطبيعة المنظمة الكاملة لهذا الجيش، فان القادة الخمسة الاساسيين كانوا يميلون، لاسباب مختلفة، إلى عدم الثقة ببعضهم بعضا، وكان هذا الامر صحيحا بشكل خاص في العلاقة بين كارانزا وفيلا. وقد ظلت هذه العلاقة تزداد توترا مع تقدم القوات الدستورية باتجاه مكسيكو ستي. فقد احتل فيلا بلدة امر كارانزا تحديدا بعدم مهاجمتها. وبسبب غضبه من عدم التزام فيلا بالاوامر، اوقف كارانزا امداد فيلا بالذخائر والفحم.

توصل الحلفاء المتنازعون الى عقد هدنة فيما بينهم في معاهدة توريونTorreon. ووافق فيلا على ان يستمر الاعتراف بكارنزا كقائد عام (وظائف). وابقى كارانزا فيلا قائدا لفرقة الشمال (وظائف)، واستأنف ارسال الذخائر والفحم اليه (سلع)، ووافق على السماح لفيلا بحرية العمل ضمن منطقته في حالة تقديمه تقارير لكارانزا من اجل «التصديق او التصحيح» (نصيب في اتخاذ القرار). وقد وافق الطرفان على ان كارانزا بعد استلامه رئاسته المؤقتة سوف يختار مجلس وزرائه من القائمة التي عرضت في معاهدة توريون (نصيب في اتخاذ القرار ووظائف)، وكانت هذه القائمة تضم بصورة متساوية اشخاصا من انصار كارانزا وفيلا.

كان الجيش الدستوري قادرا على الحصول على ازياء خاصة به واسلحة حديثة، مثل بنادق ونشستر القصيرة، وبنادق كولت الآلية، لكنه لم يستطع ان يتزود بما يوازي سلاح مدفعية فدرالبي هويرتا المتفوق. وكانت تكتيكات الدستوريين مزيجا من قتال القوات النظامية وحرب المغاوير؛ كما كان الجيش الدستوري يفضل عمليات من نوع اضرب واهرب التي تتضمن سرعة في الحركة. وقد استخدم الثوريون صيحات الحرب والآلات الموسيقية لغايات رفع المعنويات وكذلك لتسهيل الاتصالات. واتبعت قوات زاباتا في ادارة القوى البشرية الاسلوب الاسباني القديم «خُمسا القوات في ساحة المعركة» : فمن بين كل خمسة رجال مليشيا ينبغي ان يشارك اثنان في المعركة الفعلية، واثنان يحرثان الارض، وواحد يحرس عائلات الجنود. وقد كان الجيش الدستوري الحديث اول جيش في العالم يستخدم الطائرة لاغراض عسكرية، وذلك لمهاجمة سفن هويرتا الحربية (لوزويا ١٩٧٠، ص ٣٧؛ تيرنر ١٩٦٨، ص ص ١٥٧–١٦٢).

في ربيع عام ١٩١٤، تلقى فدراليو هويرتا صفعة قوية عندما رفع الرئيس وودرو ولسون الحظر الذي كانت الولايات المتحدة قد فرضته على شحنات الاسلحة الى المكسيك، وهي خطوة عنت رجحان كفة الدستوريين لدى الولايات المتحدة. فاستقال هويرتا ومعظم وزرائه وفروا من البلاد في شهر تموز(يوليو). وقد استسلم الجيش الفدرالي الذي يضم ٤٠,٠٠٠ رجل بكامله، وتم حلّه من قبل قوات كارانزا، التي بلغ عددها الآن ١٥٠,٠٠٠ رجل. وبدا ان التكتيكات العسكرية العتيقة في السياسة المكسيكية قد ولت اخيرا، اما الحقيقة فكانت غير ذلك. لقد تطلب ذلك ربع قرن آخر لتحقيق وجود الجيش الدستوري حديث الاساليب الذي حلم به كارانزا.

بدلا من ان يعلن كارانزا نفسه رئيسا مؤقتا، كما اتفق في معاهدة توريون، فإنه دعا الى مؤتمر خاص ليمهد بذلك الطريق لانتخابه لفترة رئاسية كاملة. وقد دعا للحضور جميع القادة الرئيسيين للثورة، باستثناء زاباتا. لكن اوبريغون وفيلا أصبحا حذرين من كارانزا بمجرد عدم التزامه بما نصت عليه معاهدة توريون. كما انهما عارضا استثناء اي جناح من الميثاق، وعلى الاخص جناح زاباتا. ورد كارانزا على هذه الاعتراضات بقطع جميع خطوط السكك

الحديدية التي تصل فرقة فيلا بمكسيكو ستي، ومن ثم قام فيلا على الفور بسحب اعترافه بكارانزا رئيسا عاما. وقد فوّت هذا التحول من الاساليب العسكرية الى المفاوضات السلمية الفرصة على التحالف الدستوري.

في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٤، نفذ اتباع كارانزا بنود الميثاق واعلنوا إيلاليو غوتيريز E. Gutierrez رئيسا. في هذه الاثناء، قام اوبريغون، الذي يمثل عددا من الاجنحة الثورية، باسترضاء فيلا مخاطرا باغضاب كارانزا. وقد اتفقت جماعتا «اوبريغون» وفيلا على الترتيبات لعقد مؤتمر اكثر شمولا في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) في اغواسكاليانتيس. وقد ارسل فيلا واوبريغون مندوبين؛ أما زاباتا فقد أرسل «مفوضين».

ورغم ان كارانزا رفض الاعتراف بسلطة اجتماع آغواسكاليانتيس، الا ان ذلك الاجتماع اقر اخيرا ان غوتيريز كان افضل تسوية لحل مشكلة الرئاسة. وقبل ان ينهي المؤتمر عمله، تحركت قوات فيلا، وانسحبت اجنحة اوبريغون، وتحول اجتماع التنصيب الى مؤتمر عسكري تداولي بين انصار كل من فيلا وزاباتا، وبالتالي اتحد هؤلاء المؤتمرون لمباشرة صراع عسكري ضد كارانزا.

وبحلول كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩١٤، تراجع كارانزا الى فيرا كروز، وانضم اليه اوبريغون كجزء من المعسكر الدستوري ضد الميثاقيين. وفي مكسيكو ستي سعى الرئيس غوتيريز الى تهدئة كل من فيلا وزاباتا والاعتراف بنفوذهما من خلال ضم افراد متعاطفين مع وجهات نظرهما الى مجلسه. وفي النهاية، أُجبر غوتيريز على الفرار من العاصمة مصطحبا معه بعض الموظفين الرسميين في الحكومة وآخذا معظم خزينة الدولة.

اصبح المعسكران المتخاصمان يضمان في صفوفهما فيلا وزاباتا، وآخرين متحدين ضد جيوش كارانزا، واوبريغون، وغوانزاليس. وقد زاد عدد قوات فيلا الاثنين وسبعين الفا على قوات كارانزا السبعة والخمسين الفا في البداية، لكن قوات فيلا كانت تفتقر كثيرا الى الذخائر والمهارة السياسية. كذلك كانت قوات كارانزا افضل تنظيما واكثر قدرة على الحصول على الامدادات من المصادر الاجنبية. وقد قاد اوبريغون قوات كارانزا في الميدان، وامده كارانزا بالذخائر والجنود طيلة الوقت.

١٩١٧ : دستور جديد ودور جديد للعمال

بعد اشهر من اندلاع معارك محدودة، راوغ اوبريغون فيلا في العديد من المواجهات الرئيسية وهزمه على نحو مدو . وبحلول آب (اغسطس) ١٩١٥، استعادت قوات كارانزا مكسيكو ستي، واعادت المؤسسات والمكاتب الفدرالية الى العمل ثانية. وانسحب فيلا وزاباتا الى المناطق الريفية وشرعا في شن حرب المغاوير لسنوات اربع متتالية. وقد اعلن فيلا ايضا حربا على الولايات المتحدة لاعترافها بحكومة كارانزا. وعندما هاجم فيلا كولومبوس في نيو مكسيكو عام ١٩١٦، ارسلت الولايات المتحدة قوة مؤلفة من عشرة آلاف جندي، يقودها الجنرال جون جيه. بيرشينغ J.J. Pershing، الى المكسيك في حملة تأديبية لم تكن ناجحة. وقد قتل زاباتا اخيرا عام ١٩١٩ من قبل عملاء كارانزا.

باحتلال مكسيكو ستي ثانية، استغاث كارانزا بالناس طالبا الدعم الشعبي. وقد وعد الفلاحين بمنحهم الارض، اما العمال فوعدهم باجراء اصلاحات ومعاملتهم بالعدل في مواجهاتهم مع اصحاب العمل، ومساعدتهم في تنظيم اتحاداتهم. اصبح اوبريغون ممثل كارانزا، وقام بالتفاوض مع كازا ديل اوبريرو مونديال، التنظيم العمالي الرئيسي [في المكسيك]. وكان اتحاد كازا قد انشئ خلال السنوات التي شجع فيها انشاء الاتحادات ايام رئاسة ماديرو، وقد عمل كاتحاد مهني وكحركة للدعاية الماركسية.

وفي مقابل سياسات كارانزا المؤيده للعمال، وافق الاتحاد (كازا ديل اوبريرو مونديال) على الامور التالية : دعم المسألة الدستورية، خصوصا من خلال اعماله الدعائية؛ ان يقدم الاتحاد من خلال فرعه في كل بلدة قائمة بالافراد الراغبين في الانضمام الى الجيش الدستوري؛ وان ينظم اعضاء محليين للعمل كاحتياطي للجيش قادر على الحفاظ على الاراضي التي يحتلها الجيش الدستوري، وان ينضم هؤلاء الى الخدمة الفعلية في الجيش الدستوري في وحدات منفصلة تدعى « الكتائب الحمراء».

وخلال الحرب الاهلية، تلقى اوبريغون دعم ست كتائب حمراء. وقد عملت الكتائب الحمراء على انشاء الوحدات العمالية الاولى في المليشيا المدنية. وبما ان كتائب

العمال هذه قد شكلت مباشرة من اعضاء الكازا ديل اوبريرو مونديال، فانه لم يكن ضروريا بالنسبة لاوبريغون ان يتعامل مع الزعماء المحليين (الكوديللو)، او القادة المحليين، او حكام الولايات، او الجنرالات في الاقاليم. لقد كان هذا الترتيب بصورة غير مباشرة خطوة لمركزة المؤسسة العسكرية المكسيكية (كلارك ١٩٣٤،ص ص ٢٩-٣٠؛ تيرنر ١٩٦٨، ص١٠٩).

ورغم الحرب التي طالت خلال فترة رئاسته ، فقد دعا كارانزا الى انتخابات مؤتمر دستوري. وبدأ اعضاء المؤتمر اجتماعاتهم عام ١٩١٦ واعلنوا دستور ١٩١٧. وقد هيمن اتباع كارانزا على المؤتمر من الناحية العددية، لكن المجموعة الراديكالية والاكثر تماسكا كانت مدعومة من قبل الجنرال اوبريغون. واشار احد المراقبين الى ان المزاج الايديولوجي والعسكري لاعضاء المؤتمر كان كما يلي : المدنيون : اليسار ٧٨ عضوا، اليمين ٨١، المعتدلون ٧١؛ العسكريون : اليسار ٣٣، اليمين ١١، المعتدلون : ١.

ورغم ان العسكريين كانوا قلة في العدد، فقد كان لديهم دهاء سياسي اكبر، وكانوا اكثر تطرفاً في دفاعهم عن مصالح العمال والفلاحين. وكان لهذا الامر انعكاسات مهمة على الفقرات الخاصة بالاقتصاد في الدستور.

كانت الفقرات التي تخص الجيش في الدستور معيارا للمؤسسة الديمقراطية الحديثة، وقد جرى تبنيها دون نقاش. وتضمنت هذه الفقرات الامور التالية : ليس لاي اجتماع مسلح الحق في التداول واتخاذ القرارات (نصيب في اتخاذ القرارات)؛ ولا يجوز ايواء الجنود في بيوت الناس دون اخذ موافقة اصحاب البيوت (نصيب في اتخاذ القرار)؛ ولا يجوز ترشيح اي شخص يزاول الخدمة العسكرية للكونغرس، او منصب الرئاسة، اذا كان لا يزال على رأس عمله قبل ثلاثة او ستة اشهر من اجراء الانتخابات (وظائف)؛ ولا يسمح لاي عسكري ان يمارس اية نشاطات اخرى خلال فترات السلم، غير نشاطاته العسكرية (وظائف). وفي فقرة خاصة باللامركزية، نص الدستور على تكوين قوات حرس وطني، حيث ينتخب الضباط في كل موقع من قبل قواتهم (وظائف ونصيب في اتخاذ القرار) (ليوفن ١٩٦٨، ص ص٤٠-٤٥، ٤٨).

اعتمد الدستور الجديد على التقاليد الهندية والاسبانية، وكذلك على المذاهب الاجتماعية. وقد خول الشعب حق تحديد الملكية وتنظيم هذه الملكية بعامة (نصيب في اتخاذ القرار وسلع). وقد اصبحت ملكية كل الارض والمياه تعود بصورة حصرية الى الشعب، الذي كان يملك أيضاً سلطة تجريد الملكية من خلال دفع التعويضات. وبهذه الطريقة اخضع المستثمرون الاجانب وملاك الاراضي والكنيسة، الذين هم المالكون الاساسيون، لسيطرة الحكومة. وبناء على ذلك، كان ينبغي في النهاية تقسيم الملكيات العامة في القرى الى قطع من الاراضي صالحة للاستخدام الشخصي للفلاحين. اما العمل، سواء كان زراعيا او صناعيا، فقد حدد بثماني ساعات عمل في اليوم، كما وضع حد ادنى للاجور، ومنع استخدام الاطفال في العمل، ومنع نظام السخرة، ومنح الناس حق انشاء الاتحادات وحق الاضراب (نصيب في اتخاذ القرار وسلع). وقد اعترفت الفقرات الاخيرة بالقوة العاملة كقوة سياسية جديدة في سياسات المكسيك، وهي حقيقة لم يضيعها الجنرال اوبريغون. اما النشاطات السياسية والاقتصادية للكنيسة، فقد حددت على نحو صارم (نصيب في اتخاذ القرار وسلع).

كان دور اوبريغون في تطوير صياغة الدستور وفي اختيار حكومة كارانزا اساسيا وحاسما. وقد شغل منصب وزير الحرب اثناء فترة رئاسة كارانزا المؤقتة، وقام بمهمة اعادة تنظيم الجيش الدستوري الصعبة والقاسية. لقد نما حجم الجيش ليزيد عدد افراده عن مائتي الف يقودهم خمسون الف ضابط، كان خمسمائة منهم يحملون لقب جنرال. لقد اصبح الجيش قوة لامركزية؛ وكان الجنرالات الذين قاموا باختيار قواتهم يعاملون هذه القوات بصفتها ملكية خاصة. اما الجنود الذين كانوا مرتبطين بالارض والعائلة، فكانوا يترددون في ترك مناطقهم.

بدأ اوبريغون بتقليص عدد القوات الى ١٢٥,٠٠٠ جندي و٢٠,٠٠٠ ضابط . اما الضباط الـ ٣٠,٠٠٠ الذين جرى تسريحهم، فقد سمح لهم بالانضمام الى فيلق شكل حديثا خاص بالعضوية الشرفية في الجيش الوطني مع احتفاظهم بكامل رتبهم ورواتبهم. وقد جرت اعادة النظر في رتب اولئك الذين رفضوا الموافقة بارادتهم على ذلك، واعطوا

نصف رواتبهم فقط. (وقد اصبح العديد من الضباط والجنود الفائضين عن الحاجة، وغير الراضين عن تقاعدهم الاجباري، من بين المجندين الاساسيين في صفوف الانتفاضة العسكرية ضد كارانزا التي جرت عام ١٩٢٠).

ومن اجل المزيد من مهننة الجيش ومركزته، اسس اوبريغون اكاديمية اركان عسكرية للتدريب المتقدم للضباط. وبقيت الاكاديمية العسكرية، التي اغلقتها الثورة، مغلقة الى عام ١٩٢٠. اما مدرسة تدريب الضباط الانتقالية، فقد ضمت في صفها الاول على كل حال سبعين تلميذا.

بقي الجيش برغم هذا الجهد كله قوة غير منظمة مكلفة ماديا طوال فترة رئاسة كارانزا. وقد تجاهل الحكام العسكريون والقادة المحليون اوامر وزارة الحرب. وظلت سجلات الجنود والضباط تحبّر؛ لكن من بين الـ ١٢٥,٠٠٠ المسجلين في القوائم كان هناك في الحقيقة ٥٠,٠٠٠–٦٠,٠٠٠ فقط يؤدون واجباتهم. ولقد استمر اتباع فيلا وزاباتا يرهقون بغاراتهم القوات العسكرية الوطنية والموظفين المحليين التابعين للحكومة الفدرالية. وزادت مخصصات المؤسسة العسكرية لتبلغ ارقاما فلكية. ففي عام ١٩١٤ بلغت مخصصات الجيش الدستوري ٣١٪ من ميزانية الدولة، ومع حلول عام ١٩١٧ بلغت حصة المؤسسة العسكرية ٧٢٪ من الميزانية، اما في عام ١٩١٩ فقد شكلت ثلثي الميزانية الوطنية.

بدأ العمال المكسيكيون، مدفوعين بالتشجيع الذي وفره الدستور الجديد، ينظمون انفسهم بصورة نشطة وفاعلة. وعلى كل حال فقد عمل كارانزا القليل نسبيا لتطبيق اتفاقه مع اتحاد الكازا ديل اوبريرو مونديال ، ومن ثم تدهورت علاقاته بالاتحادات بصورة ثابتة. وخلال اضرابات ١٩١٥–١٩١٦، لم يساند كارانزا جهد تنظيم العمال الا قليلا، وعمل بنشاط على قمع اضراب عمال سكك الحديد واحتجاجهم ضد الحكومة في الشوارع. وقبل هذا، كان اوبريغون قد استقال من حكومة كارانزا فلم تلوثه بالتالي اعمال الحكومة سياسيا. وقد تذكر قادة العمال وعمال الزراعة اوبريغون بالخير فيما بعد لانه عمل معهم بصورة وثيقة.

في ايار (مايو) عام ١٩١٨، دعا حاكم كواهويلا الى اجتماع لقادة العمال لانشاء اتحادات فدرالية وطنية، واطلق عليها اسم الكونفدرالية الاقليمية للعمال المكسيكيين (CROM).، وقد أنشئت هذه الكونفدالية على غرار الاتحاد الفدرالي للعمال الامريكيين بوصف الاخير نموذجا للاتحادات الحرفية. واصبح لويس مورونيس L. Morones ، زعيم اتحاد كازا ديل اوبريرو مونديال، رئيسا للكونفدرالية الجديدة. وقد وجهت مجموعة سرية من ممثلي الاعضاء الثمانية عشر للاتحاد انشطة الكونفدرالية الجديدة. وفي السنة التالية ، نظمت هذه المجموعة حزب العمال المكسيكي. وكان مورونيس مهندس مصادقة الحزب على ترشيح اوبريغون للرئاسة. وبذلك تكون العلاقة الودية التي بدأت بين اوبريغون والعمال عام ١٩١٥، قد أثمرت وآتت اكلها.

عمل الرئيس كارانزا، مع مرشحه الذي اختاره لخلافته، كل ما باستطاعته لاعاقة حملة اوبريغون، فرفض قبول استقالة اوبريغون من الجيش، وهو امر كان ضروريا من الناحية الدستورية لكل العسكريين الذين يرغبون بالترشيح لمناصب حكومية، كما ازاح مؤيدي اوبريغون من وظائفهم العسكرية والحكومية.

كان قادة ولاية سونورا على رأس الجبهة المعارضة لرئاسة كارانزا. وقد كان من ضمنهم الجنرال بلوتاركو كاليس P. Calles، قائد القوات الفدرالية في سونورا، والحاكم ادولفو دى لا هويرتا A. de Ia Huerta. وعندما امر كارانزا القوات الفدرالية في سونورا بفض اضراب لعمال سكة الحديد هناك، اعلنت الولاية استقلالها عن المكسيك وارسلت مليشياتها الى شاطئ المحيط الهادئ باتجاه العاصمة. وقد انضمت الى هذا التمرد الجيوش المحلية والعسكريون الآخرون، خصوصا تلك القوات التي تقاعدت بالاكراه والحقت بفرقة الشرف. واعلن كاليس ودى لا هويرتا خطة اغوا بريتا Agua Prieta برنامجا لهم، وآزروا ترشيح اوبريغون.

دعت الخطة الى سحب الاعتراف من كارانزا كرئيس للمجلس التنفيذي، والى اقالة من عينهم في مكاتب الولايات والبلديات، واعلان دى لا هويرتا قائدا عاما للجيش الدستوري الحر، واجراء انتخابات مبكرة لاختيار رئيس مؤقت. وفي الوقت الذي كان

انصار اوبريغون يدخلون مكسيكو ستي، اغتيل كارانزا، كما حصل مع آخرين من قبله، وهو يحاول الفرار من المدينة على حد زعمهم.

تحول المكسيك الحرج

انتخب اوبريغون رئيسا عام ١٩٢٠. وما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٤ مرت المكسيك تحت حكمه بمرحلة من التطور في المؤسسات يمكن مقارنتها بما حصل في انجلترا ما بين عامي ١٦٨٨ و ١٧١٥، او بما حصل في الولايات المتحدة ما بين عامي ١٨٦٥ و ١٨٨٠. وقد اتخذت خطوات هامة لتحويل المؤسسة العسكرية المكسيكية الى مؤسسة وطنية. وبقي مجلس وزراء الرئيس، بتجسيده المصالح السياسية الرئيسية للبلاد، معادلا اوليغاركيا* للجميعات التمثيلية، وبرز الى الوجود نظام حزبي مستقر نسبيا. لكن الكثير من عادات (اسبانيا الجديدة) في القرن السادس عشر ظلت موجودة.

ظل الرئيس اوبريغون يعمل عن قرب مع حلفائه في الحركة العمالية. وقد استطاع تعيين وزير للتجارة والصناعة والعمال بموافقة الكونفدرالية الاقليمية للعمال المكسيكيين. كما حاول ان يشجع نمو حزب العمال المكسيكي. وقد تمثلت المعارضة الاساسية لادارة اوبريغون بالحزب الدستوري الليبرالي القوي.

وفي محاولة تعزيز دور الكونغرس كمؤسسة تمثيلية واعطائه سيطرة على المجلس التنفيذي، اقترح الليبراليون ان يقوم الكونغرس بالسيطرة على عملية اختيار المجلس واعداد الميزانية. وكان ذلك تهديدا لبرنامج اوبريغون وتحالفه. فتوحد العديد من الاحزاب – حزب العمال المكسيكي، وحزب التعاون الوطني، واحزاب اخرى – كاتحاد ثوري وطني للتصدي للاقتراح الليبرالي. واستولى الاتحاد على اللجنة التنفيذية في الكونغرس، ودافع عن تعيين مجلس قوي مؤيد لاوبريغون. وبحلول عام ١٩٢٢، اصبح حزب التعاون الوطني، وهو خليفة للاتحاد، حزب الاغلبية في الكونغرس. وقد سجلت هذه الحادثة نصرا للرئيس والحزب على الهيئة التشريعية. ولم يطل الوقت بعد ذلك لتصبح المؤسسة الحزبية هي المؤسسة التمثيلية الفاعلة اكثر من الكونغرس في السياسة المكسيكية.

* الذي يؤمن بحكم القلة – المترجم.

ولكي يوازن اعتماده على العمال، وهو عنصر كان الاقل حرارة بالنسبة له، بدأ اوبريغون يطور علاقاته مع مجموعات العمال الزراعيين. وتمثلت احدى هذه الخطوات بالتوصل الى اتفاق مع اتباع زاباتا الذين كانوا ، رغم غياب الشخصية القيادية لزعيمهم الراحل، نشطين في الجنوب ويسيطرون على موريلوس. وقد عين احد جنرالات زاباتا قائدا للقوات الفدرالية في موريلوس (وظائف)، كما عين اتباع زاباتا في مراكز وزارة الزراعة الوطنية (وظائف).

وكانت الخطوة الثانية العمل على تحقيق تقدم في مسألة اعادة توزيع الارض. ومع نهاية فترة ادارة اوبريغون، كانت اربعة ملايين وثمانمائه الف دونم (١,٢ مليون هكتار) من الارض قد وزعت على الفلاحين. كما دعم اوبريغون ايضا انشاء الحزب الزراعي الوطني برئاسة اتباع زاباتا.

صاحبت جهود اوبريغون لتشجيع تطور الاحزاب السياسية جهود اساسية للسيطرة على الجيش ومركزته. وكان تعيينه لاحد جنرالات زاباتا، كما اشرنا سابقا، خطوة في هذا الاتجاه. لقد رتب اوبريغون، وحتى قبل استلامه الرئاسة، اي خلال فترة رئاسة هويرتا المؤقتة، امر تسريح جنرالات كارانزا من الجيش الفدرالي . وللتسريع في امر «تقاعد» بانتشو فيللا تم شراء مزرعة تبلغ مساحتها ٢٠٠,٠٠٠ هكتار اهديت لقاطع الطريق السابق، وتم الشروع في ترتيبات مشابهة مع جنرالات اخرين، وباستمرار المؤامرات العسكرية على نظام اوبريغون، قام النظام بمحاكمة الجنرالات المتورطين امام محاكم عسكرية واعدمهم.

ولكي يضمن ولاء جنرالاته المترددين، قام اوبريغون بضم هؤلاء الى الجيش النظامي، ودفع لهم الرواتب الكاملة التي تدفع للجنرالات وبضمان الامتيازات نفسها لهم. كما انه نقل ضباط الجيش المحليين من جدول رواتب الولاية والرواتب المحلية الى جدول الرواتب الفدرالي، وهي خطوة اساسية في عملية تحويل الجيش الى مؤسسة وطنية. ولكي يضعف معارضة الضباط المحليين، سمح بالتساهل في تدقيق سجلات التجنيد، وهو أمر كان يمكّن الضباط من زيادة رواتب وحداتهم بصورة كبيرة محتفظين

لأنفسهم برواتب الأفراد الذين سرحوا حديثا. وقد عين اوبريغون قادة الكونفدرالية الاقليمية للعمال المكسيكيين في ادارة مصانع الجيش الفدرالي، وهي مواقع تتمتع بصفة الرعاية الرئيسية. كما اعاد اوبريغون فتح عدد من المدارس العسكرية المتخصصة والفنية الطابع، خصوصا الكلية العسكرية للضباط. وكان غرض اوبريغون ايجاد جيل جديد من العسكريين المهنيين الذين يدينون بالولاء للمسؤولين المنتخبين بصورة دستورية من قبل الشعب.

خفضت ادارة اوبريغون بصورة متدرجة حجم الجيش النظامي من مائة الف رجل الى ستين الفا، وقد استغرقت هذه العملية ثلاث سنوات. وقد تفهم اوبريغون تكرار اهمال العاملين في الجيش لواجبات الوظيفة وتعاطف معهم في ذلك؛ ورتب بناء على ذلك اجراءات تسهل عودتهم الى الوظائف المدنية. وأُعطي الضباط والجنود المتقاعدون الفرصة ليشتروا بفوائد متدنية قطعا من الارض من «المستوطنات» الزراعية التابعة للجيش، والتي وفرت الحكومة جرارات وادوات زراعية اخرى للعناية بها. وقد اجتمع حوالي ثلاثين الف ضابط وجندي، بمن فيهم اتباع فيللا وزاباتا، في ثمانٍ من هذه المستوطنات (لوزويا ١٩٧٠، ص ص ٤٤–٤٦؛ ليوفن ١٩٦٨، ص ص ٦٧–٧٢).

وفي خطوات تالية نحو تحويل الجيش الى مؤسسة وطنية، قلل اوبريغون حجم المناطق العسكرية. وقد ادى هذا الامر الى زيادة عدد هذه المناطق وجعل من الصعب على اية معارضة عسكرية ان تعد قوة عسكرية كبيرة ضمن حدود قيادة منطقة واحدة. كما انه عين عددا قليلا من العسكريين في المناصب العامة، مؤكدا بذلك على عملية فصل الجيش عن شؤون الدولة. وكما لاحظنا سابقا، فقد كان اوبريغون مدافعا متحمسا عن ضرورة تحويل الجيش الى قطاع متخصص له طابعه المهني، كما شجع على رفع كفاءة الطاقم التعليمي في الكلية العسكرية. وقد افتتحت ايضا مدارس للطب والهندسة العسكريين، ووفرت للجيش ازياء محددة أُلزم العسكريون بارتدائها. كما كلفت تسع عشرة كتيبة للقيام باعمال منتجة، مثل رصف الطرق، وتطوير اعمال الري، وصيانة السكك الحديدية، اضافة الى قيامها باعمال التدريب العسكري.

واصل اوبريغون سياسة كانزا في تقليص نسبة الانفاق العسكري في الميزانية الوطنية. ويمكن لنا تحديد ذلك بمقارنة نسبة الانفاق العسكري من عام ١٩١٦ الى عام ١٩٦٣ في الجدول الوارد ادناه (ويلكي ١٩٦٧، ص ص١٠٢-١٠٣ ، جدول ٥-١). لقد عمل كارانزا على المحافظة على النفقات الفدرالية الرسمية دون المبالغ التي كان يقوم جنرالاته بتنسيبها، لكنه خولهم في الوقت نفسه صلاحية جمع الموارد المالية التي يحتاجونها بكافة السبل المتاحة. ولكن اوبريغون كان هو الذي قام بخفض النفقات الفدرالية فعلياً بصورة منتظمة باستثناء فترة التمرد الذي حصل عام ١٩٢٣. وقد واصل الرؤساء الذين تلوه في الحكم سياسة خفض الميزانية.

الجدول ٥-١ الانفاق العسكري مرصودا بالنسبة المئوية من الميزانية

السنوات	الرئيس	الحد الاقصى/ الحد الادنى بالنسبة المئوية خلال رئاسته
١٩١٧-١٩٢٠	كارانزا	٦٩,٦/٤٧,٤
١٩٢١-١٩٢٤	اوبريغون	٥٣,٠/٣٣,٦
١٩٢٥-١٩٢٨	كالّيس	٣٢,٣/٢٩,٨
١٩٢٩-١٩٣٠	بورتيس غيل	٣٧,٣/٣٠,٩
١٩٣١-١٩٣٢	اورتيز روبيو	٢٩,٩/٢٨,٨
١٩٣٣-١٩٣٤	رودريغيز	٢٤,٦/٢٢,٧
١٩٣٥-١٩٤٠	كارديناس	٢٠,٩/١٥,٨
١٩٤١-١٩٤٦	افيلا كاماتشو	١٩,١/١٤,٣
١٩٤٧-١٩٥٢	اليمان	١٢,٩/٧,٢
١٩٥٣-١٩٥٨	رويز كورتينيس	٩,٣/٧,٣

وعلى الرغم من التخفيضات، استطاعت المؤسسة العسكرية الحصول على موازنات كبيرة حتى الثلاثينات. وما بين عامي ١٩٣٥و ١٩٣٩ نجح الرئيس كارديناس مرة اخرى في تسريع معدل خفض الانفاق بصورة كبيرة، وفي الوقت نفسه نجح في

تقليص التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية. وقد جرى خفض هام آخر في ميزانية الجيش خلال فترة حكم الرئيس ميغيل اليمان (ويلكي ١٩٦٧، ص١٠٥).

وضعت انتخابات الرئاسة الجديدة التي كانت ستجري عام ١٩٢٤ اوبريغون امام خيار المصادقة على ترشيح حاكم سونورا السابق ادولفو دى لا هويرتا، او الجنرال بلوتاركو كاليس. وقد كان الرجلان كلاهما من الذين ساندوا اضراب عمال السكك الحديدية في سونورا ومهدا الطريق لانتخاب اوبريغون لمنصب الرئاسة. وقد فضل اوبريغون اختيار كاليس، وكان الاخير يحظى ايضا بدعم الاغلبية في الكونفدرالية الاقليمية للعمال المكسيكيين، وفي حزب الاصلاح الزراعي الوطني. وقد ادعى دى لا هويرتا، بصفته وزيرا لخزانة اوبريغون، انه أُفهم انه سيكون خليفة اوبريغون. واذ بدأ الجنرالات المعادون لاوبريغون يتكتلون حول دى لا هويرتا، حذرهم اوبريغون بان النشاط السياسي ممنوع في الجيش بموجب المادة ٥٤٥ من الانظمة العامة للجيش، وان القيام بمثل هذا النشاط يعرضهم للعقوبات الصارمة. ورغم صدور ذلك التحذير، لجأ الجنرالات المناوئون لاوبريغون الى استعمال القوة في آب (أغسطس) عام ١٩٢٣.

ضمت القوات المتمردة ١٠٢ من الجنرالات، وحوالي ٣٠٠٠ ضابط آخر، واكثر من ٢٣,٠٠٠ جندي من الجيش النظامي، و ٢٤,٠٠٠ من المتطوعين المدنيين. وكان لدى اوبريغون ٣٥,٠٠٠ رجل فقط في الخدمة، لكنه دعا في الحال جنود الاحتياط المسرحين حديثا للالتحاق بالجيش. كما استطاع ايضا ان يجند آلافا من المتطوعين من مليشيات العمال والفلاحين. وقد هُزمت قوات المتمردين خلال فترة زمنية قصيرة بسبب ضعف قيادتها. وعمل اوبريغون عندئذ على تنفيذ تهديداته السابقة بحق الجنرالات المتمردين الـ ١٠٢، بالتسريح او الاعدام او النفي، كما قام بترقية الضباط الجدد الموالين للحكومة الوطنية وتعيينهم في مناصب المتمردين. (ليوفن ١٩٦٨، ص ص ٧٦-٧٨؛ لوزويا ١٩٧٠، ص ص٤٤-٤٥).

«عندما دخل الجنرال الفارو اوبريغون مكسيكو ستي في ربيع عام ١٩٢٠ على رأس الجيش المتمرد الذي يضم بين صفوفه اربعين الف رجل، كانت تلك هي المرة

السادسة خلال تسع سنوات التي يتم فيها اسقاط الحكومة باستخدام القوة. لكن ذلك الامر لم يحدث ثانية نتيجة للاصلاحات السياسية التي قام بها اوبريغون. كان اوبريغون هو اول من ادرك وطبق بنجاح عددا من تقنيات السيطرة الجديدة كليا. وكان من بين هذه التقنيات الاساسية توسيع قاعدة الدعم للحكومة المركزية. ولقد توصل اوبريغون الى هذا عن طريق كبح الزعماء العسكريين المحليين، وعن طريق ايجاد توازن بين المؤسسة العسكرية من جهة وتكتلات العمال والفلاحين من جهة ثانية. وتوصل ، عبر تحريك مراكز القوى ضد بعضها بعضا، الى تعزيز قوة الحكومة المركزية بعامة وتعزيز قوة الرئيس بخاصة» (ليوفن ١٩٦٨، ص٥٧).

بانتهاء فترة رئاسة اوبريغون عام ١٩٢٤، كان الجيش المكسيكي قد شق طريقه ليصبح مؤسسة عسكرية وطنية متخصصة، لها طابع مهني وتخضع بالكامل للسيطرة المدنية. وبحلول عام ١٩٢٨، استكمل وزير حرب الرئيس كاليس، الجنرال خواكوين امارو J. Amaro، هذه المهمة. فقد فرض امارو على جميع الجنرالات ان يثبتوا كفاءتهم للحصول على الرتبة العسكرية، وعلق جميع الترقيات، ووضع حدا اعلى، هو ٥٥.٠٠٠ رجل لا يجوز ان يزيد عنه حجم المجندين في الجيش، وخفض حصة الجيش في الميزانية من ٣٦ الى ٢٥ في المائة، كما حصل على موافقة الكونغرس على سن قوانين وتشريعات جديدة تحكم عمل القوات المسلحة. وكان احد هذه القوانين يتعلق بصورة مباشرة بموضوع ولاء الجيش. «يفرض امتهان العمل بالجيش على الجندي لكي يستكمل القيام بواجباته كاملة ان يضحي بكل مصالحه الشخصية من اجل الوطن، كما يفرض عليه الولاء لمؤسساته وشرف جيشه الوطني» (ليوفن ١٩٦٨، ص ٨٧).

شرع امارو، بسبب اقتناعه ان الجنرالات والضباط الكبار السياسيين من الجيل القديم لن يستطيعوا القيام بدورهم على اكمل وجه، بتنفيذ برنامج لاعداد الجيل التالي من الضباط. وقد ارسل اكفأ الضباط الشباب الذين يحملون رتبة نقيب او ملازم اول ليدرسوا في الاكاديميات العسكرية في فرنسا واسبانيا وايطاليا والولايات المتحدة، وعين ملحقين عسكريين في سفارات المكسيك بحيث يكون بمقدور هؤلاء مراقبة الجيوش

المتطورة لدى الشعوب الاخرى. كما بدأ امارو ايضا باعادة النظر في التجهيز المادي والبرامج والقدرات في الكلية العسكرية بناء على التصورات العسكرية الحديثة. وقام بصورة منظمة بتعيين خريجي الكلية المدربين والاكفاء مهنيا في الافواج المشكوك في ولائها للحكومة الوطنية.

اتبع الرئيس كاليس تكتيكات اسلافه من الرؤساء بدفعه الجنرالات السياسيين القدماء في الجيش الى التقاعد بجعل ذلك اجدى بالنسبة لهم. وساعد العديد منهم لكي يصبحوا من أصحاب الملايين عن طريق الرشوة الصريحة، واخذ قروض بفوائد متدنية من خزينة الدولة، واعطائهم اراضي واملاكا على سبيل الاهداء. كانت الدماء التي جرى حقنها والاموال التي جرى توفيرها عن طريق التقاعد ، وازاحة هؤلاء الرجال الذين استفادوا من عمليات التمرد من مناصبهم، تبدو وكأنها تستحق هذا الثمن المادي والاخلاقي.

واصل كاليس تنفيذ معظم سياسات اوبريغون. وقد كافأ اصدقاءه في الحركة العمالية، وسرع عملية اعادة توزيع ملايين من الهكتارات على صغار المزارعين. وقد فرضت ادارته اول ضريبة على الدخل في المكسيك، واستطاعت القيام باعادة هيكلة اساسية لدين البلاد الخارجي. كما جرى تخفيض الدين الداخلي من حيث حجمه وتكاليف تشغيله.

لكن نظام كاليس لم ينج من الاضطرابات العسكرية الخطيرة. فما ان بدأ بتنفيذ القوانين التي تحد من امتيازات الكنيسة، حتى قامت العصابات المسيحية المسلحة التي تطلق على نفسها اسم «كريستيروزCristeros» بتنظيم نفسها وتنفيذ الاعمال الارهابية. وضمت هذه العصابات المسيحية ما يزيد على ١٢,٠٠٠ رجل مسلح في فترة عامي ١٩٢٧–١٩٢٨. وقد قام الجيش الوطني، الذي شارك هو نفسه باعمال الارهاب التي جرت، بقمع القوات المتمردة بشدة.

وقد حدثت مواجهات اكثر خطورة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٧ نتيجة النزاع بشأن من يخلف الرئيس. وفي البداية، فكر كاليس بدعم لويس مورونيس L. Morones،

حليفه الذي يرأس الكونفدرالية الاقليمية للعمال المكسيكيين، ليخلفه في الرئاسة. وكان تحالف الجنرالات الذي يعارض ان يكون الرئيس مدنيا، يتخوف بصورة خاصة من ان يعمل مورونيس على تنظيم مليشيات العمال ثانية فيهدد بذلك هيمنة الجيش على السلطة. وزاد من الفوضى والارباك ان الرئيس السابق اوبريغون اعلن انه سيطالب بالبقاء فترة اخرى في الحكم رغم ان الدستور ينص على فترة رئاسية واحدة. وقد قام كاليس دعما لاوبريغون بتعديل الدستور ليسمح باعادة انتخابه ثانية، ومدد فترة الرئاسة الى ست سنوات بدلا من اربع. كذلك كان اوبريغون يتمتع ايضا بدعم معظم الجنرالات السياسيين، وحزب الفلاحين الوطني الجديد أيضاً.

اصبح الجنرالان ارنالفو غوميز A.Gomez وفرانشيسكو سيرانو F. Serrano، وهما من مؤيدي اوبريغون سابقا، مرشحين للمعارضة ضد اوبريغون. وبحلول شهر ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٢٧، قرر هذان المرشحان اللجوء الى القوة. ومتوقعاً حدوث تمرد، قام كاليس بالقاء القبض على جميع قادة التمرد واعدمهم رميا بالرصاص، منهيا تلك المغامرة خلال شهر واحد. وظل الجيش النظامي مواليا، ولم يحتج الرئيس ابدا الى قوات الاحتياط الريفية التي كانت على اهبة الاستعداد. وقد اعيد انتخاب اوبريغون دون ان يواجه اية صعوبات، لكنه اغتيل بعد اسبوعين من انتخابه على يد شخص مهووس دينيا، مما خلق ازمة في موضوع خلافة الرئيس لم تواجهها البلاد من قبل.

اجتمع الجنرالات السياسيون، وكان العديد منهم من مؤيدي اوبريغون، في العاصمة ليستمعوا الى خطاب الرئيس كاليس امام الكونغرس، والذي كان سيلقيه بخصوص الازمة، ولكي يبرهنوا ايضا على اهتمامهم الفعلي بالمسألة. وقد حث كاليس الجنرالات على عدم التدخل وترك الكونغرس، الذي كان يهيمن عليه مؤيدو اوبريغون ايضا، ليعالج موضوع من يخلف الرئيس بالوسائل الدستورية. ثم ان كاليس عقد سلسلة من الاجتماعات السرية مع الجنرالات طلب فيها منهم ايجاد مرشح للرئاسة المؤقتة يمكن لهم وللكونغرس الاتفاق عليه قبل ان يعقد الكونغرس جلساته.

وكالعادة، اعتبر كل واحد منهم نفسه المرشح الرئاسي المناسب، مما ادى الى

استحالة اختيار مرشح من بينهم يتوحدون حوله. وبدلا من ذلك، اختاروا اميليو بورتيس غيل E.P.Gil الوزير المدني في الحكومة، الذي جرى انتخابه بالاجماع من قبل الكونغرس في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٨. وكان من الواضح ان معظم الجنرالات لم يكونوا على علم بان بورتيس غيل كان واحدا من اكثر زملاء كاليس ولاء له.

آلة كاليس الحزبية

كشفت ازمة الخلافة الرئاسية ثانية ضعف الكونغرس المكسيكي. فالعسكريون كانوا لا يزالون مؤمنين بان باستطاعتهم تولي امر اختيار الرئيس. وقد جعل هذا الوضع الرئيس كاليس، والكونغرس، وآخرين، يعتقدون ان الوقت اصبح مواتيا للقيام باصلاحات في بعض المؤسسات السياسية المكسيكية.

طوال أكثر من عقد من الزمن، كان المجلس الرئاسي هو المؤسسة التمثيلية الرئيسية للشعب. وقد اصبح الكونغرس ميدانا لصعود الاحزاب والتكتلات السياسية السريعة الزوال وانهيارها، ولكنه كان بالكاد مؤهلا لمواجهة المهمات الصعبة مثل سن القوانين والتشريعات الهامة او ادارة النزاعات الرئيسية. وبرهنت الازمة التي نشأت بسبب النزاع على خلافة الرئيس على الحاجة الماسة الى ادخال تحسينات على النظام التمثيلي. وهكذا سعى كاليس، وهو مستفيد من مؤسسة الحزب السياسي، الى العثور على الجواب في النظام الحزبي.

وقّع كاليس، وقد كان يقترب من انهاء فترة رئاسته عام ١٩٢٨، مع شخصيات سياسية بارزة اخرى على اعلان تأسيس حزب ثوري وطني «رسمي» هو (الحزب الثوري الوطني PNR). وكان كاليس يأمل بصراحة القيام بتأسيس نظام حزبي يضع من خلاله نهاية اكيدة للازمات الدورية المتكررة المتصلة بمسألة الخلافة الرئاسية، واضفاء شرعية على عملية اختيار الرئيس، ويجعل من تدخلات العسكريين في الصراع على ذلك المنصب المدني الرفيع من الامور التي عفى عليها الزمن.

تمّ تنظيم الحزب الثوري الوطني ليوفر التمثيل السياسي في كل ولاية واقليم ومقاطعة فدرالية. وقد جاء هذا البناء موازيا للمؤسسات الحزبية الموجودة في الولايات

التي كان يرأسها عادة القادة العسكريون المحليون. واختار الممثلون في الحزب الثوري الوطني لادارة الحزب الجديد لجنة وطنية «توجيهية» اختارت بدورها لجنة تنفيذية وطنية قوية تتألف من سبعة اعضاء فعالين (ليوفن ١٩٦٨، ص ١٠٢).

وخلال فترة رئاسة بورتيس غيل المؤقتة، تواصل العمل التنظيمي للحزب الثوري الوطني بسرعة كبيرة. وقد انشأت اللجنة التنفيذية الوطنية فروعا في العديد من الولايات، وصادقت على ترشيح العديد من الاشخاص لمناصب حكام الولايات وهيئاتها التشريعية، وشاركت اللجنة بصورة فعالة في حملاتهم الانتخابية- التي كانوا يخرجون منها رابحين عادة. وخلال فترة زمنية قصيرة للغاية، اصبحت مصادقة الحزب الثوري الوطني شرطا لا غنى عنه للنجاح في الحصول على المناصب العامة.

كانت المهمة الرئيسية الفورية التي وضعها الحزب الثوري الوطني نصب عينيه هي ترشيح شخص لمنصب الرئيس. وقد حضر حوالي ٩٠٠ مندوب المؤتمر الوطني الاول للحزب في آذار (مارس) عام ١٩٢٩. وكانت هناك ثلاث جماعات ذات نفوذ- العمال، والفلاحون، والمؤسسة العسكرية- تمتلك قوة متساوية نسبياً في التصويت. ولكن العسكريين فقط كانوا هم الجماعة المتماسكة بصورة كافية للهيمنة على اعمال الجلسات. وقد استطاع كاليس الحصول على تأييدهم لمن اختاره لمنصب الرئيس، وهو الجنرال باسكوال اورتيز روبيو P.O. Rubio، الذي ربح الانتخابات في نهاية الامر، وخلف الرئيس المؤقت بورتيس غيل.

ومرة أخرى، ادان احد تكتلات الجنرالات القرارات واعلنوا تمرداً عسكريا. وقد كان هذا التحرك قويا يدعمه ثلث الضباط تقريباً وثلاثون الف جندي من الجيش النظامي. وقد اعلنت الكونفدرالية الاقليمية للعمال المكسيكيين، ومنظمات عمالية اخرى، رفضها هذه المرة تقديم المزيد من الدعم للحكومة. فعين الرئيس بورتيس غيل كاليس وزيرا للحرب ليعالج هذه المشكلة. وقام كاليس بحشد المليشيات الريفية وقاد حملة ضد المتمردين، فهزم الجنرالات السياسيين، وطهر الجيش ثانية من الضباط المنشقين. وقد كانت هذه الانتفاضة المحاولة الخطيرة الاخيرة لاشعال الحرب الاهلية. وهكذا

استكملت المهمة، و«تقاعد» كاليس ليحتل منصب الرئيس الاعلى للثورة، وهو لقب استحدث خصيصا من اجله.

بانتخاب اورتيز روبيو لمنصب الرئاسة، اصبح الحزب الثوري الوطني، الذي يسيطر عليه اتباع كاليس، القوة الموجهة للحكومة. ومنذ تقاعده اصبح كاليس القوة الرئيسية في الحزب الثوري الوطني. وباختصار، لقد اتخذ كاليس لنفسه دور رئيس الحزب، ومارس هذا الدور، لا من خلال تأثيره في الحزب الثوري الوطني فقط، بل من خلال لجنة غير رسمية شكلها من خمسة قادة عسكريين يتمتعون بنفوذ كبير: «الخمسة الكبار».

وبالاضافة الى كاليس، ضمت اللجنة وزير الحرب امارو، والحاكمين العسكريين ساتورنينو سيديللو S.Cedillo ولازارو كاردناس L. Cardenas، ووزير الاشغال العامة خوان المازان J.Almazan. وفي الواقع ان الخمسة الكبار اصبحوا اقلية عسكرية داخلية تملك بين يديها الوسائل التي تمكنها من الحفاظ على النظام الداخلي. وقد هيمن الخمسة الكبار على الحكومة الوطنية خلال رئاسة بورتيس غيل (١٩٢٨-١٩٣٠)، وأورتيز روبيو O. Rubio (١٩٣٠-١٩٣٢)، وابيلاردو رودريغيز A.Rodriguez (١٩٣٢-١٩٣٤). تسلم كاليس منصب وزير الحرب ثانية خلال رئاسة اورتيز روبيو. وقد خلف كاردناس كاليس في منصب وزير الحرب خلال رئاسة رودريغيز. وعندما كانت تُكتشف خطط للقيام بانقلابات عسكرية، وقد كان هناك الكثير منها، كان «الخمسة الكبار» يسارعون الى اخمادها.

في الوقت الذي كان «الخمسة الكبار» يجدون من الصعب عليهم الاستغناء عن الجيش في حل مشكلات النظام الداخلي، فانهم كانوا يشعرون بالقلق من تنامي قوة جماهير الناخبين التي يغذيها الحزب الثوري الوطني. وعندما تسلم اورتيز روبيو منصب الرئاسة، عمل كاليس لكي يصبح الرئيس المؤقت بورتيس غيل رئيسا للحزب الثوري الوطني.وسرعان ما نشأ نزاع بين جناحي أورتيز روبيو وبوريتس غيل.وعندما بدأ بورتيس غيل، بوصفه رئيسا للحزب الثوري الوطني، يكرس المنظمة لمشاركة سعبية

أوسع في شؤون الحزب قام كاليس والخمسة الكباربعزلة بفظاظة تامة من موقعه كرئيس للحزب. وقد زكى كاليس كارديناس كخلف مقبول لرئاسة الحزب الثوري الوطني.

ومن موقعه كرئيس للحزب الثوري الوطني، ناضل كارديناس لتعزيز سيطرة اتباع كاليس على الحزب وعلى الكونغرس المكسيكي كذلك. وقد اصبحت عناصر الاتحادات المناوئة للكونفدرالية الاقليمية للعمال المكسيكيين حليفة لقيادة كاليس وتابعة لها، وعندما تمت إعادة تنظيم الحزب الثوري الوطني عام ١٩٣٢على اسس التسلسل الهرمي، حل اتباع كاليس الاتحادات الفلاحية المحلية مقلصين بذلك من تأثير الفلاحين وقوتهم. وهكذا اصبح التداخل واضحا بين من يحتلون المناصب الحكومية ومسؤولي الحزب، كما اصبح الجيش مهيمنا في الشعبة التنفيذية وكذلك في اللجنة التنفيذية للحزب الثوري الوطني.

وعندما حاول الرئيس اورتيز روبيو اتباع سياسات مستقلة، اجبره الخمسة الكبار على الاستقالة. وقد خلفه ابيلاردو رودريغيز، مما جعل آلة اتباع كاليس الحزبية تهيمن تماما على الحكومة. وفي عام ١٩٣٢، ادت الحملة الانتخابية السلمية الى اختيار الجنرال كارديناس لمنصب الرئاسة لمدة ست سنوات. وبهذه الطريقة «اصبح كاليس الزعيم الكامل الذي قال ان المكسيك ستكون قد تخلصت منه. والاختلاف الرئيسي بينه وبين اوبريغون هو انه كان يتمتع بدعم حزب سياسي موحد على درجة عالية من التنظيم، وكان هو يحكمه بيد من حديد. لقد اصبح كاليس باختصار رئيس آلة سياسية حديثة يعرف الكثير عن السياسة الامريكية»(جيمس١٩٦٣،ص ٢٤٦).

رغم ان قوة اتباع كاليس كانت تستند الى المؤسسة العسكرية، وكذلك الى الحزب الثوري الوطني، فقد واصلوا سياسة اجراء الاصلاحات العسكرية. فالموازنة العسكرية الوطنية تم تقليصها، كما ان مشاريع الاشغال العامة تم اسنادها الى الجيش. اما برامج التدريب العسكرية التي وُسّعت فكانت من ذلك النوع الذي يؤدي الى تحويل الجيش الى مهنة: تعليم القراءة والكتابة للمجندين وتدريبهم فنياً؛ تدريب الضباط الشبان في كلية الاركان العامة؛ ارسال المزيد من الضباط إلى الاكاديميات العسكرية الاجنبية؛

واتباع سياسة صارمة في موضوع الرقابة المحاسبية على تمويل الجيش.

كانت السنوات الحاسمة في مرحلة تحول المكسيك الحرج هي سنوات حكم كارديناس. وقد اصبح الآن لنظام الحزب الواحد حزب قوي شكل في الوقت نفسه المؤسسة التمثيلية الرئيسية في البلاد. وكانت مصالح العسكريين ممثلة بصورة جيدة في الحزب الثوري الوطني. وبالرغم من ذلك، فان السيطرة المدنية على الجيش اصبحت مؤكدة بصورة نهائية. ولم يعد الجيش هو الوسيلة التي تستخدمها النخب المتنازعة للوصول الى السلطة، بل اصبحت هي المؤسسة التي تحافظ على النظام الداخلي واحترام القواعد التي يجري تنافس النخب على اساسها.

اصبحت آلة كاليس واتباعه اكثر محافظة، لكن الرئيس كارديناس اصبح معنيا بصورة متزايدة بحدوث تغيير اقتصادي اكبر. ولذلك شرع في عملية توزيع ضخمة لما يقارب ٤٥ مليون هكتار من الارض على الفلاحين، وعمل على زيادة التسهيلات في الاقراض الزراعي، وكذلك فقد سمح مرة أخرى للاتحادات بالقيام بالاضرابات، وزاد من فرص التوظيف عبر مشاريع اقامة المدارس، والمستشفيات، والسكك الحديدية، والطرق العامة. ولقد خفت حدة التوتر بين الحكومة والكنيسة. وعندما رفضت شركات النفط التي يملكها الاجانب رفع اجور العمال، قام كارديناس بتأميم الصناعات النفطية. وقد قاد هذا البرنامج الليبرالي في النهاية، خصوصا الجزء الخاص منه بتسليح الفلاحين، الى حصول خلافات حادة بين كارديناس ومرشده كاليس.

بعد مرور بضعة شهور فقط على تسلمه منصب الرئاسة، بدأ كارديناس يدرس اقتراحات تقضي بتسليح الفلاحين وتعزيز العناصر الراديكالية في الحركة العمالية التي اصبحت الآن بزعامة فيسينتي لومباردو توليدانو V.L. Toledano . وقد اصاب القلق العميق عددا من الجنرالات الاقدم عهدا في الجيش والاكثر محافظة نتيجة هذه التطورات. وبعد عودته من رحلة علاجية في الخارج، دعا كاليس كارديناس علانية لانهاء اضرابات العمال والعنف الذي نشأ على خلفية المطالبة بالاصلاح الزراعي، معيدا التذكير على نحو واضح باستقالة الرئيس اورتيز روبيو عندما انقسمت قيادة الحزب الثوري الوطني

بخصوص السياسات المتبعة في وقت سابق. وفي الوقت نفسه، بدأت الاغلبية من اتباع كاليس في الكونغرس تتبنى قرارات تساند نقد كاليس لكارديناس.

وخارج قاعات الكونغرس،كانت الصيحات المطالبة بدعم كارديناس، تلك الصيحات التي تستلهم روح المبادرة التي اطلقها الرئيس السابق بورتيس غيل، تعلو بين صفوف قادة العمال والمطالبين بالاصلاح الزراعي البارزين. وقد اصدر كارديناس بيانه الذي يعبر عن نيته مواصلة سياساته الخاصة، ومطالبته باستقالة اعضاء الحكومة من اتباع كاليس .

أدت اجراءات كارديناس الصارمة الى حدوث تحول واسع واصطفاف عريض الى جانبه في الحزب الثوري الوطني وفي الكونغرس كذلك. ولذلك رتب بصورة عاجلة لانتخاب بورتيس غيل رئيسا للجنة التنفيذية الوطنية، اي اللجنة التنفيذية للحزب الثوري الوطني. واستمر كارديناس في عزل اتباع كاليس من مناصبهم في فيالق الضباط، وفي الحزب الثوري الوطني، وفي الاتحادات وجمعيات الاصلاح الزراعي، كما عمل على نقل قادة الجيش الذين عرف عنهم تعاطفهم مع اتباع كاليس. وقبل ان يمر وقت طويل، اصبح معروفا لدى الجميع ان التحدي الذي كان كاليس يمثله قد جرى التغلب عليه.

ومن خلال عمله في اللجنة التنفيذية الوطنية ، قام الرئيس كارديناس بتوجيه تنظيم الفلاحين في تحالف عصب سياسية. وقد تم انشاء ثمان من هذه العصب مع نهاية عام ١٩٣٥، وجرى تسليحها بوصفها مليشيات ريفية. وبمرور الوقت ، تم تجنيد ما يزيد على مليون ونصف المليون من الفلاحين وتوزيعهم على وحدات الاصلاح الزراعي هذه. وكان ولاء الفلاحين لكارديناس بالطبع نتيجة للبرنامج المغامر العنيف الذي اتبعه من اجل اعادة توزيع الأراضي عليهم.

وقبل ان يمر وقت طويل، تمت اقالة عدد من اعضاء الكونغرس بتهمة المشاركة في اعمال التحريض واثارة الفتنة. وفي نيسان (ابريل) من عام ١٩٣٦، القي القبض على كاليس ولويس مورونيس، زعيم الكونفدرالية الاقليمية للعمال المكسيكيين، ونصحا بمغادرة البلاد، وقد عملا بالنصيحة بالفعل. وبذلك تم القضاء على التهديد الاخير

بنشوب الحرب الاهلية في المكسيك.

في هذه الاثناء، ضغط كارديناس للقيام باصلاحات في الجيش ومن اجل تحويل الجيش الى مؤسسة وطنية. لقد اصبح الضباط موظفين بدوام كامل، كما استحدث نظام جدارة للترقيات ولأغراض اخرى. اما الجنود الذين يلتحقون بالجيش، فقد قدمت لهم برامج للتأمين على الحياة، وكذلك التعهد بتعليم اطفالهم. وهبطت موازنة الجيش الى ١٩٪ من الميزانية الوطنية العامة، وجرى استحداث نظام للتدريب العسكري الاجباري باستخدام القرعة، لكل الرجال الذين تزيد اعمارهم عن الثامنة عشرة، وذلك اضافة الى الجيش النظامي الذي اصبح عدد رجاله خمسة وخمسين الفا. كما تم تشكيل فيلق ريفي للدفاع، درب على حروب المغاوير وعلى مواجهة هذا النوع من الحروب، وقد نما حجم هذا الفيلق الزراعي، ليصل عدده الى ثمانين الف رجل من سلاح الفرسان وأربعين الفا من المشاة (ليوفن ١٩٦٨، الفصل الخامس ؛ لوزويا ١٩٧٠، ص ٧١).

دعا كارديناس، منتهزا لحظة الاندفاع السياسي المناسبة، الى عقد مؤتمر خاص لإعادة تنظيم الحزب الثوري الوطني ليصبح مؤسسة مناسبة ذات طبيعة تمثيلية شاملة وتؤدي وظائفها بصورة افضل. وقد تأسس في هذا المؤتمر حزب الثورة المكسيكية PRM . وكانت هذه فرصة مناسبة لتنفيذ مبدأ مختلف في التمثيل السياسي.

اقام حزب الثورة المكسيكية أربع شعب داخل الحزب تعكس المصالح المهنية الأساسية للمنتسبين اليه: الجيش، والعمال، والمزارعين، وجماهير العامة. ولقد كان الحزب يضم بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٣٨ مليونين ونصف المليون عضو في شعبة المزارعين ، ومليونا وربع المليون عضو في شعبة العمال، وخمسة وخمسين الفا جندي في شعبة العسكريين ، وكامل بقية المواطنين (الذين يمثلهم الموظفون المحليون وموظفو الولايات) في شعبة الجماهير العامة. كان هذا التقسيم انتصارا فعليا للتكتيكات العددية: ومن الواضح انه جرى تمثيل الجيش بعدد أكبر من حجمه الفعلي، لكنه في التوصيت سرعان ما كان الاقلية بنسبة ١:٣.

كان يتم اختيار المرشحين لمنصب الرئاسة من قبل جمعية وطنية تملك فيها كل

شعبة من الشعب الاربع عدداً متساويا من الاصوات. ولاختيار حكام الولايات واعضاء مجلس الشيوخ كانت كل شعبة من الشعب الاربع تعقد مؤتمرها الحزبي الخاص باختيار المرشحين وتدلي باصوات متساوية في مؤتمر الولاية. وكانت الاجراءات نفسها تتبع في الترشيح للهيئات التشريعية الفدرالية وتلك الخاصة بالولاية. ولقد ضمنت عملية التقسيم الى شعب ان الفلاحين والعمال لن يستثنوا ابداً من التمثيل في الحكومة، كما ضمن وجود الشعبة العسكرية ان التنافس بين القادة العسكرين سيكون عبر الاصوات لا من خلال الجيوش المتحاربة.

عارض جنرال واحد، هو ساتشارنينو سيديللو S. Cedillo ، خطة الحزب الجديدة في التقسيم الى شعب، لكن محاولته للقيام بالتمرد سحقت خلال اسابيع قليلة. وعندما جرى تنظيم مليشيا عمالية تتألف مما يزيد عن مائة الف رجل، حذر كارديناس الرجعيين في الجيش ان عليهم ان يقاتلوا هذه المليشيا اذا اصروا على محاولة قلب نظام حكمه. ومع مجيء عام ١٩٤٠، كان قد تم استيعاب الجيش ضمن السياسة الحزبية الوطنية بحيث اصبح حزب الثورة المكسيكية قادراً على الغاء الشعبة العسكرية دون الخوف من حدوث اية عواقب.

كانت انتخابات عام ١٩٤٠ الرئاسية هي الاخيرة التي يلعب فيها الجنرالات أي دور. وقد اخذ عدد كبير من الجنرالات اذنا بمغادرة وحداتهم ليتمكنوا من دعم مرشحيهم. ورغم ان ثلاثة احزاب للمعارضة كانت قد استعدت لخوض الانتخابات، فقد كان الاختيار الفعلي للمرشحين يتم ضمن حزب الثورة المكسيكية، اذ كان على ثلاث من الشعب الاربع ان تتفق على مرشح واحد. وبعد مفاوضات طويلة، تم الاتفاق على مرشح واحد هو وزير الدفاع مانويل افيلا كاماتشو M.A.Camacho ، وقد اعتبره اتباع كاليس، يتزعمهم الجنرال آمارو، شخصية غير مقبولة، وكذلك فعل العديد من الجنرالات الذين لا يدينون بالولاء لكاليس. وكان الجنرال خوان المازان هو المنافس الرئيسي لكاماتشو، وكان يتمتع بتأييد اربعة وثلاثين جنرالا وعدد كبير من الضباط من الرتب الصغيرة.

في الأول من ايار (مايو) ١٩٤٠، شارك ثلاثون الفا من مليشيا العمال في

استعراض لدعم كاماتشو. كانت مظاهر الشغب في يوم الانتخابات، شيئا مألوفا، وقد توفي سبعة وعشرين شخصا وجرح ١٥٢. وبعد ان علم بوجود مؤامرة للقيام بانقلاب بعد الانتهاء من الانتخابات، ادان كارديناس نشاطات الاحزاب المعارضة واعتبرها اعمالا تخريبية، وقام بسجن بعض القادة، واحضر ستين الفا من الفلاحين الى العاصمة ليشهدوا احتفال تنصيب الرئيس. وبعد شهر واحد من ذلك التاريخ، قام الجيش بسحق المؤامرة في أي مكان من البلاد قام فيه مؤيدو المازان باثارة الاضطراب. وحين واجه المازان وجنرالات آخرون خطر مصادرة املاكهم، استسلموا وعادوا الى الخدمة العسكرية.

كان انتخاب كاماتشو عام ١٩٤٠ بداية مرحلة جديدة من التوحيد المكثف للمؤسسات والنمو الاقتصادي. وقد هيمنت على فترة حكم كاماتشو احداث الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب الخارجية الأولى التي تشارك فيها قوة عسكرية مكسيكية. وكانت تلك المرحلة مرحلة ازدهار سيطر فيها الهدوء على جبهة الاصلاح العمالي والزراعي.

تحولت المؤسسة العسكرية المكسيكية منذ الاربعينات الى مؤسسة خاضعة بصورة شاملة للسيطرة المدنية، وقد اصبح من مهمات الجيش الداخلية منذ ذلك الوقت اخماد الاضطرابات التي تحدث في الجامعة وفي ايام الانتخابات، والسيطرة على تظاهرات العمال والمزارعين، وملاحقة الارهابيين في الريف والمدن، والمساهمة في حملات الانقاذ خلال الكوارث والنكبات، واعادة تشجير المناطق الحرجية، وتعبيد الطرق، والاسهام في مشاريع الصحة العامة. اما سلاح البحرية، فكان يساهم في تطوير الموانيء وتشجيع الاستفادة من موارد صيد الاسماك. وفي الواقع ان المؤسسة العسكرية قد ابعدت عن المشاركة في سياسات النخبة لتتحول الى قوة تحفظ الامن الداخلي للجميع.

في عام ١٩٤٦، اعيدت تسمية حزب الثورة المكسيكية ليصبح اسمه حزب المؤسسة الثورية PRI . وقد ظل حزب المؤسسة الثورية هذا هو الحزب السياسي المهيمن في البلاد لكنه واجه تحديات متنامية في الوقت نفسه. كان حزب المؤسسة

الثورية يمتلك اغلبية ساحقة من مقاعد الكونغرس. وفي نوع من الخلط غير البارع بين التمثيل الفردي للمقاطعات والتمثيل النسبي، كان مجلس النواب يضم اربعمائة مقعد يتم التنافس على ثلاثمائة منها بينما المائة الباقية لاحزاب الاقلية توزع عليها بالتناسب. وبالنسبة لانتخابات عام ١٩٨٩، فقد حصل حزب المؤسسة الثورية على حوالي ٨٥٪ من مقاعد البرلمان الثلاثمائة (في حين كان يحصل سابقاً على ١٠٠ ٪ من هذه المقاعد)، كما حصل أنصار الحزب على حوالي ٩٣٪ من مقاعد مجلس الشيوخ الاربعة والستين .

رغم وجود تهديدات متكررة بحدوث نزاعات اهلية، وحتى حدوث حرب اهلية في المكسيك بسبب البطالة ومشاكل مشابهة، ظل التنافس الرئيسي بين النخب يتم الى وقت قريب بين اجنحة حزب المؤسسة الثورية (رونفيلت ١٩٧٦، ص ٢٩٨). كان العمال، الذين يهيمن عليهم تحالف العمال المكسيكيين، أقوى الاجنحة داخل حزب المؤسسة الثورية خلال العقود الاخيرة. وقد استطاع بعض قادة العمال – خصوصا اولئك الذين يرأسون اتحاد عمال النفط – ان يبنوا آلات سياسية مخيفة وجاهزة لاستخدام القوة والفساد للمحافظة على تأثيرهم ونفوذهم.

لقد تمثل حزب المعارضة الرئيسي في حزب العمل الوطني المحافظ PAN الذي تركزت قوته الانتخابية في ولاية تشيهواهوا Chihuahua الواقعة على طوال الحدود مع تكساس. وخلال الانتخابات الاخيرة، زاد هذا الحزب من نشاطه وفعاليته في الحملات الانتخابية، واصبح اقل ميلا للتغاضي عن الممارسات الانتخابية غير القانونية لحزب المؤسسة الثورية، كما اصبح اكثر شعبية بين جماهير الناخبين. وفي عام ١٩٨٣، استطاع مرشحو حزب العمل الوطني المحافظ الفوز بالمقاعد النيابية المخصصة لعدد من المدن الرئيسية. ولو ان هذا الحزب استطاع ان يتجاوز قاعدته الانتخابية المحلية، ويكوّن له قاعدة انتخابية وطنية، فلربما كان بذلك سيوفر نظاما حزبيا مكسيكيا ذا بنية تنافسية أوسع واكثر قدرة على التكيف بين النخب. لقد قاوم قادة حزب المؤسسة الثورية بعناد هذا الاحتمال، وشجب تسعة من حكام الولايات المنتمين الى الحزب، في مؤتمر عقد مؤخرا، مبدأ الامة التي يتنافس على حكمها حزبان.

مع ازدياد البطالة التي وصلت الى نسبة ٥٠٪، والأزمة الاقتصادية في المكسيك طيلة سني الثمانينات، وتنامي السخط الشعبي على حزب المؤسسة الثورية، والضغوطات من اجل اجراء تغيير سياسي واقتصادي، اصبح هناك امل بوصول نظام الحزب الواحد الى حالة من الفوضى والاضطراب الكاملين. وقد اجمل احد المراقبين الوضع كما يلي : «ان حكم حزب المؤسسة الثورية قد يتدهور هكذا ببساطة الى أن يتحلل القانون والنظام في النهاية» (ساندرز ١٩٨٦). وفي انتخابات عام ١٩٨٨، حدث على كل حال تطور نموذجي في الحزب : اذ انشق عن حزب المؤسسة الثورية احد قادة الحزب الكبار وجناح كبير فيه.

كان القائد الذي انشق عن الحزب هو كواهتيموك كاردیناس، إبن الرئيس المكسيكي المتوفي. وكان الجناح المنشق اقلية يسارية في حزب المؤسسة الثورية، وبانضمام الاشتراكيين وعدد آخر من الاحزاب اليسارية الصغيرة اليه، اثبت هذا التجمع انه تحالف هائل اطلق على نفسه اسم الجبهة الديمقراطية الوطنية. وقد فاز مرشح حزب المؤسسة الثورية للرئاسة كارلوس ساليناس دى غورتاري C.S. de Gortari ، وهو نفسه زعيم جناح اصلاحي في الحزب، بنسبة منخفضة لا سابق لها بلغت ٥٠٪ من اصوات الناخبين. وحسب التقديرات الرسمية فقد حصل كاردیناس على ٣١٪ من الاصوات، كما حصل مرشح حزب العمل الوطني المحافظ على ١٧٪ من الاصوات.

قد يقود حدوث الانشقاقات عن حزب المؤسسة الثورية، والاعجاب المتنامي بحزب العمل الوطني المحافظ، في النهاية الى ايجاد نظام الحزبين الذي يمقته بشدة حكام الولايات التسعة المنتمون الى حزب المؤسسة الثورية. واذا قيض لذلك ان يحدث، فان الكونغرس المكسيكي سيصبح بلا اي شك ممثلا بصورة اكثر دقة لمراكز القوة الموزعة ضمن الجسم الشعبي ، ويحوز من ثم دورا مؤسسيا اكثر تأثيرا وقوة.

وهكذا، فقد استطاعت مؤسسات المكسيك العسكرية والتمثيلية والحزبية بعد قرون عديدة من الركود، وبعد قرن من الحرب الاهلية، ان تشق طريقها عبر عملية التحول الحرج للبلاد من الحرب الأهلية الى سياسة الاحزاب. وقد تحققت عملية مركزة

المؤسسة العسكرية الوطنية، واخضاع هذه المؤسسة لسيطرة المؤسسات المدنية بصورة نهائية. اما المؤسستان التمثيلية والحزبية فقد اصبحتا راسختين رغم اختلاف التجربة الى حد ما عن التجربتين الانجليزية والامريكية. والشيء الذي لا يزال في مرحلة تحول خلال تأليف هذا الكتاب، هو نظام الحزب الواحد في المكسيك. ومن المتوقع ان يستمر تنافس النخب الرئيسية ضمن اجنحة حزب المؤسسة الثورية لبعض الوقت في المستقبل، رغم ان ظهور احزاب سياسية قوية اخرى يحمل علامات جوهرية ثابتة تبشر المكسيك في النهاية بالاستقرار، وبالميزات الأخرى التي يوفرها نظام التنافس الحزبي.

الفصل السادس

مقارنات في الاطار الوطني والمعاني الضمنية للسياسات المتبعة

ركز هذا الكتاب حتى هذه اللحظة على العلاقة التطورية النامية بين مؤسسات سياسية ثلاث محددة – وهي المؤسسة العسكرية، والجمعيات التمثيلية، والانظمة الحزبية– من خلال تجربة كل من انجلترا والولايات المتحدة والمكسيك. وكشفت دراسة الحالة في كل بلد من البلدان المذكورة عن فترة حصل فيها نوع من التقارب بين هذه المؤسسات، او حدث فيها تحول حرج. وادت هذه التحولات الى حدوث تغييرات في مراتبية التأثير بين هذه المؤسسات، وتجلى ذلك في العادة من خلال المكانة السياسية التي كان يحتلها زعماء هذه المؤسسات. ولقد ارتقت الاحزاب السياسية إلى المرتبة الاولى من حيث التأثير بعد ان كانت تحتل المرتبة الثالثة، اما الجيش فحل في المرتبة الثالثة بعد ان كان يحتل المرتبة الاولى، في الوقت الذي ظلت الهيئات التمثيلية في المرتبة الثانية بين هذه المؤسسات. ان تعزيز وضع احدى المؤسسات وحلول مؤسسة اخرى في مرتبة ادنى يعود الى حد بعيد الى الصفقات التي تتبادل فيها العملات السياسية بين النخب السياسية المتخاصمة.

تمثلت الأنماط المحددة لتطور هذه المؤسسات، الذي قاد بدوره الى تلك التغييرات، في : تحويل الجيش الى مؤسسة وطنية، وبناء نظام تمثيل شامل، وظهور نظام حزبي مستقر. ونتج عن هذه التطورات الطويلة المدى، التي تمت خلال عمليات التحول الحرج، بنيات مؤسسية حقق فيها المسؤولون المدنيون من رجال السياسة السيطرة على الجيش.

كان التقدم في تعزيز قوة مؤسسية بعينها او اضعاف الاخرى يتحقق عبر ابرام صفقات جرى فيها تبادل العملات السياسية. والانماط الثلاثة من العملات السياسية التي يمكن تعيينها هنا هي تولي المسؤوليات (في الوظائف)، والحصول على نصيب في اسهم السلطة (الامتيازات الجماعية، او السلطة والسيادة)، والسلع (المال، والممتلكات المادية،

والخدمات). ان الصفقات السياسية التي يتم فيها تبادل المسؤوليات والوظائف والسلع مألوفة نسبيا اكثر من تلك التي يتم فيها تبادل اسهم السلطة. ويبدو ان تبادل اسهم السلطة وامتيازاتها هو الذي يسهم اكثر في الوصول الى السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية المركزية.

التحولات الحرجة في عملية بناء الامم

هل يوجد لدى شعوب اخرى انظمة حزبية اصبحت بديلا مؤسسيا للحرب الاهلية؟ ان دراسات الحالة الثلاث التي قدمنا لها وصفا في هذا الكتاب هي مجرد بدايات استكشافية لمثل هذا البحث. وقد يساعدنا تطور المؤسسات لدى شعوب اخرى، وهو ما سنعمل على تقديم امثلة قليلة عليه في الصفحات التالية، على فحص صلاحية البحث في نموذج التحول الحرج رغم عثورنا على بعض الاختلافات. وعلينا ان نلاحظ وجود بعض المعاني الضمنية العملية التي ينطوي عليها هذا النموذج.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تضاعف عدد أمم العالم ثلاث مرات. وقد بدأ العديد من هذه الأمم في مرحلة تطور تسبق عملية التحول الحرج، كما بدا بعضها الآخر يتقهقر على الدوام باتجاه الحرب الاهلية. ويمكن لبعض الدروس التي تعلمناها من التجارب الانجليزية والامريكية والمكسيكية ان توفر لحظات تبصر لقادة هذه الدول عند اتخاذهم قراراتهم السياسية، خصوصا فيما يتعلق بتحويل مؤسساتهم العسكرية الى مؤسسات وطنية لها طابعها المهني المتخصص، وفيما يتعلق ايضا ببناء مؤسساتهم التمثيلية، وفي تصميم انظمتهم الحزبية وتعزيز هذه الانظمة وتطويرها.

ومن الضروري بالنسبة لطلبة مادة التاريخ، وكذلك بالنسبة لقادة الشعوب الجديدة، ان يدركوا ان الدولة – الوطنية هي نظام سياسي وسيط تطور عبر قرون من تطور المؤسسات الانسانية. وقد كانت المجتمعات السياسية في المراحل المبكرة عبارة عن عشائر وقبائل ومدن، اما الدولة – الوطنية فهي النمط السائد في هذه الايام. لكن المجتمعات السياسية في المستقبل، والتي اصبحنا قادرين على التنبؤ بشكلها، قد تكون على الاغلب ذات طابع اقليمي، وقاري، وكوني.

ثلاث دول كبرى

من بين الدول – الوطنية الـ ١٦٠ في العالم المعاصر، تقدم الدول الثلاث الكبرى منها – الاتحاد السوفياتي، والصين، والولايات المتحدة – امثلة مختلفة على العمليات التي يمكن بموجبها للكينونات السياسية الاصغر (الجمهوريات، او المقاطعات، او الدول) ان تندمج وتشكل كينونات سياسية اكبر. ويبدو ان التحولات الحرجة هي مظهر مهم من مظاهر عمليات الدمج هذه. فقد كان لدى كل دولة من هذه الدول مؤسسة عسكرية مركزية اذعنت، رغم النفوذ والتأثير اللذين كانت تتمتع بهما تلك المؤسسات العسكرية، للسلطة المدنية. وكان لدى كل من هذه الدول هيئة تمثيلية، وطنية، وشاملة، تتمتع بدرجات مختلفة من التأثير ضمن النظام الحكومي الذي كانت تابعة له. وبالرغم من التغييرات الاخيرة التي حصلت في الاتحاد السوفياتي، فقد كان لدى كل من هذه الدول نظام حزبي مستقر، مع ان اثنين من هذين النظامين الحزبيين استبداديان وواحد منهما فقط ديمقراطي. ويتم الصراع بين النخب كما تجري الصفقات السياسية بصورة فاعلة في اطار المؤسسات التي توفرها احزابها السياسية. وتستحق النقطة الاخيرة بعض التوسع خصوصا واننا سنجري بعض المقارنات بين الحالات التي درسناها والتطورات الحاصلة في المنطقة الاوروبية وحول العالم.

لقد بدأت الولايات المتحدة، كما رأينا في فصل سابق، كتحالف كونفدرالي بين ثلاث عشرة مستعمرة، ثم تحولت الى جمهورية فدرالية، وتحملت حربا اهلية كلفتها الكثير، واستكملت عملية تحولها الحرج في مطلع القرن العشرين. والولايات المتحدة في تسعينات القرن العشرين هي دولة تضم خمسين ولاية، ومساحات شاسعة من الارض، وعددا من السكان يزيد على ٢٤٠ مليونا، وهي تتمتع بوجود حزبين رئيسيين متنافسين اضافة الى تنافس نشط ومثير بين الاجنحة في اطار كل حزب من الحزبين. وتخضع المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة للتوجيهات المدنية للكونغرس الذي يسيطر عليه إلى حد كبير قادة الحزبين الرئيسيين في البلاد. فخلال قرنين من الزمان توحدت المجتمعات السياسية الاصغر (المستعمرات) بصورة رسمية، او على الاقل من ناحية اسمية، وشكلت مجتمعا سياسيا واحدا اكبر. ولقد ادت الحرب الاهلية والتحول الحرج ضمن مؤسسات هذا المجتمع

العسكرية، والتمثيلية، والحزبية الى وضع حد للحرب الداخلية والى نشوء «امة غير قابلة للانقسام».

بعد مرور ما يزيد عن ثلاثة آلاف عام من حروب السلالات بين الممالك التي لا تحصى، اصبحت شعوب جمهورية الصين الشعبية شعبا واحدا يزيد عدده عن مليار شخص يعيشون في احدى وعشرين مقاطعة ووحدات ادارية اصغر. وفي هذا القرن، حلت قوة الدفاع الوطنية الواحدة، التي يفترض انها تحت السيطرة المدنية لمجلس الشعب الوطني الذي يسيطر عليه بدوره الحزب الشيوعي الصيني، ظاهريا، محل امراء الحرب بجيوشهم المستقلة. ولوجود ادلة على ان بعض جيوش المقاطعات قد لا تكون اندمجت في المؤسسة العسكرية الوطنية ولم تخضع بالكامل لسيطرة مجلس الشعب، فان هناك تشككا بان الصين قد اجتازت مرحلة تحولها الحرج؛ لكن ليس هناك شك في ان جميع ممالك الازمنة السابقة اصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية.

لقد تأسست الدولة الروسية الاولى على ايدي عدد من زعماء القبائل الاسكندينافية في القرن التاسع. وبحلول عام ١٧٢١، وبعد قرون من الحروب الداخلية والهجمات التي كانت تشنها القبائل المغولية وقبائل اخرى معادية، اسس بطرس الاكبر إمبراطورية روسية تمتد الآن لتشمل مساحات شاسعة من اراضي آسيا واوربا. ان اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية يتألف من امة واحدة تضم خمس عشرة جمهورية ووحدات سياسية اخرى، ويبلغ عدد السكان في الاتحاد السوفياتي ٢٧٥ مليون نسمة. وتخضع قوة الدفاع الوطنية في الاتحاد السوفياتي لسيطرة مجلس السوفيات الاعلى الذي يخضع بدوره لسيطرة الحزب الشيوعي السوفياتي . لكن البيريسترويكا قد تعكس حالة شعب يمر في مرحلة تحول حرج بوجود قوة عسكرية تحولت بصورة تامة الى مؤسسة وطنية، لكن المؤسستين التمثيلية والحزبية لم تصلا بعد الى وضع الاستقرار. ورغم الاضطرابات العرقية التي حدثت في بداية عام ١٩٩٠، فانه من غير المحتمل على كل حال ان ينتهي الاتحاد السوفياتي الى الحرب الاهلية، او الى التفكك كمجتمع سياسي.

بتقدم اوروبا الغربية باتجاه المزيد من التوحيد خلال العقود القادمة، فسوف يصبح لديها ايضا– وقد اصبح لديها بالفعل كما سنبين في الفصل القادم – مؤسسات بلد واحد. ولسوف تصبح اوروبا الموحدة بالتالي كينونة سياسية نسيج وحدها بالمقارنة مع المجتمعات الثلاث التي اشرنا اليها سابقا. لكن اوروبا بالطبع لم تصبح بعد بلدا واحدا. ان عدد سكانها هو ٥٠٠ مليون نسمة يسكنون في ثمانية وعشرين قطراً (اذ عددنا المانيا قطراً واحدا) قسمت الى معسكرين سياسيين: اوروبا الشرقية التي كانت تتألف سابقا من ثماني دول (من ضمنها يوغسلافيا)؛ واوروبا الغربية التي تتألف من احدى وعشرين دولة. وكلا المجموعيتن تمران حاليا بعملية تحول حرج اقليمية الطابع.

الاختلافات في التحولات الوطنية

يبدو ان تواريخ تطور مشابهة قد حدثت، او انها تحدث الآن، في العديد من الدول التي تأسست منذ زمن طويل. ولقد ذكرنا من قبل الصين والاتحاد السوفياتي، ويمكن ان نذكر ايضا اليابان، وتركيا، وايطاليا، والمانيا. كما اننا نستطيع ان نذكر الارجنتين كحالة مثيرة للاهتمام بصورة خاصة، وذلك بسبب الجهود التي تبذلها تلك الدولة للتوصل الى السيطرة المدنية على الجيش. لكن الوقائع المميزة الخاصة بكل قطر تشير الى ضرورة استخدام نموذج التحول الحرج استخداما مرنا.

وينبغي ان تتضمن قائمة الأمم التي اختيرت للدراسة تلك الأمم التي اجتازت مرحلة التحول الحرج، وبعض الأمم التي لم تفعل ذلك بعد. فحيث تبقى أمة من الأمم معرضة لخطر العودة الى الحرب الاهلية فاننا سنعثر في الاغلب على بعض الظروف التي تسبق مرحلة التحول التي وصفناها في هذه الدراسة من قبل ، او على بعض هذه الظروف؛ وبالتحديد غياب المؤسسة العسكرية المركزية، او عدم كفاءة المؤسسة التمثيلية، او افتقاد النظام الحزبي المستقر. وينبغي ان نصف الصفقات التي تجري بين النخب باستخدام لغة العملات السياسية. وعلينا من ثم ان نقوم بجمع الادلة التي تشير الى وجود عامل الثقة والكفاءة التي تتمتع بها المؤسسة. وباختصار، فان برنامج بحث متواضع يمكنه ان يؤدي بصورة اساسية للتوصل الى فحص اخر لنموذج التحول الحرج لتطور سياسات تصعيد الحرب.

اليابان. لا يمكن مقارنة التجربة اليابانية باي شكل من الاشكال بالتجربة الانجليزية، وهي تجربة شعب يعيش مثله مثل اليابانيين في جزيرة. لقد وفرت اليابان في العصر الوسيط مشهدا متواصلا من حروب الاقطاع الداخلية، وكانت القيادة السياسية تتشمل في الحكام العسكريين او الحكام الاقطاعيين. وقد انهار نظام حكم الاقطاع في القرن التاسع عشر، ودخل الشعب الياباني العصر الحديث خلال فترة حكم الامبراطور ميجي.

قادت هزيمة اليابان خلال الحرب العالمية الثانية واحتلال الولايات المتحدة ارض اليابان الى اصدار دستور عام ١٩٤٦ الذي اسس للحكم الامبراطوري الدستوري. وقد اعلن الدستور ايضا التخلي عن الحرب والتخلي كذلك عن وجود جيش وطني مسلح. وتمثلت القوة العسكرية المسلحة الوحيدة التي سمح بها بقوات الشرطة الكافية للقيام بمهام الحفاظ على الامن الداخلي. اما الامن الوطني فقد اعتمد الحفاظ عليه وبصورة تامة على وجود معاهدة امن مشتركة مع الولايات المتحدة.

بموجب الدستور الجديد، تبنت اليابان نظاما تمثيليا برلمانيا يتألف من مجلسين تشريعيين. ولقد حُكم الشعب الياباني خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب كلها من قبل الحزب الديمقراطي الحر، وهذا يعني في الواقع وجود نظام الحزب الواحد. ومن عدة نواح، يعّد تطبيق نموذج التحول الحرج على الحالة اليابانية ذا اهمية عامة، خصوصا وان التحول قد فرض والى حد بعيد من قبل قوة اجنبية. ان مقارنة النموذج الياباني بالهند، وهو شعب آخر وحدته القوة الاجنبية، سيكون مناسبا بصورة خاصة.

تركيا. بعد قرون من القتال، استقر الوضع على التخوم ما بين آسيا واوروبا على طول الحدود الشرقية لتركيا الحديثة. وقد ظلت هذه التخوم مصانة نسبيا بعد ظهور الاسلام في القرن السابع. وعندما انشأ الاتراك دولتهم في آسيا الصغرى، اصبحوا حراس التخوم الاسلامية. وطوال حوالي ثمانية قرون، سعى الاتراك الى اجتياز تلك التخوم والتمدد باتجاه الشرق مغضبين بذلك صليبيي الشرق المسيحي . لقد كان التاريخ الداخلي للامبراطورية العثمانية في غضون ذلك تاريخا من الحروب بين السلاطين، والتحالفات المتبدلة، والحكم

الفردي المستبد بجميع اشكاله، والاندماج السياسي الذي تم بصورة متدرجة.

ادت هزيمة الامبراطورية في حروب عديدة على ايدي عدد من القوى الغربية الى ان يبدأ السلاطين في القرن الثامن عشر اصلاحات في تدريب الجيش العثماني واعادة تنظيمه. وقد حصلت المحاولة الاولى لمركزة القوات المسلحة وتحديثها في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧)، ولكنها انتهت باغتياله. وعلى اي حال، فقد انشأ خلفه السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) جيشا جديدا على غرار الجيوش الغربية. واستمرت عملية مركزة الجيش وتحديثه دون توقف نسبيا بعد ذلك.

بدأت حركة العثمانية الفتاة نشاطها في ستينات القرن التاسع عشر على ايدي مجموعة من الضباط الشباب. وكان هدف هذه الحركة الاساسي انشاء حكومة دستورية كانوا يرون فيها دواء سيمنع حصول المزيد من تدهور الامبراطورية العثمانية. وقد اصدرت الحركة الدستور العثماني الاول عام ١٨٧٦، واقامت البرلمان الاول عام ١٨٧٧. لكن هذا التقدم اوقف خلال فترة الحكم الاستبدادي لعبد الحميد الثاني، ثم انه تواصل مرة اخرى بعد حصول انتفاضة عام ١٩٠٨. لكن المحاولة الثانية لانشاء حكم دستوري فشلت مرة اخرى، وانتهت بهزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى وقيام ثورة عام ١٩٢٠.

لقد قادت الثورة الى اقامة الجمهورية عام ١٩٢٣ بزعامة كمال اتاتورك. وعمل اتاتورك، وهو قائد عسكري، على اخضاع الجيش للسيطرة المدنية، وكان هذا الامر من بين الاصلاحات الرئيسية التي دافع عنها اتباع حركة العثمانية الفتاة وخلفاؤهم من اتباع حزب تركيا الفتاة. وقد اطلق اتاتورك، كزعيم لحزب الشعب الجمهوري، النظام الحزبي الحديث للشعب التركي. وكان واضحا ان تحول تركيا الحرج امتد من عام ١٩٠٨ وصولا الى سنوات الخمسينات.

ايطاليا. بعد سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس، كانت الاراضي التي تشكل ما صار يدعى فيما بعد ايطاليا الحديثة عبارة عن مجموعة مفككة من الامارات والدوقيات والجمهوريات – المدن والممالك والحكومات الدينية (اي الفاتيكان والحكومات

الواقعة تحت تأثيره). وكانت الحروب بين هذه الكينونات السياسية شيئا مألوفا ومتكرر الحدوث، وقد تجلت الحروب «الداخلية»، اذ ان الجميع يعودون بجذور ميراثهم الى الرومان، في حركة توحيد ايطاليا في القرن التاسع عشر.

وقد تحققت عملية التوحيد الوطني عام ١٨٧٠. وكان النظام الذي تبنته [ايطاليا الموحدة] هو الملكية البرلمانية في ظل حكم آل سافوي House of Savoy. وكما حصل في التجربتين الانجليزية والمكسيكية، وفي تجارب اخرى كذلك، فان توحيد الارض والاعلان عن الهوية الوطنية لم يعن بالضرورة ان امة موحدة قد ولدت. لقد ظل نظام التمثيل البرلماني في ايطاليا في حالة تشكل وتحول، واتبع النموذج النقابي syndicalist الذي ساد خلال حكم موسوليني الاستبدادي الفاشي. وتأسس شكل جمهوري جديد بموجب دستور عام ١٩٤٨ الذي تم وفقا له انشاء هيئتين تشريعيتين بحجم اكبر من المعتاد.

تم تحويل القوات المسلحة الايطالية الى مؤسسة وطنية بصورة نهائية تحت ضغط القيود التي املتها المعاهدة التي ابرمت بعد الحرب العالمية الثانية، وبانضمام ايطاليا الى عضوية حلف الناتو . وفي الوقت الذي تتعرض فيه البلاد لضغط الاضرابات التي يقودها الشيوعيون، والعمليات التي تقوم بها العديد من المجموعات الارهابية، فان احتمالات حدوث حروب داخلية امر غير متوقع بوجود مؤسسة عسكرية مركزية وطنية.

ان نظام التعددية الحزبية مستقر بشكل غير عادي، مما يدل على ان التحول الحرج لم يكتمل بعد في ايطاليا. والاحزاب الرئيسية الثلاث هي الحزب الديمقراطي المسيحي (وهو الحزب الرئيسي تقريبا في الحكومات التي تشكلت فيما بعد الحرب العالمية الثانية)، والحزب الشيوعي (وهو اكبر حزب شيوعي في اوروبا الغربية)، والتحالفات التي تشكلها في العادة العديد من الاحزاب الاشتراكية. ويقوم الشيوعيون، رغم تمتعهم بتأييد شعبي ملحوظ لا زال يترقب لحظة تمثيله في المؤسسة التنفيذية للدولة، باجراء تعديلات على منظمتهم بدءا من الجذور، ويعيدون النظر ايضا في توجهات حزبهم الايديولوجية. وتثير هذه الخاصية الشاذة اسئلة تتعلق بشمولية نظام التمثيل واستقرار النظام الحزبي. ان الحالة

الايطالية تحيد الى حد ما عن نمط التحول الحرج الذي قدمنا وصفا له في الحالات الانجليزية، والامريكية، والمكسيكية.

المانيا. تغطي قصة توحيد المانيا عددا من القرون. فقد كانت الاراضي التي تشكل الآن المانيتين — الجمهورية الاتحادية الالمانية (المانيا الغربية) وجمهورية المانيا الديمقراطية (المانيا الشرقية) — اراضي تابعة لقبائل ودويلات مستقلة متفرقة خلال بدايات ونهايات العصور الوسطى وعصر النهضة. وكانت الحروب تنشب على الدوام بين هذه القبائل والدويلات، كما كانت الحروب الداخلية تنشب في هذه القبائل والدويلات ايضا. وكانت الحرب الاهلية متفشية على الخصوص خلال النزاعات الدينية التي انتشرت في فترة الاصلاح الديني. وفي القرن الثامن عشر، برزت كل من بروسيا والنمسا كمتنافسين رئيسيين على قيادة التحالف الالماني والسيطرة عليه. ولقد توحدت المانيا اخيرا على يدي بسمارك في القرن التاسع عشر.

اصبحت القوات العسكرية الالمانية، التي قام القيصر بتحويلها الى مؤسسة مركزية، تشكل تهديدا عالميا قبل نشوب الحرب العالمية الاولى، واصبحت فيما بعد عماد الدكتاتورية النازية بقيادة هتلر. ولقد جرى تجريد المانيا من السلاح وتم تقسيمها كنتيجة للحرب العالمية الثانية. وسُمح لالمانيا الغربية منذ ذلك الوقت باعادة بناء مؤسستها العسكرية في اطار حلف الناتو. اما المانيا الشرقية، فقد اخذت مكانها في عضوية منظمة حلف وارسو. ومن بين المسائل التي يتكرر الحديث عنها في الشؤون السياسية الالمانية والاوروبية هو فيما اذا كانت الالمانيتان ستتوحدان يوما ما وتصبحان دولة وطنية واحدة لها جيش وطني موحد، وهي امكانية — اخذت تتحول إلى واقع بسرعة ملحوظة في الوقت الذي اقوم فيه بتأليف هذا الكتاب— ينظر اليه كل من الاتحاد السوفياتي وفرنسا وبولندة بقلق.

لقد انتهت تجربة المانيا مع النظام الحزبي السياسي الحديث تحت حكم جمهورية فايمار Weimar بظهور النازية. ويوجد الآن في المانيا الغربية نظام تعددية حزبية نشط للغاية، في الوقت الذي ظلت المانية الشرقية حتى بداية التسعينات يحكمها حزب شيوعي متحجر.

وتثير الظروف المحيطة باوضاع كل من الجيش والنظام الحزبي في كل من الالمانيتين العديد من الاسئلة بخصوص التحول الحرج والتحركات الراهنة الرامية الى توحيد الشعب الالماني.

هذه اذن بضعة شعوب يمكن لنموذج التحول الحرج ان يساعدنا في تفسير تطورات بعض مؤسساتها المحلية، مع ملاحظة وجود بعض الاختلافات. وكل حالة من هذه الحالات توضح لنا انها تقود الى وضع نهاية للحروب الاهلية، والى هيمنة المؤسسات المدنية على الجيش. ويمكن لنا ان نعثر في اجندة التاريخ الراهن على امثلة اخرى لوجود تحولات جارية: اسبانيا بعد عهد فرانكو؛ البرتغال تحت حكم سواريز؛ والفلبين تحت حكم اكينو؛ والتشيلي بعد بينوشيه؛ وجنوب افريقيا بعد بوتا، وامثلة اخرى كثيرة. اما حالة الارجنتين فلها اهمية خاصة في التاريخ المعاصر.

الارجنتين . من بين المظاهر الرئيسية في تطور المؤسسات [السياسية] الارجنتينية المعاصر اصرار الرئيس السابق راؤول الفونسين Raul Alfonsin على سيطرة المؤسسات المدنية على الجيش. وتمثل حالة الارجنتين تطبيق مبدأ دستوري قائم في ثقافة سادت فيها الابوية العسكرية التقليدية.

سعت ادارة الفونسين المنتخبة شعبيا الى مقاضاة القادة العسكريين الكبار الذين كانوا مسؤولين عن فترة «الحرب القذرة» التي تفشت فيها حالات تعذيب الناس، وانتهاك حقوق الانسان، وقتل الاشخاص «الذين اختفوا»، وانتهاكات اخرى لنصوص الدستور. ولقد اكدت محاكمة الرؤساء السابقين، واعضاء المجالس العسكرية (الذين قادوا الانقلابات)، وضباط الشرطة، كما حصل في محاكمات نورمبيرغ بعد الحرب العالمية الثانية، ان بعضا من المسؤولية الاخلاقية والقانونية تقع على عاتق كل فرد سواء كان هذا الفرد مدنيا او مارس الخدمة العسكرية. وشكلت ادانة المتهمين الأرجنتينيين من رجال الشرطة سابقة، لا بالنسبة للشعوب التي تمر بحالة تحول، بل في حوليات القانون بعامة.

دل تنبه نظام الفونسين للسلطات والعمليات التي يمكن للبرلمان الارجنتيني ان

يتحملها على وعي أيضاً بان وجود هيئات تمثيلية ضعيفة يعني سيطرة مدنية ضعيفة على الجيش. ولهذا فقد قاد الرئيس جهوداً كبيرة في سبيل احداث اصلاحات في النظام البرلماني. واثار ذلك بالضرورة اسئلة اساسية فيما يتعلق بنظام التعيينات والتوظيف، ونظام التمثيل، وادارة الاحزاب لبرامج سن القوانين والتشريعات وادارة الموارد، والعلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية، ودور المعارضة الموالية في العملية التشريعية، وعدد آخر من المسائل المتعلقة بتطور المؤسسات.

وتكشف لنا مراجعة تاريخ الارجنتين الحديث ان الحرب الاهلية وتعاقب الحكومات المدنية والعسكرية كانت اجزاء ثابتة ومتواصلة من عملية تطور الشعب الارجنتيني. وقد بدأت احدث الدورات المعاصرة من هذا التطور مع انتخاب خوان بيرون Juan Peron للرئاسة عام ١٩٤٦ خلفا للنظام العسكري الانتقالي الذي تسلم السلطة عام ١٩٤٣. اصبح بيرون بتشكيله تحالفا بين الجيش– الذي كان قد اصبح في ذلك الوقت مؤسسة مركزية– وحزبه، حزب العدالة الوطنية، قادرا على المحافظة على حكم دكتاتوري قاس الى عام ١٩٥٥. وقد اجبرت انتفاضة شعبية بيرون على اختيار المنفى، رغم ان العديد من اتباعه ومؤيديه ظلوا يعيشون في الارجنتين منظمين وفاعلين في العمل الحزبي.

ولمدة ثماني عشرة سنة تلت، كانت الحكومات المدنية والعسكرية تتشكل ثم تسقط متبعة بذلك ديناميات يبدو انها مرتبطة بعمليات التحول الحرج. كانت الاحزاب السياسية تُحظر احيانا، وتقدم للمحاكمة احيانا اخرى. وقد ادى السماح بانشاء الاحزاب عام ١٩٧١ الى اعادة تنشيط حركة العدالة الوطنية البيرونية والى انشاء الاتحاد المدني الراديكالي، وهو من احزاب يسار الوسط. وفي آذار (مارس) عام ١٩٧٣، هزم المرشح البيروني مرشح الاتحاد المدني الراديكالي للرئاسة. وبعد اربعة شهور قضاها في مكتب الرئاسة استقال الرئيس البيروني ليتيح المجال لاجراء انتخابات اخرى يستطيع فيها الرئيس المنفي خوان بيرون ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة. ولقد تم انتخاب بيرون لمنصب الرئيس، كما تم انتخاب زوجته «ايزابيليتا Isabelita» لمنصب نائب الرئيس.

وجد بيرون [بعد انتخابه] انقسامات كبيرة ضمن صفوف حزبه، كما واجه تهديدات عسكرية خطيرة من قبل العديد من حركات العصابات (الفدائية) اليسارية. وعندما توفي خوان بيرون بصورة غير متوقعة في الاول من تموز (يوليو) عام ١٩٧٤، خلفته زوجته في منصب الرئاسة. ونتيجة للاضطرابات السياسية التي نشبت، قام اعضاء المجلس العسكري، الذي يتألف من قادة الجيش والاسطول والقوات الجوية، بخلع ايزابيل بيرون في آذار (مارس) ١٩٧٦، وابقوها في الاقامة الجبرية مدة خمس سنوات قبل ان يسمحوا لها بالمغادرة الى المنفى.

قام المجلس العسكري المؤلف من ثلاثة اشخاص، برئاسة الجنرال جورج رافاييل فيديلا Videla، بحل الكونغرس عام ١٩٧٦، ومنع الانشطة السياسية، واعلن حملة عسكرية على العديد من المجموعات الارهابية. وقد كرس مجلس فيديلا العسكري نفسه لتحقيق «انتصار نهائي» على الارهابيين، مستهلا بذلك فترة ما اصبح يعرف فيما بعد بـ «الحرب القذرة» . كانت فترة الحرب القذرة مرحلة ساد فيها قمع شديد ومتطرف، ومنعت فيها جميع الانشطة السياسية، وانتهكت فيها حقوق الانسان بصورة عنيفة. وتضمن ذلك تعذيب الناس، وارتكاب الجرائم بحق الأشخاص «الذين اختفوا»، أي أختطاف حوالي تسعة آلاف شخص من المشتبه بأنهم من المعارضة وقتلهم، إضافة الى إرتكاب الكثير من عمليات انتهاك القانون المشابهة.

قاوم الجيل الشاب من قادة الاتحاد المهني، والشخصيات المدنية البارزة في العديد من الاحزاب السياسية، ومجموعات المصالح والنفوذ في الارجنتين، تجاوزات المجلس العسكري. وفي نهاية عام ١٩٧٩، استجاب المجلس العسكري لضغط هذه الجماعات والاشخاص ورفع الكثير من القيود والمضايقات التي كان قد فرضها على النشاط السياسي، وقام بفرض الحظر فقط على نشاط الاحزاب «التي تعتنق ايديولجيات توتاليتارية (استبدادية كليانية)».

بقي المجلس العسكري الذي يرأسه فيديلا في الحكم من عام ١٩٧٦ الى عام

١٩٨١. ومع بدايات عام ١٩٨١ واجه النظام تضخما اقتصاديا بلغ معدله ١٠٠٪، كما واجه فترة ركود اقتصادي، وطبقة وسطى ورجال اعمال غير سعيدين بما يحصل، وساءت سمعته في العالم بسبب الارهاب الرسمي المنظم الذي نتج عن الحرب القذرة التي شنها في البلاد. وفي شهر آذار (مارس) من عام ١٩٨١، عين المجلس العسكري الجنرال روبرتو فيولا R. Viola رئيسا. وفي بادرة استرضاء ومصالحة، قام فيولا بتعيين مدنيين في سبعة من المناصب الثلاثة عشر في حكومته، وبدأ مرحلة انفتاح على الاحزاب السياسية.

لكن المتشددين في النظام بدأوا يحذرون من العودة الى «الشعبوية والفوضى». وبحلول شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، قامت اجنحة من الجيش يقودها الجنرالان ليوبولدو غالتييري L. Galtieri وكيرستينو نيكولايديس C. Nicolaides بخلع فيولا، واختاروا غالتييري رئيسا، وبدأ تنفيذ برنامج عقيم من التقشف الاقتصادي لم يحظ باي تأييد شعبي. وفي خطوة ظنوا انها ستثير موجة من المشاعر الوطنية المؤيدة وتعزز نظامهم الذي يمر بمرحلة اضطراب، قام المجلس العسكري الذي يرأسه غالتييري بغزو جزر الفوكلاند The Falkland في الثاني من شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٨٢. وقد كان جزءاً غير صغير من اهدافهم الامل بالحصول على احتياطي النفط غير المستغل في منطقة تلك الجزر.

كانت الجزر موضع نزاع بين بريطانيا العظمى والارجنتين لعقود طويلة خلت. اما السكان فكانوا في مجموعهم تقريبا من اصول بريطانية. وتعود الادعاءات البريطانية بالجزر الى عام ١٧٧١، في حين تعود الادعاءات الارجنتينية الى عام ١٨٢٠. وقد ردت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر على ذلك بارسال حملة عسكرية من القوات البحرية للدفاع عن الجزر. ولدى وصول الحملة الى الجزر استطاع خمسة آلاف من القوات البريطانية دحر خمسة عشر الفا من الجنود الارجنتينيين بسرعة. فقام الرئيس غالتييري، متوقعا الهزيمة،بتقديم استقالته، كما حل مجلسه العسكري بعد فقدان الثقة تماماً به. وقد استسلمت القوات الارجنتينية للقوات البريطانية في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٢. وتسلم الجنرال رينالدو بيغنون R. Bignone منصب الرئيس لفترة انتقالية.

وخلال السنتين السابقتين، تشكلت تحالفات سياسية بين العدد الكبير من الاحزاب السياسية. وشكل اتحاد الوسط الديمقراطي تحالفاً من ثمانية احزاب صغيرة واعلن عن نيته انهاء هيمنة الحركات الشعبوية في البلاد. وبعد مرور وقت قصير، انشأ قادة سبعة احزاب اخرى، ومن ضمنها اجنحة من الحزب البيروني والاحزاب الراديكالية والاشتراكية والشيوعية، منتدى الدفاع عن السيادة والديمقراطية والتراث الوطني، معلنين بذلك عن معارضتهم لسياسات المجلس العسكري. وفي منتصف عام ١٩٨١، اعلن قادة خمسة احزاب واجنحة مهمة اخرى – الديمقراطيون المسيحيون، والحزب البيروني، والحزب الراديكالي، وحزب التطور (حركة الوحدة والتطور)، والمتصلبون – عن انشاء جبهة الانصار، وهي جبهة مكونة من عدة احزاب تمثلت مهمتها الاساسية في مقاومة الجناح اليميني المتطرف في الجيش. وبضغط من هذه التحالفات رفع الحظر اخيرا عن الاحزاب، وتم اختيار الجنرال رينالدو بيغنون رئيسا في الاول من تموز (يوليو) عام ١٩٨٢.

دعا بيغنون الى اجراء انتخابات عامة قبل حلول شهر آذار (مارس) عام ١٩٨٤، ثم انه عين يوم ٣٠ من تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٨٣ تاريخا لاجراء هذه الانتخابات. وقد شارك اكثر من ثلاثمائة حزب، وحركة، ومجموعة سياسية، في الانتخابات. ومع ذلك تقاسم ٩٢٪ من الاصوات الفعلية كل من الاتحاد المدني الراديكالي (الذي فاز مرشحه راؤول الفونسين فولكيس R. A. Foulkes بـ ٥١,٨٪ من اصوات الناخبين)، وجبهة التحرر والعدالة، (التي حصل مرشحها لمنصب الرئاسة ايتالو ارجنتينو لودر I.A. Luder على ٤٠,٢٪ من الاصوات).

كان مهما بالمقدار نفسه اعادة تفعيل دور الكونغرس الوطني. وقد حصلت جبهة التحرر والعدالة على ٢١ مقعدا، وحصل اتحاد الفونسين المدني الراديكالي على ١٨ مقعدا من بين مقاعد مجلس الشيوخ الـ ٤٦، وحصلت احزاب صغيرة اخرى على المقاعد السبعة الباقية. اما مقاعد مجلس النواب الـ ٢٥٤، فقد توزعت بين الاحزاب على الصورة التالية: ١٢٩ مقعدا للاتحاد المدني الراديكالي، و١١١ مقعدا لجبهة التحرر والعدالة، واربعة مقعدا حصلت عليها الاحزاب الصغيرة . وهكذا تأسس نظام الحزبين المتنافسين وهيئة تشريعية اعيد احياء دورها.

وبهذا كان الرئيس الفونسين يواجه معارضة قوية فاعلة (جبهة التحرر والعدالة) التي كانت تقاطع احيانا جلسات الكونغرس لتمنع تحقق النصاب. وقد عملت المفاوضات الدقيقة التي كان يجريها الرئيس الفونسين مع جبهة العدالة على تهدئة الاضطراب والفتنة بين الاحزاب. لكن تحديا جديا آخر ظهر خلال إنتخابات الكونغرس عام ١٩٨٥. فبينما كانت الحملة الانتخابية تتواصل، هددت تكتيكات الارهابيين والجماعات اليمينية العنيفة بتعطيل العملية الانتخابية الحرة النزيهة. وقد اتخذ الرئيس الفونسين موقفا يصعب اللجوء اليه في ديمقراطية ولدت للتو بعد عقود من سريان الاحكام العسكرية وفي ظل المجالس العسكرية، وقام باعلان حالة طوارئ في البلاد خلال فترة الحملة الانتخابية. وعبر الفونسين عن التزامه بالبرهنة على ان «حكومة ديمقراطية تستطيع الحفاظ على النظام». وقد استقبل ما فعله الفونسين استقبالا حسنا من قبل الشعب الارجنتيني وقادة الاحزاب المعارضة.

في حملته الانتخابية للفوز بمنصب الرئاسة عام ١٩٨٣، وعد الفونسين بمعاقبة العسكريين المسؤولين عن الاعتداءات الوحشية اثناء «الحرب القذرة». وبرغم ذلك، فقد كانت القوة التي تمتعت بها محاكمة ادارة الفونسين للقادة العسكريين السابقين مفاجأة لمعظم المراقبين، كما انها جذبت اهتمام العالم وتشجيعه. وقد التزم الفونسين بتأكيد تطبيق مبادئ السيطرة المدنية على الجيش، ومحاسبة المسؤولين العسكريين، وكذلك تعزيز الدور المهني للجيش.

في الارجنتين، وكذلك في الدول الامريكية اللاتينية الاخرى، كان تدخل الجيش في سياسات الاحزاب المحلية يعد امرا مقبولا ومنطقيا باعتباره ضروريا للوحدة والاستقلال الوطنيين. وقد مثل هذا الامر قيمة تقليدية بين القادة العسكريين الذين كانوا يشعرون انه ليس من واجبهم ان يضعوا حداً لحالات التمرد والعصيان فقط، بل ان يخلعوا المسؤولين المدنيين الذين يفشلون في الحفاظ على النظام العام، أو يبدون غير قادرين على تطوير الوضع الاقتصادي او الاجتماعي للبلاد. وبغض النظر فيما اذا كان هذا الامر يعود الى نزعة ابوية، او الى شعور بالتعاون والغرور، فان هذا الموقف الذي اتخذه العسكريون من القادة المدنيين انتج علاقات بين المدنيين والعسكريين جعلت المدنيين المنتخبين شركاء صغارا للعسكريين

غير المنتخبين. وقد حمل العسكريون– رغم عدم وجود تفويض شعبي لهم – شعورا وطنيا عارما بخصوص الاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه الحكومة. وكانت فكرة كون الحكومات مؤسسات يديرها بصورة افضل القادة السياسيون المتمرسون في عقد الصفقات السياسية وتحمل المسؤوليات امام الناخبين، فكرة غريبة على العسكريين. ولان القادة العسكريين تعودوا على التعامل مع هيئات هرمية ثابتة وصارمة، فقد قاموا باعداد نسخ سياسية لا تتغير عن تلك الهيئات العسكرية الهرمية الثابتة، اي انهم انشأوا ديكتاتوريات عسكرية (انظر : غودمان وآخرون للتعرف على اوضاع امريكا اللاتينية المعاصرة).

بدأت محاكمة الرئيس الفونسين لاعضاء المجالس العسكرية، والضباط المسؤولين الكبار، ومئات من الضباط الاصغر رتبة، المتهمين بانتهاك حقوق الانسان وجرائم اخرى في الحال. وبحلول شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٨٥، حكم على خمسة من اعضاء المجالس العسكرية السابقين، ومن بينهم اثنان من الرؤساء السابقين، بالسجن مدداً تتراوح ما بين اربع سنوات ونصف السنة والسجن مدى الحياة.

انتهت احدى هذه المحاكمات الشهيرة لتلك الاتهامات السيئة السمعة في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٨٦، حيث حكم على قائد شرطة مقاطعة بوينس آيريس والعديد من مساعديه باحكام تتراوح ما بين السجن مدة اربع سنوات وخمس وعشرين سنة بسبب ارتكابهم العديد من جرائم التعذيب. وفي القضية الاخيرة، رفضت المحكمة حجة محامي الدفاع الذي قال انهم قاموا فقط بتنفيذ اوامر مسؤوليهم العسكريين. وعلى العكس، فقد اشارت الهيئة المكونة من ستة قضاة إلى ان الاوامر العسكرية يمكن ان تكون غير مشروعة كذلك؛ «ففي الدولة التي تتمتع بالشرعية لا وجود لسلطة اخرى تعلو فوق القانون». والقوانين المدنية، لا العسكرية، لها الاسبقية من الآن فصاعدا. وقد كان من المتوقع ان تثبط تلك الاحكام همة العسكريين وتعيقهم عن تولي السلطة وارتكاب التجاوزات. لقد كانت معاقبة القادة العسكريين بموجب محاكمة عادلة امام القانون مثالا يحتذى بالنسبة للبلدان الاخرى التي لديها مشكلات شبيهة.

لم يمر وقت طويل حتى بدأ العسكريون يعارضون محاكمات ادارة الفونسين. لكن

شعبية الفونسين الواسعة، والتطور النسبي للنظام القانوني في الارجنتين، وقوة الاتحادات وجماعات المصالح والنفوذالاخرى، والحيوية المتجددة للنظام الحزبي كذلك، لعبت دورا اساسيا في تمكين الفونسين من مواصلة تحديه للجيش. وقد ادرك الرئيس على كل حال، ان الشعب سيعاني كثيرا بوجود قوات مسلحة معنوياتها ضعيفة.

في بداية شهر كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٨٦، اتخذ الفونسين عدة خطوات للحد من استمرار التدهور في معنويات الجيش. فقد ارسل مشروع قانون الى الكونغرس للتسريع في محاكمة المسؤولين العسكريين عن انتهاك حقوق الانسان وتحديد موعد نهائي لتقديم القضايا الاخرى للمحاكمة. وادى التشريع المقترح الى حدوث جدل واسع حوله. فاجتمع الضباط العسكريون في الحاميات العسكرية في طول البلاد وعرضها لمناقشة مشروع القانون، كما ان مجموعات حقوق الانسان ادانت القانون الجديد بوصفه «عفوا عاما غير مباشر».

وللدفاع عن هذه الخطوة التي اثارت جدلا وخلافا كبيرين، ظهر الفونسين على شاشة التلفزيون والقى خطابا حث فيه مواطني بلاده ان «ينبذوا جانبا الخلافات التي تفصلهم عن بعضهم بعضاً». واعلن ايضا انه «لا يمكن ان توجد هناك ارجنتين للمدنيين وارجنتين للعسكريين».

« انه ليس كافيا لبلد جاد ... ان يظل ببساطة يلاحق القوات المسلحة لتمتنع عن القيام بالانقلابات. ان بلدا يواجه مرحلة مثل هذه من التجديد والتحول بحاجة ان تكون قواته المسلحة موحدة تماما لخدمة الامة.

ان كل ارجنتيني يعلم الآن ان اي ارهاب سياسي يرتكب بحق الناس لم يمر ولن يمر دون عقاب».

في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر)، اقر الكونغرس مشروع القانون. ووضع القانون حد ستين يوما لتقديم اتهامات جديدة للضباط العسكريين، والشرطة، والآخرين المشتبه بهم (ومن ضمنهم اعضاء الجماعات الفدائية) والمتهمين بالخطف والتعذيب والمسؤولين عن

اختفاء اشخاص خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٦-١٩٨٣. وخلال الشهر الذي تلا الاعلان، قامت احدى عشرة مجموعة حقوق انسان ارجنتينية بتقديم اكثر من الف اتهام ضد حوالي ٦٥٠ من العسكريين وغير العسكريين، ومن بين هؤلاء شمل الاتهام ٩٨ جنرالا واميرالا متقاعدا. ومع نهاية فترة الستين يوما التي حددها التشريع، تم تقديم حوالي ١٤٠ من الضباط العسكريين وضباط الشرطة للقضاء، ومن ضمنهم الرئيس السابق غالتييري (الذي يقضي الآن فترة عقوبة اثني عشر عاما في السجن).

لقد خُفف من اثر الانجازات التي حققتها ادارة الفونسين بالتأكيد على السيطرة المدنية على الجيش، الى حد معين في حكم الرئيس كارلوس منعم C. Menem الذي خلف الفونسين في رئاسة الارجنتين. فبعد وقت قصير من تسلمه الرئاسة عام ١٩٨٩، اصدر منعم عفوا عن تسعة وثلاثين ضابطا وآخرين لم تكن ساحتهم قد برئت بعد من الاتهامات التي وجهت اليهم بخصوص انتهاكهم حقوق الانسان، وعن مائة واربعة وستين عسكريا شاركوا في انتفاضات ضد ادارة الفونسين، وعن اربعة وستين قائدا يساريا جرت ملاحقتهم خلال الحرب القذرة. وقد برر منعم هذا العفو بوصفه خطوة باتجاه المصالحة الوطنية، رغم ان العديد من منظمات حقوق الانسان الارجنتينية استنكرت بشدة هذه الخطوة.

كانت اعادة النظر في الدستور ايضا على رأس جدول اعمال الرئيس الفونسين. ورأى الفونسين ومستشاروه، ان هناك حاجة لتحديث القانون الاساسي، خصوصا فيما يتعلق بالعملية التشريعية. ولادراكه ان الديمقراطية القوية تتطلب وجود هيئات تمثيلية حقيقية، ولخيبة امله من تكرار مقاطعة المعارضة لجلسات الهيئة التشريعية، بدأ الفونسين يعقد لقاءات مع نواب المعارضة للبحث في امكانية عقد مؤتمر خاص للنظر في التعديلات الدستورية .

بعد مناقشاته مع زعماء المعارضة، عين الفونسين مجلساً استشاريا لتعزيز الديمقراطية. وقد تألف المجلس من حوالي خمسين شخصا اختيروا من جميع قطاعات المجتمع، ومن ضمنهم كتاب مسرح، ورياضيون، وعلماء.

ابرز تمركز الكثافة السكانية والموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العاصمة بوينس آيريس العديد من المسائل المعقدة الشائكة للمجلس، ومن بين هذه المسائل: ملاءمة

الوحدة الفدرالية؛ اعادة توزيع السلطة بين الهيئة التشريعية الضعيفة والرئاسة التي تتمتع بسلطة قوية للغاية؛ رفع مستوى المشاركة الشعبية الضعيفة في الحياة السياسية للبلاد؛ مأسسة القيم التقليدية الارجنتينية؛ والوسائل الضرورية لحماية حقوق الانسان.

توضح لنا حالة الارجنتين، رغم معالجتنا المختصرة لها، بعض العوامل التي يحتمل ان تشملها عمليات تحول قوية حرجة اكثر معاصرة. وانه لمن المحتمل ان تقصر فترة التحولات الحرجة الحديثة ضمن بعض الامم اذا قورنت بالفترات الزمنية الطويلة التي استغرقتها التجارب الانجليزية والامريكية والمكسيكية. وعلى الاغلب ان تكون المؤسسة العسكرية للامة قد تحولت الى مؤسسة مركزية رغم غياب الطابع المهني للمؤسسة العسكرية وعدم خضوع الجيش للمسؤولين المدنيين للدولة. ويبدو ان التفضيل الواسع لوجود جهاز تنفيذي وطني قوي، يميل لان يكون مصحوباً بترتيبات ضعيفة لجعل الجمعيات التمثيلية هيئات مؤثرة وفاعلة. ورغم توفر المعرفة بالانظمة الحزبية ووظائفها، فان مسؤولي الاحزاب لديهم نقص كبير في خبرة ادارة الاحزاب وتوجيه استراتيجياتها. وفكرة ان النظام الحزبي المستقر يمكن ان يكون بديلا للحرب الاهلية المتكررة الحدوث هي مجرد خاطر نادرا ما يعبر في اذهان هؤلاء المسؤولين، اذا كان له ان يعبر.

سياسة التنمية ونموذج التحول الحرج

من بين اكثر من مائة دولة جديدة تأسست منذ الحرب العالمية الثانية، لا زال العدد الاكبر منها يعاني من الدكتاتوريات العسكرية ، او الحروب الاهلية، او ان حكومة الحزب الحاكم الفرد هي نموذج الحكم المهيمن فيها. فهل بمقدور نموذج التحول الحرج ان يقترح استراتيجيات واجراء صفقات تساعد في منع التجارب التي تحمل في داخلها بذور الرجعية من الانزلاق الى الحرب الاهلية واللجوء الى استخدام القمع؟ بما ان معظم هذه الشعوب لا زالت في طور اختبار عملية التحول الحرج، فان قادتها الذين يسعون الى اقرار السلام الداخلي قد يجدون في نموذج التحول الحرج بعض التبصرات التي يمكن ان تساعدهم.

تحويل المؤسسة العسكرية الى مؤسسة مركزية . يتمثل الوضع النمطي للجيش في اطار الدول التي لا زالت في طور النمو، قبل حصول تحول حرج فيها، بوجود جيوش متنازعة او اجنحة متصارعة في الجيش، وبالحروب الاهلية التي تنشب بصورة مستمرة، وبالديكتاتوريات العسكرية، وبممارسة القمع ضد المعارضة او الحركات السياسية المنشقة. وفي احسن الظروف، فان الجيش قد يقوم بخلع نظام مدني بصورة مؤقتة بحجة وجود ركود او بدعوى ان الفوضى قد عمت نتيجة فشل القيادة المدنية. اما في ظل اسوأ الظروف، فان قائدا عسكريا طموحا قد يشكل تحالفاً من الضباط العسكريين تمهيدا للاستيلاء على السلطة واقامة حكومة قلة (اوليغاركية). وفي الحالتين كلتاهما، فان عملية تحويل الجيش الى مؤسسة مركزية قد تتلو هزيمة قادة او قوات عسكرية اصغر شأنا، او نتيجة اختيار هذه القوات التعاون معها. ومن بين المظاهر التي تزيد من تعقيد عملية تحويل الجيش الى مؤسسة وطنية حديثة تدفق المساعدات العسكرية من مصادر خارجية، خصوصا عندما تأتي هذه المساعدات من حليف يسعى الى الحفاظ على استقرار النظام الذي تقدم له المساعدات، او ان هذا الحليف يسعى الى فرض نفوذه وبسط سيطرته والحفاظ على امنه الوطني. وتوجد بالطبع صيغ اخرى لعملية تحويل الجيش إلى مؤسسة مركزية.

لكن ما هي السياسات التي يقترحها علينا نموذج التحول الحرج لتسهيل الوصول الى مرحلة التغير الناجح غير العنيف بصورة من الصور؟ يمكن لنا ان نلخص بعض السياسات المناسبة في النقاط التالية :

١– تدريب ضباط الجيش من جميع الرتب تدريبا عسكريا مهنيا، وجعلهم يقسمون في نهاية فترة التدريب على الالتزام بالدستور ودعمه، حسب تفسير محكمة العدل العليا الوطنية، ومسؤول تنفيذي كبير منتخب دستوريا بغض النظر عن الحزب الذي ينتمي اليه. وينبغي ان يكون هذا المسؤول التنفيذي الكبير المنتخب دستوريا هو الشخص الوحيد الذي يحمل لقب القائد العام للقوات المسلحة وسلطاته.

٢– وجود قاعدة دستورية تمنع الأشخاص الذين يخدمون في الجيش من الترشيح لاحتلال مناصب تشريعية، او تنفيذية، او وظائف عامة، الابعد مرور سنتين او اكثر على استقالتهم او تقاعدهم من الجيش.

٣- تضمين القوانين العسكرية فقرات خاصة بحقوق الانسان، ومن ضمن ذلك النص على وجود مخالفات تعرض مرتكبيها لمحاكمة عسكرية، وإعادة النظر فيها امام المحاكم المدنية.

٤- اعادة النظر من قبل الهيئات التشريعية في مشروعات ميزانية الجيش كل سنة او سنتين.

٥- اصدار قوانين وانظمة اساسية اوسياسات تشدد على العفو عن الضباط والقوات العسكرية غير الحكومية التي تستسلم بصورة طوعية للمسؤولين الحكوميين المناسبين، الا في الحالات التي يثبت فيها ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الانسان.

إن الدراسات التي تبحث في الحروب الاهلية، وغيرها من الحروب،نادراً ما تشير الى اوضاع البطالة التي يؤول اليها العسكريون عند هزيمة جيوشهم او حلها. ان الخدمة العسكرية في العديد من الشعوب النامية شديدة الاهمية، وتعد في بعض الاحيان مصدرا اساسيا من مصادر التوظيف الدائم. والاستخدام هو سبب رئيسي في العادة للتمرد والعصيان والثورات. وتوضح لنا الحالة المكسيكية التي درسناها من قبل كيف ان جيوش الكوديللو كان يتم تسريحها من خلال «شراء» جنرالات تلك الجيوش ورشوتهم وايجاد وظائف لضباط الصف والجنود العاديين.

٦- انشاء وحدات احتياط عسكرية مدنية توضع بامرة سلطة مشتركة تتكون من المسؤول التنفيذي الاول والهيئة التشريعية الوطنية.

٧- الاستمرار في مراقبة المؤسسة العسكرية الوطنية وبرامج هذه المؤسسة من قبل لجنة خاصة او اية جهة اخرى تخضع للهيئة التشريعية الوطنية.

التمثيل الشامل. لقد تم تدوين تجارب ألف سنة خاصة بامور توزيع الحصص، والتمثيل، وانظمة الانتخابات، وما ينشأ عن هذه الانظمة من نتائج سلوكية، وكذلك ما يتعلق بالفدرالية، والمنظمات الحزبية، والهيئات التشريعية، ومظاهر اخرى تتصل بالانظمة التمثيلية؛

كما حللت هذه التجارب واصبحت متاحة ميسرة يمكن الانتفاع منها. وما اصبح واضحا تجلوه هذه الخبرة المعرفية، هو ان انظمة التمثيل تكتسب قوة ذات طابع مؤسسي وتعمر فترة طويلة، وذلك :

١- عندما تعمل على توزيع السلطة الوطنية على نحو واسع (من خلال ترتيبات معينة مثل فصل السلطات وتوزيعها على اجنحة الحكومة المختلفة، وانشاء برلمان يتكون من هيئتين تشريعيتين، وسن قانون شامل يتمتع فيه جميع المواطنين بحق الاقتراع، وتقسيم المناطق جميعها الى مناطق تشريعية متساوية، ووسائل اخرى مشابهة)؛

٢- وعندما تدافع هذه الانظمة عن شرعية الاحزاب السياسية المنظمة وحرية عملها في حالة التزام قادة تلك الاحزاب بالاحكام الانتخابية والتشريعية؛

٣- وعندما تسند مناصب حكومية وامور اخرى الى المعارضة (كايجاد منصب زعيم المعارضة، واختيار كفاءات الاقلية في اللجان التشريعية، وامور اخرى تتصل بعملية الرعاية المؤسسية) لاعطاء المعارضة المخلصة الفرصة والامكانية لكي تؤدي وظيفتها المهمة كمعارضة؛

٤- وعندما توجد هذه الانظمة فرصا، وتوفر موارد، يستطيع من خلالها ممثلو الناخبين الذين يحتلون مناصب في الدولة من التواصل مع جمهور الناخبين وتقديم الخدمات لهم.

وعلاوة على ذلك كله، ينبغي ان تكون الهيئات التمثيلية الوطنية السوق السياسية النشطة الدائمة الانشغال في المجتمع، وان تصبح هذه الهيئات متاحة لعقد الصفقات المشروعة بين المواطنين ومجموعات المصالح المنظمة، والاحزاب السياسية، ودوائر الحكومة المختلفة. ولربما تكون اهم الصفقات هي تلك التي تعقد بين قادة الاحزاب في الهيئات التشريعية وقادة الجيش خارج هذه الهيئات، خصوصا فيما يتعلق بالموازنات العسكرية وعمليات فرض الضرائب.

النظام الحزبي الوطني. لم تعد الانظمة الحزبية مؤسسات حديثة العهد البتة. ومن الناحية العملية، فان لدى كل أمة من الأمم الحديثة حزبا رئيسيا واحدا على الاقل. ومن ثم، فان التحولات الحرجة الحديثة لم تعد بحاجة الى انتظار وقت طويل لـ «العثور» على احزاب سياسية. ان ما ينبغي للسياسات المعاصرة ان تنجزه يتمثل في تسهيل عملية التنافس بين الاحزاب وتوفير نظام مستقر لها . وليس انجاز هذه الخطوة الاساسية بتلك السهولة التي قد نظنها، اذ ان الاحزاب قد لا تحوز القوة الكافية لمواجهة الدكتاتوريات العسكرية. وبالتالي، قد تكون عمليات التعبئة بدءا من القاعدة، والقيام بتجنيد الحملات للفوز بالرئاسة واحداث التغير، وجميع الامور المتصلة بالحريات المدنية، ضعيفة او معرضة للخطر. ومع ذلك، فان تشجيع تنافس نخب أمة من الأمم يعد ذا اهمية اساسية في ضوء الدراسة التي قمنا بها هنا.

١- ينبغي ان تكون الهيئات التمثيلية ذات الطبيعة الشاملة المكان الرئيسي الذي تتم فيه ولادة الاحزاب وتطورها.

٢- ينبغي ان تكون الاحزاب في النظام منفصلة بصورة تامة عن المؤسسة العسكرية، وان لا تربطها اية علاقة تنظيمية بها.

٣- لربما تكون الضمانة الوحيدة لتحقيق هذه الشروط هي تنامي وجود جماعات مصالح منظمة ونشطة؛ ونعني بهذه الجماعات اتحادات العمال، وجمعيات اصحاب العمل، والتعاونيات الزراعية، والجمعيات المهنية، وجمعيات الحرفيين، وجمعيات اخرى شبيهة. ولكي تُضعف هذه الجماعات من تأثير الجيش وتقوي تأثير الاحزاب السياسية، ينبغي ان يسمح لهذه الجماعات بتشكيل تحالفات فيما بينها لمناقشة امور مثل الميزانيات العسكرية، والخدمة العسكرية، وفرض الضرائب، والانتخابات الحرة، والحقوق المدنية .

٤- ان حريات التعبير وتكوين الجمعيات، التي تعد من الشروط الضرورية التي لا غنى عنها لظهور النظام الحزبي المستقر، مهددة على الدوام في ظل الحكومات التوتاليتارية (الاستبدادية الكليانية) او تلك السلطوية التي تخضع ارادة الفرد للدولة. ومن ثم، فان تحقيق هذه الحريات وحمايتها يجب ان تكون من بين

الاهداف الهامة للصفقات السياسية التي تجري بين النخب المتنافسة. وعلى سبيل المثال، فان التقليد الانجليزي يقضي بالتوقف عن دفع الضرائب (سلع) حتى يتم التوصل الى انتخابات حرة متفق عليها (نصيب من اسهم السلطة).

وعندما يتم تأسيس الاحزاب في اطار الجمعيات التمثيلية المنتخبة، ينبغي ان تسعى هذه الاحزاب الى تعبئة جماهير الناخبين بطريقة ثابتة قابلة للاستمرار . وتتمثل هذه الطريقة في تطبيق مبدأ سيادة الشعب. ولسوف يصاحب هذا الوضع «احداث ضجيج» سياسي، وعمليات تنظيم يسودها التنافس، واتخاذ القيادة مواقف واوضاعا عادة ما تصاحب عمل الاحزاب السياسي التعددي الطابع.

ولسوء الحظ فان «الضجيج» عادة ما يساء فهمه، كما انه يبدو عامل تهديد بالنسبة للنخب الاكثر تقليدية، وللجيش، ولمسؤولي الحكومة. وهكذا، فان مجموعات المصالح الرسمية هذه، بسبب قلقها وتخوفها من الحريات المدنية الاساسية كحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وخوفها كذلك من التدخل ومحاولات التخريب الاجنبية، وعدم تمرسها بوسائل التنافس العنيف، وعدم تيقنها من كيفية التخلي عن سلطاتها في فترات يحددها الدستور خلال وقت قصير من الزمن، ستقاوم على الارجح نمو سياسات حزبية نشطة. وهنا يكمن استعداد هذه المجموعات للجوء الى تكتيكات العنف والقمع. ان النخب من هذا النوع، تفشل في إدراك أن امنها على المدى الطويل يرتبط بتبني سياسات حزبية تعددية حقيقية تتم من خلالها صيانة الحريات المدنية بصورة فاعلة. وينبغي على هذا الاساس ان يكون امر ايجاد ترتيبات على صعيد المؤسسات، للتحقق من انجاز هذه التأكيدات، موضوع المفاوضات التي تدور بين النخب، ومحور الصفقات الدستورية.

لا زالت كيفية تعزيز نظام التعددية السياسية الحزبية موضع النقاش والاهتمام والجدل الدائر بين المختصين. والتعميمات التالية التي نوردها ليست حقائق تجريبية ثبتت صحتها؛ انها ببساطة تبرز لنا بعض المسائل والقضايا التي يشتمل عليها عادة نمو الاحزاب المؤسساتي.

١- في المراحل المبكرة الاولى التي يشرع فيها شعب ما في تأسيس دولته، غالبا ما يدافع عن حزب مهيمن واحد؛ اي عن نظام الحزب الواحد، بصفته ضروريا لتعزيز الوحدة الوطنية، ومنع حدوث الفوضى التي يولدها التنافس، وبطريقة آخرى يتم الدفاع عن ضرورة قيادة جماهير العامة التي لا تمتلك اية خبرات سياسية للوصول الى حكومة ذاتية مستقرة. وتثبت لنا التجارب ان الحزب المهيمن يميل الى اجتذاب الافضل من بين الطموحين سياسياً، تاركا الاقل موهبة ومواردا وفرصا للاسهام في نمو معارضة حقيقية قادرة على الحكم اذا تم انتخابها. ومن بين الاستراتيجيات الناجحة لايجاد قيادات معارضة مخلصة، او تعزيز وضع هذه القيادات، تشجيع قيام مجموعات مصالح منظمة والعمل على تطويرها.

٢- لكن هل ينبغي ان يكون النظام الحزبي في بنيانه نظاما يعتمد على حزبين اثنين او على تعددية حزبية؟ هناك ادلة كثيرة على ان نظام الحزبين الاثنين المتنافسين يشجع على اتباع سياسة تشكيل التحالفات على مستوى الناخبين، كما انه يساعد على ظهور قادة يتمتعون بالاعتدال، وعلى تكاثر جماعات المصالح، وعلى وجود وضوح أكبر فيما يتعلق بتفويض المندوبين والممثلين الشعبيين. اما نظام التعددية الحزبية، فيسمح من جهته بالمشاركة المباشرة في الحكومة التي تتمثل فيها جميع انواع المصالح والاهتمامات الايديولوجية والسياسات الكبرى، كما انها تعزز حصول التحالفات على مستوى القيادات، وتميل الى اعاقة اختيار اجيال جديدة لقيادة الاحزاب، كذلك فإنها تعمل على اضفاء درجة كبيرة من التصلب الايديولوجي في عملية اتخاذ القرارات في سياسات شعب من الشعوب.

٣- اي شكل من اشكال الانتخابات الاولى، او نظام الترشيح هو الافضل؟ ان نظام الترشيح المطّور ، كما هو الامر في الولايات المتحدة، يقلل من عدد المرشحين الذين يدلي جمهور الناخبين باصواته لهم، ويشجع قيام تحالفات بين مجموعات المصالح في اطار الاحزاب. اما نظام الانتخابات الاولى، ومن ثم اللجوء الى الانتخابات النهائية الحاسمة، كما هو الحال في فرنسا، فيميل الى نقل تشكيلات

التحالف من داخل الاحزاب، وتحويل تلك التحالفات الى مفاوضات بين الاحزاب، مانحا النخب الحزبية مرة اخرى السيطرة الكاملة.

٤- ما هي المعايير التي ينبغي وضعها للسماح لجماهير الناخبين بالتمتع بحق الاقتراع؟ في الديمقراطيات الأقدام، كانت قوانين الانتخاب تميل الى حصر حق الاقتراع ضمن مجموعات محددة، ثم انها تمتد بهذا الحق متريثة الى فئات جديدة من الناخبين. اما في الديمقراطية المعاصرة فان المعايير تميل الى ان تكون اكثر شمولا بغض النظر عن تجربة الشعب [الانتخابية] او اية مقاييس اخرى. فهل ينبغي ان تنفذ متطلبات حق الاقتراع الحديثة على مراحل وبالتدريج، او ان تنفذ بصورة شمولية وفي الحال، بغض النظر عن الغياب الدائم للاحزاب الفاعلة والمؤثرة والقادرة على تعبئة الفئات التي تتمتع بحق التصويت؟

تتمثل الحاجة الكبرى في غرس روح التنافس ودعم الاستقرار في النظام الحزبي. وينبغي ان تكون السياسات التي تؤيد عملية نمو الاحزاب وتطورها على رأس جدول الاعمال الوطني الخاص بتنمية المؤسسات وتطويرها. والهدف الكامن وراء ذلك يتمثل بالطبع باجتياز مرحلة التحول الحرج، والتخلص نهائيا من الحروب الداخلية بوصفها الطريقة المتكرورة الحدوث للتنافس بين النخب.

الفصل السابع

التحولات الحرجة الاقليمية: حالة أوروبا

توظف الدراسات المعاصرة للتطور السياسي الأمة بوصفها وحدة المقارنة؛ ومثال ذلك، عقد المقارنات بين الأمم المتطورة صناعيا وتلك الأقل تطورا. أما الدراسات المقارنة للمستويات المختلفة للمجتمعات السياسية – القبائل ،والمدن، والامم، والمناطق الاقليمية، والعالم – فهي أكثر صعوبة ويندر وجودها، ومع ذلك فان البنيات والعمليات السياسية في المستويات المختلفة قابلة للمقارنة على الأغلب. ومن بين الامثلة البارزة تلك التبصرات المفيدة على صعيد سياسات الأمم، وكذلك السياسات الدولية التي لا زلنا نكتسبها من ملاحظات افلاطون وارسطو المتعلقة بالحكومات – المدن الاغريقية. وتقرير الحالة التالي يقوم بعقد مقارنة بين تطور المؤسسات على مستوى امم ثلاث من جهة، وتطور المؤسسات على صعيد قارة معينة من جهة أخرى – أوروبا الغربية في هذه الحالة.

فهل تمر أوروبا الغربية بتجربة تحول حرج كما تعرّفها هذه الدراسة؟ ان العناصر ذات الطابع المؤسسي الخاصة بالتحول الحرج موجودة في الحقيقة.

١– بدأ الطور الحديث من أطوار التوجه الى تحويل الجيش الى مؤسسة مركزية لدى تشكل اتحاد اوروبا الغربية عام ١٩٤٨، وتواصل هذه الطور مع تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩. والتوجه واضح هنا من خلال تكرار الاقتراحات بضرورة التوصل الى وحدة دفاعية اوروبية ذات طابع مميز.

٢– بدأت المؤسسة التمثيلية المعاصرة الخاصة باوروبا الغربية بالجمعية العمومية للأمم الست، والتي تحولت فيما بعد الى البرلمان الأوروبي وهذا البرلمان يضم في عضويته الآن اثنتي عشرة دولة اوروبية. واعضاء هذا البرلمان هم الممثلون الاول، المنتخبون بصورة مباشرة من قبل أصحاب حق الاقتراع في الدول الاعضاء لاول مؤسسة سياسية فوق–وطنية.

٣- رغم أن التعاون ما بين الشعوب الاوروبية على صعيد الاحزاب السياسية يعود الى القرن التاسع عشر، فقد تحولت انماط التعاون هذه الى كينونات سياسية منظمة دائمة منذ خمسينات هذا القرن.وتضم هذه الكينونات الفروع الأوروبية لكل من الدولية الديمقراطية المسيحية، والدولية الاشتراكية، والدولية الليبرالية، وتجمع الاحزاب المحافظة العالمي، وبصورة أقل تنظيما الشيوعية الاوروبية وتجمع احزاب الخضر.

التاريخ الطويل للحروب الاقليمية

مرت اوروبا بتاريخ طويل من الحروب. وتتقاسم شعوبها العديدة تاريخاً مشتركاً حيث انها تعود باصولها الى الحضارة الاغريقية والرومانية القديمة. ولقد كان الاغريق مستعمرين نشطين لاراضي آسيا الصغرى في الشرق وسواحل البحر المتوسط في الغرب. وتعود الاحلاف العسكرية الاوروبية الاولى الى التحالفات التي كانت تعقد بين حكومات- المدن الاغريقية. ومع ذلك فقد فشلت هذه الاحلاف في وقف تقدم الرومان في القرن الثاني قبل الميلاد، ومن ثم بدأ عصر صعود الامبراطورية الرومانية، وصاحب هذا الصعود ظهور فكرة أن أوروبا يمكن أن تشكل جماعة سياسية واحدة. وقد كان نموذج الامبراطورية هو أيضا الوسيلة التي انتقلت من خلالها الثقافة الاغريقية والدين المسيحي الى اوروبا.

وكما لوحظ سابقا، فقد كان لدى الامبراطورية الرومانية، في قمة عظمتها وعنفوانها خلال القرن الثاني للميلاد، مؤسسة عسكرية قادرة على حشد ما يقارب الثلاثمائة الف رجل لخوض المعارك. وفي الوقت الذي استطاعت الفيالق الرومانية اخضاع اماكن بعيدة عن العاصمة روما لسيطرتها، اخذت هذه الفيالق تحتك بعدد متنام من القبائل الجرمانية في وسط اوروبا. وكانت هذه القبائل تهاجر جنوباً وشرقا بحثا عن اراضٍ صالحة للزراعة. وما بدأ كنوع من التكيف والتكافل بين الرومان والمستوطنين الجرمان انتهى بهزيمة روما وظهور عدد كبير من الممالك الجرمانية في القرنين الخامس والسادس الميلاديين.

اصبحت المسيحية الدين الرسمي للامبراطورية خلال القرن الرابع. وقد اكتسب البابا مكانة سياسية خاصة ليصبح في النهاية، ولاسباب عملية كثيرة، حاكم مدينة روما.

وخلال الاربعمائة سنة التالية اصبحت الكنيسة القوة الدينية والتعليمية والسياسية الابرز في اوروبا، مضفية على القارة الشعور الذي امتلكته يوما ما بانها جماعة مشتركة.

استمرت الفترة التي عرفت بعصور الظلام في اوروبا الغربية من منتصف القرن الخامس الى منتصف القرن الثامن. وقد اتسمت تلك الفترة بالنزاع بين ملوك الممالك الصغيرة والجهود التي كانت تبذل لتوحيد تلك الممالك. وكانت جهود الكنيسة لاجتذاب اتباع جدد للدين المسيحي من بين الجهود التي تكتسب اهمية سياسية ودينية خاصة. وعندما تحول ملك الفرنجة كلوفيس Clovis الى الكاثوليكية في نهاية القرن الخامس (عام ٤٩٦)، توج هذا التحول ختام صفقة سياسية كبرى. كذلك شكلت هذه الخطوة نقطة تحول في تطور أوروبا. وبموافقة كلوفيس أن يكون الكاثوليكي الوحيد من بين الجرمانيين (تولي منصب ومسؤولية) أخذ يتلقى الدعم الفعلي من الكنيسة والشعوب الخاضعة للحكم الروماني والغالي (اسهم من المشاركة في السلطة وسلع). وقد عبدت هذه الاحداث الطريق لبروز السلالة الكارولينية (Carolingian) من ملوك الفرنجة، واتساع حدود امبراطورية شارلمان في الفترة الواقعة ما بين عامي ٧٤٢ و ٨١٤.

مع تفكك الامبراطورية الرومانية في الغرب، انتعش نصفها البيزنطي في الشرق. وعلى كل حال، فقد اثبت النزاع بين الصيغتين اليونانية والشرقية للديانة المسيحية انه عامل ضعف كبير واساسي. فخلال القرن السادس قام نبي الأسلام محمد بتوحيد العديد من قبائل العرب تحت قيادته، واتسعت تلك الحركة لتشمل مع نهاية القرن السابع اراضٍ تمتد من اسبانيا الى غرب الهند. وقد اصبحت هذه الامبراطورية العربية تشكل تهديدا فعليا لاباطرة بيزنطة، وادى الخوف من هذا التهديد الى عقد صفقة سياسية اخرى اثرت بصورة عميقة على تطور اوروبا السياسي.

بحلول منتصف القرن الثامن، اثبت الملوك الميروفيون Merovingian الذين خلفوا كلوفيس، انهم غير مؤثرين او فاعلين، يعتمدون في اتخاذ قراراتهم الملكية على وزرائهم، او مسؤوليهم الكبار في القصر الملكي في باريس . وفي هذا الوقت أيضاً كان البابا يتعرض لهجمات الجيش اللومباردي التيوتوني من الشمال. اما في القسطنطينية، فقد كان امبراطور

بيزنطة منشغلا بالدفاع عن اراضيه ضد هجمات المحاربين المسلمين. وعندما فشل البابا في الحصول على مساعدات عسكرية من القسطنطينية، فإنه تحول باتجاه باريس. وقد وافق وزير القصر بوبان القصير Pepin the Short على التدخل للمساعدة ضد هجمات اللومبارديين (سلع). وكان الثمن الذي طلبه بوبان من البابا هو الحصول على وعد بعزل الملك الميروفي واعلان بوبان ملكا جديدا على الفرنجة (تولي منصب ومسؤولية).

بعد تنصيبه ملكا، قام بوبان باستعادة الاراضي البيزنطية التي استولى عليها اللومبارديون، ودون الرجوع الى امبراطور بيزنطة قام باعطاء تلك الاراضي للبابا لكي يكون بمقدور هذا الاخير انشاء دول غير دينية تابعة له. وقد ادعى مكتب البابا ان نقل ملكية الاراضي الى البابا امر مشروع بموجب «هبة قسطنطين»، وهي وثيقة اكتشف فيما بعد انها مزورة.

في هذه الاثناء شرع بوبان في اخضاع النبلاء الغاليّين وجعلهم تحت امرته، كما استطاع دحر المسلمين عبر جبال البرانيس. وقد واصل ابنه شارلمان هذه العملية فهزم معظم القبائل الجرمانية والسلافية، ومملكة اللومبارديين في ايطاليا، وبعض ممالك اسبانيا واخضعها جميعا لحكمه. وبذلك اصبح معظم قارة اوروبا تحت حكم شارلمان المباشر. وفي يوم عيد الميلاد عام ٨٠٠، نصب البابا ليو الثالث Leo III شارلمان امبراطورا على الامبراطورية الرومانية المقدسة، واصبحت اوروبا طوال الخمسين سنة التالية اقرب ما يمكن لان تكون مجتمعا سياسيا موحدا بقدر ما كان ذلك ممكنا من ناحية ادارية في تلك الفترة.

تفككت الامبراطورية بعد وفاة شارلمان (عام ٨٧٥). ويعود انهيار الامبراطورية من ناحية الى قسمة الممالك بين الورثة من الابناء الاحياء، والى هجمات الفايكنغ والمجر من الشمال والشرق من ناحية أخرى. وقد جرى صد المهاجمين في النهاية من قبل الفرد العظيم Alfred the Great ملك انجلترا، واوتو الاول Otto I «العظيم» ملك المانيا. واصبح النبلاء في اوروبا الغربية احرارا الان لكي يرتبوا، ويعيدوا ترتيب علاقاتهم الاقطاعية، ما بين لورد وتابع اقطاعي، بموجب عدد لايحصى من التوافيق والتباديل، مستخدمين بذلك التكتيكات العنيفة كما هي العادة.

بمجيء القرن الثاني عشر، تمتعت الامبراطورية الرومانية المقدسة والبابوية بنهضة على صعيد التنظيم والسلطة، والتي استمرت فترة لا بأس بها من القرن الثالث عشر. وخلال هذه الفترة، كان العمل على مركزة المؤسسات على الصعيد المدني غير الديني جاريا. كان الملوك في مجتمعات مثل انجلترا، وفرنسا، واسبانيا، يقومون ببناء بلاد حديثة ويطمحون الى تحقيق سيـ . الكاملة في جميع مناحي حياة الشعب. ورغم ان حرب المائة سنة (١٣٣٧-١٤٥٣) اوهنت اوروبا اقتصاديا، الا انها قوت الممالك الاوروبية. وقد كان ملوك فرنسا يقدمون على فرض ضرائب باهظة في اي وقت يشاؤون لكي يحافظوا على وجود جيش دائم لديهم. اما انفاق ملوك انجلترا العسكري الضخم فكان مقيدا بالحاجة الى نيل موافقة البرلمان، وهو امر دعم قوة مؤسسة البرلمان وجعلها اكثر تأثيرا من الحكم الملكي نفسه. وفي اسبانيا، مكنت محاكم التفتيش، والجيش، والاسطول الكبيران، الممالك الاسبانية من طرد العرب واليهود في عملية انتهت بانشاء دولة قوية ذات حكم مطلق.

عندما حظر البابا بونيفاس الثامن Pope Boniface VIII(١٢٩٤-١٣٠٣) على ملوك اوروبا فرض الضرائب على رجال الدين المسيحي دون موافقة البابا ، اشتعل النزاع المباشر بين سلطة البابا والتأثير المتنامي للملوك. وكما اثبت ملكا انجلترا وفرنسا بعد صدور الحظر بوقت قصير، فانه لم يعد بمقدور اي واحد من البابوات ان يفرض طلباته باي شكل من الاشكال. وقد ادى وجود مزيج من الشؤون السياسية الدنيوية والكنسية الى تراجع تأثير البابا، وتنامي دور الممالك الوطنية القوي، وظهور الحركات البروتستانتية.

كان الميل الى انشاء مؤسسات وطنية الطابع منتشرا وقويا في اوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد باشر ملوك اوروبا الغربية العمل على اقامة مشاريع امبراطوريات ضخمة في الوقت الذي عملوا فيه على بناء انظمة ادارية، وقضائية، ومالية، وعسكرية، في الداخل، تدفعهم لذلك الرغبة في التوصل الى وحدة وطنية. وشجع الملوك تطوير تكنولوجيا عسكرية جديدة ودعموا وجود جيوش نظامية دائمة يزاول الخدمة فيها جنود محترفون ووحدات من الجنود المرتزقة المدربين.

وعندما اقام الملوك سفارات دائمة لهم في عواصم بعضهم بعضاً، اصبحت اوروبا بكاملها سوقا سياسية هائجة يقوم فيها الملوك بادوار اللاعبين الاساسيين في عقد الصفقات.

وكان ينضم الى الملوك في هذه السوق من وقت لآخر الزعماء الدينيون الكاثوليك والبروتستانت، وكذلك نسل جديد من الصيارفة العالميين الذين كانوا يساعدون في تمويل حروب الملوك، واستكشافاتهم، وتجارتهم. وكان من بين العملات السياسية المستخدمة في تلك المرحلة الزواج (تولي منصب ومسؤولية)، والتحالفات العسكرية (اسهم في السلطة وسلع)، ومنح الاراضي (سلع)، والتأييد الديني (عملات من جميع الانواع)، وتقديم الاعانات المالية والقروض (سلع)، وعملات اخرى متنوعة. وقد دفع التعقيد والضراوة اللذان تتسم بهما العلاقات بين الشعوب احد المراقبين الهولنديين، وهو هوغو غروتيوس H. Grotius، الى اعداد اول كتاب في القانون الدولي «في قانون الحرب والسلام On the Law of War and Peace » (١٦٢٥)، الذي لا زالت المبادئ التي تضمنها توفر قواعد اساسية للصفقات التي تجري بين الدول.

منذ ظهور الدولة – الوطنية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يفتقر زعماء الدول الاوروبية الى ما يحفزهم على شن حروب بين دولهم، ومن ضمن هذه الحوافز كان: الاستيلاء على الارض، واقامة الامبراطوريات، والنزاعات العرقية والدينية، والطموح الشخصي، والالتزام نحو حليف آخر، والرغبة في الحصول على الموارد الاقتصادية، الخ. ولقد ادت الاضطرابات الدينية في اواخر القرن السادس عشر بصورة خاصة الى نشوب حرب الثلاثين عاما في بدايات القرن السابع عشر (١٦١٨–١٦٤٨) حيث دمر جيشا السويد وفرنسا معظم المانيا. وادت المفاوضات التي نتجت عنها معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) الى التوصل لاول مرة الى ميثاق اوروبي جرى تبنيه على نحو واسع، ويتضمن هذا الميثاق احكاما خاصة بالتسويات السلمية للنزاعات، ونصوصا خاصة بالعقوبات الجماعية ضد من ينقضون الاتفاقيات.

توجت المعاهدة بداية التخلي عن النظام الاقطاعي، وكذلك التخلي عن اسطورة الامبراطورية الرومانية المقدسة، واحلت محل ذلك النظام نظام الدولة– الوطنية التي تملك السيادة على اراضيها ، وتتساوى مع غيرها من الدول في وضعها القانوني على الصعيد الدولي، وتكون كل منها حرة من اية سلطة ارضية خارجية (غروس ١٩٤٨، العدد ٤٢: ص

ص٢٠-٤١). وقد انضمت فيما بعد كل من روسيا وتركيا، وكلتاهما تملكان اراضي في اوروبا، الى النظام، الذي تحول ، لاسباب عملية عديدة، الى صيغة تعاون عسكري يهدف الى الحفاظ على الوضع الراهن للانظمة الملكية.

وفرت اللوثرية فرضية لاهوتية تقول ان الله يهب سلطاته للحكام المدنيين، وقد اعلن عن هذه الفرضية في النهاية بوصفها عقيدة يقوم عليها الحق المقدس للملوك. وكان ملوك اوروبا سعداء بتبني هذه العقيدة واستخدموها بسخاء للاعتراض على الامتيازات الخاصة بالبرلمان والكنيسة. وبهذا بدأ عصر الملكيات المطلقة، والمجالس التنفيذية الملكية، وتزايدت اعداد الموظفين البيروقراطيين، وتدخل الدولة في المشاريع الاقتصادية (الميركانتيلية)، خصوصا تلك المشاريع في الامبراطوريات الاستعمارية، ونمو العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وظهور مبدأ توازن القوى في الحفاظ على السلم والامن، وتطور فيالق الضباط المهنيين في المؤسسات العسكرية الملكية. وقد اصبحت كل من انجلترا، والنمسا،وفرنسا، وروسيا، القوى المهيمنة في اوروبا حتى زمن وقوع الثورتين الامريكية والفرنسية.

كانت الثورة الامريكية، بتكتيكات حرب المغاوير التي اتبعتها وشكل الدولة الجمهوري الحديث العهد، تشكل خطرا بعيدا بالنسبة للقارة الاوروبية التي تحكمها ملكيات مطلقة كانت قواتها العسكرية في اغلب الاحوال من النوع الذي لا يوثق به، وكان للقلق ان يستبد بامبراطورياتها ببساطة شديدة. اما الخطر الاكثر مباشرة وقربا فقد تمثل في الثورة الفرنسية.

نظام الكونغرس وعصبة الامم

لم تسع الثورة الفرنسية، بجيشها الشعبي الذي حل محل جيش المرتزقة، الى التوسع واحتلال المزيد من الاراضي فقط، بل انها سعت ايضا الى تصدير ايديولوجيتها املا في خلق اوروبا جديدة على غرار صورتها. وبعد موت مليوني شخص في حروب الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية، صيغ في مؤتمر فيينا مفهوم جديد لولايات متحدة أوروبية. وكان هدف القوى المنتصرة – انجلترا، والنمسا، وبروسيا، وروسيا – تجنب وقوع حروب فيما

بينها، وكذلك الحفاظ على تأثير جماعي [لهذه القوى] في العصر الجديد الذي بدأ فيه نمو القوميات في بلدان مثل فرنسا، والمانيا، وايطاليا. وقد اعادت الصفقات والاتفاقيات المعقدة التي جرت في مؤتمر فيينا، معظم الاراضي الى حكامها الشرعيين مع الاخذ بالحسبان اعتبارات توازن القوى.

كان من بين نتائج هذا المؤتمر حدوث انسجام اوروبي وتأسيس نظام الكونغرس. وبموجب هذا النظام، كان باستطاعة اي قطر اوروبي ان يدعو الاقطار الاخرى الى عقد اجتماع تداول. وقد عقد الكونغرس حوالي ثلاثين اجتماعا تداوليا خلال القرن التاسع عشر وذلك لتسوية النزاعات التي اندلعت، بصورة اساسية، حول اراضٍ بعيدة تخص الامبراطوريات المتنازعة. وفي زمن اجتماعات لاهاي عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٦، وسع نظام الكونغرس من رقعة انتشاره ممتدا الى خارج اوروبا حيث دعا الولايات المتحدة وبلدان امريكا اللاتينية للمشاركة.

كان العديد من المفكرين في القرن التاسع عشر قد تفحصوا مليا فكرة رؤية اوروبا الموحدة سياسياً وكذلك دبلوماسيا. فعلى سبيل المثال، كتب فيكتور هوغو عام ١٨٤٩ عن اليوم الذي «ستحل فيه اصوات الناخبين والاقتراع الشعبي العام محل قذائف المدافع والقنابل، وحيث يحل محل تلك القذائف برلمان يتمتع بالاستقلالية والسيادة يقوم بالتحكيم الحقيقي ويكون بالنسبة لاوروبا كما هو مجلس العموم بالنسبة لانجلترا، وكما هو المجلس التشريعي (الدايت) بالنسبة لالمانيا، والجمعية التشريعية بالنسبة لفرنسا» (كروس ١٩٧٩، ص ٢٠).

وضعت الحرب العالمية الاولى نهاية لنظام الكونغرس، واحلت محله نظاماً آخر هو عصبة الامم. كان ميثاق العصبة جهدا مدروسا في عملية بناء المؤسسات. وبتشكلها من «مجلسين» فانها ظهرت بمظهر الهيئة التمثيلية: كان المجلس Council يتألف من خمسة اعضاء دائمين الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وايطاليا، واليابان)، إضافة إلى اربعة أعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية Assembly التي تضم في عضويتها الدول- الوطنية الستين تقريبا التي كانت في العالم في ذلك الوقت. كان الهدف من العصبة ان تكون منظمة عالمية، ولكن عندما فشلت الولايات المتحدة والنظام الجديد في الاتحاد السوفياتي ان

يكونا عضوين، اصبحت العصبة اوروبية الطابع تهيمن عليها انجلترا وفرنسا.

لقد دل الميثاق من نواحٍ عديدة انه صفقة غير كاملة. فقد كانت العصبة من حيث المفهوم ذات طابع كوني، اما من الناحية الواقعية فكانت اقليمية الطابع. وكانت العصبة تنطوي على بعض عناصر الاتحاد الكونفدرالي الاقليمي الطابع، ولكنها افتقرت الى مؤسسات المجتمع السياسي الرئيسية. كما ان صيغة التمثيل في المجلس والجمعية كانت موضع شك. كان تحقيق الامن الجماعي امراً عارضا يخضع لنتائج الجدل والنقاش حول التسوية اكثر من كونه نشاطا تقوم بتأديته بصورة آلية قوة متخصصة في حفظ السلام. وباستثناء الدولية الماركسية كانت الاحزاب السياسية العابرة للحدود الوطنية ليست اكثر من مؤتمرات دولية تنعقد من حين لآخر بين قادة احزاب وطنية، يتسمون بمزاج وتفكير متشابهين.

لقد وضعت الحرب العالمية الثانية حدا فاصلا بين نمو المؤسسات على الصعيدين الاقليمي والعالمي. فعلى الصعيد الكوني قام الحلفاء الرئيسيون في الحرب بانشاء منظمة الامم المتحدة التي كانت تطمح جادة الى ان تضم في عضويتها جميع الشعوب في العالم. وقد اصبح توحيد اوروبا اقليميا عملية تطورية منفصلة، برهنت على توفر جميع خصائص التحول الحرج ضمنها.

تحويل المؤسسة العسكرية في اوروبا الى مؤسسة اقليمية

كان من بين التطورات الاساسية التي حصلت بعد ان وضعت الحرب اوزارها قيام حلف عسكري بين البلدان التي عانت من الهجمات العسكرية الالمانية مرتين. ففي عام ١٩٤٧، وقعت كل من بريطانيا وفرنسا معاهدة امنية لمدة خمسين عاما هي معاهدة دنكيرك للتحالف والتعاون المشترك. وفي عام ١٩٤٨، انضمت كل من بلجيكا، وهولندة، ولوكسمبورغ الى البريطانيين والفرنسيين لانشاء منظمة حلف بروكسل.

وقد نص حلف بروكسل على انه في حالة تعرض اي من الدول الاعضاء لهجوم مسلح ضمن القارة الاوروبية، فان على «الاطراف ...الاخرى ان توفر للعضو الذي تعرض للهجوم، كل العون العسكري وغير العسكري، وان تدعمه بكل قوتها وذلك عملا بنص

المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة». وتم تبني هذا الاسلوب عندما انشئت منظمة حلف شمال الاطلسي في السنة التالية. ولقد عمل حلف بروكسل كذلك على ان تكون لقواته المسلحة قيادة عليا واحدة، وان يكون مركز القيادة في فرنسا. وقصد من هذا الامر ان يسهل التعاون العسكري في اوقات السلم، كما كان في النتيجة، خطوة رئيسية باتجاه تحويل مؤسسات تلك البلدان العسكرية الى مؤسسة مركزية اقليمية .

في شباط (فبراير) من عام ١٩٤٨، كان الاتحاد السوفياتي وراء الانقلاب الذي حدث في تشيكوسلوفاكيا، وفي حزيران (يونيو) من العام نفسه، اعلن الاتحاد السوفياتي ايضا الحصار على برلين الغربية. وقد ادت هذه الاحداث الى حث الغرب على التعاون فيما بينه. وفي عام ١٩٤٩، حلت منظمة حلف شمال الاطلسي [الناتو] ،لاسباب عملية كثيرة، محل منظمة حلف بروكسل.

ضم حلف الناتو قوتين اثنتين غير اوروبيتين – الولايات المتحدة وكندا – واستثنى من عضويته المانيا الغربية. اما الاعضاء الآخرون في الحلف فكانوا دول البنيلوكس الثلاث (هولندة وبلجيكا ولوكسمبورغ)، و الدنمارك، وفرنسا، وايسلندة، وايطاليا، والنرويج، والبرتغال، وبريطانيا العظمى. والمنظمات الوحيدة التي طالب الحلف بانشائها هي مجلس يضم كل اعضاء الحلف، ولجنة دفاعية، واية هيئات تابعة اخرى يثبت انها ضرورية. ولم تبدأ حياة حلف الناتو الحقيقية كمنظمة الا بعد تعيين الجنرال دوايت ايزينهاور قائدا اعلى لقوات الحلف في اوروبا عام ١٩٥١. وقد انضمت كل من اليونان وتركيا الى الحلف عام ١٩٥٢ مما قوى حدود الحلف الجنوبية الشرقية.

اثارت مسألة دور المانيا الغربية في نظام اوروبا الغربية الدفاعي الكثير من النقاش والجدل، والعديد من الاقتراحات. وبحلول عام ١٩٥١ ، وفي الفترة التي كانت فكرة اوروبا المتحدة شائعة، كان احد الاقتراحات يطالب بانشاء جماعة اوروبية دفاعية (EDC) مستقلة تلحق بها قوة مسلحة موحدة تتكون من خمسين فرقة بقيادة حكومة فدرالية. وكان بامكان هذا الكيان السياسي الفدرالي ان يوفر البنية السياسية التي تستطيع المانيا الغربية ضمنها ان تعيد تسليح نفسها ثانية بدون ان تشكل التهديد العسكري الذي كانت تمثله خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية. لكن هذا الاقتراح وضع على الرف بسبب عدم رغبة فرنسا ان

تدمج قواتها العسكرية في اطار اي نظام يمكن ان يهيمن عليه الالمان. ومع ذلك، استمرت فكرة الجماعة الأوروبية الدفاعية حية في العديد من الدوائر الاوروبية بانتظار مجيء الوقت الذي يكون فيه على اوروبا ان تسعى الى اتباع سياسة خارجية ودفاعية متميزة إقليمياً.

بعد رفض فرنسا لفكرة الجماعة الدفاعية الاوروبية في فترة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، اقترح البريطانيون اعادة تفعيل دور حلف دول بروكسل الخمس وتوسيعه بوصفه اطاراً عسكريا يمكن ان يُضمّ الالمان والايطاليون اليه. وفي الخامس من ايار (مايو) عام ١٩٥٥، وافق حلف الناتو على السماح لالمانيا الغربية بإعادة تسليح نفسها ضمن شروط وقيود محددة. وفي اليوم التالي، السادس من ايار (مايو)، اصبحت منظمة حلف بروكسل هي الاتحاد الاوروبي الغربي (WEU) الذي يضم في عضويته عضوين جديدين هما المانيا الغربية وايطاليا.

كرس الاتحاد الاوروبي الغربي نفسه لتوحيد اوروبا بالتدريج، ووضع معايير لمشاركة الاعضاء العسكرية في حلف الناتو، ومن ضمن ذلك المشاركة في ادامة القوات البريطانية المرابطة على اراضي القارة، واخذ وعد من المانيا الغربية بالامتناع عن تصنيع الاسلحة الذرية والكيماوية والبيولوجية، وانواع اخرى معينة من الاسلحة. وبعد شهر من انشاء الاتحاد الاوروبي الغربي، كان رد فعل السوفيات انشاء منظمة حلف وارسو التي ضمت في عضويتها الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية التي تدور في فلكها.

رغم ان حلف الناتو بدأ كتحالف بين دول ذات سيادة تملك خمس عشرة قوة عسكرية مستقلة، الا انه سرعان ما نما ليصبح له طابع المنظمة التي تعمل بالتدريج على تنمية التنسيق العسكري الاقليمي وتحويل [تلك القوى العسكرية] الى مؤسسة عسكرية مركزية اقليمية. ويضم مجلس الناتو في عضويته وزراء من جميع الدول الاعضاء في الحلف، ويرأس اجتماعات المجلس الامين العام للحلف، في الوقت الذي يتداول اعضاء المجلس الرئاسة حسب الحروف الابجدية لاسماء دولهم. ويشكل رؤساء اركان الجيوش في تلك الدول اللجنة العسكرية [للحلف]. وهناك قائد قوات التحالف الاعلى في اوروبا، والقيادة العليا للتحالف في اوروبا. وعندما قام الجنرال ايزنهاور بتفعيل دور القيادة العليا للتحالف في اوروبا في كانون الثاني (يناير) ١٩٥١، كان لدى حلف الناتو اثنتا عشرة فرقة، وحوالي أربعمائة طائرة، وحوالي اربعمائه سفينة تقريبا تخضع لقيادته. وخلال العقود الثلاثة التالية، نما

حلف الناتو ليصبح اقوى مؤسسة عسكرية في العالم.

وسواء كانت بشكل حلف الناتو او بشكل الجماعة الدفاعية الاوروبية، فمن الواضح ان تحويل المؤسسة العسكرية الاوروبية الغربية الى مؤسسة اقليمية هو حالة تطور متقدمة غير قابلة للانعكاس. وبغض النظر عن حدوث بعض المناوشات العسكرية الصغيرة بين اعضاء الحلف من حين لآخر؛ كتلك المواجهات التي حدثت بين تركيا واليونان، وبين بريطانيا وايسلندة على سبيل المثال، فان حربا كبيرة لن تنفجر على الاغلب بين الدول الاعضاء الخمس عشرة في الحلف. ولا نستطيع بالثقة نفسها ان نتنبأ بعدم حدوث حروب في المستقبل بين اوروبا الغربية واروبا الشرقية، رغم ان آثار بيريسترويكا غورباتشوف في العديد من بلدان اوروبا الشرقية تقلص على نحو دراماتيكي فرص حدوث نزاعات مسلحة.

وهناك اسباب اخرى لوجود تطمينات فيما يتعلق باوروبا الغربية، وبصورة خاصة التطور الذي لحق بالمؤسستين الاخريين من المؤسسات التي يتشكل ضمنها التحول الحرج؛ اي البرلمان الاوروبي بوصفه المؤسسة التمثيلية الاقليمية، ونظام الحزب الاوروبي العابر للحدود الوطنية

تمثيل جمهور الناخبين الاوروبيين

كانت انظمة التمثيل المتنوعة قد أصبحت شيئا مألوفا لدى الاوروبيين منذ زمن طويل. ولم تكتف الكنيسة الاولى بتشكيل مجمع الكرادلة على اساس انه جمعية تمثيلية فقط، بل انها كرست اهتمامها لصياغة المبادئ التي يستند اليها مبدأ التمثيل. ويشكل تطور البرلمان الانجليزي، الذي استغرق الف سنة، من هيئة تمثل الطبقات الى هيئة تمثل المجتمع والناخبين، جزءا هاما من التجربة الاوروبية، وحتى ملوك فرنسا الاتوقراطيون، كانت لديهم هيئة تدعى مجلس الطبقات *

كان نظام الكونغرس، بوصفه الهيئة الاستشارية لجميع دول اوروبا، شاملا في تمثيل معظم القوى المؤثرة والفاعلة. ونظام التمثيل الذي خلف هذا النظام هو عصبة الامم التي تشكل المحاولة الاولى لاقامة هيئة تمثيلية فوق – وطنية مكونة من مجلسين. ورغم ان عصبة

---

* مجلس الطبقات: مجلس كان يمثل في فرنسا قبل الثورة طبقات الأمة الثلاث، وهي: النبلاء، والاكليروس، والشعب – المترجم.

الامم وفرت نموذجا لهيئة الامم المتحدة، الأكثر كونية التي تشمل عددا اكبر من دول العالم، فان الدقة تتطلب منا القول ان الجماعة الاوروبية هي وريث العصبة الفعلي المباشر.

تابعت المؤسسات التمثيلية في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تطورها بصورة متزامنة مع التطور الذي حصل في عملية تحويل المؤسسات العسكرية إلى مؤسسات مركزية. وقد انشئت ثلاث هيئات تمثيلية رئيسية وهي : جمعية اتحاد اوروبا الغربية، والجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا ، والبرلمان الأوروبي للجماعة الاوروبية.

اتحاد اوروبا الغربية . يتألف اتحاد اوروبا الغربية، الذي يضم في عضويته سبع دول، من مجلس يضم في عضويته وزراء خارجية الدول الاعضاء، وهيئة استشارية من تسعة وثمانين عضوا. وتلتقي الهيئة الاستشارية في دورتين سنوياً، وتضع برنامج عملها الخاص، وتقدم توصياتها الى المجلس، وتهتم بصورة اساسية بحاجات اوروبا الغربية الامنية ومواردها. وتعتبر تقارير هذه الهيئة موثوقة ورسمية للغاية. لقد ظل اتحاد اوروبا الغربية بالاساس تحالفا عسكريا اوروبيا بمعزل عن حلف الناتو الذي يضم في عضويته دولا اكثر عددا. والهيئة الاستشارية هي على الاغلب المصدر الذي يقدم الاقتراحات المستقبلية الخاصة بجماعة الدفاع الاوروبية.

مجلس أوروبا . اما مجلس أوروبا وجمعيته البرلمانية فلقد تحدرا من مصدر مختلف. فقد اقترح ونستون تشيرتشل عام ١٩٤٦ انشاء «الولايات المتحدة الاوروبية»، وشاركت في مساندة الاقتراح العديد من الحركات الدولية. وقد وفرت دول منظمة حلف بروكسل الخمس المنبر الذي دارت فيه المفاوضات التي ادت الى اصدار النظام الاساسي لمجلس أوروبا والذي جرى توقيعه من قبل عشر دول اوروبية في ٥ ايار (مايو) عام ١٩٤٩. وقد انضمت دول اخرى الى المجلس ليصبح عدد اعضائه احدى وعشرين دولة اوروبية. ويتمثل هدف المجلس الرئيسي بتعزيز الوحدة الاوروبية، وتطوير هذه الوحدة، ودعم مبادئ الديمقراطية البرلمانية، ودور القانون وحقوق الانسان. اما الشؤون العسكرية فتقع لاسباب مقصودة خارج دائرة اهتمامات المجلس.

يضم هيكل المجلس لجنة وزارية من جميع الدول الاعضاء، وجمعية برلمانية من ١٧٠ مندوبا. ان اعضاء الجمعية هم ايضا اعضاء في البرلمانات الوطنية لبلدانهم، ويمثلون

الحكومة والمعارضة في هذه البلدان. وتوزع حصص العضوية على الدول الاعضاء استنادا الى عدد السكان، ويتراوح عدد مندوبي كل دولة من اثنين الى ثمانية عشر مندوبا. ويعمل في المجلس والجمعية البرلمانية عدد كبير من الموظفين المساعدين. وقد كان لمجلس أوروبا منذ زمن بعيد تأثير كبير وهام في ميادين حقوق الانسان، وقانون البحار، وتعزيز الديمقراطية (امانة السر، مجلس أوروبا، ١٩٦٩).

الجماعة الأووبية ـ تعد الجماعة الاوروبية (EC) ابرز منظمات اندماج أوروبا الغربية. وقد تشكلت الجماعة من اندماج جماعة الفحم والصلب الاوروبية (ECSC) ، والجماعة الاقتصادية الاوروبية (EEC)، أو السوق المشتركة وجماعة الطاقة الذرية الاوروبية (Euratom) . وتضم الجماعة في عضويتها اثنتي عشرة دولة اووبية، وتُمثل جميع الدول الاعضاء في الجماعة بمجلس وزراء الجماعة، وفي برلمانها المكون من ٥١٨ عضوا (البرلمان الاوروبي). اما المنظمة الفرعية الثالثة في الجماعة الاوروبية فهي محكمة العدل الاوروبية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تخلى انصار الوحدة الاوروبية، يقودهم جان مونيه J.Monnet وروبرت شومان R.Schuman وبول–هنري سباك Paul-Henry Spaak ، عن املهم في تحقيق وحدة سياسية مبكرة وذلك بسبب اصطدامهم بالجماعات القومية المتحمسة. وبدلا من ذلك، وظف هؤلاء جهودهم من اجل التعاون الاكثر الحاحا واحتمالاً للتحقق في مجال اعادة العافية الى الاقتصاد الاوروبي. وبهذا فقد تمثلت الخطوة الاستراتيجية التي اتبعوها بتأسيس جمعية تمثيلية اوروبية بصورة متدرجة وغير مباشرة.

ادت هذه الطريقة في التعامل مع الموضوع الى انشاء جماعة الفحم والصلب الاوروبية في شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٥١، وضمت الجماعة مجلسا وزاريا وسلطة تنفيذية عليا (او لجنة)، وجمعية تمثيلية، ومحكمة عدل. وقد ضمت الجمعية التمثيلية في اطار عضويتها ثمانية وسبعين عضوا اختيروا بنسب ثابتة من بين اعضاء الهيئات التشريعية للبلدان الستة الاعضاء في الجماعة: فرنسا، وايطاليا، والمانيا الغربية، وبلجيكا، وهولندة، ولوكسمبورغ. اما البريطانيون فقد تقاعسوا عن الانضمام، وظلوا ملتصقين بدول الكومونولث، ومحافظين على ارتباطاتهم الامريكية.

كانت جماعة الفحم والصلب الاوروبية خطوة هامة نحو اقامة نظام سياسي اقليمي يتمتع بقدر اكبر من الاندماج. وقد اختير مندوبو الجماعة في البداية من بين اعضاء البرلمانات

الوطنية المنتخبين. وكان كل برلمان حرا في اتباع القواعد الخاصة به لاختيار مندوبيه الى جماعة الفحم والصلب الاوروبية. وقد جرى اختيار المندوبين استنادا الى التشميل النسبي للاحزاب السياسية في كل برلمان. وقد ترأس بول – هنري سباك اجتماع الجمعية التمثيلية الاول حيث نوقشت الخطوط العريضة الخاصة بمؤسسات المستقبل بعمق واهتمام. وتنبه الاعضاء الى اهمية مسألة التعاون بين الاحزاب العابرة للحدود الوطنية فتشكلت مجموعات عمل حزبية، أو لجان حزبية caucuses في اطار الجمعية التمثيلية.

حققت عملية تطور المؤسسات قفزة واسعة الى الامام بتوقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧، ودعت المعاهدة الى انشاء جماعتين اخريين: الجماعة الاقتصادية الاوروبية، واسمها شائع بين الناس هو السوق الاوروبية المشتركة EEC،* وجماعة الطاقة الذرية الاوروبية، وقد انشئت هاتان الجماعتان في اطار مؤسسات جماعة الفحم والصلب الاوروبية. كانت اللجنة هي السلطة العليا التي صاغت السياسات التي صادق عليها المجلس وقامت هي بتنفيذها. اما الجمعية التمثيلية فكانت الجهة الاستشارية لدى السلطة التنفيذية، في الوقت الذي كانت فيه محكمة العدل هي الجهة المخولة بتفسير المعاهدات. وفي عام ١٩٥٨، توسعت الجمعية التمثيلية ليصبح عدد اعضائها ١٤٢ عضواً، واعيدت تسميتها لتصبح البرلمان الاوروبي، كما جرى توسيعها اكثر عام ١٩٧٣ لتضم في عضويتها الدانمارك وايرلندة وبريطانيا العظمى (سكالينجي ١٩٨٠).

يلتقي اعضاء البرلمان الاوروبي البالغ عددهم ١٩٨ عضواً بالتناوب في ستراسبورغ في فرنسا، وفي مدينة لوكسمبورغ. ولقد توزعت حصص التمثيل كما يلي : ستة وثلاثون مندوبا لكل من فرنسا، والمانيا الغربية، وايطاليا، والمملكة المتحدة؛ واربعة عشر مندوبا لكل من بلجيكا وهولندة؛ وعشرة مندوبين لكل من الدنمارك وايرلندة؛ وستة مندوبين للوكسمبورغ . وقد ترك كل شعب ليختار مندوبيه بالطريقة نفسها التي إختار بها مندوبيه الى أول جمعية تمثيلية في جماعة الفحم والصلب الاوروبية. ومن الملاحظ ان الاهتمام بالعمل في البرلمان الاوروبي ازداد بصورة ملحوظة خلال فترة السبعينات رغم العبء المضاعف الذي يتحمله المسؤول حين يعمل في اطار الهيئتين التمثيليتين الوطنية والاوروبية.

* الجماعة الاقتصادية الاوروبية European Economic Commanity ـ المراجع.

كان المفاوضون في معاهدة روما واعين لجوانب الضعف الموجودة في مؤسسات جماعة الفحم والصلب الاوروبية والتي تحكم عمل المنظمات الثلاث: جماعة الفحم والصلب الاوروبية، والجماعة الاقتصادية الاوروبية، وجماعة الطاقة الذرية الاوروبية. ولم يكن لدى الجمعية التمثيلية (التي تحولت فيما بعد الى البرلمان الاوروبي) اية سلطات تشريعية، واقتصر عملها بصورة حصرية تقريبا على الوظائف الاستشارية، كما كانت المشاركة في جلساتها عملا جزئيا بالنسبة للمندوبين. ولم يكن باستطاعة الجمعية تسمية لجنة تنفيذية جديدة او المصادقة عليها، ولكن كان باستطاعتها حل هذه اللجنة وهي سلطة لم تمارسها الجمعية ابداً. وبرغم ذلك، فقد اكد المشاركون في صياغة معاهدة روما، وهم يتطلعون الى الآثار الناشئة عن عملية توحيد السلطات الشعبية، على ضرورة وجود فقرة خاصة في المعاهدة الاصلية لجماعة الفحم والصلب الاوروبية تسمح بتقديم اقتراحات تطالب بانتخاب مندوبي الجمعية التمثيلية من خلال اقتراع مباشر يجري في جميع الدول الاعضاء في الجماعة من خلال اتباع اجراءات موّحدة في جميع هذه الدول.

لم يتم تحديد موعد نهائي لاستقبال الاقتراحات، وعرضت مسودات الاقتراحات لاول مرة عام ١٩٦٠، لكن المناقشات بشأنها اوقفت بضغط من فرنسا ولم تستأنف الا عام ١٩٧٤. وتمثلت احدى المشكلات الاساسية في ضرورة التوصل الى تسوية ما بين نظام الدائرة الإنتخابية ذات الممثل الواحد، وهي الطريقة المتبعة في نظام الانتخابات البريطاني، وبين نظام الدوائر الانتخابية المتعددة الممثلين، وهي الطريقة المتعبة في بقية القارة الاوروبية. وفي النهاية سمح لكل قطر ان يقوم بتنظيم وضع دوائره الانتخابية بنفسه. وترك امر عضوية المندوبين الثنائية في الهيئة التمثيلية الوطنية وفي البرلمان الاوروبي لكي يحله كل قطر بنفسه كذلك. انتهت المفاوضات بتوقيع مرسوم الانتخابات الاوروبية في بروكسل في ٢٠ ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٦. وقد زيد عدد اعضاء البرلمان الاوروبي من ١٩٨ عضواً الى ٤١٠، ثم الى ٤٣٤ عام ١٩٨١ بعد قبول اليونان عضوا في الجماعة.

في شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٧٩ جرت اول انتخابات مباشرة للبرلمان الاوروبي، وانتخب اصحاب حق التصويت في فرنسا، وبريطانيا العظمى، وايطاليا، والمانيا

الغربية، ثمانين ممثلا لكل منها؛ وتراوح عدد المندوبين المنتخبين من هولندة، وبلجيكا، والدنمارك، وايرلندة، ولوكسمبورغ ما بين ستة وخمسة وعشرين؛ واختارت اليونان اربعة وعشرين مندوباً. كانت الانتخابات تاريخية بوصفها الانتخابات العامة الاولى التي يتم فيها انتخاب مباشر للممثلين في هيئة برلمانية فوق – وطنية. وكان دور الاحزاب العابرة للحدود الوطنية في الحملة الانتخابية هاما ومؤثرا بصورة خاصة، سواء من حيث نتائج الانتخابات او من حيث المجموعات الحزبية في البرلمان.

في شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٨٤، تمت الانتخابات المباشرة الثانية، وقد شارك فيها فقط حوالي ٦٠٪ من اصحاب حق الاقتراع، وهي نسبة تقل باثنين او ثلاثة في المائة عن نسبة المشاركين في انتخابات عام ١٩٧٩. وقد صورت الصحافة الاوروبية، التي تعودت على نسب مشاركة عالية في الانتخابات، انخفاض نسبة المشاركة بانها تعكس بصورة خطيرة تراجع شعبية الجماعة الاوروبية. اما الامريكيون ، الذين تعودوا لسنوات طويلة على نسبة ٥٠٪ في انتخابات الكونغرس، وحتى في انتخابات السنوات الهامة التي تصاحب الانتخابات الرئاسية، فقد عدوا هذه الارقام الاوروبية مقبولة تماما.

وفي الفترة الواقعة بين الانتخابات الاولى والثانية، بدأ البرلمان الاوروبي يسجل سوابق تصلح ان تكون معايير عمل على المدى الطويل . فلاول مرة تُرفض ميزانية السوق المشتركة التي اقترحها المجلس الوزاري [الاوروبي] مما اجبر المجلس ان يمضي فترة ستة اشهر اخرى في المفاوضات المالية حول امر كان يتطلب في السابق مجرد مصادقة شكلية. ولربما يكون من بين الامور الهامة ايضا، اهتمام البرلمان الحديث العهد بالتنسيق والتشاور بين الدول الاعضاء فيما يتعلق بالسياسات الخارجية بغرض تحويل الجماعات الى لاعب له شخصية الموحدة في الشؤون الدولية، ويكون نداً للقوى الكبرى.

وكما لاحظ جون فيتزموريس J.Fitzmaurice عام ١٩٧٥ ،

«فان البرلمان الاوروبي يشبه من نواح كثيرة هذه الايام مجلس العموم في القرن الثامن عشر: انه كينونة نامية. فهو لم يصبح بعد بؤرة الحياة السياسية التامة المطلقة، كما كان مجلس العموم من قبل؛ ان التأثير والقوة يكمنان في مكان آخر؛ ولم يكن الاشخاص الطامحون الى العمل

في السياسة بحاجة الى ان يسلكوا ذلك الطريق اكثر مما هم اليوم بحاجة الى ممارسة العمل السياسي بصورة حصرية في البرلمان الاوروبي ... [وعلي كل حال]، فاننا لو قارنا تطور البرلمانات الوطنية الذي استغرق قرونا طويلة بتطور البرلمان الاوروبي فسوف نجد تطور البرلمان الاخير سريعا للغاية. فقد انبثقت هذه الجماعة البرلمانية الى الوجود خلال فترة زمنية قصيرة جدا تقل عن عشرين سنة، وجرى بناؤها باستلهام ستة نماذج برلمانية وطنية اولا ثم تسعة نماذج؛ ولقد تشكلت الجماعات الحزبية، رغم ضعفها، وامتدت السلطات التي يتمتع بها البرلمان بصورة ملحوظة خارج الأطار الذي رسمته المعاهدات الاصلية» (١٩٧٥، ص ٢٠٥).

فقد كان البرلمان الاوروبي، كما يرى فيتزموريس «جماعة ضغط للاندماج [الاوروبي]» (١٩٧٥، ص ١٧).

النظام الحزبي الاوروبي العابر للحدود الوطنية

كان ثمة نظام حزبي اوروبي يتطور على مدى اكثر من قرن من الزمن. وهذا هو المؤسسة السياسية الثالثة التي تشارك في عملية التحول الحرج. وفي هذه الحالة فان الاحزاب السياسية التي تشارك في عملية التطور هي من ذلك النوع العابر للحدود الوطنية والذي يضم بصورة اساسية الاحزاب الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية المسيحية والليبرالية والمحافظة (غولدمان ١٩٨٣).

ان الحزب العابر للحدود الوطنية هو منظمة تتألف بصورة اولية من الاحزاب السياسية الوطنية التي تتعاون فيما بينها متخطية الحدود الوطنية للدول التي تنتمي اليها. ولهذه الاحزاب العابرة للحدود الوطنية طابع رسمي، بمعنى ان لديها موظفين مسؤولين ومراكز قيادة واعضاء ينتمون اليها وعناصر اخرى تعد من بين العناصر الاساسية التي تشكل شخصية المؤسسات [الحزبية]. وتعمل هذه الاحزاب بصورة علنية، وقد يتم الاعتراف بها رسميا من قبل الهيئات العامة مثل الامم المتحدة او البرلمان الاوروبي . وهي، مثلها مثل جميع الاحزاب السياسية، تسعى الى ايصال قادتها الى الوظائف الحكومية، سواء كانت هذه الوظائف ذات طابع وطني أو فوق وطني.

تعد الدولية الماركسية الاقدم من بين الاحزاب العابرة للحدود الوطنية. فعندما انضم

كل من كارل ماركس وفريدريك انجلز عام ١٨٦٤ الى رابطة العمال الدولية أصبحت الرابطة تعرف باسم الدولية الاولى. وقد تشكلت بصورة رئيسية من قادة اتحادات نقابات العمال البريطانية والفرنسية الذين يدعون الى دعم نقابات العمال (التي كانت غير مشروعة في العديد من البلدان) وتشجيع العمل السياسي بين صفوف الطبقة العاملة. ورغم نجاح الدولية الاولى في دعم تطور النقابات العمالية وتشجيع الانتساب الحزبي في العديد من البلدان، فقد حُلت عام ١٨٧٧ نتيجة صراع الاجنحة الذي نشب بين النقابيين الماركسين واتباع باكونين Bakunin من الفوضويين.

في عام ١٨٩٩، نظم بعض اعضاء المجموعات الماركسية الثورية، واتحادات نقابات العمال، والأحزاب الاصلاحية السياسية، الدولية الثانية أو الدولية الاشتراكية. وشكلت هذه تحالفا بعيد الاحتمال بين حزب العمال البريطاني (الذي كان يدعم التوجه البرلماني ويدعو الى تشكيل الاتحادات)، والحزب الثوري الاشتراكي الروسي (الذي كان يشدد على اسقاط الانظمة باستخدام العنف). وقد عقدت الدولية الثانية تسع مؤتمرات دولية، وضم بعض هذه المؤتمرات حوالي تسعمائة مندوب ينتمون الى ثلاث وعشرين دولة. لكن الدولية الثانية انهارت اثر الاختلاف الذي وقع حول موضوع منع الدول الرأسمالية من اشعال الحروب، وقد توقفت عن عقد اجتماعاتها بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. وشكل ذلك فرصة مناسبة للينين لكي يدعو الى حركة ثورية يمكنها التأكيد على «دكتاتورية البروليتاريا» بوصفها طليعة التغيير. وقد قامت الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ بتأسيس أول حكومة يسيطر عليها الشيوعيون.

عقدت الدولية الثالثة مؤتمرها الأول في موسكو في شهر آذار (مارس) من عام ١٩١٩، وعرف هذا المؤتمر باسم الكومينتيرن Comintern (الدولية الشيوعية)، وحضرته تسعة أحزاب شيوعية اصيلة من بلدان اوروبا الشرقية ووسط أوروبا، كما حضره الاشتراكيون السويديون، والنرويجيون، والايطاليون؛ وبالاجمال كان هناك مندوبون ينتمون الى ثلاثين دولة . تألف الكومينتيرن من الكونغرس، ، واللجنة التنفيذية واللجنة الرئاسية بالاضافة الى امانة عامة وجهاز اداري مقرهما موسكو. كما تم تأسيس صحيفة «الدولية

الشيوعية Communist International »، ثم تكاثرت الدول والمنظمات المساعدة. واعلن لينين قبل وفاته عام ١٩٢٤ ان انجلترا والمانيا هما الهدفان التاليان للجهود الثورية.

ادت وصية لينين الى نشوب صراع الاجنحة، وبصورة خاصة بين القادة الروس، مما تسبب في تمزيق الحركة. وقد استطاعت مجموعة ستالين في البداية التغلب على كتلة تروتسكي – زينوفييف Trotsky - Zinoviev ، ثم على بوخارين Bukharin ، واخيرا على القادة المعادين لستالين في الاحزاب الوطنية في امكنة أخرى. وعندما تسلم ستالين السلطة عام ١٩٢٨، عمل على تأجيل هدف الثورة العالمية وكرس الاتحاد السوفياتي لاقامة «الاشتراكية في بلد واحد». وبرغم ذلك ، واصل الكومينتيرن، الذي كان منظمة أوروبية بصورة حصرية تقريبا، ومنظماته الرئيسية المساعدة (منظمة الشباب الدولية الشيوعية، والدولية الحمراء لاتحادات العمال، ومجلس الفلاحين الدولي) عمله مع الاحزاب الوطنية. وقد حققت هذه الحركة الدولية تقدماً جوهريا في فرنسا، وايطاليا، والعديد من دول أوروبا الشرقية.

عندما غزا هتلر الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤١، قدمت الولايات المتحدة ودول الحلفاء الأخرى الى الروس مساعدات «اعارة وتأجير» وغيرها من أنواع المساعدة. وطالب الحلفاء في الوقت نفسه بوقف نشاطات الكومينتيرن ذات الطابع الهدام. وقد وافق ستالين عام ١٩٤٣ على حل الكومينتيرن. وفي عام ١٩٤٧ (أي بعد توقف الحرب العالمية الثانية) انشأ ممثلو ستة احزاب شيوعية أوروبية شرقية وثلاثة احزاب شيوعية اوروبية غربية (الاحزاب الشيوعية الفرنسية، والايطالية، والتشيكوسلوفاكية) مكتب المعلومات الشيوعي (الكومينفورم Cominform) . وتمثلت غايات الكومينفورم بتنسيق نشاطات الاحزاب الماركسية في أوروبا، واستمر في عمله الى عام ١٩٥٦. وفي وقت لاحق، ، ورغم افتقارهم الى وجود مؤسسة رسمية، اصبح يطلق على الشيوعيين الأوروبيين ، وبخاصة على الحزبين الشيوعيين الايطالي والفرنسي اسم الشيوعية الاوروبية، والتي كانت تمارس سياساتها غالبا بصورة مستقلة عن سياسة الاتحاد السوفياتي، كما ان هذه الاحزاب غالبا ما كانت تنفذ سياساتها بصورة مستقلة عن بعضها البعض. وعلى اثر التطورات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي

وأوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، لم يفقد شيوعيو اوروبا دعم الناخبين فقط، بل انهم قاموا أيضا باتخاذ خطوة متطرفة لاعادة تنظيم انفسهم الى حد تغيير أسماء الاحزاب .

أما حركات الاحزاب الاخرى السياسية الرئيسية العابرة للحدود الوطنية في أوروبا فهي الدولية الاشتراكية، والدولية الديمقراطية المسيحية، والدولية الليبرالية ، ومنذ وقت قريب للغاية ظهرت احزاب الخضر التي تهتم بشؤون البيئة. وقد تأسست الدولية الاشتراكية عام ١٩٢٢، ولكنها ظلت تتعثر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وادت سلسلة من المؤتمرات، انعقد الأول منها عام ١٩٤٥، الى تأسيس مؤتمر الدولية الاشتراكية عام ١٩٥١. وانضم الى المؤتمر حوالي أربعة وثلاثين حزبا اشتراكيا، وديمقراطيا اشتراكيا، وعماليا من جميع انحاء العالم. كانت الدولية الاشتراكية معادية متحمسة للشيوعية والفاشية في البداية، وقد قامت بتعديل مواقفها تجاه الشيوعيين في منصف السبعينات، وهو مظهر من مظاهر استراتيجية الانفراج الاوروبية التي تبناها رئيس الدولية الاشتراكية ، مستشار المانيا الغربية السابق، ويلي برانت Willy Brandt . اتخذ الاشتراكيون منذ ذلك الوقت موقفا متشددا تجاه الشيوعيين في أوروبا، لكنهم شكلوا جبهة موحدة بخصوص الاحداث التي وقعت في العديد من اجزاء العالم الثالث. وكما هو واضح، فقد كانت الاحداث الثورية التي وقعت في أوروبا الشرقية خلال عام ١٩٨٩ نعمة على الاشتراكيين الذين حظوا بدعم انتخابي من قبل الكثير من الشيوعيين السابقين، لكنهم تحملوا عبء الرفض الشعبي للانظمة الشيوعية السابقة في الوقت نفسه.

كانت الديمقراطية المسيحية تتمتع بانتشار عالمي منذ بدايات القرن التاسع عشر، خصوصا في أوروبا وامريكا اللاتينية. وقد اصبح الديمقراطيون المسيحيون، الذين كانوا مرتبطين اصلا وبصورة وثيقة بالمذهب الكاثوليكي والمصالح المرتبطة به، أكثر علمانية خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٧ نظم الديمقراطيون المسيحيون الاوروبيون انفسهم متجاوزين الحدود الوطنية لدولهم واطلقوا على تنظيمهم اسم «الفريق الدولي الجديد Nouvelles Equipes Internationales»، ثم غيروا ذلك الاسم عام ١٩٦٥ ليصبح الاتحاد الأوروبي للديمقراطيين المسيحيين. وفي عام ١٩٥٠ قامت

المنظمات المنفية من يوغوسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، وليتوانيا، ولاتفيا، وبولندة، وهنغاريا، بتنظيم انفسها كمنظمة الاتحاد الديمقراطي المسيحي في أوروبا الوسطى. وقد تأسس الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي، وهو اتحاد عابر للحدود الوطنية على مستوى العالم، عام ١٩٦١. كما نشط الديمقراطيون المسيحيون الاوروبيون الغربيون خلال عام ١٩٨٩ في دعم حملات زملائهم الانتخابية في أوروبا الشرقية وتوفير اسباب الدعم الأخرى لهم متجاوزين بذلك حدود أوطانهم.

كان الليبراليون من بين الاشخاص الرئيسيين الذين قاموا بتشكيل الاحزاب في القرن التاسع عشر، حتى ان ذلك القرن كان يدعى القرن الليبرالي. وبحلول عام ١٩١٠، بدأ القادة الليبراليون من دول عديدة يلتقون بانتظام ليبحثوا فيما بينهم احتمالات التعاون الذي يتجاوز الحدود الوطنية. وفي عام ١٩٢٤، شكل الليبراليون الجبهة الدولية للأحزاب الراديكالية والديمقراطية؛ وقد انضمت الى الجبهة احزاب من احدى عشرة دولة خلال فترة شهور قليلة. كان الليبراليون من أوائل من ذاقوا سوط الفاشية ولم يستأنفوا نشاطاتهم الدولية الى أن وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها. وفي عام ١٩٤٧، وقعت احزاب ليبرالية من تسعة عشر بلدا، معظمها اوروبي، اعلان تأسيس الدولية الليبرالية . وكما هو الحال بالنسبة للعديد من الأحزاب العابرة للحدود الوطنية فقد شارك الليبراليون الى حد بعيد في التطورات التي جرت في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩.

رغم ان النشاطات الكونية للأحزاب الأربعة العابرة للحدود الوطنية قد اتسعت على نحو جوهري بعد سنوات الخمسينات، الا أن هذه الأحزاب ظلت ذات طابع اوروبي على الاغلب خلال معظم ربع القرن التالي. ولقد تعامل غير الاوروبيين، خصوصا الامريكيين الشماليين، مع هذه الاحزاب العابرة للحدود الوطنية بوصفها «ظاهرة اوروبية» خاصة.

وفي البرلمان الاوروبي تم تنظيم هذه التحالفات العابرة للحدود الوطنية كمجموعات حزبية؛ أي بوصفها مجموعات عمل حزبية رسمية تضم اعضاء من دول أوروبية مختلفة يفكرون بالطريقة نفسها ويلتقون حول الآراء ذاتها. وقد جاء الدليل الأول على وجود نظام حزبي ناضج تماما في أوروبا خلال انتخابات البرلمان الأوروبي عام ١٩٧٩، وكذلك في

انتخابات عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩. فوجود انتخابات في طول أوروبا وعرضها يعني ان هناك حملات انتخابية قد جرت في طول اوروبا وعرضها كذلك.

اسس الاشتراكيون كونفدرالية الاحزاب الاشتراكية في الجماعة الاوروبية استعدادا للانتخابات. وانضوت معظم الاحزاب الديمقراطية المسيحية الأوروبية تحت مظلة حزب الأمم الأوروبية، مما مكنها من ضم احزاب لا تتمتع بعضوية الاتحاد الديمقراطي المسيحي الاوروبي. وقد عززت الفدرالية الليبرالية قضية المرشحين الليبراليين. أما الاحزاب المحافظة، ومن ضمنها الديمقراطيون المسيحيون، فقد شكلت الاتحاد الديمقراطي الأوروبي. لكن الشيوعيين الاوروبيين فشلوا، في ضوء الخلافات بين حزبيهم الايطالي والفرنسي، في التعاون جوهريا في الحملة الانتخابية.

ظل توزيع المقاعد بين مجموعات الاحزاب في البرلمان الأوروبي ثابتا نسبيا خلال عشرين سنة سبقت انتخابات ١٩٧٩: ما بين ٣٣ الى ٤٤ في المائة للديمقراطيين المسيحيين، حوالي ٢٥٪ للاشتراكيين، ١٠ الى ٢٠ في المائة لليبراليين، ١٠٪ للمحافظين والديغوليين، والعدد القليل الباقي من المقاعد احتله اشخاص لا انتماءات حزبية لهم. وقد ادت انتخابات الاعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٤و ١٩٨٩ الى توزيع المقاعد كما تظهر في الجدول ١/٧. كما اكدت الدورات الانتخابية الثلاث على ثبات النظام الحزبي الاوروبي العابر للحدود الوطنية.

التحول الأوروبي الحرج في منتصف المسافة

نُذكّر ثانية ان التحول الحرج يتضمن تحولاً في قوة التأثير النسبي لثلاث مؤسسات محددة في المجتمع السياسي، وهي: المؤسسة العسكرية، والهيئة التمثيلية، والنظام الحزبي. ويأخذ التحول شكل اتجاهات في نمو المؤسسات الثلاث تصل في النهاية الى نقطة التقاء. وينبغي ان تكون هناك رغبة متزامنة – ارادية أو غير ارادية – لدى النخب المتنافسة لكي تتبادل فيما بينها الصفقات الضرورية. فهل تحققت عملية التحول الحرج في الاقليم فوق – الوطني في أوروبا الغربية؟ ان التطورات التي عايناها تشير الى أن هذا التحول لا زال ينمو ويتبلور.

وفيما يتعلق بتحويل المؤسسة العسكرية في أوروبا الغربية الى مؤسسة مركزية، فقد تم هذا عبر انشاء منظمة حلف شمال الاطلسي. واذا كان حلف الناتو لا يبدو قوة عسكرية موحدة كما هو الامر في الجيوش الوطنية ، الا أنه من الواضح ان القوات الدفاعية للاعضاء الستة عشر في الحلف تعمل تحت قيادة موحدة، وتستخدم السلاح والمعدات نفسها، وتجري تدريباتها كقوة عسكرية واحدة. وسوف يكون هذا الوضع سائداً بشكل أكبر عندما تقوم أوروبا الغربية بتشكيل الجماعة الدفاعية الاوروبية.

الجدول٧-١ وضع الاحزاب العابرة للحدود الوطنية في البرلمان الاوروبي ١٩٧٩- ١٩٨٩

الحزب	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٩*
الديمقراطيون الاشتراكيون	١١٣	١٣٠	١٨٠
الديمقراطيون المسيحيون	١٠٧	١١٠	١٢١
المحافظون	٦٣	٥٠	٥١
الشيوعيون	٤٤	٤١	٤٢
الليبراليون	٤٠	٣١	٥٠
الخضر	٠	٢٠	٣٠
آخرون	٤٣	٢٨	٤٤
المجموع	٤١٠	٤١٠	٥١٨

* نتائج غير رسمية

يعمل اعضاء حلف الناتو من أجل المحافظة على قواتهم العسكرية الوطنية سليمة، بحيث يمكن ان نقارن هذه القوات الى حد معين بمليشيات الولايات في تاريخ الولايات المتحدة ، أو بجيوش الكوديللو في الحالة المكسيكية . وفي حين أن حلف الناتو لا يخضع لسيطرة مؤسسة اوروبية مدنية واحدة ، فانه تابع اداريا لمجلس حلف شمال الاطلسي: وهو

مجلس مكون من وزراء مدنيين من الدول الاعضاء غير منتخبين. والناتو على آي حال بوصفه مؤسسة عسكرية مركزية الطابع في منطقة أوروبا الغربية، يختلف عن المؤسسات العسكرية المشابهة في الدول القطرية الثلاث التي درسناها سابقا. فعلى سبيل المثال ، فإن عضوية الناتو تمتد لتشمل دولا تقع خارج نطاق اوروبا الغربية، مثل دول امريكا الشمالية؛ أي ان هناك «دولا غير منتمية» تنتسب الى منظمة تعد منظمة اقليمية بالاساس.

لن يحتاج الأمر اذن الى الكثير من التغيير في المجال التنظيمي للتوصل الى مؤسسة عسكرية أوروبية مركزية واحدة، سواء تحقق دمج القوات العسكرية أو لم يتحقق. ويمكن من الناحية النظرية تحويل قيادة التحالف في أوروبا، التابعة للقيادة العليا في أوروبا، والتي تعد جزءا من بنية حلف الناتو، الى قيادة عسكرية للجماعة الدفاعية الأوروبية. كما أن هيئة الاتحاد الاوروبي الغربي، ولجنتها الحسنة الاطلاع على الشؤون العسكرية، موجودة اذا إفترضنا ضرورة توفر سلطة مدنية في اطار الجماعة الدفاعية الاوروبية. واخيرا، هناك البرلمان الاوروبي، وهو الهيئة التمثيلية المنتخبة شعبيا، والتي لديها سلطات مالية من المحتمل ان تنمو بمرور الوقت، كما ان لديها اهتماما لا غنى عنه بالنفقات الضرورية لادامة القوات الدفاعية في أوروبا الغربية. ومن المرجح ان توفر امتيازات البرلمان الاوروبي حافزا كبيراً لتعزيز دوره في تحويل المؤسسة العسكرية الاوروبية الى مؤسسة اقليمية الطابع. وبهذا الخصوص تفوض معاهدة روما مسؤولية تنسيق سياسات الدول الاعضاء المالية العامة والاقتصادية الى المجلس الوزاري. ان المجلس والمفوضية التنفيذية يقومان بوضع مسودة ميزانية الجماعة الاوروبية التي تتعلق بصورة رئيسية بالنفقات الادارية للجماعة، والبرنامج الزراعي الاوروبي، والدخل المتوفر من ضريبة القيمة المضافة. أما المصادقة النهائية على الميزانية فهي من صلاحيات البرلمان الأوروبي.

في تاريخ معظم البرلمانات، كانت هذه الصلاحية المتعلقة «بالموارد والنفقات المالية»، اداة اساسية من ادوات التوسع في السلطات البرلمانية. ويدلنا التاريخ ايضا ان المفاوضات التي تتعلق بميزانية الجيش واحتياجاته توفر افضل فرصة لممارسة السلطة . وكما لاحظنا سابقا، فان البرلمان الاوروبي حاول استخدام الفيتو بصورة مخففة نسبيا عندما رفض

المصادقة على ميزانية المجلس عام ١٩٨٠. وقد تعزز دور البرلمان في عملية اعداد الميزانية والمصادقة عليها كثيرا منذ ذلك الوقت.

من الجدير بالملاحظة هنا ان اوروبا الغربية أقامت ثلاث مؤسسات تمثيلية اقليمية لا مؤسسة واحدة. ومع انه ليس هناك اي شك في ان البرلمان الاوروبي المنتخب من قبل الشعوب الاوروبية هو المؤسسة الرئيسية بين هذه المؤسسات، فان هيئة الاتحاد الاوروبي الغربي، والمجلس الأوروبي، يغطيان جماهير مختلفة من الناخبين ومجالات اخرى مختلفة كذلك من عملية صناعة القرار الاوروبي. وقد يكون الامر مجرد وقت وظرف سياسي قبل أن تنضم هذه المؤسسات الثلاث الى بعضها البعض وتصبح مؤسسة واحدة. وفي هذه الاثناء، ليس هناك شك ان مؤسسات أوروبا الغربية التمثيلية الاقليمية قد تطورت بصورة كافية لتصبح جزءا من عملية التحول الحرج.

ليس هناك أي شك ايضا ان نظاما حزبيا اوروبيا قد ظهر الى الوجود. ورغم ان هذه الاحزاب ذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية هذه الأيام، فان قليلا من التغيير سيكون ضروريا لتحويل هذه الاحزاب الى اجزاء مكونة للنظام الحزبي «الداخلي» اذا تأسست الولايات المتحدة الاوروبية في المستقبل. فالأحزاب العابرة للحدود الوطنية لم تخض حملات انتخابية للحصول فقط على مناصب في الهيئة فوق – الوطنية ، أي البرلمان (الاوروبي)، بل انها ساعدت بعضها بعضا لخوض حملاتها الانتخابية التي كان هدفها الفوز بمناصب حكومية على الصعيد الوطني. ان معظم الاحزاب العابرة للحدود الوطنية لها مراكز قيادية أوروبية ومكاتب وموظفون حزبيون، كما ان الجدل حول البرامج الذي يدور داخل الاحزاب، وفيما بينها، يصل درجة عالية من التعقيد والاستمرارية كما يحدث مع جميع الاحزاب في العالم. ان الشيء الوحيد الذي نفتقده في هذه الحالة هو الشكل الرسمي للولايات المتحدة الاوروبية الذي يستطيع ان يوفر السياق البنيوي الرسمي الحكومي للنظام الحزبي «الوطني الطبيعي».

من مقابلة درجات التطور في المؤسسات العسكرية والتمثيلية والحزبية في أوروبا، نستطيع الاستنتاج ان الجماعة السياسية الاوروبية قطعت شوطا طويلا في تحولها الاقليمي

الحرج. ولسوف تستمر الاحزاب الأوروبية العابرة للحدود الوطنية في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به، في ربط السيادة الشعبية بادارة البرلمان الاوروبي. كما ان هذا البرلمان ملزم بممارسة السلطة المدنية بصورة متنامية على الجماعة الدفاعية الاوروبية حالما تظهر هذه الجماعة. وهذا الاحتمال هو من بين الأمور التي الحت هيئة الاتحاد الاوروبي الغربي على مطالبة البرلمان الاوروبي بتحقيقها منذ سنة ١٩٨٠ (وود ١٩٨١، ص ٣٦). وعندما يحدث ذلك ستصبح الحروب بين اعضاء الجماعة الاوروبية، وبصورة دائمة، في ذمة التاريخ. وفي الحقيقة ان هذه الامكانية قد تتعقد وتتأخر بسبب اعادة توحيد المانيا والجهود الحالية الجارية من اجل ادخال بعض الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية في الجماعة الاوروبية وحلف الناتو، لكن ذلك لن يحول دون تحققها.

أوروبا كنموذج لمناطق اقليمية اخرى

بافتراض ان الدليل على صحة هذه التنبؤات هو امر جوهري حقا، فهل نستطيع ان نعتبر التجربة الاوروبية نموذجا للتطور في المناطق الاقليمية الاخرى في العالم؟ لقد انشأت الكثير من مناطق العالم الاقليمية مؤسسات تبدو من النظرة الأولى وهي تحمل الكثير من اوجه الشبه بالجماعة الاوروبية: منظمة الدول الامريكية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ورابطة شعوب اسيا الجنوبية الشرقية المنحلة، والجامعة العربية، وجماعة امريكا الوسطى الديمقراطية. ويوجد لدى كل هذه المنظمات، دون استثناء، مشكلة امنية جماعية (زاكر ١٩٧٩؛ فلدوبويد ١٩٨٠).

ما الذي يمكن قوله الآن بخصوص تطور الجماعة الاوروبية لاقتراح استرتيجيات وسياسات تجعل هذه المنظمات الاقليمية ترتقي عبر عملية التحول الحرج الى عصر السلم، والسيطرة المدنية على الجيش، والوحدة السياسية على الصعيد الاقليمي، والديمقراطية؟ هل يمكن اجتياز مرحلة التحول الحرج فيها في وقت اقل من الالف عام التي احتاجتها اوروبا لاجتياز هذه المرحلة؟ وهل تكون الاستراتيجيات الخاصة بالتحول الاقليمي الحرج مختلفة عن تلك المتبعة في التحول الوطني الحرج؟

تحويل الموسسة العسكرية الى مؤسسة مركزية

رغم ان الدول الاعضاء في كل منطقة اقليمية ظلت تشتبك مع بعضها البعض في حروب محدودة، أو ان حروبا اهلية كانت تدور داخلها، فان هناك احتياجات امنية للمنطقة كلها تتطلب قدرا من التعاون العسكري وتحويل المؤسسة العسكرية الى مؤسسة مركزية. كما ان الامن الاقليمي وحفظ السلام هما قضيتان دوليتان هامتان وثابتتان لا تتغيران على الصعيد الاقليمي.

ويبدو انه يوجد في كل اقليم عضو واحد على الاقل ينزع الى تهديد الوحدة الاقليمية، أو عدو مشترك، أو نظام غير مستقر؟ فمثلاً نيكاراغوا في امريكا الوسطى، وجنوب افريقيا في القارة الافريقية، وليبيا في الشرق الأوسط، وكوبا في امريكا اللاتينية. ان نظاما للتحالف على غرار الناتو لهو قادر على توفير قدر كبير من التعاون على الصعيد الاقليمي لتنمية امن متبادل وقوة حفظ سلام كافية لردع العضو الذي ينزع الى تهديد الوحدة، أو إحباط السلوك العدواني لعدو خارجي مشترك. وقد عبرت العديد من الدول الاعضاء في مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المنعقد عام ١٩٧٩، ولأول مرة، عن الحاجة الى انشاء قوة امن إفريقية مشتركة يشرف عليها مجلس الامن السياسي في منظمة الوحدة الافريقية.

اليس بالامكان اذن تصور انه لو أن مثل هذه المعايير الامنية الاقليمية مدعومة من قبل احدى القوى العظمى التي تزود المنظمة الاقليمية بالاسلحة، مثل الولايات المتحدة أو فرنسا، أفلا يساعد ذلك على تدشين تعاون عسكري اقليمي ، خصوصا فيما يتعلق بتطوير قواعد سليمة ومستقرة تنظم عملية استخدام الاسلحة التي يتم التزود بها ؟ وحتى لو حافظ كل شعب على قواته العسكرية كما هي، فان القوة العسكرية الاقليمية ستحتاج الى التشاور، والتنسيق، ووضع المعايير، والمشاركة في النفقات. ان هذا القدر من جهود التعاون سيحسن العلاقات ويقلص من امكانية حدوث حروب. ومن المرجح ان تستطيع التطمينات الخاصة بتحقيق الامن المتبادل، على المدى الطويل، من التغلب على مصادر مقاومة التعاون الاقليمي الايديولوجية وغيرها.

ان هذا النمط من انماط مركزة المؤسسة العسكرية يتطلب دون أي شك وجود هيئة تمثيلية مدنية تستطيع تنظيم شؤونه وادارته.

المؤسسة التمثيلية

تصطدم الاقتراحات الداعية الى تشكيل برلمانات اقليمية بشروط سياسية عديدة ومتنوعة بلا اي شك. فما يمكن الاعداد له بسهولة نسبية في اطار الجماعة الديمقراطية لامريكا الوسطى مثلا، سيكون صعبا في اطار منظمة الوحدة الافريقية. ومهما كانت المشكلات الاقليمية صعبة ومعقدة ، فان التجربة الاوروبية، والتجارب في مناطق اخرى، تدلنا على أن المؤسسات البرلمانية الاقليمية تنمو وتتطور على الأرجح استنادا الى اسس وظيفية في البداية (هنتلي ١٩٨٠). وقد يتواصل التطور السياسي على مراحل يمكن تحديدها بوضوح: في البداية يتم تشكيل برلمان كونفدرالي لشعوب تتمتع بالسيادة، ثم برلمان فدرالي لدول مستقلة، واخيرا هيئة تمثيلية منتخبة شعبيا تمثل المنطقة كلها.

وفي كل مرحلة من المراحل هذه، ستكون جهود مهندسي النظام التمثيلي الاقليمي مصحوبة دون أي شك بنمو الاحزاب السياسية الاقليمية العابرة للحدود الوطنية. وستمثل هذه الاحزاب السياسية، في الوقت المناسب، القوى التي تتشكل عن طريقها جماهير الناخبين على الصعيد الاقليمي وتعبئ هؤلاء الناخبين ليصبح باستطاعتهم اختيار ممثليهم (غولدمان ١٩٨٩). وقد تستغرق العملية في بعض المناطق الاقليمية عقودا من الزمن، اما في مناطق اخرى فقد تستغرق اجيالا بكاملها.

وكما هو الأمر في حالة البرلمان الاوروبي، قد تكون العملية مصحوبة بمظهر يعد من بين مظاهر النضج المألوفة في معظم المؤسسات التمثيلية ؛ وهو ولادة الشوفينية المؤسسية. ان البرلمانات التي تمثل مناطق اقليمية بكاملها ترغب على الدوام في الحصول على امتيازات أكبر بكثير من تلك المعطاة لها. وتتمثل هذه العملية فيما لاحظناه سابقاً من استخدام البرلمان الاوروبي امتيازاته في المصادقة على الميزانية. فالهيئات التمثيلية التي تتحكم في الميزانية تتحكم في النهاية بالعملية التسليحية كذلك.

النظام الحزبي

نجحت الاحزاب العابرة للحدود الوطنية في ان تجعل حضورها محسوسا في العديد

من المناطق. فهذه الاحزاب اصبحت مؤسسات راسخة في اوروبا. كما ان للديمقراطيين المسيحيين تأثيرا يتجاوز حدود اوروبا الى امريكا الجنوبية. أما الاشتراكيون فلهم حضورهم الفاعل في افريقيا. ويمكن القول ان الشيوعيين موجودون في كل مكان. كما سيتم الحض اكثر على ضرورة تطوير الاحزاب الاقليمية العابرة للحدود الوطنية بعد انشاء المؤسسات العسكرية والهيئات التمثيلية الاقليمية الطابع.

ومرة أخرى، يمكننا القول ان الجماعة الاوروبية نموذج نافع بالامكان الاستفادة منه (هنتلي ١٩٨٠). إذ جرى الاعتراف باهمية وجود روابط عابرة للاقطار بين الاحزاب الوطنية في اوروبا من خلال تأسيس المجموعات الحزبية في البرلمان الاوروبي التي يعمل فيها موظفون تشريعيون كما انها زودت بجميع الاحتياجات الضرورية الأخرى. لقد عملت الأحزاب العابرة للحدود الوطنية نفسها على تنظيم هيئات اقليمية الطابع ومراكز قيادة ايضا. ولن يكون باستطاعة قادة الاحزاب في المناطق الاخرى ان يفعلوا شيئا افضل من تفحص التجربة الاوروبية وتبني ما هو مناسب لمؤسساتهم.

الفصل الثامن

التحول الحرج على الصعيد الكوني

هل تسير اتجاهات نمو المؤسسات فوق – الوطنية على الصعيد الكوني وفقا للانماط التي عثرنا عليها اثناء دراستنا للحالات الوطنية والاوروبية الغربية؟ اذا كان نموذج التحول الحرج قابلا للتطبيق، فان من المفترض ان يكون لدى العالم كله احزاب عابرة للحدود الوطنية تتقاسم السيطرة على مؤسسة تمثيلية مدنية فوق– وطنية تكون مسؤولة عن ادارة مؤسسة عسكرية عالمية.

المؤسسة العسكرية الكونية

يبدو الكوكب الارضي في بعض الاحيان ساحة معركة لما يزيد عن ١٦٠ قوة عسكرية دفاعية وقوة شرطة، ولعشرات من الجيوش المتمردة التي تشن حروبا اهلية ضد بعضها البعض، ولمئات من المجموعة الارهابية المستقلة او التي تدعمها بعض الدول. ويتولد هذا الانطباع من الصور التي تبثها وسائل الاعلام ومن حقائق الواقع نفسه أيضاً. وقد وصل اجمالي الانفاق العالمي على برامج التسلح حوالي تريليون دولار في السنة عام ١٩٨٨. كما تم احصاء اربعة وستين قطرا، وما يزيد عن بليون شخص، تحكمهم انظمة عسكرية في العام نفسه. وكان هناك جندي واحد مقابل كل ٢٤٠ مواطنا في الدول النامية. اما الدول المتطورة فهي تنفق ٥–٦٪ من اجمالي الناتج القومي على الاغراض العسكرية (سيفارد ١٩٨٩). وتدعم هذه الارقام الاحصائية وغيرها صورة العالم بوصفه مكانا مسلحا حتى الآذان.

مركزة المؤسسة العسكرية على صعيدين اثنين

تواصلت عملية تحويل المؤسسة العسكرية في العالم الى مؤسسة كونية على مرحلتين او ضمن طبقتين اثنتين: على الصعيد النووي، وعلى الصعيد غير النووي او التقليدي. وتشمل الطبقة العليا القوى النووية العظمى وانظمة الاحلاف العسكرية المرتبطة بها: منظمة معاهدة

حلف شمال الاطلسي، ومنظمة حلف وارسو . اما الطبقة «الدنيا» فتشمل الجانب الاقل تحديدا ووضوحا، والذي يضم بعثات الامم المتحدة غير المسلحة للمحافظة على السلام، والمؤسسات العسكرية غير النووية او التقليدية الخاصة بالقوى المتوسطة الحجم او البلدان الاقل تطورا في العالم.

وفي الحقيقة ان هناك استقراراً وامكانية عالية للتنبؤ على الصعيد النووي رغم الصورة التي تتركها صيغة توازن الرعب في الاذهان. وقد كان الحلفان العسكريان الكبيران، وكلاهما يخضعان لقيادات مشتركة نسبيا، مسؤولين عن اكثر من ٨٢٪ من الانفاق العسكري من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٨، وتنفق كل قوة من القوتين مبالغ مساوية للمبالغ التي تنفقها القوة الاخرى. وتأتي جمهورية الصين الشعبية، التي لا تتبع اية جهة تحالفية، في مرتبة ثالثة بعيدة عن القوتين العظميين، ويشكل انفاقها العسكري حوالي ٤٪ من الانفاق العسكري في العالم. كما يستخدم حلف الناتو وحلف معاهدة وارسو كل على إنفراد حوالي ٢٠٪من القوة العددية العسكرية في العالم؛ وتأتي الصين ايضا في المرتبة الثالثة. ويملك الحلفان ٩٩٪ من الاسلحة النووية التي يبلغ عددها ٥٧,٠٠٠ سلاح نووي في العالم؛ في الوقت الذي تمتلك بريطانيا العظمى (٦٠٠)، والصين (٣٥٠)، وفرنسا (٤٥٠). ولدى كل حلف من الحلفين سجل دقيق، الى الحد الذي يمكن ان تتوصل اليه المخابرات العسكرية، بالاسلحة التي يملكها الحلف الآخر وبطرق التصرف بها.

ورغم ان الدول الست عشرة الاعضاء في حلف الناتو، والدول السبع الاعضاء في حلف وارسو، لديها قواتها العسكرية الخاصة بها، بحيث تستطيع كل دولة من هذه الدول ان تستخدم قواتها العسكرية بصورة مستقلة عن الدول الاخرى، فان تأثير القوى العظمى والقيود التي يضعها التحالف على ذلك تجعل من هذا الاستخدام احتمالا غير وارد. واضافة الى ذلك، فان التوازن الضخم القائم على صعيد القوى العسكرية والاسلحة، النووية منها والتقليدية، بين القوتين العظميين ونظامي التحالف التابعين لهما هو الوسيلة الرئيسية لمنع وقوع اعمال عسكرية واسعة النطاق بين الجانبين، ومن المرجح ان يستمر هذا الوضع على ماهو عليه. وفي الحقيقة ان هناك اتجاها في الرأي بين الخبراء بدأ يتنامى، ومفاده ان

المعسكرين المسلحين قد وصلا، على الاغلب، درجة التساوي والتوازن بحيث اصبح وقوع الحروب الكبيرة امرا بعيد الاحتمال، كما ان الاسلحة النووية اصبحت غير ذات نفع لاسباب عسكرية واقعية (مكنامارا ١٩٨٦؛ ميولر ١٩٨٩).

وسواء اخذنا حلف الناتو ومعاهدة حلف وارسو معا او بصورة منفصلة، فان هذين الحلفين هما مظهران من مظاهر التوجه نحو تحويل المؤسسات العسكرية في العالم الى مؤسسة مركزية كونية. لقد اصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الواقع قطبين عسكريين كونيين يوفران، بوصفهما لاعبين غير مختلف عليهما في الشؤون العسكرية العالمية، قيادة هامة وقوية يمكن التنبؤ بافعالها، كما يوفران الاستقرار في سوق السلاح العسكري. ومن المثير للاهتمام ان هذين القطبين العسكريين قاما بعقد اكبر عدد من الصفقات والاتفاقيات فيما يتعلق بالسيطرة على الاسلحة بعيدة المدى في تاريخ البشرية. وحتى أن قائمة قصيرة بهذه الاتفاقيات تستطيع حقا ان تثير الاعجاب.

١- المعاهدات الوقائية: معاهدة القطب الجنوبي، ومعاهدة الفضاء الخارجي، ومعاهدة الابقاء على امريكا اللاتينية منطقة خالية من الاسلحة النووية، ومعاهدة السيطرة على الاسلحة في قاع المحيطات، ومعاهدة الابقاء على المحيط الهادي الجنوبي منطقة خالية من الاسلحة النووية. وقد وافق الموقعون على هذه المعاهدات على منع تسلح مناطق محددة من الكوكب الارضي.

٢- معاهدات الحفاظ على القطبين الاثنين: معاهدة سالت ١، معاهدة اختبار الحظر المحدود، معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، معاهدة سالت ٢، معاهدة INF الأسلحة النووية متوسطة المدى. ويتمثل هدف هذه المعاهدات في كبح انتشار الاسلحة النووية العمودي والافقي، وتحديد عدد الدول المالكة للاسلحة النووية.

٣- معاهدات الاتصال في حالات الطوارئ: اتفاقية «الخط الساخن» عام ١٩٦٣، اتفاقية تحديث اتفاقية «الخط الساخن» عام ١٩٧١، اتفاقية عام ١٩٧١ الخاصة بمنع حرب نووية عرضية، اتفاقية عام ١٩٧٣ لمنع الحروب النووية، معاهدة مراكز الحد من اخطار الحرب النووية. وقد عمل القطبان في هذه المعاهدات على

توضيح قلقهما المشترك لمنع حوادث [نووية]، ومن اجل السيطرة على الحالات الطارئة.

٤- المعاهدات والمؤتمرات الخاصة بالاسلحة التقليدية: مؤتمر تقليص التوازن العسكري المتبادل في وسط اوروبا، مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا، والمفاوضات الخاصة بالاسلحة العسكرية التقليدية في اوروبا. وقد تركزت هذه الجهود بصورة اساسية على التخلص من النتائج العسكرية المكلفة للحرب العالمية الثانية.

تضمنت هذه المعاهدات عددا من الصفقات لا سابقة لها، والتي تمت بعد سلسة طويلة متصلة من المفاوضات فيما يتعلق بالقضايا العسكرية الشديدة التعقيد. وتمثل هذه المعاهدات سيطرة ثنائية قوية، لكنها غير كاملة، على مستودع الاسلحة النووية في العالم، وهو انجاز هائل حقا يجري التقليل من شأنه في العالم الذي يجمده الرعب من خطر الابادة النووية.

ومن بين النتائج اللازمة، لكن الاقل وضوحا، لذلك كله تحويل عملية التفاوض حول السيطرة على التسلح الى عملية ذات طابع مؤسسي- بين القطبين الرئيسيين على الصعيد الثنائي، وبين اطراف اخرى عديدة على صعيد الامم المتحدة والمنابر الدولية الاخرى كذلك. فعلى صعيد الطبقة النووية، جرى تدويل الوظائف الامنية الخاصة بالحكومات الوطنية والمنظمات فوق - الوطنية برغم الخطاب المعادي الصادر عن القوى العظمى تجاه بعضها البعض . وسواء استمر وجود القوى النووية او انها تحولت ، كما هو محدد في خطة باروخ Baruch Plan ، الى قوة نووية واحدة، فلسوف تظل الطبقة النووية هي المهيمنة والمتكررة، على الارجح، في الصفقات التي تقود الى عقد اتفاقية السيطرة على الاسلحة.

سوف يستمر القطبان اذن، بالتعاون فيما بينهما او نتيجة لاثارة طرف منهما الطرف الآخر، في تفريخ منظمات معاهدات او انظمة، مثل وكالة الطاقة الذرية الدولية، او لربما مثل لجنة الاركان العسكرية التابعة للامم المتحدة (غولدمان ١٩٩٠). وستزيد هذه الاجهزة الدولية من الاعتماد المتبادل بين المؤسسات العسكرية الخاصة بالقطبين، كما انها ستزيد من

امكانية تحولها هي نفسها لتصبح القلب المؤسسي للطبقة النووية، وبذلك تسرع من تحويل الانظمة العسكرية الاساسية في العالم الى مؤسسة واحدة محققة بذلك عملية توحيد رمزية لهذه الانظمة. ومن بين العلامات الدالة على هذا التوجه تلك المؤتمرات الخاصة التي عقدها مسؤولون عسكريون كبار من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٨: فعلى الصعيد المدني، اجتمع وزير الدفاع الامريكي فرانك سي. كارلوتشي F.C. Carlucci ووزير الدفاع السوفياتي ديميتري يازوف D.Yazov، وعلى الصعيد العسكري اجتمع الاميرال وليام جيه. كراو W.J. Crowe.، القائد المسؤول عن رئاسة الاركان المشتركة، والمارشال السوفييتي سيرجي اخروميف S.Akhromeyev .

أما على صعيد الطبقة الادنى، اي على صعيد الاسلحة التقليدية، فهناك بعض النزعات التي نستطيع ان نلاحظها في المؤسسات العسكرية في العالم. ان حوالي ١١٣ دولة نامية في الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا تقوم بانفاق ما يقارب ٢٧٪ من مجموع الانفاق العسكري في الكرة الارضية، وتستخدم حوالي ٦٢٪ من القوة العاملة العسكرية في العالم. ومن بين هذه البلدان عدد من الدول التي تقوم بشراء اسلحتها من القوى العظمى غالبا، وهي تستخدم هذه الاسلحة على الاغلب من أجل التهديد الخارجي او القمع الداخلي، كما انها تميل عادة الى تدريب مجموعات ارهابية وتوظيفها من اجل تصعيد حالة الحرب. وتشكل هذه البلدان بمجموعها القوى الرئيسية التي تهدد استقرار الاوضاع الامنية في العالم. ومع ذلك، فان هذا الصعيد المتعلق بالأسلحة التقليدية يمر بمرحلة سوف يتحول خلالها الى مؤسسة عسكرية كونية.

وسواء كان الهدف هو استخدام الاسلحة من اجل العدوان، او القمع الداخلي، او التمرد، او الحفاظ على الامن الداخلي، فان القادة الحكوميين او السياسيين في البلدان النامية يعملون على تسليح انفسهم بوصفهم زبائن لواحدة او اخرى من القوتين العظميين. ان تسليح بلدان العالم الثالث هذا هو مظهر من مظاهر الصراع بين النخب الذي يأخذ شكل الحروب الاهلية، اوحروب الثأر بين الدول المتجاورة، او انه يستخدم في الكفاح من اجل الحصول على الاستقلال الوطني مما تبقى من امبراطوريات القرن التاسع عشر. وكلما جرى ضخ

الاسلحة والمسلحين الى هذه الحروب، وفي سباقات التسلح والحشود العسكرية، كلما تسارعت وتيرة تحويل الجيوش الى مؤسسة عسكرية كونية الطابع.

ان الاتجاه الاخير واضح تماما فيما يتعلق ببعثات الامم المتحدة لحفظ السلام. وتبعا لاستنتاجات احدى الدراسات فقد جرت حوالي ٤٠٠ حالة من حالات النزاع بين الشعوب خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٥، وهو العام الذي انشئت فيه الأمم المتحدة، وعام ١٩٧٤. وقد توسطت الامم المتحدة، بوصفها الطرف الثالث الرئيس في مثل هذه النزاعات، لحل ١٢٠ حالة منها. وبالرغم من ضعف الامم المتحدة وافتقارها الى الوسائل العسكرية، فقد نجحت باقناع الطرفين المتنازعين بالتوصل الى حل في عدد كبيرمن حالات النزاع [التي تدخلت لحلها] (بترورث ١٩٧٨). وقد تطلب العديد من هذه الحالات استخدام بعثات حفظ سلام عسكرية خفيفة التسليح.

يتضمن ميثاق الامم المتحدة، رغم انه مكتوب قبل القاء القنبلة الذرية الاولى على هيروشيما، فقرات مثيرة، ولكنها بحاجة الى تطبيق، خاصة بانشاء مؤسسة عسكرية عالمية موحدة (انظر الفصل السابع من الميثاق). وتفترض هذه الفقرات الخاصة في الميثاق وجود عالم خال من الاسلحة النووية يمتلك فقط اسلحة وقوات عسكرية تقليدية (فابيان ١٩٧١؛ غولدمان ١٩٨٢).

لقد كُتب الفصل السابع [من ميثاق الامم المتحدة] بعد اكثر من عقدين من النقاش الاكاديمي والدبلوماسي الذي جرى في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. واعتبر واضعو الميثاق مجلس الامن مسؤولاً عن «تحديد وجود اي تهديد للسلام، او خرق له، او وجود عمل من اعمال التهديد بالعدوان»، وجعلوا من بين مسؤولياته ان يقرر الخطوات اللازمة للحفاظ على السلام، او استعادة السلام والأمن (المادة ٣٩). وقد شكلت هذه المادة تفويضا واضحا لقوة الشرطة الدولية.

وعلى ضوء أن الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن – الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وفي ذلك الوقت الصين الوطنية– كانوا هم المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، ولانهم كانوا يشكلون معا التجمع العسكري الاكثر

قوة في العالم، فقد افترض انه سيتم التعامل مع الدول «الخارجة على القانون» عندما يتم اعتبارها كذلك ، عسكريا من قبل الخمسة الكبار. واضافة الى هذا التوقع، كان ينتظر من جميع الدول الاعضاء ان تضع الوحدات العسكرية المتوفرة لديها في الحال في خدمة اعمال فرض القوة الدولية المشتركة. لكن يبدو ان واضعي الميثاق لم يحسبوا حساب مجيء عصر الذرة وفترة الحرب الباردة بعد اشهر قليلة من تأسيس الامم المتحدة. وقد جعلت هذه التطورات الكثير من الفقرات في ميثاق الامم المتحدة بلا معنى حتى قبل ان ينعقد الاجتماع الاول للمنظمة الدولية. فلن يتحقق الامن الجماعي ضد مالكي القنابل النووية، ولن يتحقق الاجماع بين الخمسة الكبار خلال فترة نشوب الحرب الباردة بين اثنين من هؤلاء الخمسة.

لقد شكلّ الميثاق في المادتين ٤٦ و ٤٧ لجنة أركان عسكرية لتساعد مجلس الامن في وضع «خطط للقوة العسكرية». وبصورة اكثر تحديدا، كان على هذه اللجنة ان «تساعد مجلس الامن وتقدم له النصح والاجابة عن جميع الاسئلة التي تتعلق باحتياجات مجلس الامن العسكرية من اجل الحفاظ على السلام والامن العالميين، واستخدام القوات العسكرية الموضوعة رهن تصرفه، واصدار الاوامر لهذه القوات، وتنظيم عمليات التسلح ونزع الاسلحة في الحالة التي يكون فيها هذا الامر ممكنا». وقد تشكلت اللجنة من رؤساء هيئة اركان القوات المسلحة في الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس او ممثلين عنهم. ولم تكن اللجنة اقتراحا ذا طبيعة رؤيوية، بل كانت بالاحرى جزءا من معاهدة دولية وضعت لانشاء منظمة عسكرية دولية عاملة وذات طبيعة شاملة مكرسة لا من اجل ادارة القوات العسكرية العاملة في حفظ السلام فقط، بل للسيطرة على عمليات التسلح في العالم كذلك. لكن التفويض الذي اعطاه الميثاق لم يستخدم في اغلب الحالات.

عقدت لجنة الاركان العسكرية اجتماعها الاول في لندن في ٤ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦ للبدء في دراسة المعاني التي تضمنتها المادة ٤٣. وتنص هذه المادة على ان على الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ان توفر القوات المسلحة لاستخدام مجلس الامن «في حالة مطالبته بذلك استنادا الى اتفاق او اتفاقات خاصة» ، وأن تحدد اعداد القوات المطلوبة، وانماط هذه القوات، ودرجات الجاهزية، ومواقعها بصورة عامة. وقد وعد ممثلو الخمسة

الكبار بأنهم سيزودون المجلس بمعظم القوات المعدة للاستخدام في حالات الطوارئ من اجل حفظ السلام الوطني للدول الاعضاء، والتي يدعو لتوفيرها مجلس الامن بموجب المادة رقم ٤٣، وذلك تنفيذا لمبدأ الحفاظ على الامن الجماعي. لكن الخمسة الكبار اختلفوا جميعا على نظام هذه القوات وتركيبها. وبعد خمسة عشر شهراً من الجدل والمشاحنات، عرضت لجنة الاركان العسكرية تقريرا يظهر فيه الانقسام، ويتألف من إحدى واربعين مادة، على مجلس الامن في ٣٠ نيسان (ابريل) من عام ١٩٤٧ (مجلس الامن ١٩٤٧؛ بوويت ١٩٦٤؛ بويد ١٩٧١؛ وينهاوس ١٩٧٣).

في شهر آب (اغسطس) من عام ١٩٤٨، عقدت لجنة الاركان العسكرية اخر اجتماع جوهري لها. وادى الاختلاف في الآراء الى التخلي عن القيام باية جهود اخرى. ومنذ عام ١٩٤٨، عقدت اللجنة اجتماعات قصيرة روتينية نصف شهرية كما تقضي القواعد في مجلس الامن. وقد وصف الامين العام تريغفي لي Trygve Lie لجنة الاركان العسكرية في ملاحظة فيها الكثير من الامل المستقبلي بانها «رمز الآمال المخيبة التي لم تمت بعد ولكنها وضعت جانبا لتحيا في غد افضل» (لي ١٩٥٤).

لم تختف حاجة الامم المتحدة لمؤسسة عسكرية تابعة لها ابدا، وقد اشبعت هذه الحاجة عبر طرق متعددة، وبصورة اساسية من خلال بعثات الامم المتحدة لحفظ السلام. وتمثلت البعثات الرئيسة الاولى في: لجنة الامم المتحدة الخاصة بالنزاع في البلقان، ومنظمة مراقبة الهدنة في فلسطين، ومفوضية الامم المتحدة في اندونيسيا، ومجموعة المراقبة العسكرية في الهند والباكستان. وكانت هذه البعثات بالاساس بعثات استطلاع وبحث ومراقبة لتنفيذ الهدنة اكثر من كونها مجموعات دعم وتنفيذ (عسكريين).

عندما اغتيل مفوض الامم المتحدة الكونت برنادوتCount Bernadotte في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤٨، دعا الامين العام لي الجمعية العامة لتأليف قوة حماية لبعثات الامم المتحدة في الميدان. واقترح تشكيل فيلق يتألف من ثلاثمائة رجل في الميدان، وخمسمائة من الرجال الاحتياط. وكان من بين مهمات قوة الحماية ايضا الاشراف على الاستفتاءات العامة ومراقبة الاراضي المحايدة في اتفاقيات الهدنة التي يوافق عليها الطرفان المتخاصمان.

تمت معارضة اقتراح انشاء قوة حماية دولية فوراً وبشدة خصوصا من جانب الاتحاد السوفياتي وحلفائه. وقد صورت الكتلة السوفياتية قوة الامم المتحدة الدائمة بوصفها تهديدا للسيادة الوطنية للدول ومحاولة غربية لإنشاء ائتلاف عسكري دولي . وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٩، اصدر الاتحاد السوفياتي وبولندة وتشيكوسلوفاكيا بيان اقلية وافقوا فيه فقط على ذلك الجزء من اقتراح لي المتعلق بدعوة هيئة مراقبين ميدانيين. وقد كانت الولايات المتحدة متشككة ايضا فيما يمكن ان يشكله انشاء قوات عسكرية دائمة من سوابق، وهكذا توقف النقاش حول الاقتراح.

في حزيران (يونيو) من عام ١٩٥٠، وبعد سبعة اشهر من الجدل بشأن الاقتراح، اجتاحت القوات الكورية الشمالية جمهورية كوريا التي كان قد تم الاعتراف بها في كانون الاول (ديسمبر) السابق من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة بصفتها حكومة كوريا الشرعية. وقد مثلت الحرب الكورية المحاولة الاولى والوحيدة لممارسة الحفاظ على الامن الجماعي كما عرّفه واضعو ميثاق الامم المتحدة؛ من خلال استخدام وظيفة الشرطي الدولي. وآخذا ذلك المعنى في الحسبان، اشار الرئيس ترومان الى العملية بوصفها «عملا شرطيا» تعمل بموجبه القوات التابعة للامم المتحدة (وهي قوات من الولايات المتحدة بصورة رئيسة) على حماية ميثاق الامم المتحدة من خلال اخضاع دولة خارجة على القانون (كوريا الشمالية) للعدالة.

كانت مقاطعة الاتحاد السوفياتي لأعمال مجلس الأمن قد وقعت مباشرة، وبالصدفة قبل إندلاع الأعمال العسكرية مما مكن المجلس من تطويق الفيتو السوفياتي ودعوة جميع اعضاء الامم المتحدة للمشاركة في القوات العسكرية للامم المتحدة في كوريا تحت قيادة الولايات المتحدة. ولكي تتجنب الامم المتحدة اي فيتو سوفياتي في المستقبل في اية حالة مشابهة، تبنت الجمعية العامة بعد وقت قصير من ذلك قرار «الاتحاد من اجل السلم» الذي تستطيع الجمعية العامة بموجبه ان تمارس مسؤولية تحقيق الامن الجماعي في حالة فشل مجلس الامن في تحقيق ذلك.

وقد واصلت الجمعية العامة عملها وكأنها جزء من مجلس تشريعي يتكون من هيئتين.

وبموجب قرار الاتحاد من اجل السلم، انشأت الجمعية العامة لجنة التدابير الجماعية لدراسة طرق الحفاظ على السلم والامن الدوليين وتعزيزهما. وقد قدمت لجنة التدابير الجماعية ثلاثة تقارير وضعت فيها الخطوط العامة لتبني اجراءات سياسية واقتصادية ومالية وعسكرية (الجمعية العامة ١٩٥١-١٩٥٤).

رغم ان لجنة التدابير الجماعية لم تهدف الى الاستيلاء على مسؤوليات لجنة الاركان العسكرة التابعة لمجلس الامن، فقد قامت بمراجعة الاقتراحات التي كان ينبغي ان تذهب في الحقيقة الى هذ اللجنة. ومن بين هذه الاقتراحات اقتراح قدمه الامين العام للامم المتحدة يقضي بانشاء قوة احتياطية تطوعية تابعة للامم المتحدة، تتألف من خمسين الى ستين الفا من القوات يتم تجنيدها وتدريبها من قبل القيادات العسكرية الوطنية، لكنها تكون جاهزة للعمل لدى استدعائها تحت قيادة تابعة للامم المتحدة.

وفي تخل واضح عما إفترضه الميثاق من ان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن سيوفرون القوات لتحقيق الامن الجماعي، أوصت لجنة التدابير الجماعية بمشاركة اكبر عدد ممكن من الدول، بما في ذلك الدول الصغيرة، في الاعمال العسكرية الجماعية التي ينص عليها الفصل السابع. وقد عبدت هذه المطالبة الطريق للتطورات اللاحقة في اطار «جمهور حفظ السلام» الذي تشكل من القوى المتوسطة والصغيرة، مثل السويد والنرويج والدانمارك والنمسا، التي قبلت ان توفر قوات طوارئ خاصة من ضمن قواتها الوطنية.

دفنت تكاليف الحرب الكورية الضخمة من الارواح والاموال امكانية الحشد الجماعي للقوات في عالم تهيمن عليه قوتان عظميان متنافستان. ومن هنا صار ضروريا ايجاد مفهوم مختلف لحفظ السلام الدولي. فليس بالامكان ان تكون هناك «قوة تهديد بالعدوان» بين دولتين تتمتعان بالسيادة وتتساويان في القوة، كما ان الامم المتحدة لا تستطيع ان تقوم بفرض ما تريده . وما تستطيع ان تفعله الامم المتحدة هو ان تكون طرفا ثالثا في التفاوض من اجل التوصل الى اتفاق بين الطرفين المتنازعين.

وإستنادا الى هذا المفهوم الجديد، ارسلت بعثات عسكرية لحفظ السلام الى الشرق

الاوسط، وافريقيا، ومنطقة البحر المتوسط، وشبه القارة الآسيوية. وقد راقبت قوات الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقف اطلاق النار بعد الاجتياح الانجليزي – الفرنسي – الاسرائيلي لمصر عام ١٩٥٦ خلال ازمة قناة السويس. وبحثت مجموعة المراقبة التابعة للامم المتحدة في لبنان الاتهامات التي تقول بان مصر وسوريا واليمن كانت تشجع على حدوث تمرد في لبنان. وقد حاولت عملية الامم المتحدة في الكونغو، وهي اضخم واصعب عملية عسكرية تشارك فيها الامم المتحدة بعد الحرب الكورية، ان تمنع استمرار الحرب الاهلية التي اندلعت اثر انسحاب بلجيكا من تلك الاراضي التي كانت خاضعة لحكم الانتداب البلجيكي. اما القوات التابعة للامم المتحدة في قبرص، فقد قامت بالمحافظة على النظام بين القبارصة اليونانيين والأتراك، مانعة بذلك نشوب حرب بين اليونان وتركيا. وقامت قوة طوارئ ثانية تابعة للامم المتحدة بمراقبة تطبيق الهدنة في الشرق الاوسط بعد أن توقفت الحرب العربية – الاسرائيلية عام ١٩٦٧، كما جرى ارسال بعثات عسكرية اخرى. وتقول تقارير حديثة ان أكثر من ١٠,٠٠٠ جندي ينتمون الى ثلاث وعشرين دولة خدموا في بعثات الامم المتحدة العسكرية (دائرة المعلومات العامة، الامم المتحدة ١٩٨٥؛ ركهاي ١٩٧٤).

اسهمت كل بعثة من البعثات المذكورة، بطريقة او اخرى، في تحويل الوظائف الامنية وعمليات حفظ السلام التي كانت تقوم بها الامم المتحدة إلى مؤسسات. وعلى سبيل المثال، فقد وضع قرار الاتحاد من اجل السلم حدا لاحتكار مجلس الامن مسؤوليات حفظ السلام التي اصبحت فيما بعد مسؤولية مشتركة يتحملها مجلس الامن والجمعية العامة. وبدلا من ان يوفر الاعضاء الدائمون القوات العسكرية، اصبحت مجموعات الدول التي تملك قوة عسكرية متوسطة – السويد، والنرويج، والدانمارك، وفنلندة، ونيجيريا ودول اخرى – هي الدول الاساسية التي توفر جنود حفظ السلام، اذ قامت هذه الدول بإنشاء افواج وكتائب خاصة لهذا الغرض. وقد تحملت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة مسؤولية تزويد بعثات حفظ السلام بالمعدات. كما تطورت واجبات حفظ السلام وتكتيكاته وتكنولوجيته بصورة ملحوظة، ولذلك انشئت اكاديمية دولية للسلام لتعمل كمركز تدريبي يقوم بتدريب الضباط العاملين في بعثات حفظ السلام على الواجبات غير العسكرية . وقد

تعلمت الامم المتحدة، من خلال دورها كطرف ثالث، كيف تعرض مساعيها الحميدة وتوفق بين المتخاصمين وتقوم بدور الوساطة، كما توفر قوات طوارئ عسكرية.

لقد تنوع امر تمويل بعثات حفظ السلام من حيث الاجراءات ومصادر التمويل والنجاح، ومن حيث نشوب الخلافات والجدل بشأنه. وقد جاء جزء من التمويل من الدول التي تساهم بقواتها، رغم ان الامم المتحدة كانت تقوم بتعويض هذه النفقات التي تتحملها الحكومات الوطنية؛ وقاد النقص في الاموال الى تقصير الامم المتحدة في دفع هذه التعويضات. وقد قامت بعض الحكومات ايضا بتقديم مساهمات طوعية لتمويل قوات حفظ السلام. وتقوم المنظمة الدولية بمطالبة كل دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة بدفع حصتها من الاموال اللازمة.

تزايدت منذ منتصف الستينات الصعوبات المالية المتعلقة بتمويل بعثات حفظ السلام. وقد رفض بعض الاعضاء حتى وقت قريب، وعلى رأسهم الاتحاد السوفياتي وفرنسا، دفع ما يترتب عليهم من مبالغ، على خلفية ان بعض بعثات حفظ السلام لم تكن مفوضة بصورة صحيحة من قبل الامم المتحدة. ورغم أن من المفروض حرمان هؤلاء الاعضاء الممتنعين عن الدفع من حقهم في التصويت بموجب المادة ١٩ من الميثاق، فإن هذه القاعدة لم تُفعّل ولم تستخدم ابدا. وفي شهر شباط (فبراير) من عام ١٩٦٥، عينت الجمعية العامة لجنة خاصة بعمليات حفظ السلام – لجنة الثلاثة والثلاثين – لمناقشة المشكلة وهي ما زالت تقوم بمهمتها منذ اكثر من عقدين من الزمان.

خلال دورة الجمعية العامة الثانية والعشرين المنعقدة عام ١٩٦٧، اقتربت مناقشات لجنة الثلاثة والثلاثين من قلب المسألة. فبما ان مهمة حفظ السلام كانت من بين مسؤوليات مجلس الامن حسب ميثاق الامم المتحدة، فقد تبنت الجمعية العامة القرار رقم ٢٣٠٨ بتوصية من اللجنة. وقد دعا القرار لجنة الاركان العسكرية الى اعادة النظر والتفكير في القضايا العسكرية الجوهرية. وبحلول عام ١٩٦٩، كان المفاوض الامريكي إس. إم. فنغر S.M.Finger والمندوب السوفياتي إل. آي. منديلفيتش L. I. Mendelevich قريبين من التوصل الى اتفاقية تتعلق بدور لجنة الاركان العسكرية في حفظ السلام قبل ان تنهار محادثتها

بسبب التوتر بين القوتين العظميين في احداث الشرق الاوسط. وفي شهر آذار (مارس) من عام ١٩٧٢، سلمت القوتان العظميان تقريرا عن الاتصالات التي تمت بينهما الى الامين العام للامم المتحدة فيما يتعلق بمستقبل لجنة هيئة الاركان العسكرية (مجلس الامن ١٩٧٢). ولم يحصل اي تقدم منذ ذلك الوقت رغم ان الاتحاد السوفياتي حاول ما بين الفينة والاخرى ان يثير مسألة اعادة التفكير بوضع لجنة الاركان العسكرية (غولدمان ١٩٩٠؛ هيسكوكس ١٩٧٣).

وبهذا كان الاستخدام الوحيد لفقرة الميثاق الخاصة بآلية حشد القوات العسكرية هو الذي جرى في الحرب الكورية التي كانت كارثة. اما بعثات الامم المتحدة التالية لحفظ السلام، فقد أرسلت بناء على تفسير مختلف للميثاق. ولم يكن للجنة الاركان العسكرية اي دور في اي من هذه البعثات .

وتسند الفقرة ٤٧ دوراًآخر الى لجنة الاركان العسكرية؛ وهو تنظيم عمليات التسلح، والتوصل الى عملية نزع السلاح اذا كان ذلك ممكنا. وجرى تطويق لجنة الاركان العسكرية بصورة تامة بخصوص هذه المسائل. فقد استخدمت منابر اخرى : لجنة الامم المتحدة للطاقة الذرية عام ١٩٤٦؛ ولجنة مجلس الامن الخاصة بالاسلحة التقليدية عام ١٩٤٧؛ ولجنة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة عام ١٩٥٢؛ ولجنة الدول العشر لنزع السلاح عام ١٩٥٩-١٩٦٠ولجنة الدول الثماني عشر لنزع السلاح عام ١٩٦٢؛ ومؤتمر لجنة نزع السلاح عام ١٩٦٩؛ ومؤتمر الامن والتعاون في اوروبا عام ١٩٧٣؛ والمؤتمر الخاص بالحد من توازن القوة العسكرية وتبادل هذه القوة في الاعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٨، و ١٩٨٢؛ ودورات خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة حول نزع السلاح، ومنابر اخرى. ولا تتضمن هذه القائمة المفاوضات الثنائية التي تواصلت تقريباً بين القوتين العظميين.

لكن ماهي الاسباب الظاهرة لتجنب تفعيل دور لجنة الاركان العسكرية؟ ان من بين هذه الاسباب : تطويق سلطة الفيتو الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية؛ وتجنب التدخل في المفاوضات المباشرة بين القوى العظمى؛ وتمكين الشعوب في المنطقة المتأثرة بالتسلح، وخصوصا اوروبا، من حل قضايا السيطرة الاقليمية على الاسلحة بنفسها؛ وتوفير منابر عديدة

لجميع اعضاء الامم المتحدة لكي يطرح هؤلاء الاعضاء وجهات نظرهم حول تلك المواضيع؛ اضافة الى اسباب اخرى.

إن القرارات الخاصة بالامن والحرب يمكن ان ينظر اليها بشكل عام بوصفها مظاهر قصوى للسيادة الوطنية. والمشاركة في اتخاذ هذه القرارات من قبل عدد كبير من الدول في هيئات دولية، مثل مجلس الامن او لجنة الاركان العسكرية، امر يفترض انه يمس سيادة تلك الدول. وانه لمن الصعب الى حد بعيد بالنسبة للدول المتحالفة ان تنسق سياساتها الامنية العسكرية. كما ان التعاون العسكري بين الدول المتنازعة امر اصعب بكثير. لكن، ورغم وجود هذه الآراء الشائعة ، فقد تقدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال فترة الستينات باقتراحات رسمية لنزع السلاح، وقد تصورت هذه الإقتراحات مسألة تأسيس قوة عسكريا عالمية في المستقبل تسند اليها وظائف الشرطة العالمية؛ ونقصد من بين هذه الاقتراحات «مسودة معاهدة الحد من التسلح العام والشامل تحت السيطرة الدولية التامة» التي قدمها الاتحاد السوفياتي ، و«الخطوط الرئيسية للشروط الاساسية لمعاهدة الحد من التسلح العام والشامل في عالم يسوده السلام» التي قدمتها الولايات المتحدة (دائرة الشوون السياسية والأمنية، الأمم المتحدة ١٩٧٠، الملحقان ٢و٣).

واضافة الى عدم الرغبة في التنازل عن السيادة الوطنية فيما يتعلق بمسائل الامن، هناك اعتبارات اخرى بعضها ذكرناه سابقا. فقد تواصلت عملية تطور تحويل القوات العسكرية الى مؤسسات مركزية في العالم – على الصعيدين النووي والتقليدي – في خطين منفصلين من الصعب ان يلتقيا. وتم ايقاف النقاش بخصوص عملية الحشد الجماعي للجيوش بصفته احد السبل التي يمكن توفير الامن الجماعي باتباعها، وقد استبدل بهذا الاسلوب مفهوم حفظ السلام. لقد جرى التعامل مع بعثات حفظ السلام بصفتها طرفا ثالثا أنشئ لغرض خاص وهو التدخل [لحفظ السلام] لا باعتباره دورا عسكريا منوطا بالاعضاء الدائمين في [مجلس الامن]. كما تم رسم سياسات السيطرة الدولية على التسلح خارج دوائر الامم المتحدة. وفي الوقت الذي كان فيه الامن الجماعي هو المفهوم السائد عندما انشئت الامم المتحدة، فإنه

لم يحل اي مفهوم شامل آخر محل هذا المفهوم إلى الآن.

وليس من غير المنطقي اعتبار عمليات المقاومة هذه، والتغيرات، والمصاعب الاخرى، على انها معوقات قصيرة الأجل في توجه طويل الأجل نحو كوننة المؤسسات العسكرية. وفي الوقت الذي تنمو فيه الأمم المتحدة وتتطور، فإن المطالبة بإنشاء مؤسسة امنية كونية واحدة سيظل يتردد على الاغلب ليتم انشاء هذه المؤسسة على دفعات.

مؤسسة تمثيلية فوق – وطنية؟

تملك منظمة الامم المتحدة الهيكل البنيوي الخاص باتحاد كونفدرالي فوق – وطني هيئته التشريعية تتألف من مجلسين. ويمثل مجلس الامن، الذي يضم في عضويته خمسة اعضاء دائمين وعشر دول اخرى تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، نوعاً من المجلس الاعلى (اي مجلس الشيوخ، او مجلس الاعيان)، في الوقت الذي تمثل الـ١٥٩ دولة الاعضاء في الجمعية العامة المجلس الادنى، او (مجلس النواب) الذي يشكل ما يشبه العضوية الكونية. وتمثل الدول ذات السيادة الاعضاء الذين يملكون حق التصويت في هاتين الهيئتين. وما يفتقر اليه هذان المجلسان هو التمتع بالحق التشريعي المعترف به قانونيا، وهو الامر الذي يمكن ان يوفره جمهور عام من الناخبين وقوة تنفيذية قادرة على تطبيق القرارات واعطائها وزن القانون البرلماني. وتتطابق هذه الظروف، من نواحٍ عديدة، مع تلك التي واجهها البرلمان الاوروبي الذي يعد كذلك مؤسسة فوق – وطنية، في سنواته الاولى.

ان الكونفدرالية مبدأ تنظيمي شائع من اجل توحيد دول مستقلة او اية كينونات سياسية رسمية معترف بها؛ ومثال ذلك المستعمرات الامريكية التي توحدت بموجب بنود اتفاقية الاتحاد الكونفدرالي Article of Confederation، والجماعة الاوروبية بموجب معاهدة روما. وفي الحالتين السابقتين فإن انتخاب الممثلين المباشر من قبل المواطنين الذين لهم حق الانتخاب جاء ضمن اصلاحات لاحقة. لكن الانتخاب المباشر لعضوية الجمعية العامة للامم المتحدة قد يبدو احتمالا بعيدا هذه الايام، وسيظل كذلك على المدى القصير بلا اي شك. لكن بذور نمو المؤسسة وتطورها تم زرعها على كل حال، ومن المتوقع ان تحصل على

المدى الطويل اصلاحات مثل تلك التي اشرنا اليها من قبل، وبالتحديد خلال الاجيال الثلاثة او الاربعة القادمة. ولسوف يتبع هذا التطور نمط التطور السياسي المألوف الذي تقوم بموجبه الدول المستقلة بتشكيل اتحادات كونفدرالية، ثم تتحول الاتحادات الكونفدرالية الى انظمة فدرالية، ثم تصبح جماهير الناخبين العامة هي صاحبة السيادة المطلقة في اطار الانظمة السياسية الموحدة. وتميل الاحزاب السياسية التي تنشأ في اطار الجمعيات التمثيلية خلال المرحلة الكونفدرالية الى ان تكون هي القوة الرئيسية التي تحشد الدعم لهذه التحولات ذات الطابع التوحيدي.

وعلى اي حال، فليس من السهل ترتيب امر التحول في القواعد المتبعة في عملية التمثيل. فعلى سبيل المثال، ان عملية توزيع حق التصويت والوظائف الاساسية المخولة الى الممثلين هي على الدوام من بين الامور التي تكون محل نزاع وجدل اساسيين. اما تحديد اية فئات ينبغي تمثيلها، فيولد الكثير من الاسئلة حول بؤرة السلطة المؤثرة الفاعلة واشكال السلوك السياسي التي تتطلبها القواعد الانتخابية المختلفة. ان انظمة التمثيل الشاملة الفعالة هي بالضرورة نتاج مفاوضات صعبة وثمرة صفقات معقدة.

ومثل هذه القضايا الخاصة بالتمثيل تم طرحها فعلاً ومناقشتها في الامم المتحدة. وقد تذمرت الدول التي تقدم القدر الاكبر من المساهمة المالية في الامم المتحدة لان لها صوتا واحدا في الجمعية العامة مثلها مثل اية دولة عضو اخرى لا تساهم ماليا بشئ. اما الدول الاعضاء التي يعد مواطنوها مئات الملايين فقد شكت من عدم توفر العدل في كونها تملك صوتا واحدا مثلها مثل الدول التي يعد مواطنوها عشرات الآلاف. ان قياس وزن الاصوات بالمساهمة المالية، او بعدد السكان، قد تم النظر فيه. وفي الحقيقة ان المعيار العسكري الذي طبق في حالة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن اصبح ينظر اليه بوصفه شيئا عتيقا وباليا لاسباب عملية عديدة، خصوصا وان معظم الاعمال التي تساهم في تنمية مؤسسات الامم المتحدة تدعمها الدول الصغيرة لا الاعضاء الدائمون . وقد تقدم البعض باقتراحات لاختيار مجلس ثالث من خلال انتخابات عامة .

وفي الوقت الحاضر،تمثل الجمعية العمومية، وباعتراف الجميع، هيئة من مندوبي الدول لا تزيد مهمتها الا قليلا عن التصديق على القرارات، ووظيفتها بالاساس ذات طبيعة استشارية، صفة واهمية. ولكن كان من نفس الطبيعة أيضاً كل من البرلمان الانجليزي، والمجلس الرئاسي المكسيكي، والمؤتمر القاري في الولايات المتحدة، والبرلمان الاوروبي. وكما تبين لنا هذه الامثلة القليلة، لكن المهمة، فقد اصبح بمقدورنا ان نتصور تماما ان تتشكل الهيئة التمثيلية للامم المتحدة، التي تملك سلطات تشريعية فعلية، من اعضاء يختارون في انتخابات عامة. ويمكن لهذه الامكانية ان تصبح اكثر قابلية للفهم والادراك ومحتملة سياسياً اذا ازداد تأثير الاحزاب السياسية العابرة للحدود الوطنية بصورة كافية لتعزيز عملية المأسسة التشريعية كما تفعل الاحزاب في العادة. لقد ادعت الجمعية العامة بعض المهمات والمسؤوليات لنفسها، مثل مهمة حفظ السلام، وهي مسؤوليات ومهمات لم تكن مناطة بها في الميثاق. اضافة الى ذلك، فإن العضوية شبه الكونية فيها ستصبح شاملة بدرجة كافية لتمثيل جميع الفئات في العالم، كما ينبغي لجميع المؤسسات التمثيلية الفاعلة ان تكون.

نظام حزبي عابر للحدود الوطنية؟

عملنا في الفصل السابق على تفحص الاصول التي تحدرت منها الاحزاب السياسية الاوروبية العابرة للأقطار، وذلك فيما يتعلق بتطور النظام الحزبي الاقليمي فوق – الوطني. فبحلول الستينات والسبعينات من هذا القرن استطاع تطور النظام الحزبي العابر للحدود الوطنية ان يتخطى حدود اوروبا إلى جميع أنحاء العالم. ويمكن القول ان الاختلاف حول فيما إذا كان العدد الكبير من الأحزاب العابرة للحدود الوطنية في الوقت الحاضر يشكل «نظاما حزبيا عالميا» هو قضية ذات طبيعة لغوية دلالية. واذا طبقنا منظور نموذج التحول الحرج، فبالامكان مقارنة التطور الحالي للاحزاب الكونية العابرة للحدود الوطنية بمرحلة تطور الاحزاب في انجلترا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ اي احزاب تتمتع بتنظيم متواضع وتفتقر الى جمهور اساسي من الناخبين، لكنها قادرة على التأثير على عمليات

الحكم وممارسة السلطة، خصوصا فيما يتعلق بالجوانب التشريعية. وبما ان تطور الاحزاب العابرة للحدود الوطنية كانت معظم بداياته في اوروبا، فان مراجعة التاريخ الاوروبي قد تكون ضرورية لاستكمال وصف التطورات الكونية.

كما لاحظنا في الفصل السابق، فإن الأحزاب السياسية تصبح عابرة للحدو الوطنية عندما تطور منظمات فوق – وطنية تتعاون فيما بينها بعدد متنوع من السبل مجتازة الحدود الوطنية للدول التي تنتمي اليها. ان الاحزاب العابرة للحدود الوطنية تفي بالعديد من متطلبات تعريفها وتصنيفها كاحزاب سياسية: الطابع الرسمي لها (وجود موظفين مسؤولين، مراكز القيادة الرئيسية،الخ)، والعمل العلني ، وتبني البرامج، وامور اخرى مشابهة. اما الاختلاف الرئيسي [بين الاحزاب الوطنية والاحزاب العابرة للحدود الوطنية] فهو ان عضوية معظم الاحزاب الأخيرة تتمثل بصورة اساسية بالاحزاب الوطنية ومجموعات المراقبين الدوليين، لا بالافراد. وهناك مناسبات قليلة للغاية يكون فيها الافراد اعضاء في الاحزاب الكبرى العابرة للحدود الوطنية.

الماركسيون . كما لاحظنا من قبل، فإن الدولية الشيوعية والدولية الاشتراكية هما اقدم الاحزاب العابرة للحدود الوطنية واكثرها شهرة. وقد تأسست الدولية الاولى عام ١٨٦٤ وانحلت عام ١٨٧٧ . اما الدولية الاشتراكية العمالية (الدولية الثانية) فقد ظهرت الى الوجود عام ١٨٩٩ . وقد اسس لينين، بالارتباط مع الثورة البلشفية التي قامت في روسيا عام ١٩١٧، الدولية الثالثة، اي الدولية الشيوعية او الكومينتيرن.

اجتمعت الهيئة التأسيسية للكومينتيرن في موسكو في شهر آذار (مارش) من عام ١٩١٩، حيث اصبح الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي المركز التنظيمي العالمي للحزب الجديد العابر للحدود الوطنية. وقد اعلن البلشفيون عن انفسهم بوصفهم طليعة الحركة التي ستطيح بالانظمة الرأسمالية وتقيم النظام الشيوعي العالمي في النهاية. واعلن برنامج الكومينتيرن عن استعداده لاستخدام التدمير، والتجسس، والجبهات الموحدة، وتكتيكات ماركسية – لينينية اخرى، لتحقيق تلك الاهداف.

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بوقت قصير، وكذلك خلال المرحلة المكارثية في الولايات المتحدة في بداية الخمسينات، انتجت حملة الكومينتيرن العالمية «فزاعات حمراء» جعلت السياسة المعادية للشيوعية والاتحاد السوفياتي من بين القضايا المهمة في السياسات الداخلية في العديد من البلدان. وفي هذه الاثناء فإن القيادة السوفياتية، تحت حكم جوزيف ستالين، قامت ظاهريا بإهمال هدف الثورة العالمية لصالح السيطرة الشوعية بقبضة اكثر رسوخا على الاتحاد السوفياتي؛ اي السعي لتحقيق «الاشتراكية في بلد واحد». وقد حل الكومينتيرن رسميا عام ١٩٤٣ بناءً على طلب حلفاء الحرب العالمية الثانية. وعلى أية حال، أخذ مكتب المعلومات الشيوعي (الكومنفورم) يعمل منذ عام ١٩٤٧ كهيئة تنسيق للاحزاب الشيوعية في تسع بلدان اوروبية.

بعد فترة الاربعينات، لم يكن هناك اية دولية شيوعية رسمية ذات طابع منظم. وبدلا منها كانت هناك الدائرة الدولية في الحزب الشيوعي السوفياتي. ولتعزيز نمو الحركة الشيوعية الدولية ومراقبة مراكزها المتعددة، حافظ الحزب الشيوعي السوفياتي على دائرة دولية هائلة الحجم تضم شعبا خاصة بمعظم الدول والمناطق الاقليمية في العالم. كما قدمت موسكو ايضا دعما خاصا لمجلس السلم العالمي الذي مثل منظمتها الجبهوية الرئيسية. وقد عملت هاتان المنظمتان كوسيلتين تمر من خلالهما العمليات الشيوعية العابرة للحدود الوطنية.

منذ نهاية الاربعينات، عانت الحركة الشيوعية العالمية من حظوظ متقلبة. فقد طرد الزعيم اليوغوسلافي تيتو من الكومنفورم عام ١٩٤٨ لتأييده سلوك «سبل مستقلة» الى الاشتراكية. وبعد عقد واحد من ذلك، دشن الصدع الذي حصل بين الحزبين [الشيوعيين] السوفياتي والصيني مرحلة من العداء في العلاقات الصينية – السوفياتية التي بوشر في ترميمها في بداية عهد غورباتشوف. وفي عام ١٩٥٦، تم حل الكومنفورم، وقد حصلت إنتفاضات شعبية في بولندة والمجر، ولكنها فشلت في ازاحة الحكام الماركسيين. وفي عام ١٩٥٧، قام الاتحاد السوفياتي بمحاولة فاشلة لاعادة تأسيس الكومينتيرن او ايجاد منظمة بديلة. وبحلول عام ١٩٦٠، اصبحت الماوية قوة رئيسية كبري في العالم الثالث. وفي منتصف

السبعينات، بدأ الشيوعيون الاوروبيون في ايطاليا وفرنسا بالابتعاد بانفسهم عن سياسات موسكو المركزية. وفي عام ١٩٩٠، قامت الاحزاب الشيوعية في كل من اوروبا الشرقية والغربية بتغيير اسمائها في محاولة رمزية للاعلان عن تخليها عن ماضيها الشيوعي.

رغم غياب امانة عامة فوق – وطنية صريحة ومحددة، فقد ظلت شخصية الحزب العابر للحدود الوطنية مهيمنة على الحركة الشيوعية من خلال تواصل اشكال الدعم السوفياتي المختلفة على الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية. وتعقد شبكة من الاحزاب الشيوعية المعترف بها سوفياتيا مؤتمرات دولية دورية؛ وتضم هذه المجموعة اكثر من واحد وسبعين حزبا وطنياً كامل العضوية. ويوجد، في زمن تأليف هذا الكتاب، حوالي عشرين الى ثلاثين حزبا وطنياً تصنف في خانة «الاحزاب الثورية الديمقراطية»، ومن بين هذه الاحزاب ستة او سبعة تعد بحسب التصنيف السوفياتي «احزابا ثورية ديمقراطية طليعية». وتعد الثورة الساندينية في نيكاراغوا، على سبيل المثال ، ضمن المجموعة الاخيرة.

وحسب احصائية نشرت موخرا، فإن الاحزاب الشيوعية موجودة في ستة وتسعين بلدا، وتشمل هذه الاحزاب في عضويتها، كما يدعى، تسعين مليون شخص. واكبر عدد من الاعضاء، حسب احصائيات عام ١٩٨٧، يوجد في الصين (٤٤,٠٠٠,٠٠٠)، والاتحاد السوفياتي (١٨,٥٠٠,٠٠٠)، ورومانيا (٣,٥٥٧,٠٠٠)، ويأتي بعد هذه البلدان كل من كوريا الشمالية، والمانيا الشرقية، ويوغسلافيا، وبولندة، وتشيكوسلوفاكيا، وايطاليا، وبلغاريا. والتنوع الحاصل في هذه الاحزاب الشيوعية – التيتوية، والماوية، والتروتسكية، والشيوعية الاوروبية، الخ – هو دلالة على وجود اجنحة في الحركة الشيوعية العالمية.

الاشتراكيون . رغم ان الدولية الاشتراكية الحالية تعد نفسها الوريث الفعلي للدولية الثانية، فإن منظمة جديدة تماما قد انشئت بعد الحرب العالمية الثانية. فبناء على دعوة من حزب العمال البريطاني انعقد المؤتمر الاول للاحزاب الديمقراطية الاشتراكية في الخامس من آذار (مارس) ١٩٤٥، وقد مثل في هذا المؤتمر ثلاثة عشر حزبا اجتمعت في لندن للتخطيط لإنشاء دولية جديدة. وبحلول عام ١٩٥١ تأسست الدولية الاشتراكية الجديدة.

وتضم الدولية الاشتراكية في عضويتها، منذ عام ١٩٨٨، تسعة واربعين حزبا وطنياً،

وثمانية عشر حزبا إستشاريا، وثلاث منظمات تربطها علاقة تآخي مع الدولية الاشتراكية، (مثل الاتحاد الدولي للشبية الاشتراكية)، وثماني منظمات مرتبطة بها. وهناك اربعة عشر حزبا اشتراكيا كامل العضوية من اوروبا الغربية، واحد عشر حزبا اخر من امريكا اللاتينية، وخمسة احزاب من آسيا، وثلاثة من الشرق الاوسط، واحد عشر من افريقيا، وثلاثة من امريكا الجنوبية. وهناك ايضا اتحادات اقليمية للاحزاب الاشتراكية في اوروبا وآسيا وافريقيا. اما المركز العالمي [للدولية الاشتراكية] فهو موجود في لندن .

في السنوات المبكرة الاولى من هذا الانبعاث (١٩٥١-١٩٧٦)، كانت المهمة الاساسية للاحزاب الاشتراكية هي احتواء انتشار الشيوعية. فعلى الصعيد التاريخي، اتبعت معظم الاحزاب الاشتراكية والعمالية اساليب تحول غير عنيف في سياق الانظمة البرلمانية، وقد ظلت ثابتة على معارضتها للاساليب السياسية الاستبدادية (الكليانية). وقد عمل بعض الاشتراكيين من وقت لآخر على التعاون وتشكيل «جبهات موحدة» مع جميع الرفاق الماركسيين، بناء على افتراض مشكوك فيه بأن بالإمكان اقتسام السلطة، وان اقتسام السلطة قد يكون عامل تهدئة وينشر الاعتدال بين الاجنحة الاكثر ثورية. لكن الشواهد التاريخية لا تؤيد كثيرا هذا التوقع، وما زال الجدل والنقاش يدوران بين الاشتراكيين فيما يتعلق بهذا الامر.

في عام ١٩٦٩، تبنت المانيا الغربية ، بقيادة المستشار ويلي برانت، استراتيجية سياسية شرقية Ostpolitik للتقارب مع الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية. وقد خففت هذه السياسة من موقف الاشتراكيين الالمان الغربيين المعادي للشيوعية، والذين قد يكونون الاكثر تأثيرا في القارة في دائرة الصراع الدولي، رغم ان خط الحزب المعادي للشيوعية في السياسة الداخلية ظل على حاله ولم يضعف ابدا. وقد اتبع ويلي برانت هذه الاستراتيجية خلال فترة رئاسته للدولية الاشتراكية في السبعينات. فخلال ذلك العقد، وفي العهد القريب كذلك، ساد نوع من الانفراج بين الاشتراكيين والشيوعيين. وفي الوقت الذي فضلت الدولية الاشتراكية ان تتعامل بحزم مع الشيوعيين الاوروبيين، فإنها كانت راغبة في العمل في اطار جبهة موحدة مع الشيوعيين في العالم الثالث.

الديمقراطيون المسيحيون . ظهرت الديمقراطية المسيحية خلال القرن التاسع عشر كحركة مناهضة للايديولوجية الليبرالية السائدة، كما عارض الديمقراطيون المسيحيون النزعات المركزية لدى الدول الوطنية في القرن التاسع عشر. كانت الحركة مخلصة لاصولها اللاهوتية الكاثوليكية، وكانت نشطة بصورة اساسية في ميدان السياسية المحلية. وخلال السنوات الاولى من القرن العشرين، وبعد ان حاز الديمقراطيون المسيحيون مكانة مهمة، وتسلموا السلطة في الحكومات الوطنية في العديد من الدول الاوروبية، بدأت تظهر تحولات مهمة في توجه برامجهم. ويصدق هذه الامر بصورة خاصة على الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت هذه الاحزاب تُنْتخَب وتتسلم السلطة في جميع انحاء اوروبا، وصار لها تأثيرها في امريكا اللاتينية، وتحولت للاهتمام والعمل بهمة ونشاط لتأسيس منظمة عابرة للحدود الوطنية.

استهل دون لويجي ستيرزو D.L.Sturzo عام ١٩١٩، وبعد وقت قصير من تأسيس حزب الشعب الايطالي، الجهود الاولى للتعاون الدولي بين الديمقراطيين المسيحيين. وقد انعقد المؤتمر الدولي الاول لاحزاب الشعب في باريس في شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٢٥، وعقدت مؤتمرات متعاقبة اخرى خلال العشرينات والثلاثينات دون ان تنجح في ايجاد منظمة عابرة للحدود الوطنية ذات تأثير فاعل.

وفي عام ١٩٣٦، شرع دون ستيرزو مرة اخرى في حملة جديدة لتأسيس حزب ديمقراطي مسيحي عابر للحدود الوطنية. وبحلول عام ١٩٤٠، تأسس الاتحاد الديمقراطي الدولي ضاما في عضويته العديد من الحكومات الاوروبية في المنفى. وفي تموز (يوليو) عام ١٩٤٧، تم تأسيس الاتحاد الدولي للديمقراطيين المسيحيين. وقد تقرر ان تكون المراكز القيادية الرئيسية للاتحاد في روما وبروكسل.

واليوم، يوجد لدى الديمقراطيين المسيحيين اتحاد عالمي وثلاث منظمات اقليمية، وتوجد الاخيرة في اوروبا الغربية ووسط اوروبا والامريكيتين. ومن بين الاحزاب الاعضاء الستة والخمسين، يوجد اثنان وعشرون تابعاً لمنظمة الديمقراطيين المسيحيين في امريكا التي تأسست في تموز (يوليو) عام ١٩٤٩. ان بعض الاحزاب الديمقراطية

المسيحية اكثر محافظة من بعضها الآخر؛ وترتبط هذه الاحزاب في الغالب بصورة غير رسمية مع الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ الذي تم انشاؤه فيما بعد.

الليبراليون . كان الليبراليون القوة الايديولوجية الرئيسية في اوروبا خلال القرن التاسع عشر. وكانت الاحزاب الليبرالية تمثل بصورة خاصة المصالح التجارية والصناعية. وقد ظهرت المؤتمرات الليبرالية الدولية لاول مرة عام ١٩١٠. ولم يتخذ الليبراليون خطوات جادة لتأسيس منظمة عابرة للحدود الوطنية حتى عام ١٩٤٧ . ففي ١٤ نيسان (ابريل) عام ١٩٤٧، وقع ممثلون عن تسعة عشر حزبا ومجموعة ليبرالية، اوروبية بالاساس، على الاعلان الليبرالي في اكسفورد، انجلترا، الذي اصبح الوثيقة الاساسية للاتحاد الليبرالي العالمي او الدولية الليبرالية. وقد تقرر ان تكون القيادة المركزية للاتحاد في لندن.

بقيت الدولية الليبرالية اوروبية الطابع بصورة رئيسية، سواء من حيث العضوية او الاهتمامات السياسية، الى ان انضم لها الحزب الليبرالي الكندي في بداية السبعينات. ومنذ ذلك الحين، بدأت قيادة الدولية الليبرالية تركز على قضايا ذات طابع كوني، اكثر من ان تكون ذات بعد اوروبي مركزي، وتمتد بعملها الى الجماعات الليبرالية المنظمة في القارات الاخرى.

جرى تحديث المبادئ الايديولوجية التي تنتمي الى القرن التاسع عشر في اعلان اكسفورد عام ١٩٦٧، وفي الالتماس الليبرالي عام ١٩٨١. وقد كان النمو في عدد الاحزاب الأعضاء في [الدولية الليبرالية] بطيئا، بل شبه معوق، لكون الاحزاب الليبرالية في العديد من البلدان ضمن احزاب الاقلية. ،وقد انضم حديثا المعهد الديمقراطي الوطني للشوون الدولية، وهو تابع للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، كعضو مراقب؛ وقد اعتبر هذا الحدث انتصاراً لبرنامج الدولية الليبرالية للامتداد والتوسع.

المحافظون. يعد الاتحاد الديمقراطي الدولي نموا حديثا للاتحاد الديمقراطي الاوروبي. والاعضاء الرئيسيون في الاتحاد الاخير هم حزب المحافظين البريطاني، والاحزاب الديمقراطية المسيحية في المانيا الغربية.

في عام ١٩٨٢، دعا موظفو مؤسسة كونراد أديناور Konrad Adenauer في المانيا الغربية نائب رئيس الولايات المتحدة جورج بوش لحضور المؤتمر السنوي للاتحاد الديمقراطي الدولي الذي انعقد في ميونيخ. وقد وافق بوش على ان يرأس وفداً من الحزب الجمهوري. وخلال فترة تواجد بوش في ميونيخ، اورد المستشار الالماني هلموت كول الميزات التي يمكن الحصول عليها لو ان الجمهوريين والمحافظين وحدوا جهودهم في ارجاء العالم كله.

في شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٨٢، بادر جورج بوش نائب رئيس الولايات المتحدة الى جمع المحافظين اليابانيين، والاستراليين، والكنديين، وفي الولايات المتحدة لتأسيس الاتحاد الديمقراطي الباسيفيكي. وفي عام ١٩٨٣، التقى مندوبون عن الاتحاد الديمقراطي الاوروبي والاتحاد الديمقراطي الباسيفيكي في لندن ليؤسسوا الاتحاد الديمقراطي الدولي. وقد رتب نائب الرئيس جورج بوش لاستضافة المؤتمر السنوي الاول للدولية المحافظة التي تشكلت حديثا اثناء انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في دالاس عام ١٩٨٤. وقد انعقد مؤتمر ثان في واشنطن في شهر تموز (يوليو) عام ١٩٨٥.

بحلول عام ١٩٨٨، اصبح الاتحاد الديمقراطي الدولي يضم في عضويته سبعة وعشرين حزبا قوميا من احزاب اوروبا ودول الباسفيك بصورة رئيسية. وحسب زعم الاتحاد الديمقراطي الدولي فإنه يمثل اكثر من ١٧٠,٠٠٠,٠٠٠ شخص من أصحاب حق الاقتراع. وقد تشكل الاتحاد الديمقراطي الكاريبي في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٦، ويضم في عضويته بالاساس احزابا من البلدان الناطقة بالانجليزية في تلك المنطقة. وهناك خطط في طور التحقيق لتأسيس اتحاد ديمقراطي في الامريكيتين.

النشاطات الحزبية العابرة للحدود الوطنية . اتسع نطاق نشاط الاحزاب العابرة للحدود الوطنية وقوة هذا النشاط خلال العقود الماضية. وقد عملت هذه الاحزاب على دعم بعضها بعضا للوصول الى الحكم والسلطة والفوز بالمناصب على الصعيدين الوطني وفوق – الوطني. ان التعاون الاوثق بين برامج الاحزاب العابرة للحدود الوطنية واضح

تماما في البيانات والاعلان عن مؤتمرات هذه الاحزاب، أما في اوروبا ففي ما تعلن عنه المجموعات الحزبية في البرلمان الاوروبي.

ان تشجيع عملية تنظيم الاحزاب هو من بين النشاطات المهمة كذلك. وقد كان الشيوعيون على الصعيد التاريخي هم اكثر الجهات تنظيما، ومواظبة، وخبرة، من حيث توفير التدريب والوسائل الاخرى للكوادر الحزبية في بلدان العالم المختلفة. ويأتي الاشتراكيون بعد الشيوعيين مباشرة من حيث الخبرة التنظيمية والنجاح. وقد ضاعف الديمقراطيون المسيحيون من اهتمامهم بعملية التنظيم العابر للحدود الوطنية خلال ربع القرن الاخير الماضي، محققين نجاحات مهمة في اوروبا وامريكا اللاتينية. وكان الليبراليون، بسبب ما ذكرناه سابقا عن كونهم اقلية، ابطأ الجميع في حشد الاعضاء وتنظيمهم. اما المحافظون، وهم حديثو عهد في الميدان، فقد كانوا مكافحين، والى حد كبير ناجحين في مسألة التنظيم والتعبئة.

تكتسب الاحزاب العابرة للحدود الوطنية، مثلها مثل المنظمات الاخرى، شكلا رسميا وحيوية نتيجة لنشاطها الدائم المنتظم. ويتصل هذا النشاط في الاحزاب السياسية عادة بالعمليات الخاصة بالهيئات التشريعية، وإدارة مكاتب السلطة التنفيذية، والتعليم المدني، وخدمة جماهير الناخبين، وادارة الحملات الانتخابية والدعائية. وفي حالة الاحزاب العابرة للحدود الوطنية فسوف تزداد الحيوية والنشاط والطابع الشكلي الرسمي، دون اي شك، مع نمو المنظمات السياسية فوق- الوطنية وتطورها بعامة.

تحول كوني حرج؟

من الواضح ان عملية تحويل المؤسسات العسكرية في العالم الى مؤسسات مركزية، وبناء مؤسسة تمثيلية كونية شاملة، وتطوير نظام الحزب السياسي العالمي هي احتمالات ضرورية وحقيقية وجوهرية الطابع. أما إذا كانت هذه العملية ستحتاج الى آلاف من السنين لتنضج، كما حصل في عملية التطور من النظام القبلي البدوي الى الامم المتحدة، فهذه مسألة سيظل المتشككون والاشخاص الخياليون الحالمون يتجادلون

بشأنها حتى تتحول الى واقع. وما يمكن شرحه واثباته، فيما يتعدى هذا الامر، هو ان الميل الى الكونتة قد تعزز عبر عدة قرون. فهل ستواصل إذن المؤسسات الكونية النامية الثلاث موضع البحث هنا - العسكرية، والتمثيلية، والحزبية - تطورها وتلتقي في النهاية لتحقق عملية التحول الحرج؟

من الناحية التحليلية، يسلّم بوجود النظام الحزبي «عندما ترتبط مجموعة من الجهات الفاعلة بجملة من علاقات الصراع والتعاون التي تولدها المشكلات العامة والحاجة الى معالجة هذه المشكلات» (غروس وباركون ١٩٦٨، ص٤). ولكي نضرب مثالا على ذلك، فقد اجتمعت دول - وطنية، بوصفها جهات اساسية فاعلة على مستوى العالم، عام ١٩٤٥ وانشأت منظمة الامم المتحدة كرد فعل على مشكلات عامة معينة. وقد كانت هذه الجهات الفاعلة تملك تبني آمال متنوعة ومختلفة حول الامم المتحدة، وقد اصبحت هذه الاختلافات تشكل جملة العلاقات الصراعية والتعاونية بين هذه الجهات. وهذه تجربة نموذجية بالنسبة لكل عملية اندماج وتوحيد سياسيين.

تحصل عملية الوحدة والاندماج السياسيين عندما تستجيب جهتان فاعلتان او اكثر، كما فعلت دول عام ١٩٤٥، لحاجة معينة (كالتخلص من الحروب مثلا) وتقوم بتأسيس جهة فاعلة جديدة، الامم المتحدة في هذه الحالة (غالتونغ ١٩٦٨، ص ٣٧٧). وحسب المعطيات المتوفرة لدينا، والانماط الحديثة الاخيرة الخاصة بتطور المؤسسات العسكرية والتمثيلية والحزبية الكونية، واستمرار عملية تحويل هذه المؤسسات الى مؤسسات ذات طبيعة دولية خلال قرون سابقة، فإنه يبدو امراً معقولاً ان نتوقع مسبقا ان هذه الاتجاهات سوف تواصل تطورها وصولا الى عملية التحول الحرج الكونية. وبناء على ذلك، فإن رجال الحكم الواعين بظاهرة التحول الحرج سوف يتفكرون مليا بالاستراتيجيات العقلانية الضرورية لتسريع عملية التحول باتجاه مزيد من الاندماج والوحدة الكونيين لصالح عالم بلا حروب.

قد تكون انماط تطور المؤسسات في المجتمعات السياسية الكبيرة هي نفسها، او انها شبيهة بتلك، التي لاحظنا وجودها في المجتمعات الاصغر. كما ان انماط تطور

المؤسسات ضمن الدول قد تكون دليلا هاديا للذين يرغبون في تعزيز عمليات تغير مشابهة بين الأمم.

تقترح هذه الدراسة ان تطور المؤسسات قد يتم تعجيله بترو واناة بعقد صفقة واحدة كل مرة، وقد تسرع استراتيجية خاصة بالصفقات السياسية مصممة بعناية في عملية التطور. فعلى سبيل المثال، قد تشكل الصفقات الخاصة بالمعدات العسكرية، التي هي بصورة طبيعية موضع قلق المفاوضين حول قضايا الحد من التسلح، فرصا مناسبة لعملية بناء المؤسسات. وقد يتم تسهيل عمليات التخطيط لمثل هذه الاستراتيجيات بالنظر الى الامور التي يتم تبادلها كعملات سياسية – وظائف، واسهم في السلطة، وسلع. ولسوف تسمح عملية التنميط هذه للمشاركين في الصفقات ان يوسعوا اطار ونوعية القضايا التي يتفاوضون حولها.

تشير هذه الدراسة ايضا الى الحقيقة التي مفادها ان المؤسسات المهتمة بالحرب تحديدا، وعلى الاغلب، ليست هي المؤسسات العسكرية فقط، بل هي المؤسسات التمثيلية والحزبية كذلك. وبوعينا لذلك، تصبح السبل مفتوحة لاشراك المؤسسات الثلاث جميعها في الصفقات التي يتم عقدها في المستقبل. وعلى سبيل المثال، فإن المدنيين قد يوفرون، كما يفعلون في العادة، الاموال للمؤسسة العسكرية مقابل اعطائهم اسهما اكبر في السيطرة التشريعية على تلك المؤسسة. وينبغي في هذا السياق ان نأخذ بالحسبان مراتبية التأثير بين هذه المؤسسات في عملية تبادل قيم بعينها اذا اريد للصفقات السياسية ان تحقق عملية الانتقال المرغوب فيها خلال مرحلة التحول الحرج، وبعدها.

في هذا السياق المفهومي والتاريخي، الذي يبدو بعيد الاحتمال بالنسبة لبعض الباحثين، قد توفر الاحزاب المتنازعة العابرة للحدود الوطنية بديلا مؤسسيا للحرب بوصفها الطريقة الرئيسية التي يتم من خلالها الصراع بين النخب الكونية.

فبأية طريقة اذن يمكن دفع عجلة تطور المؤسسات العسكرية والتمثيلية والحزبية الكونية للوصول الى مرحلة التحول الدولي الحرج؟ ان الملاحظات التالية قد تساعد في

تركيز الضوء على برنامج خاص بالمزيد من التساؤل والنقاش.

المؤسسة العسكرية الكونية

تميل الاقتراحات الخاصة بإيجاد قوة امن عالمية قادرة على توفير امن جماعي، وايقاف العدوان، وفرض القوانين الدولية بالقوة، الى الاصطدام بالاعتراض والمقاومة في العديد من المواقع. فالدول التي تتمتع بالسيادة تقاوم هذه الفكرة قائلة ان مثل هذه القوة قد تقلل من قدرتها على التوصل الى قراراتها بخصوص الحرب والسلام. اما الأمم المحبة للسلام التي تميل الى ربط المؤسسة العسكرية بالانظمة الدكتاتورية، فإنها تقاوم هذه الاقتراحات خشية ان تقود مثل هذه القوة الكونية الى الدكتاتورية. اما دعاة اللاعنف والمعارضون للحرب، فيقاومون الفكرة ايمانا بأن الاسلحة والقوات العسكرية «تسبب» الحرب وينبغي التخلص منها كلية. اما القادة العسكريون في كل الامم، فإنهم يخافون زوال السلطة من بين ايديهم وضياع وظائفهم وأمانهم اذا اصبح الامن الوطني يعتمد على اشخاص غير محترفين.

ومع ذلك، فإن فكرة وجود قوة عسكرية مركزية موحدة عالميا ما زالت مستنكرة بعزم وعناد، حتي بين اولئك الذين يعدون انفسهم واقعيين وبراغماتيين. وكما لاحظنا من قبل، فقد قدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٢، اقتراحات مفصلة الى لجنة نزع السلاح المكونة من ثماني عشرة دولة لتحقيق نزع السلاح العام والشامل. ويمكن التسليم ان كلا المجموعتين من الوثائق قد استمدت من بين افضل الافكار حول الكيفية التي يمكن للقوى العظمى ان تقود بها العالم نحو نزع السلاح وحفظ السلام العالمي في عملية تتكون من ثلاث مراحل. وقد اوضح كل جانب ان اي تخفيض في التسلح ينبغي ان يكون مصحوبا بزيادة مناسبة في قوات الامم المتحدة لحفظ السلام. وقد كان هذا في الواقع اعترافا بان المشاركة والسيطرة على مركزة القوات المسلحة العالمية ستكون جزءا ضروريا لا غنى عنه لاي برنامج خاص بنزع السلاح.

ليس من المرجح ان يتم الاعداد لتأسيس قوة عسكرية عالمية خلال جلسة مفاوضات

واحدة. وما يبدو مرجحا هو استمرار الاتجاهات الحالية للكونة على صعيد الطبقتين: السلاح النووي والتقليدي. وفيما يتعلق بالصعيد النووي، فسوف يستمر القطبان الاعظمان في مفاوضاتهما شبه المستمرة في موضوع السيطرة على التسلح. ولا يأتي الضغط الحاصل للقيام بذلك من الحاجات الداخلية المتعلقة بالميزانية فقط، بل ايضاً من القرارات الخاصة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تدعو القوى العظمى الى خفض احتياطيها النووي، ومن ضغط الرأي العالمي، ومن التغيرات المتسارعة التي احدثتها التكنولوجيا العسكرية الجديدة، ويصعب التحكم بها.

ومع ازدياد الطابع المؤسسي لمفاوضات السيطرة على التسلح بين القوى العظمى، فانها قد تستطيع رعاية الامن المتبادل وكذلك اتفاقيات السيطرة على التسلح. وهناك بوضوح بعد خاص بالتعاون المتبادل في منع السرقات النووية، وإيجاد مناطق خالية من الاسلحة النووية، والتغلب على الارهاب النووي، والمشاركة في بعض ترتيبات الامم المتحدة الخاصة بحفظ السلام، وامور اخرى ايضا.

قد تأخذ هذه المفاوضات في الحسبان ايضا، وضمن ظروف سياسية مناسبة، اقتراحات خاصة بإحياء عمل لجنة الاركان العسكرية التي جرى اهمالها (غولدمان ١٩٩٠). ويمكن لهذه اللجنة ان تعمل أيضاً كجهاز إداري للاضطلاع بعدد من المهام العسكرية التي تحظى بالاهتمام المشترك من قبل القوى العظمى وكذلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة بصورة عامة، على الصعيدين النووي والعسكري التقليدي.

ستكون العديد من النشاطات منسجمة مع المهمة المناطة بلجنة الاركان العسكرية، اذ تستطيع هذه اللجنة ان تجمع تقارير عمومية عن ترسانات الاسلحة الوطنية، وعن عمليات انتقال الاسلحة على الصعيد الدولي. (توفر العديد من المطبوعات التجارية تقارير غير رسمية). وتستطيع لجنة الاركان العسكرية ايضاً ان تدير نظام ترخيص لعمليات انتقال الاسلحة، بطريقة مماثلة ربما لشروط معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية. وقد يوفر نظام منح التراخيص، الذي تديره لجنة الاركان العسكرية، سيطرة عالمية مشتركة على سباق التسلح التكنولوجي او المتعلق بنوعية الاسلحة. وتستطيع

اللجنة، بصورة خاصة، ان تراقب نشاطات الاسلحة النووية للدول غير النووية، مضيفة بذلك اثباتات جديد محايدة للنتائج التي تتوصل اليها الاقمار الصناعية التي تطلقها القوىالعظمى.

وبالإضافة الى هذه النشاطات الاستخبارية، تستطيع لجنة الاركان العسكرية ان تتكفل، وعلى مراحل، بالعديد من المهام الضرورية الاخرى. فباستطاعتها ان تراقب اتفاقيات الحد من الاسلحة النووية بين القوى العظمى. كما يمكن للجنة ايضا ان تعيد فحص خطة باروخ الخاصة بتدويل الطاقة النووية بجميع مظاهرها، وان تعالج في الوقت نفسه مشكلة انتشار الاسلحة النووية.

ان الاقتراحات المذكورة سابقا تنصب اساساً على الكوننة العسكرية على الصعيد النووي. اما واجبات لجنة الاركان العسكرية على صعيد الاسلحة التقليدية فقد تكون ممكنة، واكثر احتمالية. فبمقدور اللجنة :

١- ان تواصل تشجيع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على عقد الاتفاقيات الضرورية لتوفير قوات وطنية للمساهمة في بعثات الامم المتحدة لحفظ السلام؛

٢- ان تؤسس اكاديمية اركان عسكرية متخصصة لتعزيز اكاديمية السلم الدولية المتعلقة بالتدريب على ادارة النزعات وحلها؛

٣- ان تشرف في الموقع نفسه على ترتيبات فحص الاسلحة التقليدية المنصوص عليها في المعاهدات المعقودة بين القوى العظمى؛

٤- ان تقوم بدور هيئة الاركان في مفاوضات السيطرة على التسلح، خصوصاً في المفاوضات التي تعالج مشكلة شديدة التعقيد تتعلق بوضع سباق التسلح النوعي؛

٥- ان تنسق العمليات المعادية للارهاب العابر للحدود الوطنية، خصوصا ذلك الذي يتضمن اخطارا نووية،

٦- ان تصمم ترتيبات الامن الاقليمي وحفظ السلام بين الدول الاعضاء، وأن تعمل على تعزيزها عند الضرورة، بما في ذلك انظمة التعاون بين القوى الاقليمية والامم المتحدة كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

لم تمارس لجنة الاركان العسكرية الحالية ايا من هذه الوظائف التي يمكن القيام بها جميعها اذا قبلت الدول العظمى ان تكون اللجنة اداة مفيدة لتحقيق الامن المتبادل. واذا تم التفاوض بدقة وحرص حول صفقات القوى العظمى والعضوية الدائمة في [مجلس الامن]، فقد يكون بالامكان تجاوز الموانع التي تضعها الحرب الباردة في وجه تحقيق اهداف الامن الجماعي المنصوص عليها في الميثاق.

وقد تتواصل عملية تحويل المؤسسات العسكرية الى مؤسسة كونية على صعيد الاسلحة التقليدية بطرق اخرى مقبولة. فمن بين السيناريوهات الثلاثة العامة التي يرجح ان تقود الى حروب دولية معاصرة يعد واحد منها على الاقل بالحث على مزيد من مركزة المؤسسة العسكرية على صعيد الاسلحة التقليدية.

السيناريو الاول، والاكثر اثارة للرعب، يشرك جميع القوى النووية العظمى في حرب شاملة. وبما اننا نعرف موارد القوى العظمى العسكرية الضخمة، فإن من الصعب ان يكون هناك اي دور عسكري للامم المتحدة. وحتى لو افترضنا وجود احتياطي عسكري نووي لدى الامم المتحدة، فإنها ستفكر كثيرا قبل ان تقدم على خطوة من شأنها تهديد او معاقبة قوة عظمى «معتدية». ولم يأت ذلك اليوم الذي سترضى فيه القوى النووية بتسليم ترساناتها النووية الى الامم المتحدة جاعلة المنظمة الدولية المحتكر الوحيد لذلك السلاح المرعب من اسلحة العنف. وقد يشير هذا السيناريو الى صعوبة كوننة المؤسسة العسكرية على الصعيد النووي؛ لكنه لا يحول دون عملية المركزة على صعيد الاسلحة التقليدية.

والسيناريو الثاني أيضاً يوضح صعوبات ايجاد نظام عالمي للامن الجماعي. وحسب هذا السيناريو تقع الحروب بين القوى متوسطة الحجم غير النووية. والحرب

الايرانية- العراقية، وحروب اخرى تدور في الشرق الاوسط هي حالات وثيقة الصلة بالموضوع. ان جيوش كوريا الشمالية، وفيتنام، وجنوب افريقيا هي من اضخم الجيوش في العالم، وهي قوى غير نووية، وما زالت تعد تهديدا فعليا دائما للدول المجاورة لها. وينبغي ان تكون القوة العسكرية اللازمة لوضع حد للقتال بين قوتين متوسطتي الحجم، قوة يلزم لحشدها ميزانية تزيد كثيرا عن الميزانية الحالية، أو القصيرة المدى، للامم المتحدة. وعملية الكونتة على اي الصعيدين، النووي او التقليدي، هي على الاغلب امر غير منطقي بحسب هذا السيناريو. وبهذا لن تشمل العملية الاسلحة النووية، ولن تكون ميزانيات الامم المتحدة كافية في هذا الوقت.

اما السيناريو الافتراضي الثالث، فيشمل قوة امن عالمية تلعب دورا اساسيا في التغلب على النزاعات بين الدول المائة الاصغر. ويمثل هذا مسؤولية حفظ السلام التي تمارسها بعثات الامم المتحدة التي تنشأ لاغراض خاصة محددة؛ اي دور الطرف الثالث الذي يقوم بالتوسط بين الطرفين المتنازعين، او دور وقف اطلاق النار ومراقبة اتفاقيات الهدنة، او الحفاظ على النظام الداخلي بوجود قوات ومعدات كافية تزيد عما هو متوفر حاليا [لدى الامم المتحدة].

ويبدو ان هذا السيناريو العسكري الثالث الذي يشمل الاسلحة التقليدية هو الذي سيمر على الارجح بمزيد من عملية المركزة الكونية. فإذا كان الوضع السياسي والاقتصادي للقوى العظمى مناسبا، وقامت قوة عسكرية محايدة وقوية دائمة تابعة للامم المتحدة بمساندة هذا الوضع، فلن يكون هناك حاجة لاحداث تغيير كبير لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من اجل احياء غايات حفظ السلام المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة. وهناك قضية مهمة ينبغي بحثها تتصل بكيفية تعديل حق الفيتو الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية في مجلس الامن. وهناك ايضا قضية ثانية تتعلق باستخدام القوات العسكرية التابعة للقوى العظمى او القوى غير العظمى في قوة عسكرية دائمة تابعة للامم المتحدة. اما القضية الثالثة فتتصل بالدور الفاعل للجنة الاركان العسكرية. ان هذه القضايا تبدو قابلة للتفاوض بشأنها.

وهكذا، وعلى المدى القصير، فإن الصعيدين كليهما- النووي والعسكري التقليدي - سيواصلان التحول على الارجح باتجاه عمليات الكوننة، رغم ان هذه التحولات ستسلك سبلا منفصلة. ولسوف يظل الطرفان الرئيسيان الفاعلان يشكلان القطبين الاعظمين. وقد تتمثل آلية عملهما في عقد الصفقات فيما يتعلق بانظمة التسلح الاستراتيجية، وقوة حفظ السلام الدائمة التابعة للامم المتحدة، ودور لجنة الاركان العسكرية التابعة لمجلس الامن.

المؤسسة التمثيلية الكونية

يتواصل الجدل والنقاش حول مبدأ التمثيل في الامم المتحدة، خصوصا فيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بالمعايير المالية والسكانية التي يرى ان يستند اليها مبدأ التمثيل. ان الدول الصغيرة ممثلة اكثر مما تستحق بالقياس الى اسهامها المالي او عدد سكانها، مما يجعل القوى الكبيرة تتذمر بسبب غياب العدالة في التمثيل. وهذا النوع من الجدل والنقاش مألوف في الديمقراطية الغربية، ويتوصل الى حل بشأنه عبر مفاوضات براغماتية الطابع تدور بين الاحزاب المشاركة في السلطة التشريعية. اما في الامم المتحدة، فإن قضايا توزيع الحصص والتمثيل ستظل على الاغلب في اسفل جدول اعمال المنظمة الدولية إلى ان يجيء الوقت الذي تصبح فيه الاحزاب العابرة للحدود الوطنية اكثر تأثيرا وفاعلية.

وستكون الجمعية العامة على الارجح هي المنبر الذي يتم فيه السعي لوضع اسس جديدة لعملية التمثيل. كما ستكون الاحزاب العابرة للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات سياسية اخرى تسعى الى الحصول على وسائل افضل للوصول الى الهيئات التي تصنع القرار في الجمعية العامة والامانة العامة كذلك، من بين اكثر دعاة إقتراحات الاصلاح هذه حماسة على الاغلب. ومن بين الاقتراحات العديدة توجد مشروعات تنص على ان يتم اختيار مندوبي الجمعية العامة من خلال الانتخاب الشعبي المباشر، كما يحصل في البرلمان الاوروبي، او ان تضاف هيئة ثالثة، تنتخب انتخابا شعبيا مباشرا، الى مجلس الامن والجمعية العامة.

وسوف يكون عدد المرات التي تلجأ فيها نخب العالم المتنافسة - السياسية

والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية – الى الامم المتحدة كسوق سياسية تتفاوض فيها هذه النخب حول مطالبها واختلافاتها، من بين العوامل الرئيسية التي ستسهم في عملية تطور الامم المتحدة بصفتها مؤسسة تمثيلية. والمفاوضات العسكرية التي تسعى الى التوصل الى عقد صفقات على الصعيدين– النووي والعسكري التقليدي – تشمل الآن بعض وكالات الامم المتحدة. ان الامم المتحدة تهتم الآن اكثر فاكثر بعمليات التمويل على المستوى الدولي، وبإنشاء مشاريع مشتركة متعددة الجنسيات، وسوف يجذب هذا الاهتمام بالسياسات العسكرية والتجارية ومشاريع الاعمال بلا اي شك اكثر النخب تأثيرا وقدرة على المنافسة والاهتمام بشؤون الامم المتحدة. وقد كان لاعداد الامم المتحدة مجموعة قوانين ارشادية خاصة بعمل الشركات متعددة الجنسيات مثل هذا الاثر(فلد ١٩٨٠). وتمثل المنظمات المتعددة المتنوعة الوظائف التابعة للامم المتحدة – اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، الخ – اهتمامات نخب مهمة متخصصة اخرى.

وتفضل معظم هذه النخب الاوضاع السياسية الدولية والآمنة التي تقلص الاحساس بالشك والمجهول؛ كما ان هذه النخب تعلي من شأن وجود «قواعد للعبة» تزيد من فرص الاستقرار. وفي النهاية سوف تسرع الظروف الدولية والتعزيز المتدرج لقواعد «اللعبة» الكونية من الصفقات التي تستخدم عملات سياسية في اسواق التمثيل فوق – الوطنية، وتضفي مشروعية على هذه الصفقات. وكل من الجمعية العامة ومجلس الامن اصبحا يمتلكان الآن هيكلية مناسبة اكثر تجعلهما يخدمان كسوق سياسية كونية.

تطور الحزب العابر للحدود الوطنية

تنصح هذه الدراسة، ودراسات اخرى غيرها، باتباع السياسيات التي تعزز الاحزاب السياسية العابرة للحدود الوطنية (غولدمان ١٩٦٧؛ غولدمان ١٩٧٨، الفصل الثالث). ولان النزاعات الخطيرة بين النخب السياسية كانت، وسوف تظل، مظهرا من مظاهر المجتمع الانساني، فان المشكلة تتمثل في ايجاد وسائل غير عنيفة لحل هذه النزاعات. ومن بين هذه الحلول الدعوة الى ايجاد انظمة حزبية تنافسية مستقرة.

ان نظاماً حزبيا عابراً للحدود الوطنية يمكّن النخب العالمية المتنافسة من حل خلافاتها، هو في طور التشكل بلا اي شك. وكما لاحظنا سابقا، يزعم الشيوعيون ان هناك ستة وتسعين حزبا شيوعيا يصل عدد اعضائها في العالم الى مايزيد عن تسعين مليونا. اما الاشتراكيون فلديهم حوالي ستين حزبا اشتراكيا في اكثر من خمسين قطراً. ويعمل الديمقراطيون المسيحيون في نحو ستين قطراً تقريبا. أما الدولية الليبرالية فتضم في عضويتها عددا هاما من الاحزاب التي تتوزع على ثلاث قارات. ولقد اصبح الحزبان الكبيران في الولايات المتنحدة ينتسبان الى الاحزاب العابرة للحدود الوطنية. وتعمل هذه الاحزاب، الى حد كبير، كاعضاء في نظام حزبي في اماكن مثل العالم الثالث، والبرلمان الاوروبي، ووكالات الامم المتحدة.

ان المؤسسات السياسية في المانيا الغربية هي من بين مصادر الدعم المهمة للتطور الحزبي العابر للحدود الوطنية. وهناك اربع مؤسسات رئيسة تتبع كل واحدة منها احد الاحزاب الاربعة الرئيسة في المانيا الغربية: مؤسسة فريدريش – ايبرت - Friedrich Ebert (الديمقراطيون الاشتراكيون)؛ ومؤسسة كونراد– اديناور (الاتحاد الديمقراطي المسيحي)؛ ومؤسسة فريدريش – ناومان Friedrich Naumann (الحزب الديمقراطي الليبرالي الحر)؛ ومؤسسة هانز – سيدل Hans- Seildel (الاتحاد الاشتراكي المسيحي). وهناك مؤسسة خامسة تشكلت حديثا، وهي تابعة لحزب الخضر. ويدفع البرلمان الألماني الغربيي (البوندستاغ) بصورة غير مباشرة المخصصات المالية الضرورية لهذه المؤسسات.

ان نصف اهتمام هذه المؤسسات ونصف مواردها تقريبا مكرسان للعمليات الخارجية. والبعد الحزبي لمشاريع هذه المؤسسات عبر البحار مرتبط عادة بانتماءاتها للاحزاب الألمانية الغربية العابرة للحدود الوطنية : ناومان من خلال علاقتها بالدولية الليبرالية؛ وايبرت من خلال علاقتها بالدولية الاشتراكية؛ واديناور من خلال علاقتها بالدولية الديمقراطية المسيحية. وقد ساهمت هذه المؤسسات في تمويل موتمرات دولية خاصة باحزابها العابرة للحدود الوطنية، كما انها نسقت معاً بالتعاون مع جهات اخرى

لإنشاء مشاريع في العالم الثالث ، كما دعمت البرامج التعليمية الايديولوجية والمدنية متعددة الجوانب التي ادارتها الاحزاب العابرة للحدود الوطنية.

وفي الولايات المتحدة تم محاكاة المؤسسات الالمانية الغربية بإنشاء الصندوق الوطني من اجل الديمقراطية. وقد اصدر الكونغرس تشريعا يمنح هذا الصندوق وضعا قانونيا في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٣. وهدف هذا الصندوق هو تعزيز نمو المؤسسات الديمقراطية والحرة في ارجاء العالم المختلفة، وتسهيل التبادل والتعاون بين مجموعات القطاع الخاص في الولايات المتحدة والمجموعات الديمقراطية في الخارج، وتشجيع برامج التدريب الخاصة بالقطاع الخاص (فيما يتعلق بالاحزاب الوطنية بصورة خاصة) من اجل بناء المؤسسات الديمقراطية؛ وفي الواقع يعمل هذا الصندوق كبرنامج مساعدات تقنية مفتوح الخدمة لجميع الاحزاب والمجموعات التي تكرس نفسها للتعددية الديمقراطية.

يقوم الصندوق الوطني لتمويل الديمقراطية بالانفاق، بصورة رئيسية، على المعهد الديمقراطي الوطني للشوون الدولية، والعهد الوطني الجمهوري للشؤون الدولية، ومعهد اتحاد التجارة الحرة، ومركز المشروعات الدولية الخاصة، وهذه المعاهد تابعة على التوالي للجنة الديمقراطية الوطنية، واللجنة الجمهورية الوطنية، واتحاد العمل الامريكي ولجنة المنظمة الصناعية، وغرفة تجارة الولايات المتحدة. وإحدى نتائج تأسيس الصندوق الوطني من اجل الديمقراطية نشوء علاقات بين معاهد الاحزاب العابرة للحدود الوطنية: بين الجمهوريين والاتحاد الديمقراطي الدولي، وبين الديمقراطيين والاتحاد الليبرالي الدولي .

وقد يتعزز نمو الاحزاب العابرة للحدود الوطنية في اماكن اخرى كذلك. ففي الامم المتحدة، على سبيل المثال، توجد مجموعة حزبية عابرة للحدود الوطنية، شبيهة بالمجموعات الموجودة في البرلمان الاوروبي ، ستعزز من نشاطات الاحزاب العابرة للحدود الوطنية ومكانتها كذلك. وقد توفر دار مقاصة تابعة للامم المتحدة، تكون خاصة بتطور الاحزاب العابرة للحدود الوطنية، والشبيهة ربما بمركز الامم المتحدة

للشركات المتعددة الجنسيات، مصدرا اخر من مصادر تشجيع الاحزاب العابرة للحدود الوطنية.

ان مستقبل الاحزاب الكونية العابرة للحدود الوطنية سيتأثر بالطبع بإيجاد جماهير جديدة من الناخبين، ومناصب حكومية فوق- وطنية قد ينتخب قادتها لملئها . لكن قبل ان نصل الى هذه التطورات، سوف تواصل الاحزاب العابرة للحدود الوطنية خلافاتها الايديولوجية بلا اي شك. وسوف تشجع التنافس غير العنيف بين النخب على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى اختيار الاعضاء الجدد وتنظيميهم في العالم كله. وهكذا، وبناء على المعطيات التي توصلت اليها هذه الدراسة، فكلما سارع النظام الحزبي العابر للحدود الوطنية باخذ شكله المستقر، كلما اصبحت عملية التحول الكوني الحرج اكثر سهولة .

تحقيق عملية التحولات الحرجة

ان النتائج التي تؤدي اليها عملية تحول حرجة ناجحة هي كثيرة ومتعددة. فاوراق الاقتراع تحل محل الطلقات، اي ان تنافس النخب سيتم من الآن فصاعدا من خلال التكتيكات الانتخابية (العددية) لا من خلال التكتيكات العسكرية (العنيفة). كما ان السيطرة المدنية قد ترسخت في العلاقات المدنية – العسكرية؛ بمعنى ان قادة الاحزاب المنتخبين يقومون بإدارة الهيئة التشريعية، وتقوم الهيئة التشريعية بدورها بالسيطرة على المؤسسة العسكرية. وتتعزز الديمقراطية والسيادة الشعبية كلما استطاع قادة الاحزاب الفوز بثقة فئات اوسع من الجماهير الانتخابية، وتشكيل تحالفات جديدة من اجل تحقيق منافسة اقوى للفوز بالسلطة. وتتعزز دائرة العلاقات بمرور الوقت مؤدية الى نمو عوامل الثقة السياسية واهمال اللجوء الى الاساليب العسكرية في عملية التنافس السياسي.

ان التفاوض على عمليات التحول الحرج، كما اوضحنا في دراسات الحالة التي اجريناها في هذا الكتاب يتم من قبل الخصوم السياسيين. وتسجل الوثائق العظيمة، مثل الماغنا كارتا، ووثيقة التسوية الخاصة بالثورة الباهرة، ودستورا الولايات المتحدة والمكسيك، النتائج الخاصة بهذه المفاوضات. ان الصفقات الناجحة تتطلب وجود قادة

ملتزمين ،ووعيا بطبيعة العملات السياسية التي قد يتم تداولها ومجال هذه العملات.

ان العملات السياسية، بمفهوم هذه الدراسة، تتضمن ظواهر مثل الوظائف الحكومية، واسهم في الامتيازات السياسية، وسلع سياسية من انماط متعددة. وقد تضم عملية التفاوض، على سبيل المثال، حزبا يرغب بالحصول على حصة اكبر في الحكومة. كما ان عملية البيع والتبادل قد تتضمن نصيبيا في الوظائف الحكومية، اي مقاعد اكثر في الهيئة التمثيلية يحصل عليها الحزب الاول مقابل دعم الاصوات المؤيدة للحزب الثاني ليحصل على منصب حكومي [اواكثر].

وستحاول المفاوضات الماهرة توسيع مجال التعامل بالعملات السياسية التي يتم تبادلها، معززة بذلك احتمالات التوصل الى اتفاق. وتتضمن الآثار الايجابية للاتفاقيات المنفذة بذكاء ومهارة، على الاغلب، اجراءات للتوصل الى حل غير عنيف للصراع، وتعزيزا بقدر معين لوضع مؤسسة او اكثر من المؤسسات الثلاث، وتعزيزا للثقة؛ اي باختصار، الى استتباب النظام السياسي والاجتماعي. ان التفاوض وعقد الصفقات الناجحين يقعان في قلب عملية استتباب النظام السياسي وتحقيق الوحدة (شتراوس ١٩٧٨).

ولأن عملية التحول الحرج الناجحة تؤدي الى السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، والى استقرار الأنظمة الحزبية التنافسية، مرتقية بالصفقات السياسية الضرورية، فإن عملية التحول ينبغي ان تكون في مركز اهتمام السياسيين وصانعي القرار. واذا كان النظام الحزبي المستقر يوفر بديلا مؤسسيا للحرب، فإن تعزيز النظام الحزبي ينبغي ان يكون هدفا ملحا للنخب بوصفه النظام الاكثر وعدا، والاكثر اقتصادية، من بين جميع استراتيجيات توفير الامن الجماعي .

References

Agar, Herbert. *The Price of Union.* Boston: Houghton, Mifflin, 1950.

Barker, Ernest. *The Politics of Aristotle.* London: Oxford Univ. Press, 1946.

Blase, Melvin G. *Institution Building: A Source Book.* Beverly Hills: Sage Publications, 1973.

Blau, Peter M. *Exchange and Power in Social Life.* New York: John Wiley and Son, 1964.

Bowett, D. W. *United Nations Forces: A Legal Study of United Nations Practice.* London: Stevens and Sons, 1964.

Boyd, James M. *United Nations Peace-Keeping Operations: A Military and Political Appraisal.* New York: Praeger, 1971.

Buchanan, James M., and Gordon Tulloch. *The Calculus of Consent.* Ann Arbor: Univ. of Michigan Press, 1962.

Butterworth, Robert L. *Moderation from Management: International Organizations and Peace.* Pittsburgh: University Center for International Studies, Univ. of Pittsburgh, 1978.

Carter, Hodding. *The Angry Scar.* Garden City, N.Y.: Doubleday, 1959.

Clark, M. R. *Organized Labor in Mexico.* Chapel Hill: Univ. of North Carolina Press, 1934.

Code, Charles M. *The Military Forces of the Crown: Their Administration and Government.* London: John Murray, 1869.

Cohen, Morris R., and Ernest Nagel. *An Introduction to Logic and Scientific Method.* New York: Harcourt, Brace and Company, 1934.

Coser, Lewis A. *Continuities in the Study of Social Conflict.* New York: Free Press, 1967.

Cross, David. "Europe United; Could the Dream Come True?," *Saturday Review* (Oct. 13, 1979): 20–24.

Cruickshank, C. G. *Elizabeth's Army.* London: Oxford Univ. Press, 1966.

Curtis, Stanley J. *The Story of the British Army.* Leeds: E. J. Arnold, 1943.

Davis, Carl L. *Arming the Union: Small Arms in the Civil War.* Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1973.

deGrazia, Alfred. *Public and Republic: Political Representation in America.* New York: Knopf, 1951.

———. *Apportionment and Representative Government.* New York: Praeger, 1963.

Department of Political and Security Affairs, United Nations. *The United Nations and Disarmament, 1945–1970*. New York: United Nations, 1970.
Department of Public Information, United Nations. *The Blue Helmets: A Review of United Nations Peacekeeping*. New York: United Nations Publication, 1985.
Derthick, Martha. "Military Lobby in the Missile Age: The Politics of the National Guard," in *Changing Patterns of Military Politics*, edited by Samuel P. Huntington. Glencoe, Ill.: Free Press, 1962.
Deutsch, Karl. *Politics and Government*. 3d ed., Boston: Houghton Mifflin, 1980.
Deutsch, Morton. *The Resolution of Conflict: Constructive and Destructive Processes*. New Haven: Yale Univ. Press, 1973.
Ellis, John. *Armies in Revolution*. New York: Oxford Univ. Press, 1974.
Fabian, Larry L. *Soldiers Without Enemies: Preparing the United Nations for Peacekeeping*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1971.
Feld, Werner J., and Gavin Boyd, eds. *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, the Middle East, and Developing Countries*. New York: Pergamon Press, 1980.
———. *Multinational Corporations and U.N. Politics: The Quest for Codes of Conduct*. New York: Pergamon Press, 1980.
Firth, C. H. *Cromwell's Army*. London: Methuen, 1962.
Fitzmaurice, John. *The Party Groups in the European Parliament*. Lexington, Mass.: D. C. Heath, 1975.
Foa, Edna, and Uriel Foa. "Resource Theory of Social Exchange," in *Contemporary Topics in Social Psychology*, edited by J. W. Thibaut et al. Morristown, N.J.: General Learning Press, 1976, 99–131.
Foa, Uriel. "Interpersonal and Economic Resources," *Science* 171 (1971): 345–51.
Fortescue, John W. *A History of the British Army*. 13 vols. London: Macmillan, 1899–1930.
Galtung, Johan. "A Structural Theory of Integration," *Journal of Peace Research* (1968): 377.
General Assembly, United Nations. *Official Records*. First Report, 6th sess. (1951), supp. no. 13 (A/1891); Second Report, 7th sess. (1952), supp. no. 17 (A/2215); Third Report, 9th sess. (1954), Annexes, Agenda Item 19 (A/2713–S/3283).
Goldman, Ralph M. "The International Political Party," *Vista* (Nov.–Dec. 1967): 35–42.
———. "A Transactional Theory of Political Integration and Arms Control," *American Political Science Review* 62 (Sept. 1969): 719–33.
———. *Contemporary Perspectives on Politics*. New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1976.
———. "The Emerging Transnational Party System and the Future of American Parties," in *Political Parties: Development and Decay*, edited by Louis Maisel and Joseph Cooper. Beverly Hills: Sage Publications, 1978.
———. *Arms Control and Peacekeeping: Feeling Safe in This World*. New York: Random House, 1982.
———. *Transnational Parties: Organizing the World's Precincts*. Lanham, Md.: Univ. Press of America, 1983.

———. "Transnational Parties and Central American Democratization." Paper presented at the Conference on Political Parties in Central America, American University, Washington, D.C., Apr. 10–14, 1989.

———. *Is It Time to Revive the UN Military Staff Committee?* Los Angeles: Regina Books, 1990.

Goodman, Louis, Johanna S. R. Mendelson, and Juan Rial Peitho. *The Military and Democracy: The Future of Civil-Military Relations in Latin America*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1990.

Gosnell, Harold F. *Democracy: The Threshold of Freedom.* New York: Ronald Press, 1948.

Gross, Leo. "The Peace of Westphalia, 1648–1649," *American Journal of International Law* 42 (1948): 20–41.

Gross, Robert W., and Michael Barkun, eds. *The United Nations System and Its Functions.* Princeton: Van Nostrand, 1968.

Haswell, Jock. *The British Army.* London: Thames and Hudson, 1975.

Henning, Basil Duke, et al., *Crises in English History, 1066–1945.* New York: Henry Holt, 1949.

Hiscocks, Richard. *The Security Council: A Study in Adolescence.* London: Longman, 1973.

Hollister, C. Warren. *The Military Organization of Norman England.* Oxford: Oxford Univ. Press, 1965.

Homans, George C. *Social Behavior: Its Elementary Forms.* Boston: Harcourt, Brace and World, 1961.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies.* New Haven: Yale Univ. Press, 1968.

Huntley, James R. *Uniting the Democracies: Institutions of the Emerging Atlantic-Pacific System.* New York: New York Univ. Press, 1980.

International Encyclopedia of the Social Sciences. "Conflict," vol. 3. New York: Macmillan, 1968.

International Encyclopedia of the Social Sciences. "Political Parties," vol. 11. New York: Macmillan, 1968.

Jameson, J. F. *The American Revolution Considered as a Social Movement.* Princeton: Princeton Univ. Press, 1926.

James, Daniel. *Mexico and the Americans.* New York: Praeger, 1963.

Kerlinger, Fred N. *Foundations of Behavioral Research.* New York: Holt, Rinehart and Winston, 1966.

King, C. Cooper. *The Story of the British Army.* London: Methuen, 1897.

Kriedberg, Marvin A., and Merton G. Henry. *History of Military Mobilization in the United States Army, 1775–1945.* Department of the Army, Pamphlet 20–212, June 1955.

Lie, Trygvie. *In the Cause of Peace.* New York: Macmillan, 1954.

Lieuwen, Edwin. *Mexican Militarism: The Political Rise and Fall of the Revolutionary Army, 1910–1940.* Albuquerque: Univ. of New Mexico Press, 1968.

Lozoya, Jorge Alberto. *El Ejército Méxicano, 1911–1965.* Distrito Federal, México: Colegio de México, 1970.

Lunt, W. E. *History of England.* 3d ed., New York: Harper, 1947.

McNamara, Robert S. *Blundering into Disaster: Surviving the First Century of the Nuclear Age*. New York: Pantheon Books, 1986.
Mansfield, Harvey. "Party Government and the Settlement of 1688," *American Political Science Review* (Dec. 1964): 933–46.
March, James G., and Johan P. Olsen. "The New Institutionalism: Organizational Factors in Political Life," *American Political Science Review* 78 (Sept. 1984) 3: 734–749.
Mueller, John. *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War*. New York: Basic Books, 1989.
Parkes, Henry B. *A History of Mexico*. 3d ed., Boston: Houghton Mifflin, 1960.
Pennock, Roland, and John W. Chapman. *Representation*. New York: Atherton Press, 1968.
Pilisuk, Marc, Paul Skolnick, Kenneth Thomas, and Reuben Chapman. "Boredom vs. Cognitive Reappraisal in the Development of Cooperative Strategy," *Journal of Conflict Resolution* 11 (March 1967), No. 1: 116.
Pitkin, Hanna Fenichel. *The Concept of Representation*. Berkeley: Univ. of California Press, 1967.
Pitkin, Hanna Fenichel, ed. *Representation*. New York: Atherton Press, 1969.
Plato. *Republic*. Book Two.
Porter, Jack N. *Conflict and Conflict Resolution: An Historical Bibliography*. New York: Garland, 1982.
Randle, Robert F. *The Origins of Peace*. Riverside, N.J.: Free Press, 1973.
Rapoport, Anatol. *Fights, Games and Debates*. Ann Arbor: Univ. of Michigan Press, 1960.
Riker, William H. *Soldiers of the States: The Role of the National Guard in American Democracy*. Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1957.
Rikhye, Indar Jit. *The Thin Blue Line*. New Haven: Yale Univ. Press, 1974.
Robins, Robert S. *Political Institutionalization and the Integration of Elites*. Quote is from Ralph Braibanti. Beverly Hills: Sage Publications, 1976.
Ronfeldt, David F. "The Mexican Army and Political Order Since 1940," in *Armies and Politics in Latin America*, edited by Abraham F. Lowenthal. New York: Holmes & Meier, 1976.
Russett, Bruce M. "International Behavior Research: Case Studies and Cumulation," in *Approaches to the Study of Political Science*, edited by Michael Haas and Henry S. Kariel. Scranton, Penna.: Chandler, 1970.
Sanders, Sol. *Mexico: Chaos on Our Doorstep*. Lanham, Md.: Madison Books, 1986.
Sartori, Giovanni. *Parties and Party Systems*. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1976.
Scalingi, Paula. *The European Parliament: The Three Decade Search for a United Europe*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1980.
Schattschneider, E. E. "Intensity, Visibility, Direction and Scope," *American Political Science Review* 51 (Dec. 1957): 933.
Schwoerer, Lois G. *"No Standing Armies": The Antiarmy Ideology in Seventeenth-Century England*. Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press, 1974.
Secretariat, Council of Europe. *Manual of the Council of Europe: Its Structure, Functions and Achievements*. London: Sweet and Maxwell, 1969.

Sierra, Justo. *The Political Evolution of the Mexican People*. Translated by Charles Ramsdell. Austin: Univ. of Texas Press, 1969.

Sivard, Ruth Leger. *World Military and Social Expenditures, 1985*. Washington, D.C.: World Priorities, 1989.

Strauss, Anselm. *Negotiations: Varieties, Contexts, Processes, and Social Order.* San Francisco: Jossey-Bass, 1978.

Turner, Frederick C. *The Dynamic of Mexican Nationalism*. Chapel Hill: Univ. of North Carolina Press, 1968.

United Nations. Security Council. *Official Records, 2d Year, 1947*. Special supp. no. 1, S/336.

———. *Official Records, 1972*. Docs. A/8669 and A/8676.

Wainhouse, David W. *International Peacekeeping at the Crossroads*. Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press, 1973.

Wilkie, James W. *The Mexican Revolution: Federal Expenditure and Social Change Since 1910*. Berkeley: Univ. of California Press, 1967.

Wood, David. "The European Parliament: A Future Forum for Defense Debates?," *Europe* (Jan.–Feb. 1981): 36.

Woodward, C. Vann. *Reunion and Reaction*. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1956.

Wright, Quincy. *A Study of War.* Chicago: Univ. of Chicago Press, 1942. App. 28, p. 1385 and passim.

Yin, Robert K. *Case Study Research: Design and Methods*. Beverly Hills: Sage Publications, 1984.

Zacher, Mark W. *International Conflicts and Collective Security, 1946–1977: The United Nations, Organization of American States, Organization of African Unity, and Arab League*. New York: Praeger, 1979.

من الحرب إلى سياسة الأحزاب

التحوّل الحرج إلى السيطرة المدنيّة

Ralph M. Goldman

From Warfare to Party Politics

The Critical Transition to Civilian Control

الأهلية للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٦٣٨٦٨٨
فاكس ٦٥٧٤٤٥ ♦ منشوراتنا في العام ١٩٩٦ م
♦ الغلاف : زهير أبو شايب .